لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد

للإمام

أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي

ولد سنة (٥٤١ هـ)، وتوفي سنة (٦٢٠هـ)

رحمه الله تعالى

بشرح العلامة

محمد بن صالح العثيمين

ولد سنة (١٣٤٧هـ)، وتوفي سنة (١٤٢١هـ)

رحمه الله تعالى

ضبط أصلها واعتنى بها تحقيقًا وتعليقًا

الشيخ/ أبو عبد الله كمال بن ثابت بن قائد الحمودي العدني

رحمه الله

قدم له

فضيلة الشيخ/ يحيى بن علي الحجوري

فضيلة الشيخ/ سليم بن عيد الهلالي

دار نور الإسلام

لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد

للإمام أبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي

ولد سنة (٥٤١)، وتوفي سنة (٦٢٠)

رحمه الله تعالى

بشرح العلامة

محمد بن صالح العثيمين

ولد سنة (١٣٤٧)، وتوفي سنة (١٤٢٢) رحمه الله تعالى

ضبط أصلها واعتنى بها تحقيقًا وتعليقًا

أبوعبدالله كمال بن ثابت بن قائد الحمودي العدني

قدم له:

فضيلة الشيخ/ يحيى بن علي الحجوري فضيلة الشيخ/ سليم بن عيد الهلالي

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الثانية

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠ م

رقم الإيداع : 2015/3456

لا يجوز ترجمة هذا الكتاب إلى أي لغة أو نسخه
على أي نظام إلا بإذن مسبق من الناشر

دار كنوز الإسلام
للطباعة والنشر والتوزيع

اليمن -سينون- واتس:٠٠٩٦٧٧١٤٧٥٦٩٤٢ المملكة العربية السعودية -مكة المكرمة-هاتف ٠٠٩٦٦٥٣٦٥٠٧٤٠٤

البريد الالكتروني: Kunuzalislam@gmail.com / a.aljahdry@gmail.com

KUNUZ AL-ISLAM
FOR PRINTING AND PUBLISHING

دار كنوز الإسلام

وكلاؤنا بالخارج

المملكة العربية السعودية - جدة - دار أجيال التوحيد للنشر والتوزيع- هاتف:٠٠٩٦٦٥٣٦٥٨٥٦٥١

جمهورية مصر العربية -القاهرة-شركة الفلاح للنشر والتوزيع-هاتف٠٠٢٠١٠٦٣٩٤٧٧٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ الفاضل يحيى بن علي الحجوري
حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد قرأت نحو ربع رسالة التعليقات «السداد على شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» لأخينا الشيخ كمال بن ثابت الحمودي العدني حفظه الله، **فرأيته علق عليها بتعليقات علمية مفيدة**، فجزاه الله خيرًا ونفع به.

كتبه: **يحيى بن علي الحجوري**

في ٢٥/ صفر/ ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ الفاضل سليم بن عيد الهلالي
حفظه الله تعالى

الحمد الله حق حمده، والصلاة والسلام على نبيه وعبده، وآله وصحبه ووفده.

أما بعد: فقد عرض عليَّ ولدنا كمال بن ثابت العدني - وفقه الله لما يحبه ويرضى - أثناء وجودي في مدينة عدن لعقد الدروس العلمية والمنهجية والتربوية لطلاب العلم من إخواننا أهل السنة والجماعة في بلاد اليمن - حرسها الله من كل سوء - **بعض تآليفه وتحقيقاته النافعة**، وهي:

- الاجتهاد في طلب الجهاد.
- الفرقان في شرح أحكام القرآن.
- إتمام المنن لما أعله الأئمة الثلاثة في كتبهم السنن.
- **التعليقات السداد على شرح لمعة الاعتقاد.**
- الإنذار باللعن والنار لمن أتى النساء في الأدبار.
- قطفات في شرح الورقات.
- التعليقات على التذكرة لابن الملقن.

فنظرت فيها حسب الوسع والوقت اليسير، وقرأت مواضع منها، فوجدتها - على الجملة - **جيدة يستفاد منها وينتفع بما فيها**، فالمأمول من

ولدنا الكريم الاستمرار على هذا النَّفَس المبارك، والحرص على منهج السلف الصالح، والثبات عليه، ونشره، والدعوة إليه بالتي هي أحسن للتي هي أقوم، **وأرجو الله أن تنتفع به وبجهوده بلادُه وأمتُه**، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب: **سليم بن عيد الهلالي أبوأسامة**

صبيحة يوم الخميس ٢٧/ ١٠/ ١٤٣١هـ

في مدينة عدن - اليمن

المقدمة

الحمد لله الذي هو للحمد أهلًا سبحانه، وما من نعمة إلا استحق عليها الشكر، والشكر نعمة فلا يوفق إليه إلا من وفقه الله العلي في أسمائه العظيم في صفاته، وإن من نعم الله عليَّ أن يسر لي هذا العمل المتواضع قمت به أولًا رضًا لله سبحانه، وكثرة إلحاح إخواني من طلاب العلم ثانيًا على إخراج هذا التعليق؛ لما رأوا فيه من النفع، والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص فيه وغيره.

العمل في الكتاب:

* لما كان الكتاب مشهورًا في أوساط أهل السنة وغيرهم، احتاج الكتاب إلى شيء من العناية، فقمت بمقابلة أصل "لمعة الاعتقاد" على النسخة الخطية، لضبط نصوص ابن قدامة؛ لأننا وجدنا بعض الحروف في النسخة الخطية تختلف عن المطبوع، والفوارق مهمة جدًّا، إلا أن هذه النسخة الخطية فيها تغاير وتقديم وتأخير، بل قد لا يوجد الأثر كقول الشافعي، والقصة كقصة الآدرمي، والفصل الكامل مثل الكلام على صفة الرؤية، فكان العمل أن ذكرنا في حاشية الكتاب ما نراه مهمًا نافعًا.

* وقمت ببيان معتقد ابن قدامة رحمه الله في فصل خاص، وسيأتي إن شاء الله ذكر ترجمة مختصرة لهذا الإمام رحمه الله تعالى.

* وقمت بالتعليق على الكتاب من كلام أهل الشأن ليكون لي عونًا،

ولمن درس هذا الكتاب في باب التحصيل، ولا آلو جهدًا في ذكر التعاليق المهمة التي ينتفع بها أهل السنة، من طلاب العلم الشرعي.

* قمت بتحقيق الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، وقد ترى في بعض التخريج شيئًا من الإطالة؛ وما فعلته إلا لبيان من وهم في تضعيف ذلك الحديث أو بيان وهم من صححه، والله الموفق للصواب وإليه المآب.

نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل وغيره، خالصًا لوجه الكريم، وأن يجعله ذخرًا لنا يوم نلقاه بمنّه وكرمه.

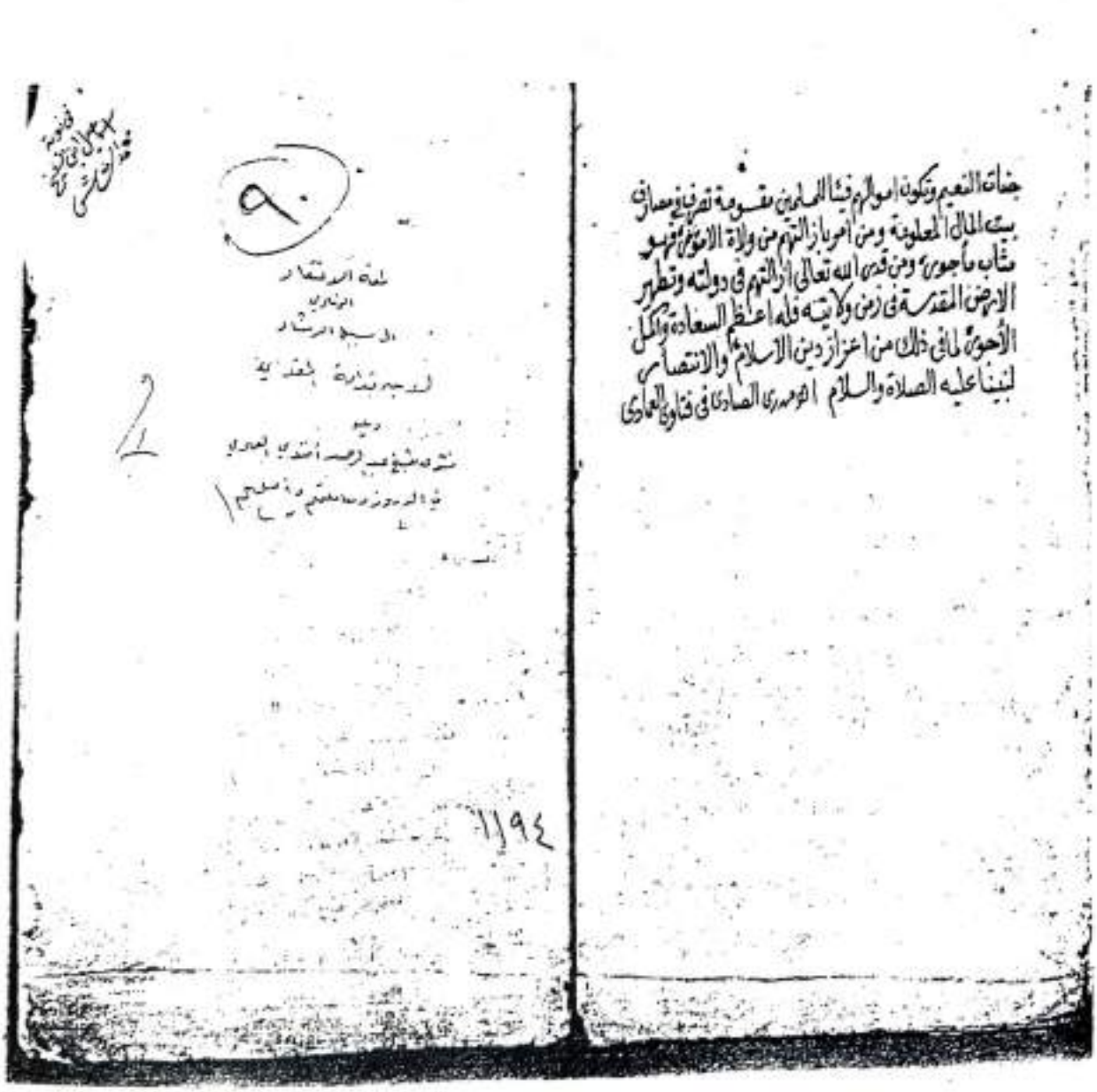
كتبه العبد الفقير إلى ربه الغني الكريم

أبوعبدالله كمال بن ثابت بن قائد بن سعد

الحمودي العدني

صورة مخطوطة لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة رحمه الله

الوجه الأول من المخطوط



جنات النعيم وتكون اموالهم فيئا للمسلمين مقسومة تصرف في مصارف
بيت المال المعلومة ومن امتيازاتهم من ولاة الامور فهو
مثاب مأجور ومن قدر الله تعالى ازدانتهم في دولته وتطهير
الارض المقدسة في زمن ولايته فله اعظم السعادة والكل
الأجور لما في ذلك من اعزاز دين الاسلام والانتصار
لنبينا عليه الصلاة والسلام الوهمي الصادق في فتاوى العلماء

٩٠

لمعة الاعتقاد
الهادي
الى سبيل الرشاد
الدرجة الدراسية العقدية
وجيه
شرحه الشيخ عبد الرحمن بن احمد بن محمد العلوي
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

١١٩٤

صورة اللوحة (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه ونور الله ضريحه الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، الذي لا يخلو من علمه مكان، ولا يشغله شأن عن شأن، جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد، ونفذ حكمه في جميع العباد، لا تمثله العقول بالتفكير، ولا توهمه القلوب بالتصوير ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، له الأسماء الحسنى والصفات العلاء الرحمن على العرش استوى، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان رسوله الكريم، كلما نطق به القرآن، وصح عن المصطفى صلى الله عليه وسلم من صفات الرحمن، وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل، والتشبيه والتمثيل بنفيه لفظا وتجانح عن التعرض لمعناه وفرد علمه إلى قائله، وجعل عجزه عن نائله، متبعين في ذلك طريق الراسخين الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين، بقوله سبحانه والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وقال في ذم المتأولين لمتشابه تنزيله فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فجعل ابتغاء التأويل

علامة

[illegible] علامة على الزيغ وقرنه بابتغاء الفتنة في الذم، ثم حجبهم عما أملوه، وقطع أطماعهم عما قصدوه، بقوله سبحانه وما يعلم تأويله إلا الله، قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ينزل إلى سماء الدنيا وإن الله يرى في القيمة وما أشبه هذه الأحاديث نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى ولا نرد منها شيئا ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثله شيء وهو السميع البصير نقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه لا نتعدى ذلك ولا نتلفه ونصف الواصفين نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت ولا نتعدى القرآن والحديث ولا نعلم كيف هو إلا بهذا نسبة الرسول وتثبيت القرآن وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف كلهم وإن اختلفت العاظهم متفقون على الإقرار والأمرار والآثار ما ورد من الصفات في السنة والكتاب من غير شك ولا ارتياب، وقد أمرنا باقتفاء آثارهم والاهتداء بمنارهم، وحذرنا من المحدثات، وأخبرنا أنها من الضلالات فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة

صورة اللوحة الأخيرة

صار خليفة وسمي امير المؤمنين وجبت طاعته وحرمت
مخالفته والخروج عليه وشق عصى المسلمين ومن السنة
هجران اهل البدع ومباينتهم وترك الجدال والخصومات في
الدين وترك النظر في كتب المبتدعة والاصغاء الى كلامهم
وكل محدثة في الدين بدعة وكل متسم بغير الاسلام والسنة
في اصول الدين مبتدعة كالرافضة والخوارج والجهمية
والقدرية والمرجئة والمعتزلة والكرامية والسالمية
والكلابية والحرورية ونظائرهم فرهذه فرق الضلال وطوائف
البدع اعاذنا الله منها فاما النسبة الى امام في فروع الدين
كالطوائف الاربع فليس بمذموم فان الاختلاف في الفروع
شائع والمختلفون محمودون في اختلافهم مثابون على اجتهادهم
واختلافهم رحمة واسعة واتفاقهم حجة قاطعة نسأل الله
العظيم ان يعصمنا من البدع والفتن ويحيينا على
الكتاب والسنة ويجعلنا ممن يتبع الرسول صلى الله
عليه وسلم في الحيوة ويحشرنا في زمرته بعد
الممات بفضله وكرمه امين آخر المعتقد
وهي لمعة في الاعتقاد
الهادي الى سبيل الرشاد
والله سبحانه وتعالى
اعلم

م م

فصل في ترجمة ابن قدامة مع بيان عقيدته

ابن قدامة المقدسي:

الإمام، المجتهد، موفق الدين، أبومحمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي، الجَمّاعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي.

مولده:

ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، في شعبان، في قرية جَمّاعيل من أعمل نابلس، وهاجر مع أهل بيته وأقاربه وله عشر سنين.

صفاته الخَلْقِية:

قال الضياء: كان تام القامة، أبيض، مشرق الوجه، أدعج، كأن النور يخرج من وجهه لحسنه، واسع الجبين، طويل اللحية، قائم الأنف، مقرون الحاجبين، صغير الرأس، لطيف اليدين والقدمين، نحيف الجسم.

صفاته الخُلُقِية:

قال الضيـــاء: وما علمت أنه أوجع قلب طالب، وكانت له جارية تؤذيه بخُلُقها، فما يقول لها شيئًا، وأولاده يتضاربون وهو لا يتكلم، وسمعت البهـــاء يقول: ما رأيت أكثر احتمالاً منه، وقـــال: كان حسن الأخلاق،

لا يكاد يراه أحد إلا متبسمًا، يحكي الحكايات، ويمزح، وسمعت البهاء يقول: كان الشيخ في القراءة يمازحنا، ويتبسط، وكلموه مرة في صبيان يشتغلون عليه، فقال: هم صبيان، ولا بد لهم من اللعب، وأنتم كنتم مثلهم، وكان لا ينافس أهل الدنيا، ولا يكاد يشكو، وربما كان أكثر حاجة من غيره، وكان يؤثر، وسمعت البهاء يصفه بالشجاعة، وقال: كان يتقدم إلى العدو، وجرح في كفه، وكان يرامي العدو، وقال الضياء: وكان يصلي بخشوع، ولا يكاد يصلي سنة الفجر والعشاءين إلا في بيته، وكان يصلي بين العشاءين أربعًا (بالسجدة)، و(يس)، و(الدخان)، و(تبارك)، لا يكاد يخل بهن، ويقوم السحر بسبع، وربما رفع صوته، وكان حسن الصوت.

مشايخه:

سمع من هبة الله الدقاق، وأبي الفتح بن البطي، وأبي زرعة بن طاهر، وأحمد بن المقرب، وعليّ ابن تاج القراء، وخديجة النهروانية، ونفيسة البزازة، وتلا بحرف نافع على أبي الحسن البطائحي، وبحرف أبي عمرو على أستاذه أبي الفتح بن المني.

تلاميذه:

منهم الجمال أبوموسى بن الحافظ، وابن نقطة، وابن خليل، والضياء، وأبوشامة، وابن النجار، وابن عبدالدائم، وخَلْقٌ.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن النجار: كان إمام الحنابلة بجامع دمشق، وكان ثقة، حجة، نبيلًا، غزير الفضل، نزهًا، ورعًا، عابدًا.

وقال عمر بن الحاجب: هو إمام الأئمة، ومفتي الأمة، خصه الله بالفضل الوافر، والخاطر الماطر، والعلم الكامل، طَنَّتْ بذكره الأمصار، وضَنَّتْ بمثله الأعصار، حسن الاعتقاد، ذو أناة وحلم ووقار.

مصنفاته:

صنف "المغني" عشرة مجلدات، و"الكافي" أربعة، و"المقنع" مجلدًا، و"العمدة" مجيليدًا، و"القنعة" في الغريب مجيليدًا، و"الروضة" مجلدًا، و"مسألة العلو" جزءًا، و"البرهان في مسألة القرآن" جزءًا، و"ذم التأويل" جزءًا، و"القدر" جزءًا، و"فضائل الصحابة" جزأين، وغيرها كثير.

عقيدة ابن قدامة:

الذي لا شك فيه أن ابن قدامة رحمه الله من علماء أهل السنة الذين يُعَوَّل عليهم في نشر معتقد السلف، والذين كثر منهم النفاح عن المنهج السلفي؛ مناظرةً، وكتابة، ودعوة، فرحمه الله.

وإني أجد نفسي تعيب على قلمي حين أحرر عقيدة إمام من جهابذة العلم والسنة، لكني أعتقد أن ما أكتبه - إن شاء الله - هو النفاح عنه وعما ينسب إليه من مسألة التفويض؛ ومن أجل هذا عقدت له فصلًا

خاصًّا لأبين ما ظهر لي حسب الوسع وعدم التكلف مع مراعاة الأدب التام مع أئمة الإسلام والهدى الذين نفع الله بهم أهل الإسلام، وأيضًا مع عدم التحامل على من بيَّن الخطأ الذي قد يقع فيه أحد أئمة الإسلام، فإن ذلك سنة ماضية سار عليها أئمة الجرح والتعديل أصحاب الإنصاف والخوف من الله، وأصحاب الورع، فرحم الله الجميع رحمة واسعة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال ابن الجوزي رحمه الله في "تلبيس إبليس" ص(٢٠٩): نحن نذكر بعض ما بلغنا من أغلاط القوم، والله يعلم أننا لم نقصد ببيان غلط الغالط إلا تنزيه الشريعة، والغيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعل، وإنما نؤدي بذلك أمانة العلم. وما زال العلماء يبيِّن كل واحد منهم غلط صاحبه؛ قصدًا لبيان الحق لا لإظهار عيب الغالط، ولا اعتبار بقول جاهل يقول: كيف يُرَدُّ على فلان الزاهد المتبرَّك به؟! لأن الانقياد إنما يكون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشخاص، وقد يكون الرجل من الأولياء وأهل الجنة وله غلطات، فلا تمنع منزلته بيان الزلل. اهـ

قلت: فعُلِم من ذلك أن الخطأ لا يحسب على دين الله، مهما كانت منزلة ذلك العالم، سواء كان في عصرنا أو سبق عصره زماننا؛ فإن دين الله معصوم مضبوط الأصول لا خلل فيه، كما قال ابن الجوزي فيما نقله عنه الكرمي في "أقاويل الثقات" ص(٢١٨): اعلم أن شرعنا مضبوط الأصول محروس القواعد لا خلل فيه ولا دخل، وكذلك جميع الشرائع، إنما الآفة تدخل من المبتدعين في الدين أو الجهال. اهـ

إن ابن قدامة رحمه الله يعتبر من أئمة أهل السنة، بل جُعِل من العلماء الذين يُقتدى بهم، وبعلمهم، وتمسكهم بالمنهج السلفي الصحيح.

قال ابن القيم رحمه الله في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (١/ ١٧٥): اتفقت الطوائف على قبوله وتعظيمه وإمامته خلا جهمي أو معطل. اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في "ذيل طبقات الحنابلة" (١/ ٢٣٩): **تصانيفه في أصول الدين في غاية الحسن، أكثرها على طريقة أئمة المحدثين، مشحونة بالأحاديث والآثار، وبالأسانيد، كما هي طريقة الإمام أحمد وأئمة الحديث.** ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، ولو كان بالرد عليهم، وهذه طريقة أحمد والمتقدمين. وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره، لا يرى إطلاق ما لم يؤثر من العبارات، **ويأمر بالإقرار والإمرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات، من غير تفسير، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تأويل، ولا تعطيل.** اهـ

وبعد هذا، فإنه قد صدر من الإمام ابن قدامة بعض العبارات التي اختلفت الأفهام فيها، فنالتها أقلام النقد من بعض العلماء.

الانتقاد الأول:

* قوله في "اللمعة":

(وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله؛ اتباعًا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم).

قال فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، في «فتاواه»: وأما كلام صاحب «اللمعة» فهذا مما لوحظ في هذه العقيدة، فقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف، إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصى، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها، لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، وقد أخذ أصحاب رسول الله ﷺ عنه القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث، ولم يستشكلوا شيئًا من معاني هذه الآيات والأحاديث؛ لأنها واضحة صريحة... أما ما ذكره في «اللمعة» فهو ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها. اهـ

أقول: نعم، إن أراد ابن قدامة رحمه الله أن من الصفات أو الصفات ما لا معنى له، وأنه يكتفى بثبوت اللفظ، فهذا باطل مردود عليه، وخطأ ظاهر، فهو طريق أحد صنفي المفوضة الذين يثبتون مجرد الألفاظ ويفوضون المعاني، كما أبنته في كتابنا «التعاليق العُلى» ص(١٣٢).

لكن الذي نراه أن ابن قدامة رحمه الله ما أراد مقصد أهل التفويض، وهو: أنه ليس لآيات الصفات معاني، كما سيأتي تقريره من كلامه، بل الذي أراده ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما سيأتي، وحمل كلام العالِم على أحسن المحامل أمر مطلوب؛ إذا كان لذلك المحمل مستساغًا، كما بينه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في بيان عقيدة الهروي.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "الرسالة التدمرية" ص(٤٢) مبيّنًا أن هناك من النصوص مالا يعرف معناه بعض الناس لجهله أو لقصوره عن السؤال، ومع ذلك فيجب التسليم بذلك النص وإن جهل ذلك الرجل ذلك المعنى. قال: **إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.** اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٣٠٧) مبيّنًا أن بعض النصوص قد تشكل على بعض الناظرين؛ للعجز عن فهم النص: قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها. ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه؛ فإن القرآن جعله الله شفاء لما في الصدور، وبيانًا للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك. اهـ

أقول: قد ظهر أن السكوت عما قصر بالإنسان علمه عن معرفته، ليس معناه أن تلك الصفة لا معنى لها بل جميع الصفات الواردة في القرآن والسنة لها معان معلومة من كلام العرب واضحة لا إشكال فيها من حيث هي؛ ولكن الكلام على من جهلها من الناظرين كما نُقل هنا عن ابن تيمية رحمه الله - ومع ذلك فإنه يؤمن بثبوت تلك الصفة لله تعالى على معناها اللائق بالله، وأما من قصر فهمه فهذا بلا شك أنه لا يجوز لأحد أن يقول بلا علم، قال الله تعالى في كتابه: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء:٣٦]،

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣].

فينبغي لمن علم أن يقول من حيث علم، ومن جهل يقول: لا أدري، ومع ذلك هذا الذي يقول: لا أعلم لا يكون مفوِّضًا البتة؛ لأن ذلك من إحالة العلم إلى عالمه، فابن قدامة رحمه الله فيما ظهر لنا أنه أراد النوع الذي يشكل على الناظر إما لجهله أو لقصوره في السؤال عن معناها، فيحتاج إلى البحث والسؤال عن ذلك المعنى المعلوم الذي هو جهله، والتوسع في كلام السلف، وما قالوا في معنى هذه الصفة، فإذا وقف عليه قال بما قاله السلف رضي الله عنهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤١٠): قلت: ... فكل من اشتبه عليه آية من القرآن ولم يعرف معناها وجب عليه الإيمان بها وأن يكل علمها إلى الله، فيقول: الله أعلم، وهذا متفق عليه بين السلف والخلف؛ فما زال كثير من الصحابة يمر بآية ولفظ لا يفهمه فيؤمن به وإن لم يفهم معناه، لكن هل يكون في القرآن ما لا يفهمه أحد من الناس، بل ولا الرسول - عند من يجعل التأويل هو معنى الآية - ويقول: إنه لا يعلمه إلا الله؟ فيلزم أن يكون في القرآن كلام لا يفهمه لا الرسول، ولا أحد من الأمة، بل ولا جبريل!.. وكل هذا حق؛ لكن ليس فيه أن الخطاب المنزل الذي أمرنا بتدبره لا يفقه ولا يفهم معناه لا الرسول ولا المؤمنون، فهذا هو المنكر الذي أنكره العلماء. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٤١٨) منكرًا على من يقول: المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره؛ لأنا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينبهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك. فيقال: أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد. اهـ

فعلم مما نقل من كلام ابن تيمية رحمه الله أن هناك ما يحصل فيه أمر مشتبه على الناظر، فيجب أن يكل علمه إلى الله، وهذا أمر متفق عليه بين السلف.

ويوضح - أيضًا - أن ابن قدامة رحمه الله إنما أراد ما قد يشكل على الناظر - وليس في آيات وأحاديث الصفات مشكل في نفسه-: سابقُ كلامه في نفس الجملة، والرجوع إلى السابق واللاحق في الكلام أمر مطلوب في فهم مراد المتكلم، وكلام ابن قدامة رحمه الله لاحقه يوضح سابقه، كما تقدم أنه لم يرد جميع الصفات، ولا المفوضة تقول بقوله هذا أصلًا، بل إن رجع إلى كلامه في مصنفاته يعلم صحة معتقده، وجمع كلام العالم لمعرفة صحة مذهبه مذهب صحيح.

ابن قدامة وإثباته للصفات ومعانيها:

الذي انتُقد على ابن قدامة رحمه الله أنه يجعل معاني الصفات غير معلومة، هذا إن صح فهو خطأ محض، وهو الذي شنع به على أهل التفويض؛ لكن رأينا أن ابن قدامة رحمه الله يثبت معاني الصفات، فما عُلم منه رحمه الله أنه ذكر

في كتابه «اللمعة» وغيره بعضَ الصفات مصرحًا بثبوت معانيها التي أثبتها السلف، وهذا يدل على أنه يثبت الصفات بمعانيها اللائقة بالله كما هو مقرر عند السلف رحمهم الله.

* صفة المعيَّة:

قال ابن قدامة رحمه الله مثبتًا صفة المعية والاستواء على العرش، وهكذا من حمل الصفات على معانيها اللائقة بالله، وأن المعنى هو ما تبادر من اللفظ كما تفهمه العرب، فقال في «ذم التأويل» (١/ ٤٥):

فإن قيل: فقد تأولتم آياتٍ وأخبارًا فقلتم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الحديد:٤] أي بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار، فيلزمكم ما لزمنا!

قلنا: نحن لم نتأول شيئًا، وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل؛ لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ؛ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها.

وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه، حقيقةً كان أو مجازًا؛ ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية، فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلى الحقيقة يكون تأويلًا يحتاج إلى دليل. وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية، كالوضوء، والطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، إنما ظاهرها العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية.

وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلى الفهم من قولهم: (الله معك) أي: بالحفظ

والكلاءة؛ ولذلك قال الله تعالى فيما أخبر عن نبيه: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة: ٤٠]، وقال لموسى: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه: ٤٦]، ولو أراد أنه بذاته مع كل أحد لم يكن لهم بذلك اختصاص؛ لوجوده في حق غيرهم كوجوده فيهم، ولم يكن ذلك موجبًا لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة له.

فعلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حملت عليه، فلم يكن تأويلًا، ثم لو كان تأويلًا فما نحن تأولنا وإنما السلف رحمة الله عليهم - **الذي ثبت صوابهم ووجب اتباعهم** - هم الذين تأولوه، فإنّ ابن عباس والضحاك ومالكًا وسفيانَ وكثيرًا من العلماء **قالوا في قوله:** ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[الحديد: ٤] أي: **علمه، ثم قد ثبت بكتاب الله والمتواتر عن رسول الله وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه**، وجاءت هذه اللفظة مع قرائن محفوفة بها دالة على إرادة العلم منها، وهو قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[المجادلة: ٧] ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنفال: ٧٥] فبدأها بالعلم وختمها به، ثم سياقها لتخويفهم بعلم الله تعالى بحالهم، وأنه ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ويجازيهم عليه.

وهذه قرائن كلها دالة على إرادة العلم، **فقد اتفق فيها هذه القرائن ودلالة الأخبار على معناها** ومقالة السلف وتأويلهم، فكيف يُلحق بها ما يخالف الكتاب والأخبار ومقالات السلف، فهذا لا يخفى على عاقل - إن شاء الله تعالى - وإن خفي فقد كشفناه وبيناه بحمد الله تعالى. اهـ

أقول: هل معتقد المفوضة إثبات معاني الصفات؟! هل تقول المفوضة:

إن صفة معية الله معية علم؟! وهل تقول المفوضة: قد ثبت بكتاب الله والمتواتر عن رسول الله وإجماع السلف أن الله تعالى في السماء على عرشه ؟! فتأمل ما ذكره رحمه الله في كتابه المذكور!

* صفة الرؤية:

قال في كتابه «اللمعة»: والمؤمنون يرون ربهم في الآخرة بأبصارهم ويزورونه، ويكلمهم ويكلمونه، قال الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، فلما حجب أولئك في حال السخط، دل على أن المؤمنين يرونه في حال الرضا، وإلا لم يكن بينهما فرق، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» حديث صحيح متفق عليه؛ وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي، فإن الله تعالى لا شبيه له ولا نظير. اهـ

أقول: هل هذا يقول به أهل التفويض، من إثبات أن الله يُرَى ويُكَلَّم ويُزَار، وأنه يرضى، وأنه يسخط.

والحق: أنه مما علم من مذهبهم في أخذ الألفاظ وعدم الإقرار بما فيها من المعاني؟! أنهم لا يقولون بمثل ما يذكره ابن قدامة رحمه الله.

* صفة الكلام لله تعالى:

قال: من صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم يسمعه منه من شاء من خلقه، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة، وسمعه جبريل عليه السلام، ومن أذن له من ملائكته ورسله، وأنه سبحانه يكلم المؤمنين في الآخرة

ويكلمونه، ويأذن لهم فيزورونه... وغير جائز أن يقول هذا أحد غير الله... **ولا يجوز أن يتحداهم بالإتيان بمثل ما لا يدري ما هو ولا يعقل.** اهـ

وقال في كتابه «المناظرة في القرآن» كما في «مجلة البحوث الإسلامية» (٤٩/ ٥٥): **ولا يتحداهم بالإتيان بما لا يعرفونه ولا يدرون ما هو.** اهـ

أقول: فانظر إلى رده الصريح رحمه الله على مذهب أهل التفويض حين يزعمون أن القرآن فيه ما لا يدرى ما فيه، ولا يعلم ما معناه! فكيف يقال: إنه مفوض في الصفات؟!

* صفة العلو:

قال في كتابه «العلو» (١/ ٤٥): ذكر الأحاديث الصحيحة الصريحة في أن الله تعالى في السماء. اهـ

أقول: (في) بمعنى (على)؛ ومن أجل هذا استدل به ابن قدامة رحمه الله على إثبات صفة العلو، فانظر كيف يثبت المعاني للصفات على مراد السلف! ولو كان ممن يقول بظاهر الألفاظ لأعرض عن معنى الظرفية في قوله: (في السماء)!

* صفة الاستواء على العرش:

قال في «العلو» (١/ ٥٨): ذكر الأخبار الواردة بأن الله تعالى فوق عرشه. اهـ

أقول: ذكر ابن قدامة رحمه الله في هذا الفصل أدلة على إثبات فوقية الله تعالى على خلقه، وأنه على عرشه عالٍ، وهذا بيان لمعنى الصفة التي ذكرها

السلف في معنى الاستواء، وهو العلو والارتفاع؛ ولذا فإن مما ذكره من الأدلة حديث الجارية، وفيه: «أَيْنَ اللهُ؟» قالت: في السماء. وحديث زينب أنها تقول للنبي ﷺ: أنا أعظم نسائك عليك حقًا، وأنا خيرهن منكحًا، تقول: زوجنيك الرحمن من فوق عرشه، وكان جبريل هو السفير بذلك، وأنا ابنة عمك، وليس لك من نسائك قريبه غيري...

فكل ذلك يبين أنه رحمه الله يجري على منوال السلف في الإثبات.

ثم نقول: أتقول المفوضة بما قاله ابن قدامة رحمه الله؟! وهو ينص بكل وضوح على اتباع سير السلف في باب الأسماء والصفات، قال بعد أن ذكر الصفات في كتاب "اللمعة":

(فهذا وما أشبهه - مما صح سنده وعدلت رواته - نؤمن به ولا نرده، ولا نجحده، ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره، ولا نشبهه بصفات المخلوقين...). وقال في النسخة الخطية: (قراءته تفسيره).

قلت: ومن المعلوم من قول السلف رحمهم الله في قولهم: (قراءته تفسيره) هو إثبات الصفات على حقيقتها المعلومة، وتفويض الكيف.

قال أبوعبيد القاسم بن سلام كما في "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ٤٩٩): قال العباس الدوري سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام - وذكر الباب الذي يروى فيه الرؤية، والكرسي موضع القدمين، وضحك ربنا، وأين كان ربنا - فقال: هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف يضحك؟ وكيف وضع قدمه؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره. اهـ

أخيرًا: من المعلوم أن ابن القيم رحمه الله من أعلم الناس مع شيخه ابن تيمية - رحمهما الله جميعًا - بمذهب أهل التفويض؛ ومع ذلك فانظر ما قاله في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١/ ٥٣):

قول شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد المقدسي، - الذي اتفقت الطوائف على قبوله وتعظيمه وإمامته خلا جهمي أو معطل - قال في كتاب «إثبات صفة العلو»: أما بعد: فإن الله تعالى وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله خاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة الأتقياء، والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار في ذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عز وجل عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزًا في طبائع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون عندها للدعاء أيديهم، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم سبحانه، وينطقون بذلك بألسنتهم. لا ينكر ذلك إلا مبتدعٌ غالٍ في بدعته، أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته.

وقال في «عقيدته» - أي «لمعة الاعتقاد» -: إلى أن قال - أي: ابن قدامة رحمه الله -: فهذا وما أشبهه مما صحّ سندُه وعدّلت رواته، نؤمن به، ولا نرده، ولا نجحده، ولا نعتقد فيه تشبيهه بصفات المخلوقين، ولا سمات المُحْدَثين، بل نؤمن بلفظه، ونترك التعرّضَ لمعناه، قراءتُه تفسيرُه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك: ١٦]، وقول النبي ﷺ: «رَبُّنَا الَّذِي فِي

السَّمَاءِ»، وقوله للجارية: «أَيْنَ اللهُ»؟ قالت: في السماء. قال: «أَعْتِقْهَا؛ إِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»، رواه مالك بن أنس وغيره من الأئمة، وروى أبوداود في سننه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةَ كَذَا وَكَذَا»، وذكر الحديث إلى أن قال: وفوق ذلك العرش، والله تعالى فوق ذلك، نؤمن بذلك ونتلقاه بالقبول من غير رد له ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تأويل، ولا نتعرض له بكيف. ولما سئل مالك بن أنس رضي الله عنه فقيل له: يا أبا عبدالله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم أمر بالرجل فأخرج. اهـ

قلت: قد بينت لك من كلام الإمام ابن قدامة رحمه الله ما يُظهر - إن شاء الله - صحة معتقد ابن قدامة رحمه الله في الصفات، وأنه يسير على طريق السلف في ذلك، ولم يسلك طريق أهل التفويض في الصفات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٨٧): والمقصود هنا أن كثيرًا من الناس المتأخرين لم يعرفوا حقيقة كلام السلف والأئمة، فمنهم من يعظمهم، ويقول: إنه متبع لهم. مع أنه مخالف لهم من حيث لا يشعر. ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ولا تقريرها بالدلائل البرهانية؛ وذلك لجهله بعلمهم، بل لجهله بما جاء به الرسول من الحق. اهـ

الانتقاد الثاني:

* قوله في "اللمعة" وفي "المناظرة في القرآن": (ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم).

أقول: هذا النص مما سلط عليه النقد أيضًا، فقد جعل ابن قدامة رحمه الله كلام الله قديمًا! والأمر ليس كذلك، بل الله سبحانه موصوف أزلًا بجميع الصفات، ولكن لم يكن القرآن مع ذلك أزليًا قديمًا بقدم الله، وإن كان الله لم يزل متكلمًا إذا شاء. فكلام ابن قدامة يوهم أن كلام الله لا يتجدد فهو قديم النوع والآحاد، وهذا غير صحيح.

والجواب: أن هذه الجملة قد عبر بها السلف، ولهم فيها مقاصد، فقد ذكر ابن تيمية رحمه الله كما في "الفتاوى" (١٧/ ٨٦): وأتباع السلف يقولون: إن كلام الله قديم، أي: لم يزل متكلمًا إذا شاء، لا يقولون: إن نفس الكلمة المعينة قديمة، كندائه لموسى، ونحو ذلك. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٦٧): والسلف قالوا: لم يزل الله تعالى متكلمًا إذا شاء. فإذا قيل: كلام الله قديم، بمعنى أنه لم يصر متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا، ولا كلامه مخلوق، ولا معنى واحد قديم قائم بذاته، بل لم يزل متكلمًا إذا شاء، فهذا كلام صحيح. ولم يقل أحد من السلف إنَّ نفس الكلام المعين قديم. وكانوا يقولون: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. ولم يقل أحد منهم إنَّ القرآن قديم، ولا قالوا: إنَّ كلامه معنى واحد قائم بذاته، ولا قالوا: إنَّ حروف القرآن أو حروفه وأصواته قديمة أزلية قائمة بذات الله، وإن كان جنس الحروف لم يزل الله متكلمًا بها إذا شاء. اهـ

قال أبوعبدالله وفقه الله: كان السبب في وقوع ابن قدامة رحمه الله في هذا النقد ذكره للإجمالات، وما يحصل الزلل إلا بسببها.

قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٢٩٤): سلف الأمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها، لاسيما كل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضًا، بل الواجب إطلاق العبارات الحسنة، وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة، وكذلك الواجب نظير ذلك في سائر أبواب أصول الدين، أن يجعل ما يثبت بكلام الله عز وجل ورسوله وإجماع سلف الأمة: هي النص المحكم، وتجعل العبارات المحدثة المتقابلة بالنفي والإثبات، المشتملة في كل من الطرفين في حق وباطل: من باب المجمل المشتبه المحتاج إلى تفصيل، الممنوع من إطلاق طرفيه. اهـ

وبعد التوضيح اليسير لهذه الجمل نقول: ترك مثل ذلك الكلام الذي يوهم الإشكال ويضارب الأقوال ويفترق الناس في فهمه إلى شعب وأمثال، أحرى أنْ لا يقال، والواجب ذكر المأثور من كلام الصحابة الأبطال.

أخيرًا: إن العالم إذا كان من أهل السنة وقد مات، وصدر منه كلامٌ ملتبسٌ، وله كلام واضح يبين صحة معتقده، نأخذ بذلك الواضح ونترك ذلك الملتبس، ونبين الخطأ الذي فيه، ولا ينقص ذلك من ذكره الحسن، وهو على سيرته الطيبة عندنا إن شاء الله.

قال ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين عن رب العالمين" (٣/ ٣٢٠): ومن له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور، بل ومأجور؛ لاجتهاده، فلا

يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين. اهـ

وقال الشاطبي رحمه الله في «الموافقات» (٥/ ١٣٦): إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع؛ ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتدًا بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين. اهـ

وقال الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧٣) عند ترجمة ابن خزيمة رحمه الله: ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه؛ لقل من يسلم من الأئمة معنا. اهـ

وفاته:

توفي رحمه الله في سنة عشرين وستمائة يوم الفطر عن ثمانين سنة، عليه وعلى أئمة الإسلام رحمة الله ومغفرته ورضوانه أجمعين.

مصادر ترجمته:

- «سير أعلام النبلاء» للذهبي رقم الترجمة (١١٢).
- «الوافي بالوفيات» (٥/ ٣٥٥).

- «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٧).
- «التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد» (١/ ٣٣٠).
- «معجم المؤلفين» (٦/ ٣٠).
- «دول الإسلام» (٢/ ٩٣)
- «العبر» (٥/ ٧٩)
- «معجم البلدان» (٢/ ١١٣)
- «البداية والنهاية» (١٣/ ٩٩)
- «فوات الوفيات» (١/ ٤٣٣)
- «مرآة الزمان» (٨/ ٦٢٧)
- «ذيل الروضتين» لأبي شامة (١٣٩)
- «شذرات الذهب» (٥/ ٨٨)
- «التاج المكلل» للقنوجي (٢٢٩)

مقدمة العلامة محمد بن صالح العثيمين

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فهذا تعليق مختصر على كتاب "لمعة الاعتقاد" الذي أَلَّفَهُ أبومحمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المولود في شعبان سنة (٥٤١هـ) بقرية من أعمال نابلس، المتوفى يوم عيد الفطر سنة (٦٢٠هـ) بدمشق رحمه الله تعالى.

وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه زُبْدَةَ العقيدة، ونظرًا لأهمية الكتاب موضوعًا، ومنهجًا، وعَدَمَ وجود شرح له فقد عقدت العزم - مستعينًا بالله، مستلهمًا منه الصواب في القصد والعمل - على أن أضع عليه كلمات يسيرة تكشف غوامضه، وتبين موارده، وتبرز فوائده.

والله أرجو أن لا يكلني إلى نفسي طرفة عين، وأن يمدني بروح من عنده وتوفيق، وأن يجعل عملي مباركًا ونافعًا؛ إنه جواد[1] كريم.

Oh Allah do not entrust to myself the blink of an eye

From a dua

From a hadeeth

(١) اسم الجواد ورد في ذكره جملة أحاديث، وكل ما وقفنا عليه لم تصح أسانيده، انظر رسالتنا "دراسة إسنادية في رحاب الأسماء الحسنى".

important

قواعد هامة[1] في الأسماء والصفات

وقبل الدخول في صميم الكتاب أحب أن أقدم قواعد مهمة فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

القاعدة الأولى: في الواجب نحو نصوص الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته:

الواجب في نصوص الكتاب والسنة إبقاء دلالتها على ظاهرها من غير تغيير؛ لأن الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والنبي ﷺ يتكلم باللسان العربي، فوجب إبقاء دلالة كلام الله، وكلام رسوله على ما هي عليه في ذلك اللسان، ولأن تغييرها عن ظاهرها قول على الله بلا علم، وهو حرام[2]؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣]. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[المائدة: ٦٤]، فإن ظاهر الآية أن لله يدين حقيقيتين، فيجب إثبات ذلك له.

---

(١) تنبيه: جعل بعض اللغويين أن كلمة (هامة) التي بمعنى (مهمة) لا يصح التعبير بها، فالصحيح أن يقال: مهمة، كما قاله الشارح رحمه الله في الشرح.

(٢) فائدة: قال العلامة ابن حزم في "الفصل في الملل" (٢/ ٦٤): ونحن لا ننكر إزالة النص عن ظاهره وعمومه ببرهان من نص آخر أو إجماع متيقن أو ضرورة حس، وإنما ننكر ونمنع من إزالة النص عن ظاهره وعمومه بالدعوى، فهذا هو الباطل الذي لا يحل في دين، ولا يصح في إمكان العقل، وبالله تعالى التوفيق. اهـ

فإذا قال قائل: المراد بها القوة، قلنا له: هذا صرف للكلام عن ظاهره، فلا يجوز القول به؛ لأنه قول على الله بلا علم.[1]

القاعدة الثانية: في أسماء الله:

وتحت هذه القاعدة فروع:

الفرع الأول: أسماء الله كلها حسنى:

أي: بالغة في الحسن غايته؛ لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: ١٨٠]، مثال ذلك: (الرحمن) فهو اسم من أسماء الله تعالى، دال على صفة عظيمة:

---

(١) وهذه القاعدة ضمنها العلامة العثيمين رحمه الله "القواعد المثلى"، وهي القاعدة الثانية من الفصل الثالث، ومضمونها: (أن الأصل العمل بظواهر النصوص حتى تأتي قرينة تصرف ذلك الظاهر إلى غيره)، وقد أبان ابن تيمية رحمه الله شروط الخروج عن ظواهر النصوص بما لا زيادة عليه، فقال رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٦٠): إذا وصف الله نفسه بصفة أو وصفه بها رسوله أو وصفه بها المؤمنون - الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم - فَصَرْفُها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها، إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة، لا بدَّ فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب أو خلاف الألسنة كلها...

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه...

الثالث: أنه لا بدّ من أن يَسْلَم ذلك الدليل الصارف عن معارض...

الرابع: أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته فلا بدّ أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواء عَيَّنَهُ أو لم يعينه، لاسيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم، دون عمل الجوارح...

اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»[١]، وما استأثر الله به في علم الغيب عنده لا يمكن حصره ولا الإحاطة به، والجمع بين هذا، وبين قوله في الحديث الصحيح: «إِنَّ لِلهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»[٢]، أنّ معنى هذا الحديث: أن مِن أسماء الله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة، وليس المراد حصر أسمائه تعالى بهذا العدد، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فلا ينافي أن يكون عندك دراهم أخرى أعددتها لغير الصدقة.[٣]

الفرع الثالث: أسماء الله لا تثبت بالعقل، وإنما تثبت بالشرع:

فهي توقيفية، يتوقف إثباتها على ما جاء عن الشرع، فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على الشرع؛ ولأن تسميته بما لم يسمِّ به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك.[٤]

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٧)، وأبويعلى الموصلي في «مسنده» (٥٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩٦). وقد بينا في تعليقنا على «القواعد المثلى» ص(٤٦) صحة الحديث، وأن مَن ضعّفه لم يصب.

(٢) متفق عليه، رواه البخاري برقم (٦٤١٠) ومسلم برقم (٢٦٧٧).

(٣) وهذه القاعدة السادسة من قواعد الأسماء في «القواعد المثلى»، وتضمنت أمورًا:
الأول: إجماع من يعتد بقوله بأن أسماء الله غير محصورة بعدد معين لدينا.
الثاني: أن الحصر هو المترتب عليه من الثواب فيمن عدّد تسعًا وتسعين اسما لله، وكان ذلك الإحصاء هو معرفة معانيها وحفظها والعمل بمقتضاها.
الثالث: وجود أكثر من تسعة وتسعين اسمًا؛ يبين خطأ القول بالحصر.
الرابع: أن هذه الأسماء المفردة قد زادت على (٩٩) اسمًا، فكيف بالأسماء المركبة، مثل: شديد العقاب، سريع الحساب، مالك يوم الدين، مقلب القلوب، وغيرها.

(٤) ومضمون هذه القاعدة أمورًا:
=

الفرع الرابع: كل اسم من أسماء الله فإنه يدل على ذات[1] الله، وعلى الصفة التي تضمنها، وعلى الأثر المترتب عليه إن كان متعديًا:

ولا يتم الإيمان بالاسم إلا بإثبات ذلك كله، مثال ذلك في غير المتعدي: (العظيم) فلا يتم الإيمان به حتى نؤمن بإثباته اسمًا من أسماء الله دالًا على ذاته تعالى، وعلى ما تضمنه من الصفة، وهي العَظَمة.

ومثال ذلك في المتعدي: (الرحمن)، فلا يتم الإيمان به حتى نؤمن بإثباته

= **الأول**: أن العقل ليس له محل في باب الأسماء والصفات، إنما العقل يثبت الكمال المطلق وينفي كل نقص وعيب في حق الله سبحانه وتعالى.

الثاني: أن قاعدة التوقيف متفق عليها عند أهل السنة والجماعة، وكذا في مذهب الأشاعرة في باب الأسماء مذهبهم التوقيف. وقد فصلت ذلك في كتابنا "التعاليق العلى".

الثالث: أن السلف كثرت عنهم النقول في هذه القاعدة، وهي قاعدة السلامة التي من تمسك بها بَعُدَ عن الخبط الذي عند أهل البدع في باب الأسماء والصفات.

الرابع: أن هذا الباب يتكلم فيه على ذات الله المقدسة سبحانه وتعالى، فلا يليق أن يتكلم الإنسان إلا بدليل من القرآن أو من السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٣٤): لفظ الذات في لغتهم [أي: لغة السلف] لم يكن كلفظ الذات في اصطلاح المتأخرين، بل يراد به ما يضاف إلى الله، كما قال خبيب رضي الله عنه:

وَذَٰلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَـهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

ومنه الحديث: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، كُلُّهَا فِي ذَاتِ اللهِ».

ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال:١]، ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الحديد:٦] ونحو ذلك؛ فإن (ذات) تأنيث (ذو)، وهو يستعمل مضافًا يتوصل به إلى الوصف بالأجناس، فإذا كان الموصوف مذكرًا قيل: ذو كذا، وإن كان مؤنثًا قيل: ذات كذا، كما يقال: ذات سوار. فإن قيل: أصيب فلان في ذات الله، فالمعنى في جهته ووجهته، أي: فيما أمر به وأحبه ولأجله. اهـ

اسمًا من أسماء الله دالًّا على ذاته تعالى، وعلى ما تضمنه من الصفة وهي الرحمة، وعلى ما ترتب عليه من أثر وهو أنه يرحم من يشاء.[١]

القاعدة الثالثة: في صفات الله:

وتحتها فروع أيضًا:

الفرع الأول: صفات الله كلها عليا، صفات كمال ومدح، ليس فيها نقص بوجه من الوجوه:

كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والحكمة، والرحمة، والعلو، وغير ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، ولأن الرب كامل فوجب كمال صفاته، وإذا كانت الصفة نقصًا لا كمال فيها فهي ممتنعة في حقه، كالموت، والجهل، والعجز، والصمم، والعمى، ونحو ذلك؛ لأنه سبحانه عاقب الواصفين له بالنقص، ونزه نفسه عما يصفونه به من النقائص؛ ولأن الرب لا يمكن أن يكون ناقصًا؛ لمنافاة النقص للربوبية.

---

(١) وتضمنت هذه القاعدة أمورًا:

الأول: تقسيم الأسماء، وأن منها ما هو لازم، ومنها ما هو متعد.

الثاني: أن اللازم منها له حكمان: الأول: إثبات الاسم. والثاني: إثبات الوصف المتعلق بذلك الاسم.

الثالث: أن المتعدي منها له ثلاثة أحكام: الأول: أن يثبت به الاسم. الثاني: أن يثبت به الوصف. الثالث: أن يكون له أثر مترتب.

الرابع: المثل الذي ضربه الشارح رحمه الله للنوع الأول: اسم (العظيم)، وأما المثل للنوع الثاني: وهو اسم (الرحمن) فلا يستقيم؛ وذلك أن الرحمة التي من (الرحيم) هي المتعدية وليست التي من (الرحمن)؛ لأنه اسم لازم على الصحيح الذي يرجحه ابن القيم رحمه الله في "بدائعه"، وعليه ترجيح الشارح أيضًا رحمهم الله.

وإذا كانت الصفة كمالًا من وجه، ونقصًا من وجه لم تكن ثابتة لله، ولا ممتنعة عليه على سبيل الإطلاق، بل لا بدّ من التفصيل: فتثبت لله في الحال التي تكون كمالًا، وتمتنع في الحال التي تكون نقصًا، كالمكر، والكيد، والخداع، ونحوها، فهذه الصفات تكون كمالًا إذا كانت في مقابلة مثلها؛ لأنها تدل على أن فاعلها ليس بعاجز عن مقابلة عدوه بمثل فعله، وتكون نقصًا في غير هذه الحال. فتثبت لله في الحال الأولى دون الثانية، قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]، ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، إلى غير ذلك. فإذا قيل: هل يوصف الله بالمكر مثلًا؟ فلا تقل: نعم، ولا تقل: لا، ولكن قل: هو ماكر بمن يستحق ذلك، والله أعلم.(١)

الفرع الثاني: صفات الله تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبتها الله لنفسه: كالحياة، والعلم، والقدرة. ويجب إثباتها لله على الوجه اللائق به؛ لأن الله أثبتها لنفسه، وهو أعلم بصفاته.

---

(١) وتتضمن هذه القاعدة أمورًا:

الأول: أن صفات الله كلها صفات مدح وكمال، ليس فيها نقص البتة.

الثاني: أن صفات الله عز وجل النقص فيها ممتنع.

الثالث: تعدد الصفات وتنوعها يدل على الكمال، ومن ذلك صفات المقابلة: (كالمكر، والكيد، والخداع، والاستهزاء، والسخرية)، فهذه لها أحكام غير الصفات الأخرى، فلا تُثبت على جهة الإطلاق، ولا تُنفى على الإطلاق أيضًا، ولكن تثبت على جهة المقابلة، فيقال: الله يمكر بمن مكر بالمؤمنين، ويسخر بمن سخر من أوليائه، وهكذا. أما أن يقال: الله ماكر، الله مخادع، الله ساخر، فهذا لا يليق، ولا علمناه من أقوال السلف رضوان الله عليهم.

والسلبية: هي التي نفاها الله عن نفسه: كالظلم، فيجب نفيها عن الله؛ لأن الله نفاها عن نفسه، لكن يجب اعتقاد ثبوت ضدها لله على الوجه الأكمل؛ لأن النفي لا يكون كمالًا حتى يتضمن ثبوتًا.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[الكهف: ٤٩]، فيجب نفي الظلم عن الله مع اعتقاد ثبوت العدل لله على الوجه الأكمل.[1]

---

(١) وتتضمن هذه القاعدة أمورًا:

الأول: أن الصفات الثابتة هي التي أثبتها الله عز وجل لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ فيما صح به عنه.

الثاني: أن الصفات المنفية هي التي نفاها الله عز وجل، عن نفسه أو نفاها عنه ﷺ فيما صح به عنه، كقولهم: من صفات الله عز وجل أنه لا ينام.

الثالث: أن النقص المنفي عن الله سبحانه من النقص الذي يثبت فيه كمال ضده.

قال ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٩٦): إن الصفات السلبية ليس فيها بنفسها مدح، ولا توجب كمالًا للموصوف إلا أن تتضمن أمرًا وجوديًا كوصفه سبحانه بأنه لا تأخذه سنة ولا نوم؛ فإنه يتضمن كمال حياته وقيوميته، وكذلك قال تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[ق:٣٨]؛ متضمن كمال قدرته، وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[سبأ: ٣]؛ يقتضي كمال علمه، وكذلك قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[الأنعام: ١٠٣]؛ يقتضي عظمته بحيث لا تحيط به الأبصار، وكذلك نفي المثل والكفؤ عنه؛ يقتضي أن كل ما سواه فإنه عبد مملوك له، ولكن يقتضي من كماله ما لا يحصل إذا كان له نظير مستغن عنه مشارك له في الصنع؛ فإن ذلك نقص في الصانع. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٦/ ٩٩): وقد ذكرنا في غير موضع أن ما وصف الله تعالى به نفسه من الصفات السلبية فلا بدَّ أن يتضمن معنى ثبوتيًا، فالكمال هو في الوجود والثبوت، والنفي مقصوده نفي ما يناقض ذلك، فإذا نفي النقيض الذي هو العدم والسلب لزم ثبوت النقيض الآخر الذي هو الوجود والثبوت. اهـ =

الفرع الثالث: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية

فالذاتيـة: هي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها كالسمع والبصر.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والمجيء.

وربما تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين، كالكلام، فإنه باعتبار أصل الصفة صفة ذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية؛ لأن الكلام متعلق بمشيئته، يتكلم بما شاء متى شاء.(١)

= **الرابع:** الوصف العدمي لا يوصف الله به سبحانه؛ وذلك لعدم وجود النقص المحض في صفات الله سبحانه، إذ أن النقص المحض عدم، والعدم لا يوصف به.

قال ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٩٧): فأما العدم المحض والنفي الصرف، مثل كونه لا يمكن رؤيته بحال، وكونه لا مباينًا للعالم ولا مداخلاً له، فإن هذا أمر يوصف به المعدوم، لا يمكن رؤيته بحال، وليس هو مباينًا للعالم ولا مداخلاً له. والمعدوم المحض لا يتصف بصفة كمال ولا مدح؛ ولهذا كان تنزيه الله تعالى بقوله: سبحان الله، يتضمن مع نفي صفات النقص عنه إثبات ما يلزم ذلك من عظمته، فكان التسبيح تعظيم له مع تبرئته من السوء. اهـ

الخامس: نفي الظلم عن الله سبحانه؛ لأنه هو أحكم الحاكمين، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[النحل:٩٠]، فهو الحكم العدل.

(١) تتضمن هذه القاعدة أمورًا:

الأول: أن تقسيم الصفات إلى ما ذكر لم يكن معهودًا عند السلف.

الثاني: عملاً بفعل المتأخرين أن الصفات مقسومة إلى ما ذكر، فهي كلها صفات اتصف الله بها أزلاً، فالله بصفاته؛ وعلى ذلك تكون كل صفة فعل وذات لله أزلية، وليس هناك من الصفات التي اتصف الله بها بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن لازم ذلك الافتقار والاحتياج، والله هو الغني الحميد سبحانه، فلا يقال: الله وصفاته، بل: الله بصفاته. =

الفرع الرابع: كل صفة من صفات الله فإنه يتوجه عليها ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: هل هي حقيقية؟ ولماذا؟

السؤال الثاني: هل يجوز تكييفها؟ ولماذا؟

السؤال الثالث: هل تماثل صفات المخلوقين؟ ولماذا؟

فجواب السؤال الأول: نعم حقيقية؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة، فلا يعدل عنها إلا بدليل صحيح يمنع منها.

وجواب الثاني: لا يجوز تكييفها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ ولأن العقل لا يمكنه إدراك كيفية صفات الله.

وجواب الثالث: لا تماثل صفات المخلوقين؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ ولأن الله مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، فلا يمكن أن يماثل المخلوق؛ لأنه ناقص.

والفرق بين التمثيل والتكييف، أن:

التمثيل: ذكر كيفية الصفة مقيدة بمماثل.

والتكييف: ذكر كيفية الصفة غير مقيدة بمماثل.

مثال التمثيل: أن يقول القائل: يد الله كيد الإنسان.

= **الثالث:** أن الفرق فيما ذكر أن صفات الله المتعلقة بأفعاله داخلة تحت مشيئته، فمتى شاء فعل ومتى شاء لم يفعل، بينما صفاته المتعلقة بذاته لا تتعلق بالمشيئة.

الرابع: بيَّنا في كتابنا التعاليق العلى بيانًا كافيًا - إن شاء الله - حول ما يتعلق بهذه القاعدة، وذكرنا كلام أهل الشأن في ذلك، فليرجع إليه من شاء.

ومثال التكييف: أن يتخيل ليد الله كيفية معينة لا مثيل لها في أيدي المخلوقين، فلا يجوز هذا التخيل.[1]

---

(١) تضمن هذه القاعدة أمورًا:

الأول: أن صفات الله حقيقية له، وليس معنى قولنا أنها حقيقية أننا نكيفها أو نمثلها؛ ولذلك أعقب الشارح رحمه الله بالأمثلة الأخرى في نفي التكييف والتمثيل.

الثاني: أننا لا نعتقد في صفات الله سبحانه أنها تماثل صفات المخلوقين البتة؛ وذلك لأن الإنسان عاجز ناقص لا يكمل، وهو محتاج إلى من يكمله.

الثالث: أننا لا نعتقد التكييف؛ وذلك لعدم معرفتنا بكيفية الله سبحانه، ولا يعرف الإنسان كيفية شيء إلا بثلاثة أمور: أن يرى ذلك الشيء، أو أن يرى مثيله، أو أن يُحَدَّث عنه من خبر ثقة، وكل هذه الأمور غير متوفرة في كيفية الله سبحانه وتعالى.

الرابع: فرق الشارح بين التمثيل والتكييف كفعل كثير من العلماء أو جمهور العلماء، بينما بعض أهل العلم يقول: إننا إن جعلنا للعقل قدرة الاختراع على إيجاد ما لم ير فهناك نفرق بين التمثيل والتكييف، وإن لم يقدر العقل على ذلك، فيقال: إن التمثيل والتكييف سيّان، وإن كل ممثل مكيف، وكل مكيف ممثل.

الخامس: أن من مَثَّل الله سبحانه أو كَيَّفه فإنه كافر باتفاق السلف رضوان الله عليهم، كما هو مذكور عن إسحاق بن راهويه، وعن نعيم بن حماد رحمهم الله في "أصول الاعتقاد" للالكائي، وعند الآجري في "الشريعة"، وعند عبدالله بن أحمد في "السنة"، وغيرهم.

السادس: أن تمثيل الهشامية والجواربية من أنواع تمثيل الخالق بالمخلوق، وهناك من مَثَّل المخلوق بالخالق، كالسبئية الرافضة الكفار، وغلاة الصوفية الكفار، وغيرهم، فليسوا من أهل الملة، وكذا من يقول بقولهم في التمثيل والتكييف.

القاعدة الرابعة: فيما نرد به على المعطلة:

المعطلة هم الذين ينكرون شيئًا من أسماء الله أو صفاته، ويحرفون النصوص عن ظاهرها، ويقال لهم: المؤوِّلة.

والقاعدة العامة فيما نرد به عليهم أن نقول:

* إن قولهم خلاف ظاهر النصوص.
* وخلاف طريقة السلف.
* وليس عليه دليل صحيح.

وربما يكون في بعض الصفات وجه رابع أو أكثر.[1]



---

(١) تتضمن هذه القاعدة أمورًا:

الأول: بيان معنى المعطلة. والتعطيل من أنواع الإلحاد، وقد يكون تعطيلًا كاملًا، وقد يكون تعطيلًا جزئيًا.

الثاني: أن من عطل صفات الله فقد شابه اليهود في تعطيلهم للشرائع السابقة.

الثالث: أن التعطيل قد يكون بتحريف النصوص حسيًا، وقد يكون تعطيلًا بتحريف النصوص معنويًا، أي: في معاني النصوص.

الرابع: يتعين على كل من قدر الرد على أهل الباطل أن يرد عليهم وعلى شبههم البائرة الزائلة.

مقدمة ابن قدامة رحمه الله

[بسم الله الرحمن الرحيم: قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام موفق الدين أبومحمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه ونور الله ضريحه:]

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، الذي لا يخلو من علمه مكان، ولا يشغله شأن عن شان. جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد، ونفذ حكمه في جميع العباد. لا تمثله العقول بالتفكير، ولا تتوهمه القلوب بالتصوير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]. له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾[طه: ٥-٦]. [أحاط بكل شيء علمًا، وقهر كل مخلوق عزة وحُكمًا، ووسع كل شيء رحمة وعلمًا، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[طه: ١١٠]،][(١)] موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان [نبيه][(٢)] الكريم.

الشرح:

(اللمعة) تطلق في اللغة على معانٍ، منها: البلغة من العيش، وهذا المعنى أنسب معنى لموضوع هذا الكتاب، فمعنى (لمعة الاعتقاد) هنا: البلغة من الاعتقاد

---

(١) ما بين المعقوفين ليس له ذكر في المخطوط.

(٢) في المخطوط [رسوله].

الصحيح المطابق لمذهب السلف رضوان الله عليهم.

و(الاعتقاد) الحكم الذهني الجازم، فإن طابق الواقع فصحيح، وإلا ففاسد.[١]

ما تضمنته خطبة الكتاب:

ضمنت خطبة المؤلف في هذا الكتاب ما يأتي:

١) البداءة بالبسملة؛ اقتداء بكتاب الله العظيم، واتباعًا لسنة رسول الله ﷺ[٢].

ومعنى (بسم الله الرحمن الرحيم): أي أفعل الشيء مستعينًا ومتبركًا بكل اسم من أسماء الله تعالى الموصوف بالرحمة الواسعة.[٣]

---

(١) اللمعة: قال ابن منظور في «لسان العرب» (٨/ ٣٢٤): واللُّمْعةُ: السَّوادُ حَوْلَ حَلَمَةِ الثَّدْيِ خِلْقَةً، وَقِيلَ: اللُّمْعَةُ البقْعة مِنَ السَّوادِ خَاصَّةً، وَقِيلَ: كُلُّ لَوْنٍ خَالَفَ لَوْنًا لُمْعَةٌ وتَلْمِيعٌ. وَشَيْءٌ مُلَمَّعٌ: ذُو لُمَعٍ، قَالَ لَبِيدٌ:

مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تأكلْ مَعَهْ إِنَّ اسْتَه مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

وَيُقَالُ للأبرص: المُلَمَّعُ. واللُّمَعُ: تَلْمِيعٌ يَكُونُ فِي الحَجَرِ وَالثَّوْبِ أو الشَّيْءِ يَتَلَوَّنُ أَلوانًا شَتَّى. يُقَالُ: حَجَرٌ مُلَمَّعٌ، وَوَاحِدَةُ اللُّمَعِ لُمْعةٌ. يُقَالُ: لُمْعةٌ مِنْ سوادٍ أَوْ بَيَاضٍ أو حُمْرَةٍ. وَلُمْعَةُ جَسَدِ الإنسان: نَعْمَتُه وَبَرِيقُ لَوْنِهِ... اهـ

وقيل: مأخوذة من البلغة، وهو كما ذكر الفيروز آبادي صاحب «القاموس المحيط»، وهناك معان أخرى كما في «الصحاح»، ولقد اختار الشارح رحمه الله المعنى الأقرب إلى مقصد المصنف رحمها الله تعالى.

لماذا اختار الشارح هذا المعنى عما سواه؟ اختار ذلك رحمه الله لأن ابن قدامة أراد الإشارة إلى مجمل عقيدة السلف رضوان الله عليهم بصورة سهلة غير مطولة؛ حيث يكون ذلك بمتناول الصغير والكبير؛ ولذا عبر باللمعة، أي: البلغة من المعتقد.

(٢) أما الاقتداء بالكتاب العزيز فهذا مما سار عليه العلماء أيضًا، وقد حصل الخلاف عند العلماء في البسملة: هي آية من الفاتحة أم لا؟ وقد بينت هذا المبحث في كتابي «النبراس شرح الواسطية للهراس» رحمه الله.

(٣) الباء في البسملة هي للاستعانة، وهو قول جمهور العلماء من أهل التفسير، وهو قول أهل =

ومعنى (الله): المألوه، أي: المعبود حبًّا وتعظيمًا، تألُّهًا وشوقًا.[١]

و(الرحمن) ذو الرحمة الواسعة. و(الرحيم) الموصل رحمته من شاء من خلقه، فالفرق بين الرحمن والرحيم: أن الأول باعتبار كون الرحمة وصفًا له، والثاني باعتبارها فعلًا له يوصلها من شاء من خلقه.[٢]

٢) الثناء على الله بالحمد[٣]، والحمد: ذكر أوصاف المحمود الكاملة، وأفعاله الحميدة، مع المحبة له والتعظيم.[٤]

= السنة. فيكون المعنى: أستعين الله فيما أنا قاصده، سواء كان تأليفًا أو أكلًا أو شربًا. وقد ذكر القرطبي في "أحكامه": أن كون الباء في البسملة للاستعانة ردًّا على القدرية.

(١) (الله) اسم الله الأعظم على قول بعض أهل العلم، وقد ذكرت المسألة بأوسع من ذلك في كتابنا المشار إليها سابقًا، وهو مشتق من أله يأله ألوهية، فهو مألوه، أي: معبود، فهو الذي يُحَب لذاته سبحانه، وحبه عبادة واجبة على العباد، فيعبد حبًّا في رضاه وخوفًا من سخطه وطمعًا فيما عنده.

(٢) وهذا ما نبهنا عليه قبل، أن صفة الرحمة من اسم (الرحمن) لازمة، وأن الرحمة من اسم (الرحيم) متعدية. وهذا ما اختاره ابن القيم رحمه الله في الجمع بين الرحمن والرحيم؛ لأن أهل العلم قد ذكروا أمورًا في حكمة الجمع بين الرحمن والرحيم.

(٣) قال ابن القيم في "شفاء العليل" (٣/ ٨٣): واعلم أن الحمد هو الأصل الجامع لذلك كله، فهو عقد نظام الخلق والأمر، والربُّ تعالى له الحمد كله بجميع وجوهه واعتباراته وتصاريفه، فما خلق شيئًا ولا حكم بشيء إلا وله فيه الحمد، فوصل حمده إلى حيث وصل خلقه وأمره، حمدًا حقيقيًّا يتضمن محبته، والرضا به وعنه، والثناء عليه، والإقرار بحكمته البالغة في كل ما خلقه وأمر به. فتعطيل حكمته غير تعطيل حمده كما تقدم بيانه، فكما أنه لا يكون إلا حكيمًا يكون إلا حميدًا فلا فحمده وحكمته كعلمه وقدرته وحياته من لوازم ذاته، ولا يجوز تعطيل شيء من صفاته وأسمائه عن مقتضياتها وآثارها؛ فإن ذلك يستلزم النقص الذي يناقض كماله وكبريائه وعظمته.

(٤) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٧٨): والحمد: هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة لها، فلو أخبر مخبر بمحاسن غيره من غير محبة لها لم يكن حامدًا، ولو أحبها ولم يخبر =

٣) أن الله محمود بكل لسان[١]، ومعبود بكل مكان، أي: مستحق وجائز أن يحمد بكل لغة[٢]، ويعبد بكل بقعة.[٣]

٤) سعة علم الله؛ بكونه لا يخلو من علمه مكان، وكمال قدرته وإحاطته؛

= بها لم يكن حامدًا. والرب - سبحانه وتعالى - إذا حمد نفسه فذكر أسماءه الحسنى وصفاته العلى وأفعاله الجميلة وأحب نفسه المقدسة، فكان هو الحامد والمحمود، والمثني والمثنَى عليه، والممجِّد والممجَّد، والمحب والمحبوب؛ كان هذا غاية الكمال الذي لا يستحقه غيره، ولا يوصف به إلا هو.

وقيل: الحمد: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم؛ بسبب كونه منعمًا، سواء كان ذلك الفعل اعتقادًا بالجَنان، أو قولًا باللسان، أو عملًا وخدمة بالأركان.

(١) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٤٢): اتفقوا على أنه لا تجوز الصلاة بتفسيره - أي القرآن-، وكذلك ترجمته بغير العربية عند عامة أهل العلم. اهـ

(٢) فائدة كريمة في لغة أهل الجنة: قال ابن تيمية رحمه الله في جواب سؤال وهو: بماذا يخاطب الناس يوم البعث؟ وهل يخاطبهم الله تعالى بلسان العرب؟ وهل يصح أن لسان أهل النار الفارسية وأن لسان أهل الجنة العربية؟ فأجاب: الحمد لله رب العالمين، لا يعلم بأي لغة يتكلم الناس يومئذ، ولا بأي لغة يسمعون خطاب الرب جل وعلا؛ لأن الله تعالى لم يخبرنا بشيء من ذلك ولا رسوله عليه الصلاة والسلام، ولم يصح أن الفارسية لغة الجهنميين، ولا أن العربية لغة أهل النعيم الأبدي، ولا نعلم نزاعًا في ذلك بين الصحابة رضي الله عنهم، بل كلهم يكفون عن ذلك؛ لأن الكلام في مثل هذا من فضول القول، ولا قال الله تعالى لأصحاب الثرى، ولكن حدث في ذلك خلاف بين المتأخرين. فقال ناس: يتخاطبون بالعربية، وقال آخرون: إلا أهل النار فإنهم يجيبون بالفارسية وهي لغتهم في النار، وقال آخرون: يتخاطبون بالسريانية؛ لأنها لغة آدم، وعنها تفرعت اللغات، وقال آخرون: إلا أهل الجنة، فإنهم يتكلمون بالعربية.

كل هذه الأقوال لا حجة لأربابها لا من طريق عقل ولا نقل، بل هي دعاوى عارية عن الأدلة، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم. "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٠٠)

(٣) هذا مخصوص بما لا يجوز من الأمكنة كالحمام والمقبرة، وغير ذلك.

بحيث لا يلهيه أمر عن أمر.[1]

٥) عظمته وكبرياؤه وترفعه عن كل شبيه وند ومماثل؛ لكمال صفاته من جميع الوجوه.

٦) تنزهه وتقدسه عن كل زوجة وولد؛ وذلك لكمال غناه.

٧) تمام إرادته وسلطانه بنفوذ قضائه في جميع العباد، فلا يمنعه قوة مَلِك، ولا كثرة عدد ومال.

٨) عظمة الله فوق ما يتصور، بحيث لا تستطيع العقول له تمثيلًا، ولا تتوهم القلوب له صورة؛ لأن الله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

٩) اختصاص الله بالأسماء الحسنى والصفات العلى.

١٠) استواء الله على عرشه وهو علوه واستقراره عليه على الوجه اللائق به.[2]

---

(١) كمال الصفات في حق الله سبحانه مبني على مقدمتين:

الأولى: أن يعلم أن الكمال الثابت لله هو أقصى ما يمكن من الأكملية.

الثانية: أنه لا بدّ من اعتبارين: **الأول**: أن يكون الكمال ممكن الوجود. **الثاني**: أن يكون سليمًا من النقص. انظر كلام ابن تيمية على ما ذكر في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٧١).

(٢) قال ابن تيمية في "شرح حديث النزول" ص(٢١٥): قال ابن المبارك ومن تابعه من أهل العلم وهم كثير: إن معنى استوى على العرش: استقر، وهو قول القتيبي. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في "اجتماع الجيوش" ص(٣٦): قال أبوعبيدة في قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] قال: علا، قال: وتقول العرب: استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت. وقال غيره: استوى أي: استقر، واحتج بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [القصص:١٤] انتهى شبابه واستقر، فلم يكن في شبابه مزيد، قال ابن عبدالبر: الاستواء: الاستقرار في العلو، وبهذا خاطبنا الله تعالى في كتابه فقال: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [الزخرف: ١٣]. =

١١) عموم ملكه للسموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى.

١٢) سعة علمه، وقوة قهره وحكمه، وأن الخلق لا يحيطون به علمًا؛ لقصور إدراكهم عما يستحقه الرب العظيم من صفات الكمال والعظمة.



= قلت: تفسير الاستواء بالاستقرار تفسير غير مرضي عندنا؛ فإن أئمة السلف وأهل اللغة على تفسير الاستواء بالعلو والارتفاع، وهو أمر مجمع عليه كما قاله ابن القيم رحمه الله، وليس في نقلهم ذكر للاستقرار، بل ينسب إلى المجسمة كما في "فتح الباري".

قال محمد الكرمي في "أقاويل الثقات" (١٢٣): وهذا إن صح - أي أن الاستواء بمعنى الاستقرار في أثر ابن عباس - يحتاج إلى تأويل؛ فإن الاستقرار مشعر بالتجسيم. قلت: ولعل المراد أن هذا إنما هو تفسير لمجرد معنى أصل الاستواء، فإنه الاستقرار كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود:٤٤]. اهـ

فإذا كان كذلك فالأولى الاقتصار على المعاني المعلومة التي عليها اتفاق السلف، فطريقتهم أعلم وأحكم وأسلم. وقد نقل الحافظ الذهبي رحمه الله في "العلو للعلي الغفار" (٢٦٢) عن الإمام البغوي رحمه الله قال: قلت لا يعجبني قوله استقر! بل أقول كما قال مالك الإمام: الاستواء معلوم! قلت: صدق، وأنا كذلك لا تعجبني.

التسليم والقبول لآيات وأحاديث الصفات

[وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام[1]][2] من صفات الرحمن، وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقَبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، [وما أشكل[3] من ذلك وجب إثباته

---

(١) المصطفى هو وصف للنبي ﷺ وليس باسم له، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» أخرجه مسلم (٧/ ٥٨).

وأخرج أحمد في المسند (٣٩/ ٤١١) عن عوف بن مالك رضي الله عنه، وفيه: «وأنا النبي المصطفى»، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢٦/ ١١-١٢)، وابن حبان (٧١٦٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٨٣) ، وفي «الشاميين» (٩٤٨) ، والحاكم (٣/ ٤١٥-٤١٦).

(٢) الذي في المخطوطة: [كلما نطق به القرآن وصح عن المصطفى صلى الله عليه وسلم].

(٣) **المشكل عند أهل اللغة**: هو الملتبس، قالوا: وأشكل الأمر: التبس واختلط، وهذا شيء أشكل، منه قيل للأمر المشتبه: مشكل. وقال الأصمعي: وأمر مشكل شاكل: مشتبه ملتبس. وقال الراغب: الإشكال في الأمر استعارة كالاشتباه من الشبه.

والمشكل في الاصطلاح: قال السرخسي في «أصوله» (١/ ١٦٨): المشكل وهو ضد النص، مأخوذ من قول القائل: أشكل على كذا، أي: دخل في أشكاله وأمثاله... وهو اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال، والمشكل قريب من المجمل؛ ولهذا خفي على بعضهم فقالوا: المشكل والمجمل سواء، ولكن بينهما فرق، فالتمييز بين الإشكال ليوقف على المراد قد يكون بدليل آخر، وقد يكون بالمبالغة في التأمل حتى يظهر به الراجح، فيتبين به المراد، فهو من هذا الوجه قريب من الخفي ولكنه فوقه، فهناك الحاجة إلى التأمل في الصيغة وفي أشكالها. اهـ

لفظًا، وترك التعرض لمعناه[(١)]](٢) ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله؛ [اتباعًا لطريق](٣) الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه [وتعالى](٤): ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران: ٧]، وقال في ذم [مبتغي التأويل](٥) لمتشابه تنزيله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ(٦) ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ(٧)﴾[آل عمران:٧]، فجعل ابتغاء التأويل علامة على الزيغ، وقرنه بابتغاء الفتنة في الذم، ثم حجبهم عما أملوه، وقطع أطماعهم عما قصدوه، بقوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٧].

---

(١) تقدم التنبيه على ما انتقد على ابن قدامة رحمه الله وتحريره في مقدمة الكتاب.

(٢) الذي في المخطوطة: [نثبته لفظًا ونتجانح عن التعرض لمعناه] وليس لما ذكر في المتن أصل في المخطوط.

(٣) الذي في المخطوط: [متبعين في ذلك طريق].

(٤) ليست في المخطوط.

(٥) في المخطوطة: [المتأولين].

(٦) قال ابن عطية في "المحرر الوجيز" (١/ ٣٧٨): والمتشابهات: هي التي فيها نظر، وتحتاج إلى تأويل، ويظهر فيها ببادئ النظر: إما تعارض مع أخرى، أو مع العقل، إلى غير ذلك من أنواع التشابه. فهذا الشبه الذي من أجله توصف بـ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران:٧]، إنما هو بينها وبين المعاني الفاسدة التي يظنها أهل الزيغ ومن لم يمعن النظر، وهذا نحو الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ» أي: يكون الشيء حرامًا في نفسه فيشبه عند من لم يمعن النظر شيئًا حلالًا، وكذلك الآية يكون لها في نفسها معنى صحيح فتشبه عند من لم يمعن النظر أو عند الزائغ معنى آخر فاسدًا، فربما أراد الاعتراض به على كتاب الله. هذا عندي معنى الإحكام والتشابه في هذه الآية. اهـ

(٧) هكذا الآية غير مكملة في المخطوطة، وهو أليق بتمام السياق الآتي.

الشرح:

تقسيم نصوص الصفات وطريقة الناس فيها:

تنقسم نصوص الكتاب والسنة الواردة في الصفات إلى قسمين: واضح جلي، ومشكل خفي.

فالواضح: ما اتضح لفظه ومعناه، فيجب الإيمان به لفظًا، وإثبات معناه حقًا بلا رد ولا تأويل، ولا تشبيه[1] ولا تمثيل؛ لأن الشرع ورد به، فوجب الإيمان به، وتلقيه بالقبول والتسليم.[2]

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣١٠): لفظ التشبيه لفظ فيه إجمال، فما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك يتفق فيه الشيئان، ولكن ذلك المشترك المتفق عليه لا يكون في الخارج بل في الذهن، ولا يجب تماثلهما فيه، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدر المشترك، فأنت إذا قلت عن المخلوقين: حي وحي، وعليم وعليم، وقدير وقدير، لم يلزم تماثل الشيئين في الحياة والعلم والقدرة، ولا يلزم أن تكون حياة أحدهما وعلمه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته، ولا أن يكونا مشتركين في موجود في الخارج عن الذهن؛ ومن هنا ضل هؤلاء الجهال بمسمى التشبيه الذي يجب نفيه عن الله، وجعلوا ذلك ذريعة إلى التعطيل المحض، والتعطيل شر من التجسيم، والمشبه يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، والممثل أعشى، والمعطل أعمى.

وقال: يتبين غلط النفاة في لفظ التشبيه فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل: حي وحي، وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل: لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب - تعالى عن ذلك - وكذلك في سائر الصفات، بل ولا يماثل هذا هذا. اهـ

(٢) وهذا الذي ذكره ابن قدامة هو مذهب السلف، فقد جاء عنهم كثيرًا، ومن ذلك: قال الدرامي رحمه الله: ونصفه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسول الله ﷺ. وقال الإمام ابن =

وأما المشكل: فهو ما لم يتضح معناه لإجمال في دلالته، أو قصر في فهم قارئه، فيجب إثبات لفظه؛ لورود الشرع به، والتوقف في معناه وترك التعرض له؛ لأنه مشكل لا يمكن الحكم عليه، فنرد علمه إلى الله ورسوله.[1]

= خزيمة رحمه الله: فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر مذهبنا أن نثبت لله ما أثبته لنفسه. وقال ابن قتيبة رحمه الله: فنحن نقول كما قال الله تعالى وكما قال رسول الله ﷺ ولا نتجاهل، ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه أن ننكر ما وصف به نفسه.

(١) قال ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة" (١/ ٤٣): لم يتنازعوا في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، **بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها**؛ وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بيانًا، وأن العناية ببيانها أهم؛ لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد، **فبيَّنها الله ورسوله بيانًا شافيًا لا يقع فيه لبس ولا إشكال** يوقع الراسخين في العلم في منازعة ولا اشتباه، ومن شرح الله لها صدره ونوَّر لها قلبه **يعلم أن دلالتها على معانيها أظهر من دلالة كثير من آيات الأحكام على معانيها**؛ ولهذا آيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس، **وأما آيات الأسماء والصفات فيشترك في فهمها الخاص والعام، أعني فهم أصل المعنى لا فهم الكُنْهِ والكيفية**..

فإن قيل: هذا يرده ما قد عرف أن آيات الأمر والنهي والحلال والحرام محكمة وآيات الصفات متشابهة، فكيف يكون المتشابه أوضح من المحكم؟

قيل: التشابه والإحكام نوعان: تشابه وإحكام يعم الكتاب كله، وتشابه وإحكام يخص بعضه دون بعض، فالأول كقوله تعالى الله: ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[الزمر:٢٣]، وقوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾[هود:١]، وقوله: ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾[يس:١-٢]. والثاني: كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[آل عمران:٧].

فإن أردتم بتشابه آيات الصفات النوع الأول، فنعم هي متشابهة غير متناقضة يشبه بعضها بعضًا، وكذلك آيات الأحكام، وإن أردتم أنه يشتبه المراد بها بغير المراد، فهذا وإن كان يعرض لبعض الناس فهو أمر نسبي إضافي، فيكون متشابهًا بالنسبة إليه دون غيره، ولا فرق في هذا بين آيات الأحكام وآيات الصفات؛ فإن المراد قد يشتبه فيها بغيره على بعض الناس دون =

وقد انقسمت طرق الناس في هذا المشكل إلى طريقين:

الطريقة الأولى: طريقة الراسخين في العلم الذين آمنوا بالمحكم والمتشابه، وقالوا: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧]، وتركوا التعرض لما لا يمكنهم الوصول إلى معرفته والإحاطة به؛ تعظيمًا لله ورسوله، وتأدبًا مع النصوص الشرعية، وهم الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1][آل عمران:٧].

الطريقة الثانية: طريقة الزائغين الذين اتبعوا المتشابه؛ طلبًا للفتنة وصدًّا للناس عن دينهم وعن طريقة السلف الصالح، فحاولوا تأويل[2] هذا المتشابه

= بعض. وقد تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعًا كثيرًا، ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك. اهـ

(١) قال الإمام البغوي رحمه الله في «تفسيره» (٢/ ١٠): اختلف العلماء في نظم هذه الآية، فقال قوم: الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾[آل عمران:٧] واو العطف، يعني: أن تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم، وهم مع علمهم ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾[آل عمران:٧]، وهذا قول مجاهد، والربيع، وعلى هذا يكون قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾[البقرة:٧٩] حالًا معناه: والراسخون في العلم قائلين آمنا به... وذهب الأكثرون إلى أن الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾[آل عمران:٧] واو الاستئناف، وتم الكلام عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[آل عمران:٧]، وهو قول أُبَيِّ ابنِ كعب، وعائشة... وقالوا: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله. اهـ

قال ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٠٦) ردًّا على من قال: إن المتشابه لا يعلمه إلا الله: بل الثابت عن الصحابة أن المتشابه يعلمه الراسخون... وما ذكر من قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب ليس لها إسناد يعرف حتى يحتج بها... والذي اقتضى شهرة القول عن أهل السنة بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ظهور التأويلات الباطلة من أهل البدع، كالجهمية، والقدرية من المعتزلة، وغيرهم.

(٢) التأويل لغة: مصدر من باب التفعيل وأصله (أوَّل).

ومعنى التأويل في الاصطلاح: كما قال ابن تيميه: وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، ثانيهما: هو نفس المراد بالكلام. =

إلى ما يريدون لا إلى ما يريده الله ورسوله، وضربوا نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وحاولوا الطعن في دَلالتها بالمعارضة والنقص؛ ليشككوا المسلمين في دَلالتها ويُعْمُوهم عن هدايتها، وهؤلاء هم الذين ذمهم الله[1]، بقوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:٧].

تحرير القول في النصوص من حيث الوضوح والإشكال

إن الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف فيه الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مشكلًا عند شخص ما هو واضح عند شخص آخر[2]، والواجب عند الإشكال اتباع ما سبق من ترك التعرض له والتخبط في

= ومعنى التأويل عند المتأخرين: كما قال ابن القيم: هو صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه، وما يخالف ظاهره، وهو مراد المعتزلة والجهمية، وغيرهم من فرق المتكلمين، وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه. اهـ وانظر أنواع التأويل في شرحنا للامية ابن تيمية ص(٥٤).

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٠٥): إن الله ذم الزائغين بالجهل وسوء القصد؛ فإنهم يقصدون المتشابه يبتغون تأويله، ولا يعلم تأويله إلا الراسخون في العلم، وليسوا منهم، وهم يقصدون الفتنة لا يقصدون العلم والحق، وهذا كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال:٢٣]، فإن المعنى بقوله: ﴿ لَّأَسْمَعَهُمْ ﴾ [الأنفال:٢٣] فهم القرآن، يقول: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ [الأنفال:٢٣] حسن قصد وقبولا للحق لأفهمهم القرآن، لكن لو أفهمهم لتولوا عن الإيمان وقبول الحق؛ لسوء قصدهم، فهم جاهلون ظالمون، كذلك الذين في قلوبهم زيغ هم مذمومون بسوء القصد مع طلب علم ما ليسوا من أهله. وليس إذا عيب هؤلاء على العلم ومنعوه يعاب من حسن قصده وجعله الله من الراسخين في العلم. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٣٠٧): وإنما يجوز أن يقال في بعض=

معناه[1]، أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل لا يعرِف أحدٌ من الناس معناه[2] فيما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم؛ لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين، وبيان للناس، وفرقان، وأنه أنزله تبيانًا لكل شيء، وهدى ورحمة، وهذا يقتضي أن لا يكون في النصوص ما هو مشكل

= الآيات: إنه مشكل ومتشابه؛ إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البيِّنة، فإذا جاءت نصوص بيِّنة محكمة بأمر، وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك، يقال في هذا: إنه يرد المتشابه إلى المحكم. أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد، لم يجز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل، ويجعل ما في القرآن والسنة مشكلاً متشابهًا، فلا يقبل ما دل عليه. نعم، قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها، ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلا وفي القرآن بيان معناه، فإن القرآن جعله الله شفاءً لما في الصدور، وبيانًا للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك. لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤١٨): لا يعرف عن عالم من علماء المسلمين أنه قال عن نص احتج به محتج في مسألة: إن هذا لا يعرف أحد معناه فلا يحتج به، ولو قال أحد ذلك لقيل له مثل ذلك، وإذا ادعى في مسائل النزاع المشهورة بين الأئمة أن نصه محكم يعلم معناه وأن النص الآخر متشابه لا يعلم أحد معناه قوبل بمثل هذه الدعوى. وهذا بخلاف قولنا: إن من النصوص ما معناه جلي واضح ظاهر لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا لا يقع فيه اشتباه، ومنها ما فيه خفاء واشتباه يعرف معناه الراسخون في العلم، فإن هذا تفسير صحيح. اهـ

وقال أيضًا كما في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٨٥): ولا قال قط أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه. اهـ

(٢) ليس في النصوص الشرعية ما لا معنى له أصلاً، فهذا ممنوع، ومنعه محل وفاق عند العلماء كما حكاه القرافي، وقال الفتوحي: وما قاله ظاهر؛ لأنه لا يخالف فيه إلا جاهل أو معاند. اهـ "شرح الكوكب المنير" (٢/ ١٤٣).

بحسب الواقع، بحيث لا يمكن أحدًا من الأمة معرفة معناه.[١]

معنى الرد، والتأويل، والتشبيه، والتمثيل، وحكم كل منها:

الرد: التكذيب والإنكار[٢]، مثل أن يقول قائل: ليس لله يد لا حقيقة ولا مجازًا، وهو كفر[٣]؛ لأنه تكذيب لله ورسوله.

---

(١) قال الشافعي رحمه الله في "رسالته" فقرة (٤٢) بتحقيقنا: ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلًا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودًا عند غيره. اهـ

(٢) قال ابن الوزير في "إيثار الحق على الخلق" ص(٤١٥): واعلم أن أصل الكفر هو التكذيب المتعمد لشيء من كتب الله تعالى المعلومة، أو لأحد من رسله عليهم السلام، أو لشيء مما جاءوا به إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلومًا بالضرورة من الدين. ولا خلاف أن هذا القدر كفر، ومن صدر عنه فهو كافر إذا كان مكلفًا مختارًا غير مختل العقل ولا مكره، وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع وتستر باسم التأويل فيما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخروي من البعث والقيامة والجنة والنار. وإنما يقع الإشكال في تكفير من قام بأركان الاسلام الخمسة المنصوص على إسلام من قام بها إذا خالف المعلوم ضرورة للبعض أو للأكثر لا المعلوم له وتأوّل، وعلمنا من قرائن أحواله أنه ما قصد التكذيب، أو التبس ذلك علينا في حقه وأظهر التدين والتصديق بجميع الأنبياء والكتب الربانية، مع الخطإ الفاحش في الاعتقاد ومضادة الأدلة الجلية عقلًا وسمعًا، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة. اهـ المراد

(٣) هذا أحد أنواع الكفر الخمسة، وهو الكفر الاعتقادي.

والكفر الاعتقادي: هو ما يناقض الإيمان ويُبطِل الإسلام، ويوجب الخلود في النار، ويكون بالاعتقاد والقول والفعل، وينحصر في خمسة أنواع:

١- **كفر التكذيب:** هو اعتقاد كذب الرسل، أو ادعاء أن الرسول جاء بخلاف الحق، أو مَن =

والتأويل: التفسير والمراد به هنا تفسير نصوص الصفات بغير ما أراد الله بها ورسوله، وبخلاف ما فسرها به الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

وحكم التأويل على ثلاثة أقسام[1]:

الأول: أن يكون صادرًا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله، فهذا معفو عنه؛ لأن هذا منتهى وسعه، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٨٦].

= ادعى أن الله حرم شيئًا أو أحلَّهُ؛ مع علمه أن ذلك خلاف أمر الله ونهيه.

٢- كفر الإباء والاستكبار مع التصديق: وذلك بأن يُقِرَّ أنَّ ما جاء به الرسول ﷺ حقٌّ من رَبِّه، لكنه يرفض اتباعه أَشَرًا وبَطَرًا واحتقارًا للحق وأهله، ككفر إبليس؛ فإنَّه لم يجحد أمر الله ولم ينكره، ولكن قابله بالإباء والاستكبار.

٣- كفر الإعراض: بأن يُعرِض بسمعه وقلبه عن الرسول لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إليه البتة، ويترك الحق لا يتعلَّمه ولا يعمل به، ويهرب من الأماكن التي يذكر فيها الحق؛ فهو كافر كفر إعراض.

٤- كفر النفاق: وهو إظهار متابعة ما جاء به الرسول مع رفضه وجحده بالقلب؛ فهو مظهر للإيمان به مبطن للكفر.

٥- كفر الشك: بأن لا يجزم بصدق النَّبي ولا كذبه، بل يشك في أمره، ويتردد في اتباعه؛ إذ المطلوب هو اليقين بأن ما جاء به الرسول من رَبِّه حق لا مرية فيه، فمن تردد في اتباعه لما جاء به الرسول ﷺ أو جوَّز أن يكون الحق خلافه؛ فقد كَفر كُفر شكٍّ وظن.

وهذه الأنواع من الكفر موجبةٌ للخلود في النَّار، ومحبطة لجميع الأعمال، إذا مات صاحبها عليها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾[البينة:٦]، وقال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[الزمر: ٦٥].

(١) راجع أحكام أهل التأويل في: "الشفاء" لعياض (٢/ ١٠٥١)، "الفتاوى" (٢٠/ ٢٥٤)، و"الفِصَل في الملل والنِّحَل" لابن حزم (٣/ ٢٩٦)، و"إيثار الحق" ص(٤٣٧)، "الإرشاد في معرفة الأحكام" للعلامة السعدي رحمه الله ص(٢٠٧)، وقد ذكرت ذلك في "التعاليق العلى على القواعد المثلى" ص(١٨٩) فليراجع.

الثاني: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب، وله وجه في اللغة العربية، فهو فسق وليس بكفر، إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا.

الثالث: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب، وليس له وجه في اللغة العربية، فهذا كفر؛ لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له.(١)

والتشبيه: إثبات مشابه لله فيما يختص به من حقوق أو صفات، وهو كفر؛ لأنه من الشرك بالله، ويتضمن النقص في حق الله، حيث شَبَّهه بالمخلوق الناقص.(٢)

والتمثيل: إثبات مماثل لله فيما يختص به من حقوق أو صفات، وهو كفر؛ لأنه من الشرك بالله، وتكذيب لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ويتضمن النقص في حق الله؛ حيث مثله بالمخلوق الناقص.

---

(١) قال ابن الوزير في "إيثار الحق على الخلق" ص(٤١٤-٤١٥): وفي التكفير بالتأويل أربعة أقوال: **الأول**: أنه لا كفر بالتأويل. **الثاني**: أنه يكفر به، ولكن لا تجري عليهم أحكام الكفار في الدنيا. **الثالث**: أن أمرهم إلى الإمام في الأحكام. **الرابع**: أنه كالكفر بالتصريح، فيكون قتالهم إلى آحاد الناس على الصحيح في الكفار بالتصريح.

وقال: واختلف في كفار التأويل مَن هم، على أربعة أقوال أيضًا: **الأول**: أنهم من أهل القبلة. **الثاني**: من ذهب إلى مذهب وهو فيه مخطئ بشبهة يعلم بطلانها دلالة من الدين، والصريح بخلافه. **الثالث**: من ذهب إلى الخطإ بشبهة، والصريح بخلافه. **الرابع**: من ورد فيه عن رسول الله ﷺ أنه كافر، والصريح بخلافه.

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (٦/ ٢٠٣): اتفق جميع طوائف المسلمين وغيرهم على الرد على هؤلاء الملاحدة، وبيان أنه ليس كلما اتفق شيئان في شيء من الأشياء يجب أن يكون أحدهما مثلًا للآخر، ولا يجوز أن ينفى عن الخالق سبحانه كل ما يكون فيه موافقة لغيره في معنى ما؛ فإنه يلزمه عدمه بالكلية، كما فعله هؤلاء الملاحدة، بل يلزم نفي وجوده ونفي عدمه، وهو غاية التناقض والإلحاد والكفر والجهل. اهـ

والفرق بين التمثيل والتشبيه: أن التمثيل يقتضي المساواة من كل وجه بخلاف التشبيه.[1]



(١) قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٦٢): اسم المشبهة ليس له ذكر يذم في الكتاب والسنة، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبدالرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ونعيم بن حماد وغيرهم بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين ذموهم أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة؛ إذ دخلوا في التمثيل؛ إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن ونفى موجبه عن الله عز وجل. اهـ

وقال رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٧٠): وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل؛ وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل، فمن قال: إن لله علمًا قديمًا أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهًا ممثلًا؛ لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مِثْلًا قديمًا، ويسمونه ممثلًا بهذا الاعتبار. ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أخص وصفه ما لا يتصف به غيره، مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إله واحد، ونحو ذلك. والصفة لا توصف بشيء من ذلك.

كلام أئمة السلف في الصفات

قال الإمام أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه - في قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»[١]، [أو «إِنَّ»[٢] اللهَ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ»، وما أشبه هذه الأحاديث - : نؤمن بها، ونصدق بها [بلا][٣] كيف ولا معنى، ولا نرد [شيئًا منها][٤]، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق[٥]، ولا نرد على رسول الله ﷺ، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد[٦] ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]،

---

(١) سيأتي الكلام على الحديث في صفة النزول، والحديث الذي بعده سيأتي في الرؤية.

(٢) في المخطوط: [وأن].

(٣) في المخطوط: [ولا].

(٤) في المخطوط: [منها شيئًا].

(٥) في المخطوط: [إذا كانت بأسانيد صحاح]، وكذا في «السنة» للخلال: [إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه] وغيرهم.

فائدة: شرط حتم في باب الأسماء والصفات، جرى عليه علماء أهل السنة: صحة ثبوتها في السنة.

قال ابن خزيمة رحمه الله: نحن نثبت لخالقنا جل وعلا صفاته التي وصف الله عز وجل بها نفسه في محكم تنزيله، أو على لسان نبيه المصطفى ﷺ، مما ثبت بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه. «التوحيد» (١/ ٢٦).

قال الإمام ابن منده: وأسماء الله وصفاته توقيفية، وأهل السنة والجماعة لا يثبتون إلا ما أثبته لنفسه في كتابه أو صح عن رسوله ﷺ. «التوحيد» (٢/ ١٣٥)

(٦) قال ابن القيم: أراد أحمد بنفي الصفة: نفيَ الكيفية والتشبيه، وبنفي الحد: حدًا يدركه العباد ويحدونه. انظر «مختصر الصواعق» (٢/ ٢١٣).
=

[و][1] نقول كما قال، ونصفه [بما][2] وصف [به][3] نفسه، لا نتعدى ذلك، ولا [يبلغه][4] وصف الواصفين، نؤمن بالقرآن [كله][5] محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته؛ لشناعة شنعت، ولا نتعدى القرآن والحديث، ولا نعلم كيف [كنه][6] ذلك إلا بتصديق الرسول [ﷺ][7]، وتثبيت القرآن[8] [9].

= وقال ابن تيمية رحمه الله: ولا يحده أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة. انظر "درء تعارض العقل والنقل" (٢/ ٣٠-٣٢)، وسيأتي مزيد توضيح على معنى الحد.

(١) ليست في المخطوط.

(٢) في المخطوط: [كما].

(٣) ليست في المخطوط.

(٤) في المخطوط: [تبلغه].

(٥) في المخطوط: [كل].

(٦) في المخطوط: [هو].

(٧) ليس في المخطوط.

(٨) الأثر ذكره المصنف في "ذم التأويل" (١/ ٢٢)، وفي "تحريم النظر في كتب الكلام" (١/ ٣٩)، وابن تيمية في "الفتاوى" (٦/ ٣٨٧)، وفي "تعارض العقل والنقل" (٢/ ١٤٤)، وفي "بيان تلبس الجهمية" (٢/ ٣٢٨) و(٤/ ١٩١)، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (٨٣).

(٩) قال أبو بكر الخلال في كتاب "السنة": وأخبرني عبدالله بن حنبل، أخبرني أبي حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي: فذكر نحو الأثر.

وجاء في رواية أخرى حكاها ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" (٦/ ٣٨٧): وقال حنبل في موضع آخر: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه، وقد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه، فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء، فنعبدالله بصفات غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

قال حنبل في موضع آخر: وهو سميع بصير، بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغه الواصفون،=

الشرح:

ما تضمنه كلام الإمام أحمد في أحاديث النزول وشبهها:

تضمن كلام الإمام أحمد رحمه الله الذي نقله عنه المؤلف ما يأتي:

١- وجوب الإيمان والتصديق بما جاء عن رسول الله ﷺ من أحاديث الصفات، من غير زيادة ولا نقص، ولا حد ولا غاية.[1]

= وصفاته منه وله، ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته بشناعة شنعت ووصف وصف به نفسه، من كلام، ونزول، وخلوه بعبده يوم القيامة، ووضعه كنفه عليه. هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يُرى في الآخرة. والتحديد في هذا بدعة، والتسليم لله بأمره، بغير صفة ولا حد إلا بما وصف به نفسه، سميع بصير، لم يزل متكلمًا، عالمًا، غفورًا، عالِمَ الغيب والشهادة، علامَ الغيوب، فهذه صفات وصف بها نفسه لا ترد ولا تدفع، وهو على العرش بلا حد، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف:٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه عز وجل، والاستطاعة له ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، وهو خالق كل شيء، وهو كما وصف نفسه، سميع بصير بلا حد ولا تقدير، وقال تعالى حكاية عن قول إبراهيم لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾[مريم:٤٢] فثبت أن الله سميع بصير، صفاته منه لا نتعدى القرآن والحديث، والخبر بضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول وتبيين القرآن، لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة. قلت له: والمشبهة ما يقولون؟ قال: من قال: بصر كبصري، ويد كيدي.

(١) أقوال السلف في مسألة الحد تدور على معنيين:

الأول: على طريقة النفي للحد، والثاني: على طريقة الإثبات للحد.

أما الاستعمال الأول: فهو استعماله في حال الإثبات، فقد استعمل في مسألة إثبات علو الله على خلقه وتميزه وانفصاله عنهم وعدم اختلاطه بهم أو حلوله فيهم، كما زعم ذلك الجهمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "بيان تلبيس الجهمية" (٣/ ٤٢-٤٣): ولما كان =

= الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالق لا يتميز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي تميز بها، ويجحدون قَدْرَهُ؛ حتى يقول المعتزلة إذا عرفوا أنه حي، عالم، قدير: قد عرفنا حقيقته وماهيته، ويقولون: إنه لا يباين غيره. بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم؛ فيقولوا: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا كذا ولا كذا. أو يجعلوه حالًّا في المخلوقات. أو وجوده وجود المخلوقات.

فبيَّن ابنُ المبارك أن الرب سبحانه وتعالى على عرشه مباين لخلقه منفصل عنه، وذكر الحد؛ لأن الجهمية كانوا يقولون ليس له حد، وما لا حد له لا يباين المخلوقات ولا يكون فوق العالَم؛ لأن ذلك مستلزم للحد. اهـ

فعلى قول شيخ الإسلام ابن تيمية كان المعنى: الحد هو إثبات مباينة الله لخلقه، وعلوه عليهم، واستوائه على عرشه، وإن كان السلف يقولون: إنه حد لا يعلمه إلا الله.

ومن هذا الباب ما جاء عن أبي سعيد الدارمي في رده على بشر المريسي (١/ ٢٢٣) حيث أنكر بشر الحد وأراد نفي الصفات، فقال الدارمي: وادعى المعارض أيضًا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية!

وهذا هو الأصل الذي بني عليه جهم جميع ضلالاته، واشتق منها جميع أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها من أحد من العالمين. فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مرادك أيها الأعجمي! تعني أن الله لا شيء؛ لأن الخلق كلهم قد عملوا أنه ليس شيء يقع عليه اسم شيء إلا وله حد وغاية وصفه، وأن (لا شيء) ليس له حد ولا غاية ولا صفة، فالشيء أبدًا موصوف لا محالة، و(لا شيء) يوصف بلا حد ولا غاية، وقولك: (لا حد له) تعني أنه لا شيء. قال أبوسعيد: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم غاية في نفسه، لكن نؤمن بالحد ونكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضًا حدٌّ، وهو على عرشه فوق سمواته، فهذان حدّان اثنان. وسئل عبدالله بن المبارك بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على عرشه، بائن من خلقه. قيل: بحد؟ قال: بحد. حدثناه الحسن بن الصباح البزار، عن علي بن الحسين بن شقيق، عن ابن المبارك.

فمن ادعى أنه ليس لله حدٌّ فقد رد القرآن وادعى أنه لا شيء؛ لأن الله وصفة حد مكانه في مواضع كثيرة من كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك: ١٦]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران: ٥٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل: ٥٠]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠]، فهذا كله وما أشبهه شواهدُ ودلائلُ على الحدّ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله، وقال رسول الله ﷺ =

٢- أنه لا كيف ولا معنى[1]، أي: لا نكيف هذه الصفات؛ لأن تكييفها

«إِنَّ اللهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ»، وقال للأمة السوداء: «أَيْنَ اللهُ»؟ قالت: في السماء، قال: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». فقول رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» دليل على أنها لو لم تؤمن بأن الله في السماء - كما قال الله ورسوله - لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة المؤمنة إلا من يحد الله أنه في السماء، كما قال الله ورسوله...

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين: أن الله في السماء، وحدوه بذلك، إلا المريسي الضال وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك؛ إذا حزب الصبي شيء يرفع يده إلى ربه يدعوه في السماء دون ما سواها، وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية. اهـ

الاستعمال الثاني: استعماله في حال النفي، أي: قولهم (بلا حد)، والمقصد هو نفي الإحاطة والإدراك، وهذا ليس فيه منازعة بين أهل السنة بأن الله تعالى غير مدرَك الإحاطة، والخلق عاجزون عن الإحاطة به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: المحفوظ عن السلف والأئمة إثبات حد لله في نفسه، وقد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه ولا يدركونه؛ ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس، فإنهم نفوا أن يَحُد أحدٌ الله.

وقال أيضًا: وقوله (بلا حد ولا صفة) نَفَى به إحاطة علم الخلق به، وأن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه، إلا بما أخبر عن نفسه؛ ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته، كما قال الشافعي في خطبة "الرسالة": الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه.

انظر ما جاء عن عثمان بن سعيد الدارمي، وعبدالله بن المبارك، ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل، والخلال، وحرب الكرماني، وإسحاق بن راهويه، وابن بطة، وغير هؤلاء.

وانظر "الرد على بشر المريسي" ص(٢٣- ٢٤)، و"الرد على الجهمية" له ص(٥)، و"التمهيد" لابن عبد البر (٧/ ١٤٢)، و"إثبات الحد لله تعالى" لمحمود بن أبي القاسم الدشتي ق(٣-٦)، و"درء تعارض العقل والنقل" لابن تيمية (٢/ ٣٣-٣٤، ٥٦-٦٠)، و"نقض تأسيس الجهمية" (١/ ٣٩٧، ٤٢٦-٤٣٣) و(٢/ ١٦٠، ١٨٠)، و"الرد على من أنكر الحد" لابن تيمية في جزء صغير.

(١) بيّن الإمام ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" في جملة اعتراضية عند ذكر كلام الإمام أحمد في قوله: (ولا كيف ولا معنى - أي: لا نكيفها ولا نحرفها بالتأويل فنقول: معناها كذا - ولا نرد منها شيئًا) هكذا في المصدر المذكور (٢/ ١٤٤).

ممتنع لما سبق[1]، وليس مراده أنه لا كيفية لصفاتِه؛ لأنَّ صفاتِه ثابتةٌ حقًّا، وكل شيء ثابت فلا بدَّ له من كيفية، لكن كيفية صفات الله غير معلومة لنا.

وقوله: (ولا معنى) أي: لا نثبت لها معنى يخالف ظاهرها كما فعله أهل التأويل، وليس مراده نفي المعنى الصحيح الموافق لظاهرها الذي فسرها به السلف؛ فإن هذا ثابت، ويدل على هذا قوله: ولا نرد شيئًا منها، ونصفه بما وصف به نفسه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته؛ لشناعةٍ شنعت، ولا نعلم كيفية كنه ذلك؛ فإن نفيه لرد شيء منها، ونفيه لعلم كيفيتها دليل على إثبات المعنى المراد منها.

٣- وجوب الإيمان بالقرآن كله محكمه وهو ما اتضح معناه، ومتشابهه وهو ما أشكل معناه، فنرد المتشابه إلى المحكم؛ ليتضح معناه، فإن لم يتضح وجب الإيمان به لفظًا، وتفويض معناه إلى الله تعالى.



(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٣٩): وروى عن الوليد بن مسلم قال: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي: عن الأخبار التي جاءت في الصفات، فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت. وفي رواية: فقالوا أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف. فقولهم رضي الله عنهم (أمِرُّوها كما جاءت) رَدٌّ على المعطلة، وقولهم: (بلا كيف)، رد على الممثلة. اهـ

[قال الإمام أبوعبدالله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه: آمنت بالله وبما جاء عن الله، على مراد الله. وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله.][1]

الشرح:

ما تضمنه كلام الإمام الشافعي:

تضمن كلام الإمام الشافعي ما يأتي:

١- الإيمان بما جاء عن الله تعالى في كتابه المبين على ما أراده الله من غير زيادة ولا نقص ولا تحريف.[2]

---

(١) هذا الأثر ليس له ذكر في المخطوط.

(٢) وليس معنى كلام الشافعي رحمه الله التفويض البتة، بل قد أوضح العلماء أن مراده التسليم لآيات الصفات وحملها على ظاهرها، مع الإيمان بمعناها؛ ولذا نجده رحمه الله يقرر مذهب السلف في الصفات فيما يروي عنه يونس بن عبدالأعلى قال: سمعت أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله تعالى وما يؤمن به فقال: لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه لا يسع أحدًا من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها وصح عن رسول الله القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله تعالى، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالرؤية ولا بالفكر. اهـ "ذم التأويل" (١/ ٢٣).

فظهر بذلك أنه لا غبار على كلامه رحمه الله، وليس فيه همسة تفويض البتة، وكما قال ابن تيمية أن كلام الشافعي يجب على كل مسلم أن يؤمن به، فقال رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٥٤): قال لي بعض الناس: إذا أردنا أن نسلك طريق سبيل السلامة والسكوت، وهي الطريقة التي تصلح عليها السلامة قلنا كما قال الشافعي رضي الله عنه: **آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله** ﷺ. وإذا سلكنا سبيل البحث والتحقيق فإن الحق مذهب من يتأول آيات الصفات وأحاديث الصفات =

٢- الإيمان بما جاء عن رسول الله ﷺ، في سنة رسول الله ﷺ، على ما أراده رسول الله ﷺ، من غير زيادة ولا نقص ولا تحريف.[1]

وفي هذا الكلام رد على أهل التأويل، وأهل التمثيل؛ لأن كل واحد منهم لم يؤمن بما جاء عن الله ورسوله على مراد الله ورسوله، فإن أهل التأويل نقصوا، وأهل التمثيل زادوا.



= من المتكلمين.

فقلت له: أما ما قاله الشافعي فإنه حق يجب على كل مسلم أن يعتقده، ومن اعتقده ولم يأت بقول يناقضه فإنه سالك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة. وأما إذا بحث الإنسان وفحص وجد ما يقوله المتكلمون من التأويل الذي يخالفون به أهل الحديث كلّه باطلًا، وتيقن أن الحق مع أهل الحديث ظاهرًا وباطنًا. فاستعظم ذلك! اهـ

(١) قال الإمام الذهبي رحمه الله: من أقر بذلك تصديقًا لكتاب الله، ولأحاديث رسول الله ﷺ، وآمن به مفوضًا معناه إلى الله ورسوله، ولم يخض في التأويل ولا عَمَّقَ، فهو المسلم المتبع. ومن أنكر ذلك، فلم يدرِ بثبوت ذلك في الكتاب والسنة، فهو مقصر، والله يعفو عنه؛ إذ لم يوجب الله على كل مسلم حفظ ما ورد في ذلك. ومن أنكر ذلك بعد العلم، وقفا غير سبيل السلف الصالح، وتمعقل على النص، فأمره إلى الله، نعوذ بالله من الضلال والهوى... وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله. انظر "سير أعلام النبلاء" ترجمة الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله.

تنبيه: كلام الذهبي رحمه الله فيه نظر؛ إذ أنه جعل معتقد السلف تفويض المعاني.

وهذا غير صحيح، بل إن أراد معاني الصفات فهذا باطل، وإن أراد بالمعاني أي: الكيفيات، فهذا قد عبر بعضهم بذلك. فتأمل.

وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف [رضي الله عنهم][(١)]، كلهم [][(٢)] متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات [في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله].[(٣)]

الشرح:

طريق السلف الذي درجوا عليه في الصفات:

الذي درج عليه السلف[(٤)] في الصفات هو الإقرار والإثبات لما ورد من

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) في المخطوط: [وإن اختلفت ألفاظهم].

(٣) ليس هذا في المخطوط، والذي فيها: [السنة والكتاب من غير شك ولا إرتياب].

(٤) (سلف) السين واللام والفاء تدل على تقدم وسبق، كما في "معجم مقاييس اللغة" (٣/ ٩٥)، ويطلق على من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك وهم فوقك في السن والفضل، انظر "لسان العرب" (٩/ ١٥٩)، و"النهاية" (٢/ ٣٩٠).

والسلف في الاصطلاح: اختلف العلماء في ذلك، فقيل: هم جيل معين في فترة زمنية محدودة، نحو القرون المفضلة. ومنهم من يقول: هم الصحابة فقط، ونسب هذا إلى البغدادي. وقيل: هم الصحابة والتابعون، وبه قال الغزالي. وقيل: إن السلف منهج معين، فمن وافقه فهو سلفي وإن كان من المتأخرين.

والصحيح: أن السلف المعني به هم القرون الثلاثة المفضلة بنص الحديث النبوي، وأن من سلك سبيلهم وسار على نهجهم فهو منهم، قال العلامة ابن باز رحمه الله: إن السلف هم القرون المفضلة، فمن اقتفى أثرهم وسار على نهجهم فهو سلفي، ومن خالفهم في ذلك فهو خلفي.

والخلف يطلق على: القرن يأتي بعد قرن، أو كل من يجيء بعد من مضى. "لسان العرب" (٩/ ٨٤)، "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٦٥).

واصطلاحًا: يشير ابن تيمية إلى أنهم هم أهل الكلام الذين كثر اضطرابهم وغلطهم. وقد تقدم من كلام الشيخ ابن باز رحمه الله أن الخلفي هو من خالف منهج السلف. =

صفات الله تعالى في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، من غير تعرض لتأويله بما لا يتفق مع مراد الله ورسوله.



= انظر: "الفرق بين الفرق" (٣٥٢)، "لوامع الأنوار" (١/ ٢٠)، "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٣٥٧)، "فتح الباري" (٧/ ٥)، "شرح مسلم" (١٦/ ٨٥)، "المجمع المغيث" (٢/ ٦٩٩).

الترغيب في السنة والتحذير من البدعة

وقد أمرنا [بالاقتفاء لآثارهم][1]، والاهتداء بمنارهم، [وحذرنا المحدثات][2]، وأخبرنا أنها من الضلالات، فقال النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

الشرح:

والاقتداء بهم في ذلك واجب[3]؛ لقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[4] رواه أحمد، وأبوداود،

---

(١) في المخطوط: [باقتفاء آثارهم].

(٢) في المخطوط: [وحذرنا من المحدثات].

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٢٢): أمر وتحضيض على لزوم سنة الخلفاء، وأمر بالاستمساك بها، وتحذير من المحدثات المخالفة لها، وهذا الأمر منه والنهي دليلٌ بيّن في الوجوب، ثم اختص من ذلك قوله: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ» فهذا أمر بالاقتداء بهما، والخلفاء الراشدون أُمِرَ بلزوم سنتهم، وفي هذا تخصيص للشيخين من وجهين: أحدهما: أن السنة ما سنوه للناس. وأما القدوة فيدخل فيها الاقتداء بهما فيما فعلاه مما لم يجعلوه سنة. الثاني: أن السنة أضافها إلى الخلفاء، لا إلى كل منهم، فقد يقال: أما ذلك فيما اتفقوا عليه، دون ما انفرد به بعضهم. وأما القدوة فعين القدوة بهذا وبهذا. وفي هذا الوجه نظر. اهـ

(٤) حديث صحيح. أخرجه أبوداود (١٢/ ٣٥٨)، والترمذي (٥/ ٤٥) أشار إليه إشارة، والدارمي (١/ ٤٤)، وأحمد (٤/ ١٢٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١١٨٦)، والبغوي في "شرح السنة" (١٠٢)، والحاكم (١/ ٩٦)، وفي "المدخل" (٨١)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٦١٧)، =

والترمذي، وقال: حسن صحيح، وصححه الألباني وجماعة.

السنة والبدعة وحكم كل منهما:

السنة لغة: الطريقة. واصطلاحًا: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل. واتباع السنة واجب لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[الأحزاب:٢١].

وقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ».(١)

= وفي "مسند الشاميين" (٢٠١٧)، وابن أبي عاصم (٣٣) و(٤٨) و(٥٦)، والآجري في "الشريعة" (٨٨)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم" (٤٨٢).

(١) قال أبومحمد بن حزم رحمه الله في "إحكام الأحكام" (٦/ ٨٠٦): وأما قوله: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» فقد علمنا أنه ﷺ لا يأمر بما لا يُقدر عليه، ووجدنا الخُلفاء الراشدين بعده ﷺ قد اختلفوا اختلافًا شديدًا، فلا بدَّ من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها:

الوجه الأول: إما أن نأخذ بكل ما اختلفوا فيه، وهذا ما لا سبيل إليه ولا يقدر عليه؛ إذ فيه الشيء وضده، فلا سبيل إلى أن يورث أحد الجد والإخوة بقول أبي بكر وعائشة، وأبوبكر الخليفة الأول بعد رسول الله، ويورثه الثلث فقط والباقي للإخوة على قول عمر الخليفة الثاني، ويورثه السدس والباقي للإخوة على قول عليّ الخليفة الرابع، وهكذا في كل ما اختلفوا فيه. فبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس في استطاعة الناس أن يفعلوه، فهذا وجه.

الوجه الثاني: أن يكون مباحًا لنا بأن نأخذ بأي ذلك شئنا، وهذا خروج عن الإسلام؛ لأنه يوجب أن يكون دين الله تعالى موكولًا على اختيارنا، فيحرّم كل واحد منا ما يشاء، ويُحل ما يشاء، ويُحرّم أحدنا ما يُحله الآخر، وقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾[البقرة: ٢٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا﴾[الأنفال: ٤٦]. يبطل هذا الوجه الفاسد، ويوجب أن ما كان حرامًا حينئذٍ فهو حرام إلى يوم القيامة، وما كان حلالًا يومئذٍ فهو حلال إلى يوم القيامة.

وأيضًا، فلو كان هذا لكنا إذا أخذنا بقول الواحد منهم فقد تركنا قول الآخر منهم، =

والبدعة لغة: الشيء المستحدث.[1] واصطلاحًا: ما أحدث في الدين على

= ولا بدَّ من ذلك، فلسنا حينئذٍ متبعين لسنتهم، فقد حصلنا في خلاف الحديث المذكور وحصلوا فيه شاءوا أو أبوا، ولقد أذكرنا هذا مفتيًا كان عندنا بالأندلس - وكان جاهلًا - فكانت عادته أن يتقدمه رجلان كان مدار الفتيا عليهما في ذلك الوقت، فكان يكتب تحت فتياهما: أقول بِمَا قاله الشيخان، فقضي أن ذينك الشيخين اختلفا، فلما كتب تحت فتياهما ما ذكرنا، قال له بعض من حضر: إن الشيخين اختلفا! فقال: وأنا أختلف باختلافهما!

قال أبومُحَمَّد: فإذ قد بطل هذان الوجهان، فلم يبق إلا الوجه الثالث.

الوجه الثالث: وهو أخذ ما أجْمَعوا عليه، وليس ذلك إلا فيما أجْمَع عليه سائر الصحابة - رضوان الله عليهم - معهم في تتبعهم سنن النَّبي ﷺ والقول بِهَا.

وأيضًا، فإن الرسول ﷺ إذا أمر باتباع الخُلفاء الراشدين لا يَخلو ضرورة من أحد وجهين: إما أن يكون أباح أن يسنوا سننًا غير سنته! وهذا ما لا يقوله مسلم، ومن أجاز هذا فقد كفر وارتد وحل دمه وماله؛ لأن الدين كله إما واجب، أو غير واجب، وإما حرام، وإما حلال، فمن أباح أن يكون للخلفاء الراشدين سنة لَمْ يسنها رسول الله ﷺ فقد أباح أن يُحلوا حرامًا أو يوجبوا ما لَمْ يوجبه رسول الله، أو يسقطوا فريضة فرضها رسول الله، ولَم يسقطها إلَى أن مات، وكل هذه الوجوه من جوَّز منها شيئًا فهو كافر مشرك بإجْمَاع الأمة كلها بلا خلاف، فهذا الوجه قد بطل ولله الحَمد.

الوجه الرابع: وإما أن يكون أمر باتباعهم في اقتدائهم بسنة رسول الله ﷺ، فهكذا نقول وليس يَحتمل الحَديث وجهًا غير هذا أصلًا.

ويقال لهم في احتجاجهم بِمَا روي في الحَديث من الأمر بالتزام سنة الخُلفاء الراشدين المَهديين:

هذه حجة عليكم؛ لأن حجة الخُلفاء الراشدين كلهم بلا خلاف منهم: ألَّا يقلدوا أحدًا، وألَّا يقلد بعضهم بعضًا، وأن يطلبوا سنن رسول الله ﷺ حيث وجدوها، فينصرفوا إليها ويعملوا بِهَا. اهـ بتصرف.

(١) قال الشاطبي في كتاب "الاعتصام" (١/ ١٩): وأصل مادة بدع للاختراع على غير مثال سابق، ومنه قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١٧] أي: مخترعها من غير مثال سابق متقدم، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٩] أي: ما كنت أول من جاء بالرسالة من الله إلى العباد، بل تقدمني كثير من الرسل. ويقال: ابتدع فلان بدعة، يعني: =

خلاف ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه من عقيدة أو عمل.[١]

وهي حرام[٢]؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ

= ابتدأ طريقة لم يسبقه إليها سابق. وهذا أمر بديع، يقال في الشيء المستحسن الذي لا مثال له في الحسن، فكأنه لم يتقدمه ما هو مثله ولا ما يشبهه.

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٠٧): قررنا في قاعدة السنة والبدعة: أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب. فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك. وسواء كان هذا مفعولاً على عهد النبي ﷺ أو لم يكن، فما فُعل بعده بأمره - من قتال المرتدين، والخوارج المارقين، وفارس والروم والترك، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وغير ذلك - هو من سنته. اهـ

وقال الشاطبي في "الاعتصام" (١/ ٢١): البدعة عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات.

وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة، فيقول: البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية. اهـ

(٢) قال العلامة الألباني رحمه الله في "مناسك الحج والعمرة" (١/ ٤٢): اعلم أن مرجع البدع المشار إليها إلى أمور:

الأول: أحاديث ضعيفة لا يجوز الاحتجاج بها ولا نسبتها إلى النبي ﷺ ومثل هذا لا يجوز العمل به عندنا على ما بينته في مقدمة "صفة صلاة النبي ﷺ" وهو مذهب جماعة من أهل العلم كابن تيمية وغيره.

الثاني: أحاديث موضوعة أو لا أصل لها خفي أمرها على بعض الفقهاء، فبنوا عليها أحكامًا هي من صميم البدع ومحدثات الأمور!

الثالث: اجتهادات واستحسانات صدرت من بعض الفقهاء، خاصة المتأخرين منهم، لم يدعموها بأي دليل شرعي، بل ساقوها مساق المسلَّمات من الأمور حتى صارت سننًا تُتبع. ولا يخفى على المتبصر في دينه أن ذلك مما لا يسوغ اتباعه؛ إذ لا شرع إلا ما شرعه الله تعالى، وحسب المستحسن - إن كان مجتهدًا - أن يجوز له هو العمل بما استحسنه، وأن لا يؤاخذه=

ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وقوله ﷺ: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».(١)



= الله به، أما أن يتخذ الناس ذلك شريعة وسنة فلا، ثم لا! فكيف وبعضها مخالف للسنة العملية، كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

الرابع: عادات وخرافات لا يدل عليها الشرع ولا يشهد لها عقل، وإن عمل بها بعض الجهال واتخذوها شرعة لهم، ولم يعدموا من يؤيدهم ولو في بعض ذلك ممن يدعي أنه من أهل العلم ويتزيا بزيهم.

ثم ليعلم أن هذه البدع ليست خطوتها في نسبة واحدة، بل هي على درجات، فبعضها شرك وكفر صريح كما سترى، وبعضها دون ذلك، ولكن يجب أن يعلم أن أصغر بدعة يأتي الرجل بها في الدين هي محرمة بعد ما تبين أنها بدعة. اهـ

(١) تقدم تخريجه.

وقال عبدالله بن مسعود [رضي الله عنه][1]: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم.[2]

[وقال عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه كلامًا معناه: قف حيث وقف القوم فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كَفُّوا، ولهم على كشفها كانوا أقوى، وبالفضل لو كان فيها أحرى، فلئن قلتم: حدث بعدهم، فما أحدثه إلا من خالف هديهم ورغب عن سنتهم، ولقد وصفوا منه ما يشفي، وتكلموا منه بما يكفي، فما فوقهم محسر، وما دونهم مقصر، لقد قصر عنهم قوم

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) الأثر صحيح، أخرجه الدارمي في "المقدمة" (٢٠٥)، ووكيع في "الزهد" (٢/ ٥٩٠) رقم (٣١٥)، وعنه أحمد في "الزهد" (١٦٢)، ومحمد بن نصر المروزي في "السنة" (٦٣)، ورواه البغوي في "شرح السنة" (١/ ٢١٤)، والطبراني في "الكبير" (٨٧٧٠) (٩/ ١٦٨) واللالكائي في "أصول الاعتقاد" (١٠٤) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٠٢٥) وفي "المدخل" (٢٠٤)، وابن وضاح في "البدع" (١٣)، والطرطوشي في "الباعث في إنكار البدع والحوادث" ص(١١) من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن مسعود به. وهذه الطريق فيها تدليس الأعمش وحبيب، إلا أن الأثر جاء من ثلاث طرق أخرى عن ابن مسعود، فعند أبي خيثمة في "العلم" من طريق إبراهيم النخعي، وعند ابن وضاح من طريق أبي هلال محمد بن سليمان (١١)، وعند ابن أبي عمر كما في "المطالب العالية" (٨/ ٤٤١) رقم (٣٠٦٠) من طريق صالح بن جبير عن ابن مسعود به.

وزاد في الأثر (وكل بدعة ضلالة) أبوخيثمة في كتابه "العلم" من طريق إبراهيم النخعي عن ابن مسعود به، ص(١٢٢) رقم: (٥٤)، وقال الهيثمي في "المجمع" (١/ ١٨١) بعد أن عزاه إلى الطبراني في "الكبير": رجاله رجال الصحيح، وقال الألباني: هذا إسناده صحيح ثم بيّن أن رواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود تحمل على السماع؛ لقوله: إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله فهو الذي سمعت وإذا قلت: قال عبدالله فهو عن غير واحد. انظر "تعليق الألباني على كتاب العلم" ص(١٢٢).

فجفوا، وتجاوزهم آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم.][1].

وقال [الإمام أبوعمر][2] الأوزاعي [رضي الله عنه][3]: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول.[4]

الشرح:

---

(١) هذا الأثر ليس له ذكر في المخطوط.

والأثر صحيح، أخرجه أبوداود في "سننه" برقم (٤٦١٢)، وأبونعيم في "الحلية" (٢/ ٤٢٣)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (١٧١) و(١٨١٩) و(١٨٣٩)، ومختصرًا برقم (١٧٠)، وابن وضاح في "البدع" (٧٣)، والآجري في "الشريعة" برقم (٥٣٥)، والبيهقي في "القضاء والقدر" (٤٧٤)، وأحمد في "الزهد" (١٧٢٨).

قلت: وقد رواه المصنف في "ذم التأويل" (٦٧) عن ابن الماجشون ثم قال في "ذم التأويل" (١/ ٣٤): أخبرنا أبوالفتح محمد بن عبدالباقي، أنبأنا حمد بن أحمد الحداد، أنبأنا الحافظ أبونعيم بإسناده عن عمر بن عبدالعزيز بنحو من هذا الكلام.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) في المخطوط: [رحمه الله].

(٤) الأثر صحيح، أخرجه أبوالفضل المقرئ في "أحاديث في ذم الكلام وأهله" (١/ ١٣٠) رقم (١١٦)، والآجري في "الشريعة" (١٢٤)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٢٨٣) رقم (١٠٨٤)، و(٣/ ٣٧٣) رقم (١١١٣٤)، وابن حزم في "الإحكام" (٦/ ٢٢١)، والهروي في "ذم الكلام" ص(٩٦).

* والأثر فيه زيادة: (فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم)، أخرجها أبوالفضل المقرئ في "أحاديث في ذم الكلام وأهله" (٢/ ١٧٣) رقم (٣١٧)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن الكبرى" (١/ ١٧٣)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٠٠).

الآثار الواردة في الترغيب في السنة والتحذير من البدعة[1]:

---

(١) قال الشاطبي رحمه الله في كتاب «الاعتصام» (١/ ٢٧): لا خفاء أن البدع من حيث تصورها يعلم العاقل ذمها؛ لأن اتباعها خروج عن الصراط المستقيم ورمي في عماية، وبيان ذلك من جهة النظر، والنقل الشرعي العام. أما النظر فمن وجوه:

أحدها: أنه قد علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم من أول الدنيا إلى اليوم أن العقول غير مستقلة بمصالحها، استجلابًا لها، أو مفاسدها، استدفاعًا لها؛ لأنها إما دنيوية أو أخروية.

والثاني: أن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان؛ لأن الله تعالى قال فيها: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]. فإذا كان كذلك، فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها من كل وجه، لم يبتدع ولا استدرك عليها. وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم.

قال ابن الماجشون: سمعت مالكًا يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣] فما لم يكن يومئذ دينًا، فلا يكون اليوم دينًا.

والثالث: أن المبتدع معاند للشرع ومشاق له؛ لأن الشارع قد عين لمطالب العبد طرقًا خاصة على وجوه خاصة، وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبر أن الخير فيها، وأن الشر في تعديها، إلى غير ذلك؛ لأن الله يعلم ونحن لا نعلم، وأنه إنما أرسل الرسول ﷺ رحمة للعالمين، فالمبتدع راد لهذا كله، فإنه يزعم أن ثَمَّ طرقًا أخر، ليس ما حصره الشارع بمحصور، ولا ما عينه بمتعين، كأن الشارع يعلم، ونحن أيضًا نعلم، بل ربما يفهم من استدراكه الطرق على الشارع، أنه علم ما لم يعلمه الشارع.

والرابع: أن المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع؛ لأن الشارع وضع الشرائع وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المنفرد بذلك؛ لأنه حكم بين الخلق فيما كانوا فيه يختلفون، وإلا فلو كان التشريع من مدرَكات الخلق لم تزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج إلى بعث الرسل عليهم السلام.

فهذا الذي ابتدع في دين الله قد صير نفسه نظيرًا ومضاهيًا؛ حيث شَرَعَ مع الشارع، وفتح للاختلاف بابًا، ورد قصد الشارع في الانفراد بالتشريع وكفى بذلك. =

١- من أقوال الصحابة: قال ابن مسعود رضي الله عنه الصحابي الجليل المتوفى سنة (٣٢هـ) عن بضع وستين سنة:

(اتبعوا) أي: التزموا آثار النبي ﷺ من غير زيادة، ولا نقص.[1]

(ولا تبتدعوا) ولا تحدثوا بدعة في الدين.

(فقد كفيتم) أي: كفاكم السابقون مهمة الدين؛ حيث أكمل الله تعالى الدين لنبيه ﷺ وأنزل قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فلا يحتاج الدين إلى تكميل.

٢- من أقوال التابعين: قال أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز[2]، المولود سنة (٦٣هـ) المتوفى سنة (١٠١هـ) قولًا يتضمن ما يأتي:

= والخامس: أنه اتباع للهوى؛ لأن العقل إذا لم يكن متبعًا للشرع لم يبق له إلا الهوى والشهوة، وأنت تعلم ما في اتباع الهوى وأنه ضلال مبين، ألا ترى قول الله تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص:٢٦].

(١) قال ابن تيمية كما في "الفتاوى" (٣/ ١٥٧): طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار. اهـ

(٢) قال ابن كثير في "البداية" (٦/ ٢٧٤): أئمة الإسلام مصرحون بأنه أحد الخلفاء الراشدين، حتى قرنوا أيامه تابعة لأيام الأربعة، وحتى اختلفوا في أيهما أفضل، هو أو معاوية بن أبي سفيان أحد الصحابة، وقد قال أحمد بن حنبل: لا أرى قول أحد من التابعين حجة إلا قول عمر بن عبد العزيز. اهـ

وذكر الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٣٣٠): عن حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: الخلفاء خمسة: أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وعمر بن عبدالعزيز. اهـ

وذكر ابن كثير في "البداية والنهاية" (٩/ ٢٢٥): عن الثوري قال: الخلفاء خمسة، أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبدالعزيز. وهكذا روي عن أبي بكر بن عياش والشافعي وغير واحد.

وأجمع العلماء قاطبة على أنه من أئمة العدل وأحد الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين. اهـ

بين الخصوم، وقد بنى الأدرمي رحمه الله مناظرته هذه على مراحل؛ ليَعْبُرَ من كل مرحلة إلى التي تليها حتى يفحم خصمه.

المرحلة الأولى: العلم، فقد سأله الأدرمي: هل علم هذه البدعة النبي ﷺ وخلفاؤه؟ قال البدعي: لم يعلموها. وهذا النفي يتضمن انتقاص النبي ﷺ، وخلفائه حيث كانوا جاهلين بما هو من أهم أمور الدين، ومع ذلك فهو حجة على البدعي إذا كانوا لا يعلمونه؛ ولذلك انتقل به الأدرمي إلى:

المرحلة الثانية: إذا كانوا لا يعلمونها، فكيف تعلمها أنت؟ هل يمكن أن يحجب الله عن رسوله ﷺ، وخلفائه الراشدين علم شيء من الشريعة ويفتحه لك؟ فتراجع البدعي، وقال: أقول: قد علموها. فانتقل به إلى:

المرحلة الثالثة: إذا كانوا قد علموها، فهل وسعهم - أي أمكنهم- أن لا

= أوجب ذلك علي؟ وبكى الشيخ، وبكى الواثق، وبكينا، ثم سأله الواثق أن يجعله في حل وسعة مما ناله، فقال له الشيخ: والله يا أمير المؤمنين لقد جعلتك في حل وسعة من أول يوم إكرامًا لرسول الله ﷺ؛ إذ كنت رجلًا من أهله. فقال الواثق: لي إليك حاجة. فقال الشيخ: إن كانت ممكنة فعلت، فقال: تقيم قبلنا، فنتنفع بك وينتفع بك فتياننا، فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين، إن ردك إياي إلى الموضع الذي أخرجني عنه هذا الظالم أنفع لك من مقامي عندك، وأخبرك بما في ذلك: أصير إلى أهلي وولدي، وأكف دعاءهم عليك، فقد خلفتهم على ذلك. فقال له الواثق: فتقبل منا صلة تستعين بها على رجوعك ودهرك؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لا تحل لي، أنا عنها غني، وذو مرة سوي. فقال: سل حاجة. قال: أوتقضيها؟ قال: نعم. قال: فَأَذَنْ لي أن يخلى سبيلي الساعة إلى الثغر. قال: إني قد أذنت لك. فسلم وانصرف. قال صالح بن علي قال المهتدي: فرجعت عن هذه المقالة، وأظن أن الواثق قد كان رجع عنها منذ ذلك الوقت.

قال ابن الجوزي: أخبرنا القزاز، قال: أخبرنا أبوبكر بن علي الخطيب، قال: أخبرنا عبدالله ابن علي بن حمويه، قال: سمعت أبا بكر أحمد بن عبدالرحمن الشيرازي الحافظ يحدث عن الشيخ الأدرمي ومناظرته مع ابن أبي دؤاد بحضرة الواثق، فقال: الشيخ هو أبوعبدالرحمن عبدالله بن محمد بن إسحاق الأدرمي. اهـ

يتكلموا بذلك، ولا يدعوا الناس إليه أم لم يسعهم؟ فأجاب البدعي بأنهم وسعهم السكوت وعدم الكلام. فقال له الأدرمي: فشيء وسع رسول الله ﷺ، وخلفاءه، لا يسعك أنت؟! فانقطع الرجل وامتنع عن الجواب؛ لأن الباب انسد أمامه. فصوب الخليفة رأي الأدرمي، ودعا بالضيق على من لم يسعه ما وسع النبيَّ ﷺ وخلفاءه.[1]

وهكذا كل صاحب باطل من بدعة أو غيرها، فلا بدَّ أن يكون مآله الانقطاع عن الجواب.



---

(١) هكذا اختصرها الإمام ابن قدامة رحمه الله وكان في ذكر المناظر الأدرمي تصحيف في اسمه كما في المصادر المشار إليها، بل الذي نجزم به أنه عبدالله بن محمد بن إسحاق الأدرمي الذي كان في زمن الإمام أحمد رحمه الله بل كان من طلابه، وهو ثقة، قال عبدالله بن أحمد: سمعت عبدالله بن محمد بن إسحاق الأدرمي سأل أبي عن داود بن عطاء، فقال: لا يحدث عنه، سمعته يقول: ليس بشيء داود قد رأيته. "العلل" (١٥٠٩) وانظر: "موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل" (٢/ ٣٤٠).

ذكر بعض آيات الصفات

فما جاء من [آيات][1] الصفات [[2]] قول الله [عز وجل][3]: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧].

الشرح:

الصفة الأولى: الوجه:

الوجه ثابت لله تعالى بدلالة الكتاب[4]، والسنة[1]، .....

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) في المخطوط زيادة وهي: [في الكتاب].

(٣) في المخطوط: [تعالى].

(٤) الأدلة من القرآن على إثبات صفة الوجه:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

وقال: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨].

وقال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الروم: ٣٨].

وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. =

وإجماع السلف.[٢]

قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[الرحمن:٢٧]. وقال النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا». متفق عليه.[٣]

وأجمع السلف على إثبات الوجه لله تعالى، فيجب إثباته له بدون تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل[٤]، وهو وجه حقيقي يليق بالله.[١]

= وقال: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[الليل:١٩-٢٠]

(١) الأدلة من السنة على إثبات صفة الوجه:

* عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ قَالَ: «أَعُوذُ بِاللهِ العَظِيمِ، وَبِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَسُلْطَانِهِ القَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» أخرجه أبوداود (٤٦٦)، وصححه شيخنا العلامة الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" (١/ ٥٤٧).

* عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قال: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عز وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» رواه مسلم (١٧٩).

* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ رضي الله عنهما قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾[الأنعام:٦٥] قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» فَقَالَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾[الأنعام:٦٥] فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» قَالَ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾[الأنعام:٦٥]، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَيْسَرُ» رواه البخاري (٤٦٢٨).

(٢) قال أبوعثمان الصابوني رحمه الله في "عقيدة السلف" ص(٣٦- ٣٩): إن أصحاب الحديث المتمسكون بالكتاب والسنة ويعرفون ربهم بصفاته... وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت به الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه. اهـ

وانظر في نقل الإجماع: "التوحيد" لابن منده (٣/ ٣٦) و"الحجة في بيان المحجة" (١/ ١٩٩)، و"أصول الاعتقاد" للالكائي (٣/ ٤١٢)، و"التوحيد" لابن خزيمة (١/ ٢٥).

(٣) أخرجه البخاري رقم (١٢٩٥)، ومسلم رقم (١٦٢٨) من حديث سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٤) قال الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (٢/ ٤٣٢): فمن شبه وجهه بوجه المخلوقين فقد ضل وكفر، ومن أنكر وجهه فقد عطل وكفر. اهـ

وقد فسَّره أهل التعطيل بالثواب.[٢]

ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.[٣]



= قال ابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٥): وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة:١١٥] فأثبت الله لنفسه وجهًا وصفه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء، ونفى الهلاك عنه، فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن، والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين.

(٢) قال ابن تيمية كما في "الفتاوى" (٦/ ١٥): إنه لما كان إثبات هذه الصفة - أي: الوجه - مذهب أهل الحديث، والمتكلمة الصفاتية من الكلابية والأشعرية والكرامية، وكان نفيها مذهب الجهمية من المعتزلة وغيرهم، ومذهب بعض الصفاتية من الأشعرية وغيرهم. اهـ

قلت: معنى الوجه عندهم: هو إرادة الثواب، والآية معناها: ويبقى ذات ربك.

(٣) **ملخص الرد على أهل البدع ممن يعطل صفة الوجه لله تعالى:**

* يدل على أن لفظة الوجه ليست بزائدة عندما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[الرحمن:٢٧].
* حملهم الوجه على الثواب المنفصل من أبطل الباطل؛ فإن اللغة لا تحتمله، ولا يعرف ذلك بأن يأتي الوجه بمعنى الجزاء والثواب.
* الوجه بمعنى الثواب؛ يكون النبي ﷺ استعاذ بمخلوق فيما لا يقدر عليه - وحاشاه - لأنه قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، والاستعاذة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه شرك.
* يقول النبي ﷺ: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ»، أيسأل لذة النظر إلى الثواب؟!
* في حديث أبي موسى: «سُبُحَاتُ وَجْهِهِ»، أيكون للثواب سبحات وأنها تُحرِق؟!
* أما قوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[القصص:٨٨] فالمقصود منها: كل شيء هالك إلا ذاته المتصفة بالصفات ومنها صفة الوجه، فالصفات فرع عن الذات.
* قد يستدلون بقوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[البقرة:١١٥] قالوا: إن السلف ورد عنهم تأويل الوجه هنا بالقبلة، فما يمنع تأويلنا الوجه بإرادة الثواب، أو بعين الثواب؟

والجواب: أنه ليس لهم حجة في هذه الآية، وقد رد ابن تيمية رحمه الله ذلك وقرر أنها ليست من آيات الصفات. والصحيح أنها من آيات الصفات، والمعنى: إثبات صفة الوجه لله عز وجل. قال العلامة العثيمين رحمه الله في "شرح الواسطية" (١/ ٢٩٠): ولكن =

وقوله [سبحانه وتعالى][1]: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤].

الشرح:

الصفة الثانية: اليدان:

اليدان من صفات الله الثابتة له بالكتاب[2]، والسنة[3]،.....

= الصحيح أن المراد بالوجه هنا وجه الله الحقيقي، أي: إلى أي جهة تتوجهون فثم وجه الله سبحانه وتعالى؛ لأن الله محيط بكل شيء. اهـ

* ويقال لهم: قولكم هذا كذب على الله وعلى رسوله ﷺ واللغة العربية؛ وذلك لأنه لم يعهد زيادة فيها دون إفادة معنى.

* وقولهم يوصل إلى القول بأن هناك في القرآن ما لا معنى له وهذا باطل بالإجماع.

(١) ليست في المخطوط.

(٢) أدلة القرآن على صفة اليدين لله تعالى:

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾[آل عمران: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[آل عمران: ٢٦]

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[الحديد:٢٩].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[المؤمنون:٨٨-٨٩].

وقال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[يس:٨٣].

وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[الملك: ١].

وقال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[ص:٧٥]

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزمر: ٦٧].

(٣) أدلة السنة على صفة اليدين لله تعالى:

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ» الحديث. رواه البخاري (٦٥٤٩) ومسلم رقم (٧٢٤٢). =

= * وعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يُطَوِّلُ يَوْمُ القِيَامَةِ عَلَى النَّاسِ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى آدَمَ أَبِي البَشَرِ، فَيَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ» رواه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (٣٩٤).

* وعَنْ ابن مسعود ﷺ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرْضَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ... ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ أَنَا المَلِكُ؛ فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[الأنعام:٩١] رواه البخاري (٧٤٥١). ومسلم (٢٧٨٦).

* وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبَا المُنْذِرِ، أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قُلْتُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[البقرة:٢٥٥]. فَقَالَ: «لِيَهْنِكَ العِلْمُ أَبَا المُنْذِرِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ لِهَذِهِ الآيَةِ لَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ، تُقَدِّسُ المَلِكَ عِنْدَ سَاقِ العَرْشِ» رواه مسلم (١٨٣٧).

ولقد تنوع ذكر هذه الصفة بذكر أوصافها، فمن ذلك:

* وصفها (بالكتابة والخط)؛ لحديث أبي هريرة ﷺ في «الصحيحين»، قال رسول الله ﷺ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٠٤٢)، وفي لفظ: «وَجَدْتُ اللهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ» رواه مسلم (٢٠٤٢)

* وصفها (باليمين)؛ لما ورد عن أبي هريرة ﷺ وفيه: «وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ» أخرجه البخاري برقم (٧٤٣٠) ومسلم برقم (١٠١٤).

تنبيه: لم يثبت وصف يد الله سبحانه بالشمال، وما ورد في ذلك لم يصح، فقد أخرج مسلم (٧١٥٢) من طريق عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَطْوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَوَاتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟! أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟! ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟! أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟!» فقد خالف عمرُ بنُ حمزة نافعًا وعبيدَالله بنَ مقسم عند البخاري (٧٤١٢) ومسلم (٢٧٨٨)، وليس فيها ذكر الشمال.

* وصفها (بالمسح)؛ لما ورد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» أخرجه =

والمهم أن نعرف مراحل هذه المناظرة[1]، لنكتسب منها طريقًا لكيفية المناظرة

= الشيخ الأدنى الذي قدمه ابن أبي دؤاد على الواثق فناظره أمامه كما حكاه ابنه المهتدي، وقطعه الأدنى في المناظرة، والقصة مشهورة. اهـ

قلت: عُلم أن البدعة المذكورة هي القول بخلق القرآن، وستأتي القصة مطولة.

(١) قال الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١١/ ٣١٣): هذه قصة مليحة، وإن كان في طريقها من يجهل، ولها شاهد. اهـ قلت: ثم ذكر شاهدها من سند القصة الآتية عن ابن الجوزي.

قال الإمام ابن الجوزي في "المنتظم" (٣/ ٤١٧): القصة المطوّلة: فأخبرنا أبومنصور القزّاز، قال: أخبرنا الخطيب أحمد بن علي، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، قال: أخبرنا أحمد بن سندي الحداد، قال: قرئ على أحمد بن المعتنع وأنا أسمع، قيل له: أخبركم صالح بن علي بن يعقوب بن المنصور الهاشمي، قال: حضرت المهتدي بالله أمير المؤمنين، وقد جلس للنظر في أمور المتظلمين في دار العامة، فنظرت في بعض قصص الناس تقرأ عليه من أولها إلى آخرها، فيأمر بالتوقيع فيها، وينشئ الكتاب عليها، ويحرر ويختم، وتدفع إلى صاحبها بين يديه، فسرني ذلك واستحسنت ما رأيت، فجعلت أنظر إليه، ففطن ونظر إلي، فغضضت عنه حتى كان ذلك مني ومنه مرارًا ثلاثة، إذا نظر إلي غضضت، وإذا شغل نظرت، فقال لي: يا صالح، قلت: لبيك يا أمير المؤمنين، وقمت قائمًا. فقال: في نفسك مني شيء تريد أن تقوله؟ قلت: نعم يا سيدي، فقال لي: عد إلى موضعك، فعدت وعاد إلى النظر، حتى إذا قام قال للحاجب: لا يبرح صالح، وانصرف الناس، ثم أذن لي، وأهمتني نفسي، فدخلت فدعوت له، فقال: اجلس فجلست، فقال لي: يا صالح، تقول لي ما دار في نفسك، وأقول أنا ما دار في نفسي. قلت: يا أمير المؤمنين، ما تعزم عليه، وتأمر به، فقال: أقول أنا: إنه دار في نفسي أنك استحسنت ما رأيت منا، فقلت: أيُّ خليفة خليفتنا إن لم يكن يقول إن القرآن مخلوق! فورد على قلبي مر عظيم، ثم قلت: يا نفس، هل تموتين قبل أجلك؟! وهل تموتين إلا مرة؟! وهل يجوز الكذب في جِدٍّ أو هزل؟! فقلت: يا أمير المؤمنين، ما دار في نفسي إلا ما قلت. فأطرق مليًا، ثم قال: ويحك! اسمع مني ما أقول؟ فوالله لتسمعن الحق، فسري عني. ثم قلت: يا سيدي، ومن أولى بقول الحق منك وأنت خليفة رب العالمين، وابن عم سيد المرسلين؟! فقال: ما زلت أقول إن القرآن مخلوق صدرًا من أيام الواثق، حتى أقدم أحمدُ بن أبي دؤاد علينا شيخًا من أهل الشام من أهل أدنة، فأدخل الشيخ على الواثق مقيَّدًا، وهو جميل الوجه، تام القامة، حسن الشيبة، فرأيت الواثق قد استحيا منه، ورق له، فما زال يدنيه ويقربه حتى قرب منه، فسلم الشيخ=

مقدمة ابن قدامة رحمه الله

[بسم الله الرحمن الرحيم: قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام موفق الدين أبومحمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه ونور الله ضريحه:]

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، الذي لا يخلو من علمه مكان، ولا يشغله شأن عن شان. جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد، ونفذ حكمه في جميع العباد. لا تمثله العقول بالتفكير، ولا تتوهمه القلوب بالتصوير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]. له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾[طه: ٥-٦]. [أحاط بكل شيء علمًا، وقهر كل مخلوق عزة وحُكمًا، ووسع كل شيء رحمة وعلمًا، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[طه: ١١٠]،][(١)] موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان [نبيه][(٢)] الكريم.

الشرح:

(اللمعة) تطلق في اللغة على معانٍ، منها: البلغة من العيش، وهذا المعنى أنسب معنى لموضوع هذا الكتاب، فمعنى (لمعة الاعتقاد) هنا: البلغة من الاعتقاد

---

(١) ما بين المعقوفين ليس له ذكر في المخطوط.

(٢) في المخطوط [رسوله].

أ- وجوب الوقوف حيث وقف القوم، يعني بهم النبي ﷺ وأصحابه فيما كانوا عليه من الدين عقيدةً وعملاً؛ لأنهم وقفوا عن علم وبصيرة[١]، ولو كان فيما حدث بعدهم خير لكانوا به أحرى.[٢]

ب- إنّ ما أُحدث بعدهم فليس فيه إلا مخالفة هديهم، والزهد في سنتهم، وإلا فقد وصفوا من الدين ما يشفي، وتكلموا فيه بما يكفي.[٣]

---

(١) قال الشاطبي في كتاب "الموافقات" (٣/ ٧٧): يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل. اهـ

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله في "ذم التأويل" (٣٥): قد ثبت وجوب اتباع السلف - رحمة الله عليهم - بالكتاب والسنة والإجماع، والعبرة دلت عليه، فإنّ السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم؛ لأنّ اتباع الصواب واجب وركوب الخطإ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه ونهى عن اتباع ما سواه فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحًا في حق الإسلام كله؛ لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا، جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تنقل الأخبار التي نقلوها ولا تثبت معجزات النبي التي رووها؛ فتبطل الرواية وتزول الشريعة، ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده. اهـ

(٣) قال ابن رجب رحمه الله في "فضل علم السلف على علم الخلف" صـ(١٤): وقد فتن كثير من المتأخرين بهذا، فظنوا أن من كثر كلامه وجداله وخصامه في مسائل الدين فهو أعلم ممن ليس كذلك. وهذا جهل محض! وانظر إلى أكابر الصحابة وعلمائهم كأبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وزيد بن ثابت كيف كانوا. كلامهم أقل من كلام ابن عباس، وهم أعلم منه، وكذلك كلام التابعين أكثر من كلام الصحابة، والصحابة أعلم منهم، وكذلك تابعوا التابعين كلامهم أكثر من كلام التابعين، والتابعون أعلم منهم. فليس العلم بكثرة الرواية ولا بكثرة المقال، ولكنه نور يقذف في القلب يفهم به العبد الحق، ويميز به بينه وبين الباطل. اهـ

جـ- إن من الناس من قصر في اتباعهم؛ فكان جافيًا، ومن الناس من تجاوزهم؛ فكان غاليًا[(١)]، والصراط المستقيم ما بين الغلو[(٢)] والتقصير.[(٣)]

٣- من أقوال تابعي التابعين: قال الأوزاعي عبدالرحمن بن عمرو المتوفى سنة (١٥٧هـ):

---

(١) الغلوّ سببٌ من الأسباب التي تجعل الشخص يمرق عن الدين، كما قاله ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٨٣): فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام والسنة، حتى يدّعي السنة من ليس من أهلها بل قد مرق منها، وذلك بأسباب، منها: الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه حيث قال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [النساء:١٧١] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة:٧٧]، وقال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ! فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الغُلُوُّ فِي الدِّينِ» وهو حديث صحيح. اهـ

(٢) قال ابن تيمية في "الاقتضاء" (١/ ٢٨٩): وقوله: «إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ» عام في جميع أنواع الغلو، في الاعتقادات والأعمال. والغلو: مجاوزة الحدّ بأن يزاد الشيء في حمده أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك. والنصارى أكثر غلوًّا في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف، وإياهم نهى الله عن الغلو في القرآن في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء:١٧١]. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في "مدارج السالكين" (٢/ ٦١٩): والغلو نوعان: نوع يخرجه عن كونه مطيعًا، كمن زاد في الصلاة ركعة، أو صام الدهر مع أيام النهي، أو رمى الجمرات بالصخرات الكبار التي يرمى بها في المنجنيق، أو سعى بين الصفا والمروة عشرًا، أو نحو ذلك عمدًا. وغلو يخاف منه الانقطاع والاستحسار، كقيام الليل كله، وسردِ الصيامِ الدهرَ أجمع بدون صوم أيام النهي، والجور على النفوس في العبادات. اهـ

(٣) قال الحسن البصري رحمه الله فيما رواه الدارمي (١/ ٨٣): سنتكم - والله الذي لا إله إلا هو - بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع في بدعهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا. اهـ

(عليك بآثار من سلف) الزم طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان[١]؛ لأنها مبنية على الكتاب والسنة.[٢]

(وإن رفضك الناس) أبعدوك واجتنبوك.

(وإياك وآراء الرجال) احذر آراء الرجال! وهي ما قيل بمجرد الرأي[٣] من

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في "شرح العقيدة الأصفهانية" ص(١٢٨): ولا تجد إمامًا في العلم والدين كمالك، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومثل الفضيل... وأمثالهم، إلَّا وهم مصرحون بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة، وهم يرون أن الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب. اهـ

(٢) قال السيوطي في "الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع" ص(٢٧): وجوب اتباع العلماء: فاعرف يا أخي مرتبة العلماء في الاتباع وحفظ الشريعة، فهم ورثة الأنبياء، فالعلماء أدلة الطريق، والخلق وراءهم. وفي "الصحيحين" من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي قال لعلي رضي الله عنه: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ». واعلم أنه ليس المقصود من سماع العلم، وحضور مجالس الذكر البكاء والحضور، وإنما المقصود هو العمل، وإذا لم يعمل بما يسمع كان زيادة في الحجة عليه، فعليك يا أخي بالاتباع لسلفك الصالح، واجتنب المبتدعات المنكرات، تكن عبدًا صالحًا، واسأل ربك التوفيق، والسداد، وسلوك المنهاج الرابح؛ فإن من رزق ذلك كان متجره متجرًا رابحًا. رزقنا الله ذلك بمنه وكرمه؛ إنه أرحم الراحمين. اهـ

وقد أبان الإمام ابن عبدالبر رحمه الله في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٧٩) الفرق بين الاتباع والتقليد، فقال: والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه، والتقليد: أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه ولا وجه لك فساد قوله، وهذا محرم القول به في دين الله سبحانه.

(٣) قال ابن عبدالبر رحمه الله: اختلف العلماء في الرأي المقصود إليه بالذم والعيب في هذه الآثار المذكورة في هذا الباب عن النبي ﷺ، وعن أصحابه رضي الله عنهم، وعن التابعين لهم بإحسان. فقالت طائفة: الرأي المذموم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد، كرأي جهم وسائر مذاهب أهل الكلام؛ لأنهم قوم استعملوا قياسهم وآراءهم في رد الأحاديث... فلهذا قال أكثر أهل العلم: إن=

غير استناد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(وإن زخرفوه) جمّلوا اللفظ وحسّنوه؛ فإن الباطل لا يعود حقًّا بزخرفته وتحسينه.



= الرأي المذموم المعيب المهجور الذي لا يحل النظر فيه ولا الاشتغال به هو الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع. وقال الجمهور: الرأي المذموم في هذه الآثار عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياسًا دون ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل، وفرعت وشققت قبل أن تقع، وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن، قالوا: وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن، والبعث على حملها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه اهـ من "جامع بيان العلم وفضله".

قال أبوعبدالله العدني: وكلا القولين هو من الرأي المذموم، فكل شيء خالف الكتاب والسنة فهو مذموم.

[وقال محمد بن عبدالرحمن الأدرمي لرجل تكلم ببدعة ودعا الناس إليها: هل علمها رسول الله ﷺ وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي، أو لم يعلموها؟ قال: لم يعلموها. قال: فشيء لم يعلمه هؤلاء أعلمته أنت؟! قال الرجل: فإني أقول: قد علموها. قال: أفوسعهم أن لا يتكلموا به، ولا يدعوا الناس إليه، أم لم يسعهم؟ قال: بلى، وسعهم. قال: فشيء وسع رسول الله ﷺ وخلفاءه لا يسعك أنت؟ فانقطع الرجل. فقال الخليفة - وكان حاضرًا - : لا وسّع الله على من لم يسعه ما وسعهم.

وهكذا من لم يسعه ما وسع رسول الله ﷺ ، وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان، والأئمة من بعدهم، والراسخين في العلم، من تلاوة آيات الصفات وقراءة أخبارها، ولإمرارها كما جاءت، فلا وسّع الله عليه].[1]

الشرح:

مناظرة جرت عند خليفة بين الأدرمي وصاحب بدعة:

لم أطلع على ترجمة للأدرمي[2] ومن معه، ولا أعلم نوع البدعة المذكورة[3]،

---

(١) هذه القصة ليس لها ذكر في المخطوط.

(٢) قال السيوطي في "لب اللباب في تحرير الأنساب" (١/ ٢): الأدرمي: بوزنه وإهماله - أي: الأدرعي - إلى الأدرم وهو تيم وهو ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. سمي به لأنه كان ناقص الذقن.

وقال الزبيدي في "تاج العروس" (١/ ٧٧٠٨): (وبنو الأدرم) حي من قريش الظواهر، وهم بنو تميم بن غالب بن فهر بن مالك. قيل له الأدرم لأن أحد لحييه أنقص من الآخر، والنسبة إليه: الأدرمي.

وقال الشيخ أحمد بن عيسى في "شرح قصيدة ابن القيم" (٢/ ٨٩): في خلافة الواثق قتل أحمد بن نصر الخزاعي، وامتحن الإمام محمد بن عبدالرحمن الأدرمي، وكانوا لا يولُّون قاضيًا ولا غيره إلا إن كان ممن يقول بخلق القرآن. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام في "الفتاوى الكبرى" (٦/ ٤٥٦): احتجاج أبي عبدالرحمن الأدرمي وهو=

= فأحسن، ودعا فأبلغ وأوجز، فقال له الواثق: اجلس، فجلس، فقال له: ناظر ابن أبي دؤاد على ما يناظرك عليه. فقال له الشيخ: يا أمير المؤمنين، ابن أبي دؤاد يصبو ويضعف عن المناظرة. فغضب الواثق وعاد إلى مكان الرقة له غضبًا عليه وقال: أبوعبدالله بن أبي دؤاد يصبو ويضعف عن مناظرتك أنت؟! فقال الشيخ: هَوِّنْ عليك يا أمير المؤمنين ما بك، وأذِنْ في مناظرته. فقال الواثق: ما دعوتك إلا للمناظرة. فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين، إن رأيت أن تحفظ علي وعليه ما نقول، قال: أفعل. قال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن مقالتك هذه هي مقالة واجبة داخلة في عقد الدين، فلا يكون الدين كاملًا حتى يقال فيه بما قلت؟ قال: نعم. قال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن رسول الله ﷺ حين بعثه الله إلى عباده، هل ستر رسول الله شيئًا مما أمره الله به في أمر دينهم؟ فقال: لا. قال الشيخ: فدعا رسول الله الأمة إلى مقالتك هذه؟ فسكت أحمد بن أبي دؤاد. فقال الشيخ: تكلم. فسكت، فالتفت الشيخ إلى الواثق فقال: يا أمير المؤمنين، واحدة، فقال الواثق: واحدة. فقال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن الله تعالى حين أنزل القرآن على رسوله ﷺ، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣] هل كان الله الصادق في إكمال دينه، وأنت الصادق في نقصانه حتى يقال فيه بمقالتك فيتم؟ فسكت ابن أبي دؤاد. فقال الشيخ: أجب يا أحمد. فلم يجب، فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين، اثنتان. فقال الواثق: نعم اثنتان. فقال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن مقالتك هذه، علمها رسول الله ﷺ أم جهلها؟ قال ابن أبي دؤاد: علمها. قال: فدعا الناس إليها؟ فسكت. قال الشيخ: يا أمير المؤمنين، ثلاث. فقال الواثق: ثلاث. قال الشيخ: يا أحمد، فاتسع لرسول الله ﷺ أن علمها وسكت عنها كما زعمت، ولم يطالب أمته بها؟ قال: نعم. قال الشيخ: أو اتسع لأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم؟ قال ابن أبي دؤاد: نعم. فأعرض الشيخ عنه، وأقبل على الواثق فقال: يا أمير المؤمنين، قد قدمت القول بأن أحمد يصبو ويضعف عن المناظرة، يا أمير المؤمنين إن لم يتسع لنا الإمساك عن هذه المقالة كما زعم هذا أنه اتسع لرسول الله ﷺ ولأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، فلا وسع الله علينا. قال الواثق: اقطعوا قيد الشيخ. فلما قطع القيد ضرب الشيخ بيده إلى القيد حتى يأخذه، فجاذبه الحداد عليه، فقال الواثق: دع الشيخ يأخذه. فأخذه فوضعه في كمه. فقال له الواثق: يا شيخ، لم جاذبت الحداد عليه؟ قال: لأني نويت أن أتقدم إلى من أوصي إليه إذا أنا مت أن يجعله بيني وبين كفني حتى أخاصم به هذا الظالم عند الله يوم القيامة، وأقول: يا رب، سل عبدك هذا لم قيدني! وروع أهلي وولدي وإخواني من غير شيء=

وإجماع السلف.[1]

قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]؛ وقال النبي ﷺ: «يَمِينُ اللهِ مَلْأَى، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»، إلى قوله: «بِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ» رواه مسلم برقم (٩٩٣)، والبخاري معناه برقم (٧٣٨٢).

وأجمع السلف على إثبات اليدين لله، فيجب إثباتهما له بدون تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل. وهما يدان حقيقيتان لله تعالى تليقان به.

= الترمذي برقم (٣٠٧٦)، والحديث بصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند» (٢/ ٣٩٣).

* وصفها (بالكف)؛ لما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسولُ الله ﷺ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً تَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ» مسلم (١٠١٤).

وحديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، قَالَ: احْتُبِسَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ، عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ،... ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الغَدَاةَ، إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي، حَتَّى اسْتَثْقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ المَلَأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي»، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ» أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٣)، والترمذي (٣٢٣٥). وهو حديث حسن.

(١) قال الأشعري رحمه الله في «رسالة إلى أهل الثغر» (٢٢٥): وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات. اهـ انظر: «الفتاوى» (٦/ ٢٦٣)، و«أصول الاعتقاد» للالكائي (٣/ ٤١٢).

وقد فسرها[١] أهل التعطيل بالنعمة[٢]، أو القدرة ونحوها.[٣]

ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة، وبوجه رابع أن في السياق ما يمنع تفسيرهما بذلك قطعًا، كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥][٤]، وقوله ﷺ:

---

(١) ذكر الأصمعي في كتابه «العين» (٨/ ١٠١) معاني اليد عند العرب، فقال: يدي: اليد معروفة، ويد النعمة هي السابغة، ويد الفأس ونحوها: مقبضها، ويد القوس: سيتها، ويد الدهر: مدى زمانه، ويد الريح: ملكها، قال لبيد: إذ أصبحت بيد الشمال زمامها، قال: لما ملكت الريح تصريف السحاب وصفت بملك اليد، وهذه الضيغة في يد فلان، أي: في ملكه، ولا يقولون: في أيدي فلان، ولكن يقولون، (بين يدي) لكل شيء (أمامك)، قال الله: ﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾[الأعراف:١٧]. اهـ

(٢) * شبهات أهل البدع في صفة اليد لله تعالى:

قال الدارمي (١/ ٢٨٤): وقد ادعى المريسي أيضًا وأصحابه أن يد الله نعمته! قلت لبعضهم: إذن يستحيل في دعواكم أن يقال: خلق الله آدم بنعمته، أما قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤] أنعمتان من أنعمه قط مبسوطتان؟ فإن أنعمه أكثر من أن تحصى، أفلم يبسط منها على عباده إلا ثنتين وقبض عنهم ما سواهما في دعواكم؟! فحين رأينا كثرة نعم الله المبسوطات على عباده ثم قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤] علمنا أنها بخلاف ما ادعيتم، ووجدنا أهل العلم ممن مضى يتأولونها خلاف ما تأولتم، ومحجتهم أرضى، وقولهم أشفى.

أرأيتم إذا تأولتم أن يد الله نعمته، أفيحسن أن تقولوا في قول رسول الله: «يَطْوِي اللهُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» أنه يطويها بنعمته؟! أم قوله: «المُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ» وكلتا نعمتي الرحمن نعمة واحدة؟! هذا أقبح محال، وأسمج ضلال، وهو مع ذلك ضحكة وسخرية ما سبقكم إلى مثلها أعجمي أو عربي. اهـ

(٣) واستدلوا على أقوالهم إنه بمعنى القدرة بقول لبيد من الكامل:

وَغَدَاةَ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقِرَّةٍ ... إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

واستدلوا على قولهم أنها بمعنى النعمة بحديث: «لَوْلَا أَنْ لَكَ يَدًا عِنْدَنَا»، وكذا قول المتنبي:

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ ... تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

(٤) والجواب على شبههم:

* قولهم هذا مخالف للأصل في معنى اليد، وهو خروج عن الظاهر بغير قرينة توجب ذلك، =

= وقد اتفق الأصل والظاهر على بطلان هذه الدعوى.

* تعدد أوصاف اليد بما ذكر قبل يدل على إرادة يد حقيقة وليس مجازًا.

* القول بالمجاز قول بتعطيل صفات الله عز وجل.

* جاء في الحديث: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ بِيَدِهِ ثَلَاثًا» فهل يقال: لم يخلق بقدرته أو بنعمته إلا ثلاثًا، وما سيكون مزية لهذه الثلاثة بالخلق باليد إذا كان بالقوة.

* جاء إثبات صفة اليد مثناة، ومعلوم عند البلاغيين أن صيغة التثنية لا يراد بها إلا اللفظ المحصور، فلا يدخل في ذلك المجاز.

* لم يعهد تثنية لفظ النعمة والقدرة والقوة في القرآن، بل بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة، كقوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[البقرة:١٦٥]، وقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[إبراهيم:٣٤]، وقوله: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ﴾[لقمان:٢٠].

* إذا قيل: إن اليد بمعنى النعمة! فهل سمع: أن الكف واليمين تستعمل في ذلك؟

* ورود لفظ اليد في أكثر من مائة موضع من القرآن والسنة، وكلام الصحابة والتابعين على إرادة اليد الحقيقية لله تعالى اللائقة به، فكيف يجاب عن هذه الكثرة من الأدلة القاضية في هذه الصفة.

* أنكر الله عز وجل على اليهود في قولهم: (يد الله مغلولة) وصفه بالغل، ولم ينكر عليهم وصفه باليدين، بل أثبت لنفسه ما أنقصه اليهود حيث أثبتوا يدًا واحدة، فأثبت لنفسه يدان.

قال ابن تيمية في "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" (٥/ ٨٦): اليهود أرادوا بقولهم (يد الله مغلولة) أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك، وبيَّن أنه جواد لا يبخل، فأخبر أن يديه مبسوطتان...

وإثبات اليدين له موجود في التوراة وسائر النبوات، كما هو موجود في القرآن، فلم يكن في هذا شيء يخالف ما جاءت به الرسل، ولا ما يناقض العقل، وقد قال تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، فأخبر أنه خلق آدم بيديه وجاءت الأحاديث الصحيحة توافق ذلك. اهـ وانظر "درء تعارض العقل والنقل" (٨/ ٣٥).

* وما استدلوا به من قول المتنبي لا يعول عليه، فإن الرجل شعره محسوب من المتأخرين الذين خالطوا العجم، فلم يقبل شعرهم.

وأما قول لبيد فقد قال جلال الدين القزويني في "الإيضاح في علوم البلاغة" (١/ ١٠٠): جعل للشمال يدًا، ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حسًا أو عقلًا تجري اليد عليه كإجراء =

«وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القَبْضُ».

الأوجه التي وردت عليها صفة اليدين، وكيف نوفق بينها:

الأول: الإفراد، كقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[الملك:١].

الثاني: التثنية، كقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤].

الثالث: الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾[1] [يس:٧١].

= الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملة الإسلام، فيما سبق، ولكن لما شبه الشمال لتصريفها القدرة على حكم طبيعتها في التصريف بالإنسان المصرف لما زمامه بيده أثبت لها يدًا على سبيل التخييل مبالغة في تشبيهها به. اهـ

قلت: فيكون المعنى المراد من إضافة الشيء إلى جنسه وهو أن الإضافة في يد الشمال، ويد الحائط، ويد الليل، فالمعنى بين يدي الشيء، أي: قدامه وأمامه، فهذا مما يتنوع المضاف بتنوع المضاف إليه.

* إذا قيل: إن العرب تسمي النعمة يدًا، قلنا: العرب تسمي اليد أيضًا يدًا، كما نقلناه عن الأصمعي قبلُ، فما الصارف لما أردتم وترك ما أردنا؟! مع أن الظاهر للنصوص الشرعية في ذكر صفة اليد يوافق ما قلناه، وأن ما قلتم خارج عن الظاهر بغير قرينة توجب ذلك.

* أما حديث أبي بكر رضي الله عنه: «لَوْلَا أَنَّ لَكَ يَدًا عِنْدَنَا»، وكذا كقول الشاعر:

اشْكُرْ يَدَيْنِ لَنَا عَلَيْكَ وَأَنْعُمًا ... شُكْرًا يَكُونُ مُكَافِئًا لِلْمُنْعِمِ

فهذا المعنى على أن اليد موصوفة بالعطاء والبذل، مع إثبات وصف اليد الحقيقية؛ لأنها هي في الحقيقة المعطية والتي تباشر الكرم، فإثبات الملزوم يدل على ثبوت اللازم.

وانظر رد الدارمي في «نقضه» (١/ ٢٣٠).

(١) قال ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٥): القول أن يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[ص:٧٥]، فقيل: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾[يس:٧١]، فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي؛ فصار شبيها بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[الشورى:٣٠]، وهنا أضاف =

والتوفيق بين هذه الوجوه أن نقول: الوجه الأول مفرد مضاف فيشمل كل ما ثبت لله من يد ولا ينافي الثنتين، وأما الجمع فهو للتعظيم لا لحقيقة العدد الذي هو ثلاثة فأكثر، وحينئذ لا ينافي التثنية، على أنه قد قيل: إن أقل الجمع اثنان[1] فإذا حمل الجمع على أقله فلا معارضة بينه وبين التثنية أصلًا.



= الفعل إليه فقال: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ ﴾ [ص:٧٥] ثم قال: ﴿ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥].

وأيضًا: فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤]، وهناك أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع فصار كقوله: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤]، وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك:١] وبيده الخير في المفرد، فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد؛ مظهرًا أو مضمرًا، وتارة بصيغة الجمع، كقوله: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح:١] وأمثال ذلك، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك، فلو قال: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] لما كان كقوله: ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس:٧١] وهو نظير قوله: ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك:١] و﴿ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ﴾ [آل عمران:٢٦]، ولو قال: (خلقت) بصيغة الإفراد لكان مفارقا له، فكيف إذا قال: (خلقت بيدي)؟ بصيغة التثنية، هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه. اهـ

(١) قال ابن حزم رحمه الله في "الأحكام" (٤/ ٣٩١): اختلف الناس في أقل الجمع، فقالت طائفة: أقل الجمع اثنان فصاعدًا، وهو قول جمهور أصحابنا، وقالت طائفة: أقل الجمع ثلاثة، وهو قول الشافعي، وبه نأخذ. اهـ وانظر "المحصول" للرازي (٢/ ٣٧٠)، و"شرح التلويح على التوضيح" (١/ ١٦٤).

[وقوله تعالى إخبارًا عن عيسى عليه السلام أنه قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦].][1]

الشرح:

الصفة الثالثة: النفس:

النفس ثابتة لله تعالى بالكتاب[2]، والسنة[3]، وإجماع السلف.

---

(١) في المخطوط: [قول الله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦].

(٢) أدلة القرآن على إثبات صفة النفس لله تعالى:

* قال الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].
* وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]
* وقال تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الأنعام:١٢].
* وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤]
* وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:١١٦].
* وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى ۝ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه:٤٠-٤١]

(٣) أدلة السنة على إثبات صفة النفس لله تعالى:

* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» رواه مسلم (٤٨٦).
* وعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ الوِتْرِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» أخرجه أحمد (١/ ٩٦)، وعبد بن حُميد (٨١)، وأبوداود (١٤٢٧) والتِّرمذي (٣٥٦٦)، والنَّسائي (٣/ ٢٤٨)، وفي "الكبرى" (١٤٤٨) و(٧٧٠٥)، وابن ماجه (١١٧٩) من طريق هِشام بن عَمْرو الفَزَارِي، عن عَبْدالرَّحْمن بن الحارث، عن علي به.

قال الله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام:٥٤].

وقال عن عيسى أنه قال: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقال النبي ﷺ: « سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ» رواه مسلم.(١)

وأجمع السلف(٢) على ثبوتها على الوجه اللائق به، فيجب إثباتها لله من غير

= قلت: الحديث حسن؛ لأن فيه هشام بن عمرو: مقبول؛ وسيأتي ذكر المتابعة له في صفة الرضا.

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ» رواه البخاري برقم (٧٤٥٠) ومسلم (٦٩٠٢).

* وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا رَوَى عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: « يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» الحديث خرجه مسلم (١٦/٨) برقم (٦٦٦٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٢٦) من حديث جويرية رضي الله عنها.

(٢) الإجماع المنقول من العثيمين رحمه الله إن كان على إثبات نفس لله، فنعم، قال الإمام ابن خزيمة في التوحيد: فأول ما نبدأ به من ذكر صفات خالقنا جل وعلا في كتابنا هذا ذكر نفسه، جل ربنا عن أن تكون نفسه كنفس خلقه، وعز أن يكون عدمًا لا نفس له. اهـ

وإن كان الإجماع قائم على أن النفسَ من صفات الله عز وجل الذي وصف به الذات كبقية الصفات، فهذا مما وقع فيه الخلاف؛ فقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٩٢/٩): ويراد بنفس الشيء ذاته وعينه كما يقال رأيت زيدًا نفسه وعينه، وقد قال تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة:١١٦]، وقال: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران:٢٨]، وفي الحديث الصحيح أنه قال لأم المؤمنين: « لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وُزِنَّ بِمَا قُلْتِيهِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ» ، وفي الحديث الصحيح الإلهي عن النبي ﷺ: « يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ» ، فهذه المواضع المراد فيها بلفظ النفس عند جمهور العلماء: الله نفسه التي هي ذاته

تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.[1]



= المتصفة بصفاته، ليس المراد بها ذاتًا منفكة عن الصفات، ولا المراد بها صفة للذات. وطائفة من الناس يجعلونها من باب الصفات كما يظن طائفة أنها الذات المجردة عن الصفات، وكلا القولين خطأ. اهـ

وممن سبق ابنَ قدامة المقدسي على أنها صفة لله تعالى كبقية الصفات لله تعالى الإمامُ أحمد رحمه الله ؛ فإنه قال كما في "اعتقاد الإمام ابن حنبل" (١/ ٢٩٨) للتميمي: وذهب إلى أن لله تعالى نفسًا، وقرأ أحمد بن حنبل: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ [آل عمران:٢٨]، وقال عز وجل: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام:٥٤]، وقال: ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ [طه:٤١]، وليست كنفس العباد التي هي متحركة متصعدة مترددة في أبدانهم، بل هي صفة له في ذاته خالف بها النفوس المنفوسة المجعولة، ففارق الأموات؛ وحكى في تفسيره عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة:١١٦] قال: تعلم ما في النفس المخلوقة ولا أعلم ما في نفسك الملكوتية إنك أنت علام الغيوب. اهـ

وكذا الإمام ابن خزيمة في "التوحيد"، والبغوي في "شرح السنة"، حيث قال: كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل من صفات الله تعالى كالنفس، والوجه، والعين، واليد... اهـ (١/ ١٦٨).

وبعض المتأخرين كالعلامة الهراس في تعليقه على توحيد ابن خزيمة

(١) لم يتعرض العلامة العثيمين لقول أهل البدع في صفة النفس والرد عليهم، فنذكر قولهم والجواب:

قال أبوبكر ابن خزيمة رحمه الله : الله جل وعلا أثبت في آي من كتابه أن له نفسًا، وكذلك قد بيَّن على لسان نبيه ﷺ أن له نفسًا، كما أثبت النفس في كتابه، وكفَّرت الجهمية بهذه الآي، وهذه السنن، وزعم بعض جهلتهم أن الله تعالى إنما أضاف النفس إليه على معنى إضافة الخلق إليه، وزعم أن نفسه غيره، كما أن خلقه غيره. وهذا لا يتوهمه ذو لُبٍّ وعلم، فضلًا عن أن يتكلم به. قد أعلم الله في محكم تنزيله أنه كتب على نفسه الرحمة، أفيتوهم مسلم أن الله تعالى كتب على غيره الرحمة؟! وحذر الله العباد نفسه، أفيحل لمسلم أن يقول: أن الله حذر العباد غيره؟! أو يتأول قوله لكليمه موسى: ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ [طه:٤١]، فيقول معناه: واصطنعتك لغيري من المخلوق، أو يقول: أراد روح الله بقوله: ﴿ وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة:١١٦] أراد: ولا أعلم ما في غيرك. هذا لا يتوهمه مسلم، ولا يقوله إلا معطل كافر.

[وقوله سبحانه][1]: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، [وقوله تعالى][1]: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢١٠].

الشرح:

الصفة الرابعة: المجيء:

مجيء الله للفصل بين عباده يوم القيامة ثابت بالكتاب[2]، والسنة[3]، وإجماع السلف[4]. قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، و﴿هَلْ يَنظُرُونَ

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) ومن الأدلة غير ما ذكر في الشرح: قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

(٣) الأدلة من السنة:

* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: "فَيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ" رواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣).

* وعَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ ﷺ: "يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَجَزَاؤُهُ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا أَوْ أَغْفِرُ وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي، أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً، وَمَنْ لَقِيَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَقِيتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً" رواه مسلم (٢٦٨٧).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ "وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"، وفي رواية: "وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً، وَإِنْ هَرْوَلَ سَعَيْتُ إِلَيْهِ، وَاللهُ أَوْسَعُ بِالمَغْفِرَةِ" رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥)، وعند مسلم رواية: "جِئْتُهُ أَتَيْتُهُ بِأَسْرَعَ" رقم (٢٦٧٥).

قال النووي في "شرحه على مسلم": هكذا في أكثر النسخ، والجمع بينهما للتوكيد وهو حسن. اهـ

(٤) قال أبوعثمان الصابوني في "عقيدة السلف أصحاب الحديث" (١/ ١٤): وكذلك يثبتون ما أنزله الله عز اسمه في كتابه، من ذكر المجيء والإتيان. اهـ

وقال ابن عبدالهادي: وكذلك [أي: السلف الصالح] مجمعون على إثبات الإتيان والمجيء

إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢١٠].

وقال النبي ﷺ: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ يَعْبُدُ اللهَ أَتَاهُمْ رَبُّ العَالَمِينَ» متفق عليه، في حديث طويل.(١)

وأجمع السلف على ثبوت المجيء لله تعالى، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو مجيء حقيقي يليق بالله تعالى.

وقد فسره أهل التعطيل بمجيء أمره(٢)؛ ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.

= وسائر ما ورد من الصفات في الكتاب والسنة، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل... «الصارم المنكي في الرد على السبكي» ص(٢٢٩)

قال أبوالحسن الأشعري في «رسالة أهل الثغر» ص(٢٢٧): وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملَك صفًا صفًا. اهـ

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) (٣٠٢) عن أبي سعيد رضي الله عنه، وقد تقدم.

(٢) قال الدارمي في «النقض» (١/ ٣٣٨): وادعيتَ أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨]، وفي قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، فادعيت أن هذا ليس منه بإتيان! لما أنه غير متحرك عندك، ولكن يأتي يوم القيامة بزعمك، وقوله: ﴿يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، ولا يأتي هو بنفسه. ثم زعمت أن معناه كمعنى قوله ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل:٢٦]، و﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر:٢].

والجواب على شبهة المريسي:

يقال لهذا المريسي: قاتلك الله! ما أجرأك على الله وعلى كتابه بلا علم ولا بصر! أنبأك الله أنه إتيان وتقول ليس إتيانًا! إنما هو مثل قوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل:٢٦]، لقد ميزت بين ما جمع الله وجمعت بين ما ميز الله، ولا يجمع بين هذين في التأويل إلا كل جاهل بالكتاب والسنة؛ لأن كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يجهله إلا مثلك.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله تعالى فوق عرشه فوق سمواته، وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة لعقوبة أحد من خلقه، ولم يشكُّوا أنه ينزل يوم القيامة ليفصل بين عباده ويحاسبهم ويثيبهم، وتشقق السموات يومئذ لنزوله، وتنزل الملائكة تنزيلًا، ويحمل عرش ربك فوقهم ثمانية، كما قال الله ورسوله، فلما لم يشك المسلمون أن الله لا ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة

[وقوله تعالى][1]: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[المائدة:١١٩].

الشرح:

الصفة الخامسة: الرضا:

الرضا من صفات الله الثابتة له بالكتاب[2]،.....

= لشيء من أمور الدنيا، علموا يقينا أن ما يأتي الناس من العقوبات إنما هو أمره وعذابه فقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[النحل:٢٦] يعني مكره من قبل قواعد بنيانهم، ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[النحل:٢٦] فتفسير هذا الإتيان خرور السقف من فوقهم.

وقوله: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾[الحشر:٢] مكر بهم، ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الحشر:٢] وهم بنو قريظة، فتفسير الإتيان مقرون بما خرور السقف والرعب.

وتفسير إتيان الله يوم القيامة منصوص في الكتاب مفسر قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾[الحاقة:١٣-١٨] إلى قوله: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾[الحاقة:٢٩]، فقد فسر الله تعالى المعنيين تفسيراً لا لبس فيه، ولا يشتبه على ذي عقل...

ويلك! أيأتي الله بالقيامة ويتغيب هو نفسه؟! فمن يحاسب الناس يومئذ؟! لقد خشيت على من ذهب مذهبك هذا، وأستيقنُ أنه لا يؤمن بيوم الحساب. اهـ

(١) ليست في المخطوط.

(٢) أدلة القرآن على إثبات صفة الرضا:

(الرضا عن الفاعل):

* قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[المائدة:١١٩].

* وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[التوبة: ١٠٠]. =

والسنة[١]، وإجماع السلف.[٢]

= * وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

* وقال تعالى: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨].

(الرضا عن الفعل):

* قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة:٢٠٧].

* وقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٦٥]

* وقال تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٤].

(١) أدلة السنة على إثبات صفة الرضا لله تعالى:

* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»، أخرجه مسلم (٥/ ١٣٠)، ومالك في "الموطإ" (٦١٢)، وأحمد (٢/ ٣٢٧)، والبخاري "الأدب المفرد" (٤٤٢).

* وعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قال رسول الله ﷺ: «اللهمَّ أعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ..» تقدم.

* وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الوَالِدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ فِي سَخَطِ الوَالِدِ» أخرجه التِّرمذي (١٨٩٩)، وابن حبان (٤٢٩)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢).

قلت: روي مرفوعًا وموقوفًا، قال التِّرمذي عقب الموقوف: وهذا أصح.

* وعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ..» والحديث حسن لغيره، في سنده هشام بن عمرو فيه ضعف، وقد توبع هشام بن عمرو بإبراهيم بن عبدالله بن عبدٍ القاريّ عند النَّسائي في "عمل اليوم والليلة" (٨٩١)، و(٨٩٢) وإبراهيم هذا قال العلائي في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (١/ ١٤٠): إبراهيم بن عبدالله بن عبدٍ القاريّ المدني عن علي رضي الله عنه قال أبوزرعة وغيره: مرسل. اهـ

(٢) قال الصابوني في "عقيدة السلف" ص(٣): وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع، والبصر... والوجه، والعلم، والقوة،=

قال الله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[المائدة:١١٩].

وقال النبي ﷺ: "إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا" رواه مسلم.(١)

وأجمع السلف على إثبات الرضا لله تعالى، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو رضا حقيقي يليق بالله تعالى.

وقد فسره أهل التعطيل بالثواب(٢). ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.(٣)



= والقدرة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرضا... اهـ

(١) رواه برقم (٢٧٣٤).

(٢) قال أبوالحسن الأشعري في "رسالة إلى أهل الثغر" (٢٣١): وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين، ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء. اهـ

تنبيه: الذي نقله الأشعري في معنى الرضا والغضب هو مذهب الأشاعرة، إنما نقلنا عنه الإجماع في إثبات هذه الصفات، وإلا فقوله في تأويل هذه الصفات خطأ بيّن.

(٣) قال العلامة الجامي رحمه الله في شرحه على "التدمرية": إذا جاء ذكر الرضا فسروه بالإرادة: إرادة الإحسان، إرادة الإنعام. وإذا جاء ذكر الغضب والمقت كذلك فسروه بالإرادة: إرادة الانتقام، إرادة التعذيب. حولوا أكثر الصفات، الصفات الفعلية حولوها إلى الإرادة؛ بدعوى أن الغضب غليان دم القلب، وكذلك المقت والمحبة والرضا انفعال يحصل للإنسان في ظروف معينة، كما قال والد إمام الحرمين: إن شيوخ الأشاعرة لم يفهموا من نصوص الصفات إلا ما يليق بالمخلوق؛ لذلك وقعوا في هذا الخبط والخلط، ولو سئل الأشعري: هذه الإرادة التي أثبتها وفسرت بها أكثر الصفات أو بعض الصفات ما معناها؟ يقول: إرادة تليق بالله، صح! لكن أليست الإرادة في حق المخلوق ميل القلب إلى ما يحب؟ أو إلى المصلحة؟ نعم، الأمر كذلك، إذا قلت في الإرادة: ليست إرادة الله كإرادة المخلوق، بل إرادة تليق به، كان الواجب أن تقول: محبة الله تعالى محبة تليق به، ورضاه رضا يليق به، وغضبه ومقته وسائر الصفات التي أوّلتها؛ إذ لا فرق بين ما أثبتَّ وبين ما أوّلت... اهـ المراد

[وقوله تعالى][1]: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة:٥٤].

الشرح:

الصفة السادسة: المحبة:

المحبة من صفات الله الثابتة له بالكتاب[2]، والسنة[3]، وإجماع السلف.[4]

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) أدلة القرآن على إثبات صفة المحبة لله تعالى:

* قال الله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة: ١٩٥].
* وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[البقرة: ٢٢٢].
* وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: ٧٦].
* وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران: ١٤٦].
* وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[آل عمران: ١٥٩].
* وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[المائدة: ٤٢].
* وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾[الصف: ٤].

(٣) أدلة السنة على إثبات صفة المحبة لله تعالى:

* عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العَبْدَ التَّقِيَّ، الغَنِيَّ، الخَفِيَّ» رواه مسلم برقم (٦٥٤٢).
* وعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ أَوْ لَيَأْخُذَنَّ بِالرَّايَةِ غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ الله وَرَسُولُهُ» أخرجه البخاري (٢٩٧٥) و(٣٧٠٢)، ومسلم (٦٣٠٣).
* وعَن عَبْدِاللهِ بن مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الجَمَالَ» أخرجه مسلم (١٧٩).

(٤) قال ابن تيمية في كما "الفتاوى" (٢/ ٣٥٤): إن الكتاب والسنة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومحبتهم له... وقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات محبة الله تعالى لعباده المؤمنين ومحبتهم له، وهذا أصل دين الخليل إمام الحنفاء عليه السلام. اهـ

قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[المائدة:٥٤]، وقال النبي ﷺ يوم خيبر: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»[(١)] متفق عليه.

وأجمع السلف على ثبوت المحبة لله: يُحِبُّ، ويُحَبُّ[(٢)]، فيجب إثبات ذلك حقيقة من غير تحريف[(٣)]، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهي محبة حقيقية تليق بالله تعالى.

وقد فسرها أهل التعطيل بالثواب[(٤)]. والرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.



---

(١) جاء من حديث سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، أخرجه البُخَارِي (٢٩٤٢)، ومسلم (٦٣٠٢).

(٢) وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ١٤٢): اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة وأهل المعرفة أن الله نفسه يُحِبّ ويُحَبّ. اهـ

(٣) قال ابن تيمية في كما "الفتاوى" (٢/ ٣٥٣) رادًا على من عطل صفة المحبة لله: وكذلك قول القائل: وجدت المحبة غير المقصود؛ لأنها لا تكون إلا من غير لغير، وغير ما ثَمَّ. كلام باطل من كل وجه؛ فإن قوله: (لا تكون إلا من غير) ليس بصحيح، فإن الإنسان يحب نفسه وليس غيرًا لنفسه، والله يحب نفسه، وقوله: (ما ثم غير) باطل فإن المخلوق غير الخالق، والمؤمنون غير الله، وهم يحبونه، فالدعوى باطلة، فكل واحدة من مقدمتي الحجة باطلة؛ قوله: (لا تكون إلا من غير لغير) وقوله: (غير ما ثم)، فإن الغير موجود، والمحبة تكون من المحب لنفسه؛ ولهذا كثير من الاتحادية يناقضه في هذا القول... اهـ المراد

(٤) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٥٥): وفي الجملة فإنكار الرؤية والمحبة والكلام أيضًا معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم. والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على نفي المحبة، ويخالفونهم في إثبات الرؤية، ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عُرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن الله يتكلم وأن الله يحب عباده: الجعد بن درهم؛ ولهذا أنكر أن يكون اتخذ الله إبراهيم خليلًا أو كلم موسى تكليمًا، فضحى به خالد بن عبدالله القسري، وقال: ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقوله الجعد علوًا كبيرًا. ثم نزل فذبحه. وأما الصوفية فهم يثبتون المحبة، بل هذا أظهر عندهم من جميع الأمور، =

[وقوله تعالى][(١)] في الكفار: ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾[المجادلة:١٤].

الشرح:

الصفة السابعة: الغضب:

الغضب من صفات الله الثابتة له بالكتاب[(٢)]،.....

= وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة الله مشهور في كلام أوليهم وآخريهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفاق السلف. اهـ

(١) في المخطوط: [وقال].

(٢) أدلة القرآن في صفة الغضب لله تعالى:

* قال الله تعالى: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[البقرة: ٩٠].

قال ابن كثير رحمه الله في "تفسيره" (١/ ٣٢٧): قال ابن عباس: فالغضب على الغضب، فغضبه عليهم فيما كانوا ضيعوا من التوراة وهي معهم، وغضب بكفرهم بهذا النبي الذي أحدث الله إليهم.

قلت: ومعنى ﴿وَبَآءُو﴾[البقرة:٦١] استوجبوا، واستحقوا، واستقروا بغضب على غضب.

وقال أبو العالية: غضب الله عليهم بكفرهم بالإنجيل وعيسى، ثم غضب عليهم بكفرهم بمحمد، وبالقرآن.

* وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الأعراف:١٥٢]

* وقال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[النحل: ١٠٦].

* وقال تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[النور: ٩].

* وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[الشورى: ١٦].

* وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾[المجادلة: ١٤].

* وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾[الممتحنة: ١٣]

* وقال تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة: ٧].

والسنة[١]، وإجماع السلف.[٢]

قال الله تعالى فيمن قتل مؤمنًا متعمدًا: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ

---

(١) أدلة السنة على إثبات صفة الغضب لله تعالى:

* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «فَشَهِدَتْ فِي الخَامِسَةِ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ» أخرجه البُخَارِيّ رقم (٢٦٧١)، ومسلم رقم (٣٧٣٩).

* وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ النَّبِيُّ فِي سَبِيلِ اللهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ دَمَّوْا وَجْهَ نَبِيِّ اللهِ» أخرجه البخاري (٤٠٧٤).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَاشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى رَجُلٍ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلَاكِ، لَا مُلْكَ إِلَّا لِلهِ عَزَّ وَجَلَّ» أخرجه أحمد (٢/ ٤٩٢).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ» مسلم (٢٨٥٧).

* وعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ رضي الله عنه غَضَبَهُ، قَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِ اللهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ. أخرجه مسلم (١١٦٢)

* وعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ رضي الله عنه خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ يَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ وَيَتَّبِعُهُ، فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلَهُ عَنْ دِينِهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي لَعَلِّي أَنْ أَدِينَ دِينَكُمْ فَأَخْبِرْنِي، فَقَالَ: لَا تَكُونُ عَلَى دِينِنَا حَتَّى تَأْخُذَ بِنَصِيبِكَ مِنْ غَضَبِ اللهِ! قَالَ زَيْدٌ: مَا أَفِرُّ إِلَّا مِنْ غَضَبِ اللهِ، وَلَا أَحْمِلُ مِنْ غَضَبِ اللهِ شَيْئًا أَبَدًا. أخرجه البخاري رقم (٣٨٢٧).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «فَيَقُولُ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ» رواه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٣٠٥): ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضا، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة. اهـ

وقال قوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٥٧): قال علماؤنا: يوصف الله بالغضب ولا يوصف بالغيظ. اهـ

وَلَعَنَهُۥ ﴾[النساء:٩٣]. (١)

وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا (٢) عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ (٣): إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي (٤)» متفق عليه. (٥)

وأجمع السلف على ثبوت الغضب لله فيجب إثباته من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو غضب حقيقي يليق بالله.

وفسره أهل التعطيل بالانتقام. (٦)

---

(١) فهل غضب الله ولعنته على القاتل عمدًا تصيره مخلدًا في النار، أم أنه داخل في مشيئة الله؟ الصحيح أن القاتل له توبة، وأصح الأجوبة عن الآية المذكورة: أن الخلود هو المكث الطويل. وانظر ما حررته في كتابنا "النبراس على شرح الواسطية" ص(١١٦- ١١٨).

(٢) الكتاب المذكور هو اللوح المحفوظ، قال ابن حجر في شرح الحديث من "فتح الباري": الغرض منه الإشارة إلى أن اللوح المحفوظ فوق العرش. اهـ

(٣) قال ابن حجر في معنى أنه فوق العرش: قيل معناه دون العرش، وهو كقوله تعالى: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[البقرة:٢٦]، والحامل على هذا التأويل استبعاد أن يكون شيء من المخلوقات فوق العرش، ولا محذور في إجراء ذلك على ظاهره؛ لأن العرش خلق من خلق الله، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: (فهو عنده) أي: ذكره أو علمه، فلا تكون العندية مكانية، بل هي إشارة إلى كمال كونه مخفيًا عن الخلق، مرفوعًا عن حيّز إدراكهم، وحكى الكرماني أن بعضهم زعم أن لفظ (فوق) زائد كقوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾[النساء:١١] والمراد اثنتان فصاعدًا، ولم يتعقبه وهو متعقب؛ لأن محل دعوى الزيادة ما إذا بقي الكلام مستقيمًا مع حذفها كما في الآية، وأما في الحديث فإنه يبقى مع الحذف: فهو عنده العرش، وذلك غير مستقيم. اهـ

(٤) قال الطيبي رحمه الله: في سبق الرحمة إشارة إلى أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب، وأنها تنالهم من غير استحقاق، وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق، فالرحمة تشمل الشخص جنينًا ورضيعًا وفطيمًا وناشئًا قبل أن يصدر منه شيء من الطاعة، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك.

(٥) تقدم تخريج الحديث أثناء ذكر أدلة السنة في إثبات الصفة.

(٦) قال ابن حجر مبينًا مذهبه في هذه الصفة حيث وافق مذهب الأشاعرة: والمراد من الغضب =

ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة[1]، وبوجه رابع: أن الله تعالى غاير

= لازمه، وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب؛ لأن السبق والغلبة باعتبار التعلق، أي: تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب؛ لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة، وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث. اهـ

وقال النووي في "شرحه على مسلم" (٩/ ١١٥): قَالَ العُلَمَاء: غَضَب الله تَعَالَى وَرِضَاهُ يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى الإِرَادَة، فَإِرَادَته الإِثَابَة لِلْمُطِيعِ، وَمَنْفَعَة العَبْد تُسَمَّى رِضًا وَرَحْمَة، وَإِرَادَته عِقَاب العَاصِي وَخِذْلَانه تُسَمَّى غَضَبًا. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٧): إن كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة؛ ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته، ورضاه، وغضبه، وكراهته؛ فيجعل ذلك مجازًا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات، من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر. فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك (محبته، ورضاه، وغضبه) وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: إن له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به. وإن قلت: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام. فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة. فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق. وكذلك يلزم القول في كلامه، وسمعه، وبصره، وعلمه، وقدرته، إنْ نُفِيَ عنه الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات. وإن قال: أنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين؛ فيجب نفيه عنه. قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة. فهذا المفرق بين بعض الصفات. اهـ وانظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٤٥)، و"جلاء الأفهام" لابن القيم (١/ ١٣١)، و"الصواعق المرسلة" (١/ ٥٣).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في "جلاء الأفهام" (١/ ١٣١): شبهة منكري صفات الرب سبحانه وتعالى، فإنهم قالوا: الإرادة حركة النفس لجلب ما ينفعها ودفع ما يضرها، والرب تعالى يتعالى عن ذلك، فلا إرادة له، والغضب غليان دم القلب طلب للانتقام، والرب منزه عن ذلك، فلا غضب له. وسلكوا هذا المسلك الباطل في حياته وكلامه وسائر صفاته، وهو من أبطل الباطل. اهـ المراد

بين الغضب والانتقام، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا[1]﴾ [الزخرف:٥٥] أي أغضبونا[2] ﴿ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، فجعل الانتقام نتيجة الغضب، فدل على أنه غيره.[3]



(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (١١٣): والأسِفُ الغضْبان، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف:١٥٠]، وقال الأعشى:

أرَى رَجُلًا مِنهُمْ أسِيفًا كَأنَّمَا ... يَضُمُّ إلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا

فيُقال هو الغَضبان.

(٢) قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في "أضواء البيان" (٧/ ٢٢٤): آسفونا معناه أغضبونا وأسخطونا، وكون المراد بالأسف الغضب، يدل عليه إطلاق الأسف على أشد الغضب في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] على أصح التفسيرين. اهـ

(٣) معنى ذلك: أن المعتزلة حين يزعمون أن الغضب بمعنى الانتقام خالفوا ظاهر القرآن، حيث جعل الله في كتابه أن الغضب ليس هو الانتقام، وفرق بينهما أن الانتقام نتيجة الغضب، ولو كان على ما قالوا لكان في كلام الله تكرار، ولصار الكلام معناه: فلما انتقمنا انتقمنا منهم، وهذا ليس بصحيح.

[وقوله تعالى][1]: ﴿اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ﴾[محمد:٢٨].

الشرح:

الصفة الثامنة: السخط:

السخط من صفات الله الثابتة بالكتاب[2]، والسنة[3]،.....

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) أدلة القرآن على إثبات صفة السخط لله تعالى:

* قال الله تعالى في وصف بني إسرائيل: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[المائدة: ٨٠].

* وقال تعالى: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[آل عمران: ١٦٢].

* وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[محمد:٢٨].

(٣) أدلة السنة على إثبات صفة السخط لله تعالى:

* ففي حديث البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه: «فَقَالَ: اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ... فَيَقُولُ: أَيَّتُهَا النَّفْسُ الخَبِيثَةُ، اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ» الحديث أخرجه أحمد (٤/٢٨٧)، وأبوداود (٣٢١٢)، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند».

* وفي حديث بلال المزني رضي الله عنه: «وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ، مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيَكْتُبُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ» أخرجه الحُمَيْدِي (٩١١)، وأحمد (٣/٤٦٩)، والتِّرمِذِيّ (٢٣١٩)، وابن ماجه (٣٩٦٩)، وهو حديث صحيح.

* وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «فَيَقُولُونَ [أي: أهل الجنة]: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا» أخرجه البُخَارِي (٦٥٤٩)، (٧٥٨١)، ومسلم (٢٨٢٩).

* وعَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَخْرَجَهُ البخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٥)، ومسلم (٧٠٤٤).

وإجماع السلف.[(١)]

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾[محمد:٢٨].

وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ».[(٢)]

وأجمع السلف على ثبوت السخط لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو سخط حقيقي يليق بالله.

وفسره أهل التعطيل بالانتقام[(٣)]. ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.



= * وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبَى عَلَيْهِ، إِلاَّ كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» أخرجه البُخاري (٣٢٣٧) وفي (٥١٩٣)، ومسلم (٣٥٣٠) وفي (٣٥٣١).

(١) قال الصابوني في "عقيدته" ص(٥): وكذلك يقولون في جميع الصفات... والسخط.

(٢) رواه مسلم برقم (٤٨٦) (٢٢٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "طريق الهجرتين وباب السعادتين" (١/ ٢٣٥): هل نفى أحد ما نفى من صفات الرب ونعوت جلاله إلا لسبق نظره الضعيف إليها واحتجاجه بها عن أصل الصفة وتجردها عن خصائص المحدث؟! فإن الصفة يلزمها لوازم باختلاف محلها، فيظن القاصر إذا رأى ذلك اللازم في المحل المحدث أنه لازم لتلك الصفة مطلقًا، فهو يفر من إثباتها للخالق سبحانه، حيث لم يتجرد في ظنه عن ذلك اللازم، وهذا كما فعل من نفى عنه سبحانه الفرح والمحبة والرضا والغضب والكراهة والمقت والبغض، وردها كلها إلى الإرادة، فإنه فهم فرحًا مستلزمًا لخصائص المخلوق من انبساط دم القلب وحصول ما ينفعه، وكذلك فهم غضبًا هو غليان دم القلب طلبًا للانتقام، وكذلك فهم محبة ورضا وكرهة ورحمة مقرونة بخصائص المخلوقين؛ فإن ذلك هو السابق إلى فهمه، وهو المشهود في علمه الذى لم تصل معرفته إلى سواه، ولم يحط علمه بغيره.

ولما كان ذلك هو السابق إلى فهمه لم يجد بُدًّا من نفيه عن الخالق، والصفة لم تتجرد في عقله عن هذا اللازم فلم يجد بُدًّا من نفيها. اهـ

[وقوله تعالى][1]: ﴿كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾[التوبة:٤٦].

الشرح:

الصفة التاسعة: الكراهة:

الكراهة من الله لمن يستحقها ثابتة بالكتاب[2]، والسنة[3]، وإجماع السلف.[4]

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) أدلة القرآن على إثبات صفة الكراهة لله عز وجل:

- قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾[التوبة:٤٦].
- وقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء: ٣٨]

(٣) أدلة السنة على إثبات صفة الكراهة لله عز وجل:

- عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا كَرِهَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ» رواه مسلم (٧١).
- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ» رواه مسلم (٢٦٨٥).
- وعَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ، وَالمَوْتُ قَبْلَ لِقَاءِ اللهِ» رواه مسلم (٢٦٨٤).
- وعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ» أخرجه البُخَارِي (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣).
- وعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ» أخرجه أحمد (٣/ ١٠٧) صحيح الإسناد.
- وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ» أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٤٤٢)، ومسلم (٤٥٠١) وفي (٤٥٠٢).

(٤) لم أجد نص إجماع على إثبات هذه الصفة بعينها من المتقدمين، وهي داخلة في عموم إجماعهم على الصفات لله تعالى كما نقله ابن عبدالبر رحمه الله وغيره، والله أعلم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾[التوبة:٤٦]، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ» رواه البخاري.[1]

وأجمع السلف على ثبوت ذلك لله فيجب إثباته من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهي كراهة حقيقية من الله تليق به.[2]

وفسر أهل التعطيل الكراهة بالإبعاد؛ ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.

---

(١) الحديث متفق عليه، وليس كما قال الشارح، رواه البخاري برقم (٢٤٠٨)، ومسلم (١٣٤١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) قال العلامة ابن القيم في كلامه على من جعل المحبة والرضا بمعنى الإرادة والمشيئة: أخبر سبحانه أنه يمقت أفعالاً كثيرة ويكرهها ويبغضها ويسخطها، فقال: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[النساء:٢٢]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾[محمد:٢٨]، وقال: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[الصف:٣]، وقال: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾[التوبة:٤٦]، ومُحالٌ حمل هذه الكراهة على غير الكراهة الدينية الأمرية؛ لأنه أمرهم بالجهاد. وقال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء:٣٨]، فأخبر أنه يكره ويبغض ويمقت ويسخط ويعادي ويذم ويلعن، ومحال أنه يحب ذلك ويرضى به، وهو سبحانه يكره ويتقدس عن محبة ذلك وعن الرضا به، بل لا يليق ذلك بعبده؛ فإنه نقص وعيب في المخلوق أن يحب الفساد والشر والظلم والبغي والكفر ويرضاه، فكيف يجوز نسبة ذلك إلى الله تبارك وتعالى؟! اهـ "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل" (٢/٢٠٥)

ذكر بعض أحاديث الصفات

ومن السنة قول النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا [تَبَارَكَ][1] وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا».

الشرح:

الصفة العاشرة: النزول:

نزول الله إلى السماء الدنيا من صفاته الثابتة له[2] بالسنة[3]، .....

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) لم يتعرض المؤلف ولا الشارح إلى أن صفة النزول ثابتة بالقرآن، إلا أننا وجدنا بعض أئمة السنة يشير إلى ذلك، وهو الإمام الدارمي في "الرد على الجهمية" فقال: فما يعتبر به من كتاب الله عز وجل في النزول، ويحتج به على من أنكره، قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر: ٢٢]، وهذا يوم القيامة إذا نزل الله ليحكم بين العباد، وهو قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ۝٢٥ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا﴾[الفرقان: ٢٥- ٢٦]، فالذي يقدر على النزول يوم القيامة من السموات كلها ليفصل بين عباده قادر أن ينزل كل ليلة من سماء إلى سماء، فإن ردوا قول رسول الله ﷺ في النزول، فماذا يصنعون بقول الله عز وجل تبارك وتعالى؟! أي: ما ذكر من آيات المجيء والإتيان. اهـ

(٣) أدلة السنة على إثبات صفة نزول الله عز وجل إلى السماء الدنيا: في الثلث الآخر من الليل، وفي عشية عرفة:

* حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَوَّلُ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا المَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الفَجْرُ» البخاري (١١٤٥) ومسلم (١٧٢١).

وإجماع السلف[١].

قال النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» الحديث. متفق عليه.[٢]

---

* وحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَيَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَبْسُطُ يَدَيْهِ فَيَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ. إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ» أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٨٩)، وغيره ورجاله رجال الشيخين.

* وحديث جُبير رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «يَنْزِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» أخرجه أحمد (٤/ ٨١)، وغيره، وسنده صحيح على شرط مسلم.

* حديث رِفَاعَةَ الجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ قَالَ: ثُلُثَا اللَّيْلِ يَنْزِلُ اللهُ عز وجل إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي أَحَدًا غَيْرِي مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي أَسْتَجِيبُ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي أُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ» أخرجه أحمد (٤/ ١٦) بإسناده صحيح.

قال ابن عبدالبر: حديث ثابت النقل، صحيح من جهة الإسناد، ولا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق من أخبار العدول عن النبي ﷺ.

* وحديث جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، يَنْزِلُ اللهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُبَاهِي بِأَهْلِ الأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا ضَاحِينَ، جَاءُوا مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، يَرْجُونَ رَحْمَتِي، وَلَمْ يَرَوْا عَذَابِي، فَلَمْ يُرَ يَوْمٌ أَكْثَرَ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ» أخرجه ابن خُزَيْمَة (٢٨٤٠)، والدارقطني في "النزول" (٦ و٧) وهو حديث صحيح.

(١) وقال ابن تيمية في الكلام على صفة النزول كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٣٢٢): قد استفاضت به السنة عن النبي ﷺ واتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول. اهـ

قال الإمام ابن عبدالهادي في "الصارم المنكي في الرد على السبكي" (١/ ٢٢٩): واعلم أن السلف الصالح ومن سلك سبيلهم من الخلف متفقون على إثبات نزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. اهـ

(٢) تقدم تخريجه في أدلة السنة على إثبات الصفة.

وأجمع السلف على ثبوت النزول لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو نزول حقيقي يليق بالله.(١)

وفسره أهل التعطيل بنزول أمره، أو رحمته، أو مَلَك من ملائكته.(٢)

ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة. وبوجه رابع: أن الأمر ونحوه لا يمكن أن يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» الخ.(٣)



---

(١) قال ابن المواهبي الحنبلي في "العين والأثر" (٣٦): وهذا مذهب السلف قاطبة، فلا نقول في التنزيه كقول المعطلة، بل نثبت ولا نحرف، ونصف ولا نكيف، والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فمذهبنا حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين، وهو إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه. اهـ

(٢) قال النووي رحمه الله في "شرحه على مسلم" (٥/ ١١): قَالَ القَاضِي: يُتَأَوَّل فِيهِ مَا سَبَقَ فِي حَدِيث النُّزُول إِلَى السَّمَاء الدُّنْيَا، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيث الآخَر مِنْ غَيْظ الشَّيْطَان يَوْم عَرَفَة؛ لِمَا يَرَى مِنْ تَنَزُّل الرَّحْمَة. قَالَ القَاضِي: وَقَدْ يُرِيد دُنُوّ المَلَائِكَة إِلَى الأَرْض أَوْ إِلَى السَّمَاء. بِمَا يَنْزِل مَعَهُمْ مِنْ الرَّحْمَة وَمُبَاهَاة المَلَائِكَة بِهِمْ عَنْ أَمْره سُبْحَانه وَتَعَالَى. اهـ

(٣) أجاب شيخ الإسلام رحمه الله عن شبهات المعطلة في صفة النزول في "شرح حديث النزول"، حيث قال: قول النافي: إنما ينزل أمره ورحمته؛ فهذا غلط لوجوه: إذا كان النفاة للعلو والنزول جميعًا، فيجاب بوجوه:

أحدها: أن الأمر والرحمة إما أن يراد بها أعيان قائمة بنفسها كالملائكة، وإما أن يراد بها صفات وأعراض، فإن أريد الأول، فالملائكة تنزل إلى الأرض في كل وقت وهذا خص النزول بجوف الليل وجعل منتهاه سماء الدنيا، والملائكة لا يختص نزولهم لا بهذا الزمان ولا بهذا المكان، وإن أريد صفات وأعراض مثل ما يحصل في قلوب العابدين في وقت السحر من الرقة والتضرع وحلاوة العبادة ونحو ذلك، فهذا حاصل في الأرض ليس منتهاه السماء الدنيا.

الثاني: أن في الحديث الصحيح: «أَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ يَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي»، ومعلوم أن هذا كلام الله الذي لا يقوله غيره.

الثالث: أنه قال: «يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ»، ومعلوم أنه لا=

يجيب الدعاء ويغفر الذنوب ويعطي كل سائل سؤاله إلا الله، وأمره ورحمته لا تفعل شيئًا من ذلك!

الرابع: نزول أمره ورحمته لا تكون إلا منه، وحينئذ فهذا يقتضي أن يكون هو فوق العالم، فنفس تأويله يبطل مذهبه؛ ولهذا قال بعض النفاة لبعض المثبتين: ينزل أمره ورحمته، فقال له المثبت: فمن ينزل؟! ما عندك فوقُ شيء؟! فلا ينزل منه لا أمر، ولا رحمة، ولا غير ذلك. فبهت النافي، وكان كبيرًا فيهم.

الخامس: أنه إذا قدر أن النازل بعض الملائكة، وأنه ينادي عن الله كما حرّف بعضهم لفظ الحديث فرواه «يُنْزِلُ» من الفعل الرباعي المتعدي، أنه يأمر مناديًا ينادي، لكان الواجب أن يقول: من يدعو الله فيستجيب له؟ من يسأله فيعطيه؟ من يستغفره فيغفر له؟ كما ثبت في «الصحيحين» و«موطأ» مالك و«مسند أحمد بن حنبل» وغير ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ العَبْدَ نَادَى فِي السَّمَاءِ يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ» وقال في البغض مثل ذلك، فقد بين النبي ﷺ الفرق بين نداء الله، ونداء جبريل، فقال في نداء الله: «يَا جِبْرِيلُ، إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ» وقال في نداء جبريل: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ»، وهذا موجب اللغة التي بها خوطبنا، بل وموجب جميع اللغات، فإن ضمير المتكلم لا يقوله إلا المتكلم، فأما من أخبر عن غيره فإنما يأتي باسمه الظاهر وضمائر الغيبة، وهم يمثلون نداء الله بنداء السلطان ويقولون: قد يقال: نادى السلطان إذا أمر غيره بالنداء. وهذا كما قالت الجهمية المحضة في تكليم الله لموسى: إنه أمر غيره فكلمه لم يكن هو المتكلم، فيقال لهم: إن السلطان إذا أمر غيره أن ينادي أو يكلم غيره أو يخاطبه، فإن المنادي ينادي: معاشر الناس أمر السلطان بكذا أو رسم بكذا، لا يقول: إني أنا أمرتكم بذلك، ولو تكلم بذلك لأهانه الناس، ولقالوا: من أنت حتى تأمرنا!

والمنادي كل ليلة يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟» كما في نداء لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾[طه: ١٤]، وقال: ﴿أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[القصص: ٣٠].

ومعلوم أن الله لو أمر ملكًا أن ينادي كل ليلة أو ينادي موسى لم يقل الملك: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟» ولا يقول: «لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي».

[...][1]

وقوله: « يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ ».[2]

الشرح:

الصفة الحادية عشرة: العجب:

العجب من صفات الله الثابتة له بالكتاب[3] ، والسنة[4] ، وإجماع السلف.

---

(١) في المخطوط زيادة في ذكر هذه الصفة وهي الفرح، فقال: [ولله أفرح بتوبة عبده]. ويؤيد ما في المخطوط ما ذكره ابن القيم رحمه الله عن ابن قدامة في كتابه "الاعتقاد": قال: ومن السنة قول النبي ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وقوله ﷺ : « لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ ، وقوله ﷺ :« يَعْجَبُ رَبُّكَ .

(٢) في المخطوط زيادة: [وقوله:« وَعَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ].

(٣) أدلة القرآن على إثبات صفة العجب لله تعالى:

* قال الله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].

* وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد:٥].

(٤) أدلة السنة على إثبات صفة العجب لله تعالى:

* عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:« يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ، فِي رَأْسِ شَظِيَّةِ الجَبَلِ، يُؤَذِّنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا، يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ؛ يَخَافُ مِنِّي، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، وَأَدْخَلْتُهُ الجَنَّةَ أخرجه أبوداود (١٢٠٣)، والنسائي (٢/ ٢٠)، وأحمد (٤/ ١٥٨). والحديث ذكره شيخنا الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢/ ٨١).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، في قصة ضيف رسول الله ﷺ : ... فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ« ضَحِكَ اللهُ اللَّيْلَةَ، أَوْ عَجِبَ، مِنْ فَعَالِكُمَا أخرجه البخاري رقم (٣٧٩٨)، ومسلم (٥٤٠٩).

* وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :« إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرِي أخرجه الترمذي (٣٤٤٦)، وهو في "السلسة الصحيحة" للعلامة الألباني رحمه الله (١٦٥٣).

قال الله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات:١٢]، على قراءة ضم التاء.[١]

وقال النبي ﷺ: « يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ» رواه أحمد وهو في «المسند» (٤/ ١٥١) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعًا وفيه ابن لهيعة.[٢]

---

(١) قال عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة أبوزرعة في «حجة القراءات» (١/ ٦٠٦): قرأ حمزة والكسائي: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات:١٢] بضم التاء، وقرأ الباقون بفتح التاء، أي: بل عجبت يا محمد من نزول الوحي عليك ويسخرون، ويجوز أن يكون: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ من إنكارهم البعث. وحجتهم قوله: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [الرعد:٥] أي: إن تعجب يا محمد من قولهم فعجب قولهم عند من سمعه ولم يرد؛ فإنه عجب عندي.

قال أبوعبيد: قوله: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ [الصافات:١٢] بالنصب بل عجبت يا محمد من جهلهم وتكذيبهم وهم يسخرون منك، ومن قرأ: (عجبتُ) فهو إخبار عن الله جل وعز؛ وحجتهم ما روي في الحديث: « إِنَّ اللهَ قَدْ عَجِبَ مِنْ فَتًى لَا صَبْوَةَ لَهُ» وقال ﷺ: « عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ إِلْكُمْ وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ إِيَّاكُمْ» ؛ قال أبوعبيد: والشاهد لها مع هذه الأخبار قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [الرعد:٥] فأخبر جل جلاله أنه عجيب، ومما يزيده تصديقًا الحديث المرفوع: « عَجِبَ اللهُ البَارِحَةَ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ» قال الزجاج: وقد أنكر قوم هذه القراءة، وقالوا: إن الله جل وعز لا يعجب. وإنكار هذا غلط؛ لأن القراءة والرواية كثيرة، فالعجب من الله خلاف العجب من الآدميين، هذا كما قال جل وعز: ﴿ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال:٣٠]، ومثل قوله: ﴿ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة:٧٩]، ﴿ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [النساء:١٤٢]، فالمكر من الله والخداع خلافه من الآدميين، وأصل العجب في اللغة: أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله قال قد عجبت من كذا وكذا، فكذلك إذا فعل الآدميون ما ينكره الله جاز أن يقول فيه عجبت، والله قد علم الشيء قبل كونه، ولكن الإنكار إنما يقع والعجب الذي تلزم به الحجة عند وقوع الشيء. اهـ

تنبيه: قال البغوي رحمه الله: يُرْوَى هَذَا (مِنْ إِلْكُمْ) - بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ - قَالَ أَبُوعُبَيْدٍ: إِنِّي أَحْسَبُهَا (مِنْ أَلْكُمْ) - بِالْفَتْحِ - وَهُوَ أَشْبَهُ بِالْمَصَادِرِ، وَيُقَالُ: أَلَّ يَؤُلُّ أَلًّا وَأَلَلًا وَأَلِيلًا، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالدُّعَاءِ وَبِالْبُكَاءِ وَيَجْأَرُ فِيهِ. اهـ «شرح السنة» (١٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٢) الحديث جاء من طريقين كما بينته في كتابي «النبراس شرح الواسطية للهراس» ص(١٩٧)، وأنه لا يثبت، فهو عند أحمد من طريق ابن لهيعة، وعند ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٩) من طريق رشدين بن سعد، وجاء الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه وفي السند من لا يعرف.

وأجمع السلف على ثبوت العجب لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو عجب حقيقي يليق بالله.

وفسره أهل التعطيل[1] بالمجازاة[2]، ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.

والعجب نوعان:

أحدهما: أن يكون صادرًا عن خفاء الأسباب على المتعجب؛ فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه. وهذا النوع مستحيل على الله؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت لله تعالى.[3]



---

(١) قال الحافظ في "فتح الباري" (٦/ ١٤٥) على حديث رقم (٣٠١٠): وقد تقدم توجيه العجب في حق الله في أوائل الجهاد، وأن معناه الرضا، ونحو ذلك. اهـ

(٢) قال الفيروز آبادي في "بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز" (١٠٨٩): وإذا قرئ على الحكاية عن نفس المتكلّم - وهي قراءة حمزة والكسائيّ وخَلَف - معناه: بل عظم فعلهم عندي؛ وقيل: بل جازيتهم بالتعجّب. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٢٣): وأما قوله: التعجب: استعظام للمتعجب منه؟ فيقال: نعم، وقد يكون مقرونًا بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه؛ بل يتعجب لخروجه عن نظائره؛ تعظيمًا له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم؛ إما لعظمة سببه أو لعظمته، فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم، ووصف بعض الشر بأنه عظيم، فقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر:٨٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء:٦٦]، ﴿وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٦٧]، وقال: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٦]، وقال: ﴿إِنَّ

وقوله: « [يَضْحَكُ اللهُ][1] إِلَى رَجُلَيْنِ قَتَلَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ ثُمَّ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ ».

الشرح:

الصفة الثانية عشرة: الضحك:

الضحك من صفات الله الثابتة له بالسنة[2]، وإجماع السلف.

قال النبي ﷺ: « يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ » وتمام الحديث: « يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ

= ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣]؛ ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات:١٢] على قراءة الضم، فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة.

وقال النبي ﷺ للذي آثر هو وامرأته ضيفهما: « لَقَدْ عَجِبَ اللهُ » وفي لفظ في الصحيح: « لَقَدْ ضَحِكَ اللهُ اللَّيْلَةَ مِنْ صُنْعِكُمَا البَارِحَةَ »، وقال: « إِنَّ الرَّبَّ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، يَقُولُ: عَلِمَ عَبْدِي أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنَا »، وقال: « عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ »، وقال: « عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ عَلَى رَأْسِ شَظِيَّةٍ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ، فَيَقُولُ اللهُ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي » أو كما قال، ونحو ذلك. اهـ

(١) في المخطوط: [إن الله ليضحك].

(٢) أدلة السنة على إثبات صفة الضحك لله تعالى:

* عَنْ عَبْدِاللهِ بن مسعود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، وَآخِرَ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ... فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا، وَعَشَرَةَ أَمْثَالِهَا، أَوْ إِنَّ لَكَ عَشَرَةَ أَمْثَالِ الدُّنْيَا، قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَسْخَرُ بِي، أَوْ أَتَضْحَكُ بِي، وَأَنْتَ المَلِكُ » رواه البخاري رقم (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦).

* وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى القَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ » أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (٦/ ٤٠)

فَيَسْتَشْهِدُ» متفق عليه.[١]

وأجمع السلف على إثبات الضحك لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو ضحك حقيقي يليق بالله تعالى.[٢]

وفسره أهل التعطيل بالثواب.[٣] ونرد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.[٤]



---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قال الإمام الآجري في «الشريعة» (١/ ٦٢٨): اعلموا - وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل - أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟ بل التسليم له، والإيمان به أن الله عز وجل يضحك، كذا روي عن النبي ﷺ، وعن صحابته، ولا ينكر هذا إلا من لا يحمد حاله عند أهل الحق. اهـ

(٣) قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٢٣): قَالَ العُلَمَاء: ضَحِكُ اللهِ تَعَالَى مِنْهُ هُوَ رِضَاهُ بِفِعْلِ عَبْده، وَمَحَبَّته إِيَّاهُ، وَإِظْهَار نِعْمَته عَلَيْهِ، وَإِيجَابهَا عَلَيْهِ. وَاَلله أَعْلَم.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١١/ ١٠٦): قوله: « ضَحِكَ اللهُ اللَّيْلَةَ أَوْ عَجِبَ مِنْ فِعَالِكُمَا» ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية، والمراد بهما الرضا بصنيعهما. اهـ

وقال بدر الدين العيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١٨/ ٣٠): قوله « ضَحِكَ اللهُ» يراد بالضحك لازمه؛ لأن الضحك لا يصح على الله عز وجل، وهو الرضا بذلك، وكلما جاء هكذا من أمثاله يراد لوازمها. قوله: (أو عجب) شك من الراوي، وهو كذلك يراد لازمه وهو الرضا بهذا الفعل. اهـ

وقال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/ ٤٦): الضحك من خواص البشر، وهو تغيُّر أوْجَبَه سرورُ القلب بحصول كمال لم يكن حاصلاً قبل، فتثور من القلب حرارةٌ ينبسط لها الوجهُ، ويضيق عنها الفمُ، فينفتح، وهو التبسم، فإذا زاد ولم يضبط الإنسان نفسه قهقه، وذلك كله على الله محال، لكن لما كان دلالة عندنا على الرضا ومظهرًا له غالبًا، عُبّر عن سببه به... فيكون معناه في هذا الحديث: أن الله تعالى رضي عن هذا العبد وأظهر عليه رحمته وفضله ونعمه، وكذا حمله قوم هنا على أنه تعالى تجلّى لهذا العبد وظهر له. اهـ

(٤) قال ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٢١): وقول القائل: (إن الضحك خفة روح

فهذا وما أشبهه مما صح سنده وعدلت رواته، نؤمن به، ولا نرده، ولا نجحده، ولا نتأوله بتأويل يخالف ظاهره[١]، [ولا نشبهه][٢] بصفات المخلوقين[٣]، ولا [بسمات][٤] المحدثين، [ونعلم أن الله سبحانه وتعالى لا شبيه له ولا نظير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

= ليس بصحيح، وإن كان ذلك قد يقارنه، ثم قول القائل: (خفة الروح)؛ إن أراد به وصفًا مذمومًا فهذا يكون لما لا ينبغي أن يضحك منه، وإلا فالضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال، وإذا قُدِّرَ حَيَّانِ أحدهما يَضْحَكُ مما يُضْحَكُ منه، والآخر لا يَضْحَكُ قط، كان الأول أكمل من الثاني... فدل على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود، وأنه من صفات الكمال، والشخص العبوس الذي لا يضحك قط هو مذموم بذلك، وقد قيل في اليوم الشديد العذاب: إنه ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان:١٠].

(١) ذكر الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٩٩): عن العباس الدوري قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر الباب الذي يروى فيه الرؤية، والكرسي موضع القدمين، وضحك ربنا، وأين كان ربنا، فقال: **هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف يضحك؟ وكيف وضع قدمه؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره.** اهـ

(٢) في المخطوط: [ولا نعتقد تشبيهه].

(٣) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٠٥): قال رسته: سمعت ابن مهدي يقول لفتى من ولد الأمير جعفر بن سليمان: بلغني أنك تتكلم في الرب وتصفه وتشبهه؟ قال: نعم، نظرنا، فلم نر مِنْ خَلْقِ اللهِ شيئًا أحسن من الإنسان؛ فأخذ يتكلم في الصفة و لقامة، فقال له: رويدك يا بني حتى نتكلم أول شيء في المخلوق، فإن عجزنا عنه، فنحن عن الخالق أعجز، أخبرني عما حدثني شعبة، عن الشيباني، عن سعيد بن جبير، عن عبدالله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ١٨] قال: رأى جبريل له ستمائة جناح، فبقي الغلام ينظر، فقال: أنا أُهَوِّنُ عليك، صف لي خلقًا له ثلاثة أجنحة، وركب الجناح الثالث منه موضعًا حتى أعلم؟ قال: يا أبا سعيد، عجزنا عن صفة المخلوق، فأشهدك أني قد عجزت ورجعت. اهـ

(٤) في المخطوط: [سمات].

ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى:١١]، وكل ما تخيل في الذهن أو خطر بالبال فإن الله تعالى بخلافه[(١)].

ومن ذلك قوله [تعالى][(٢)]: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[طه:٥].

الشرح:

الصفة الثالثة عشرة: الاستواء على العرش:

استواء الله على العرش من صفاته الثابتة له بالكتاب[(٣)]، والسنة[(٤)]،.....

---

(١) ليست في المخطوط، والذي فيه: [بل نؤمن بلفظ ونترك التعرض لمعناه، قراءته تفسيره].

(٢) ليست في المخطوط.

(٣) أدلة القرآن على إثبات صفة الاستواء على العرش:

* قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الأعراف: ٥٤]، وفي [يونس: ٣].
* وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الرعد:٢].
* وقال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[طه: ٥].
* وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[الفرقان: ٥٩].
* وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[السجدة: ٤].
* وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الحديد: ٤].

(٤) أدلة السنة على إثبات صفة الاستواء على العرش:

* عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ» رواه البخاري رقم (٧٤١٨).

وإجماع السلف.[1]

قال الله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، وذكر استواءه على عرشه في سبعة مواضع من القرآن.

وقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي

---

* وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ» رواه البخاري رقم (٢٧٩٠).

* وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَبِلْنَا، جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ، قَالَ: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ» رواه البخاري رقم (٣١٩١)

تنبيه: قال أبوعبدالله: هذه الأدلة ليست صريحة في الدلالة على صفة الاستواء، ولكن دلالة القرآن والإجماع الآتي تبين أنه تعالى مستوٍ على هذا العرش المذكور في هذه الأدلة، وقد سألت شيخنا أبا عبدالرحمن وفقه الله عن وجه هذا الاستدلال، فقال: هو كذلك، والله أعلم وأحكم.

(١) قال الإمام ابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٦/ ١٤١): (باب الإيمان بأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه): وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين، وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه، فوق سمواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية، وهم قوم زاغت قلوبهم، واستهوتهم الشياطين فمرقوا من الدين. اهـ

ونقل ابن تيمية في "شرح حديث النزول" (٢١٥): عن أبي عمرو الطلمنكي أنه قال: وأجمعوا - يعني أهل السنة والجماعة - على أن لله عرشًا، وعلى أنه مستوٍ على عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه. قال: فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤] ونحو ذلك في القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته، مستوٍ على عرشه كيف شاء. قال: وقال أهل السنة في قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]: الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز. اهـ

سَبَقَتْ غَضَبِي»[(١)] رواه البخاري.

وقال النبي ﷺ، فيما رواه أبوداود في سننه: «إِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ إِمَّا وَاحِدَةٌ أَوِ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً» إلى أن قال في العرش: «بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ اللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ»، وأخرجه أيضًا الترمذي، وابن ماجه، وفيه علة أجاب عنها ابن القيم رحمه الله في «تهذيب سنن أبي داود»[(٢)] (٧/ ٩٢-٩٣).

وأجمع السلف على إثبات استواء الله على عرشه، فيجب إثباته من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو استواء حقيقي معناه: العلو والاستقرار[(٣)] على وجه يليق بالله تعالى.

وقد فسره أهل التعطيل[(٤)] بالاستيلاء، ونرد عليهم بما سبق في القاعدة

---

(١) الحديث رواه البخاري برقم (٣١٩٤)، ومسلم برقم (٢٧٥١).

(٢) الحديث منكر، رواه أبوداود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣). وقد أثبت تخريجه في تحقيقي على كتاب السنة من سنن ابن ماجه برقم (١٩٣) فليراجع.

(٣) قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص(٢٢): قال شيخ الإسلام: وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين، وكلام سائر الأئمة مملوء مما هو نص أو ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى فوق كل شيء، وأنه فوق العرش، فوق السموات، مستوٍ على عرشه. اهـ

(٤) قال ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦/ ١٥٦): اعلموا رحمكم الله أن الجهمية تجحد أن لله عرشًا، وقالوا: لا نقول: إن الله على العرش؛ لأنه أعظم من العرش، ومتى اعترفنا أنه على العرش، فقد حددناه، وقد خلت منه أماكن كثيرة غير العرش. فردوا نص التنزيل، وكذبوا أخبار الرسول ﷺ. اهـ

فائدة: ساق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥/ ٣٨٨): عن أبي نعيم البلخي، قال: سمعت رجلًا من أصحاب جهم كان يقول بقوله، وكان خاصًا به، ثم تركه وجعل يهتف بكفره، قال: رأيت جهمًا يومًا افتتح سورة طه، فلما أتى على هذه الآية: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]

الرابعة ونزيد وجهًا رابعًا: أنه لا يعرف في اللغة العربية بهذا المعنى.

ووجهًا خامسًا: أنه يلزم عليه لوازم باطلة، مثل: أن العرش لم يكن ملكًا لله ثم استولى عليه بعد.(١)

= قال: لو وجدت السبيل إلى حكها لحككتها، ثم قرأ حتى أتى على آية أخرى، فقال: ما كان أظرف محمدًا حين قالها، ثم افتتح سورة القصص، فلما أتى على ذكر موسى جمع يديه ورجليه، ثم دفع المصحف، ثم قال: أي شيء هذا، ذكره ههنا فلم يتم ذكره، وذكره ثَمَّ فلم يتم ذكره».

(١) والجواب عن شبه المعتزلة في إنكارهم لصفة الاستواء وتعطيلهم لمعناها:

قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ١٤٤): والمبطل لتأويل من تأول استوى بمعنى استولى وجوه:

أحدها: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين، فإنه لم يفسره أحد في الكتب الصحيحة عنهم، بل أول من قال ذلك: بعض الجهمية والمعتزلة، كما ذكره أبوالحسن الأشعري في كتاب "المقالات" وكتاب "الإبانة".

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهور؛ ولهذا لما سئل ربيعة بن أبي عبدالرحمن ومالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] قالا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ولا يريد أن الاستواء معلوم في اللغة دون الآية؛ لأن السؤال عن الاستواء في الآية كما يستوي الناس.

الثالث: أنه إذا كان معلومًا في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلومًا في القرآن.

الرابع: أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلومًا لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول؛ لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله، كما نقول: إنا نقر بالله ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو.

الخامس: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات، ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره كما في قوله: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [المؤمنون:٨٦] وكما في دعاء الكرب؛ فلو كان استوى بمعنى استولى - كما هو عام في الموجودات كلها - لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهواء، والبحار، والأرض، وعليها ودونها ونحوها؛ إذ هو مستو على العرش، فلما اتفق المسلمون على أنه يقال: استوى على العرش ولا يقال:

والعرش لغة: السرير الخاص بالملك.[١] وفي الشرع: العرش العظيم الذي استوى عليه الرحمن جل جلاله[٢]، وهو أعلى المخلوقات وأكبرها، وصفه الله

= استوى على هذه الأشياء، مع أنه يقال استولى على العرش والأشياء، علم أن معنى استوى خاص بالعرش ليس عامًا كعموم الأشياء...

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى؛ إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور:

ثُمَّ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي... وذكر عن الخليل كما ذكره أبوالمظفر في كتابه «الإفصاح» قال: سئل الخليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها. وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذ حمل على ما لا يعرف حمل باطل.

الثامن: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزًا ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء، والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى...

الثاني عشر: أن معنى الاستواء معلوم علمًا ظاهرًا بين الصحابة والتابعين وتابعيهم، فيكون التفسير المحدث بعده باطلًا قطعًا، وهذا قول يزيد بن هارون الواسطي؛ فإنه قال: إن من قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥] خلاف ما تقرر في نفوس العامة فهو جهمي... الخ كلامه. انظره في المصدر المذكور.

(١) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٢١٣): (عرش) العين والراء والشين أصلٌ صحيح واحد، يدلُّ على ارتفاعٍ في شيء مبنيّ، ثم يستعارُ في غير ذلك. من ذلك العَرْش، قال الخليل: العرش: سرير المَلِك. وهذا صحيحٌ، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[يوسف: ١٠٠]، ثم استُعير ذلك فقيل لأمر الرَّجُل وقِوامه: عرش. وإذا زال ذلك عنه قيل: ثُلَّ عرشه. قال زهير:

تَدَارَكْتُمَا الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا ... وَذُبْيَانَ إِذْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ

وانظر: «مختار الصحاح» (١/ ٢٠١)، و«القاموس» (٢/ ١٣٨)، و«لسان العرب» (٦/ ٣١٣).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٧): هو سبحانه فوق=

بأنه عظيم، وبأنه كريم، وبأنه مجيد.

والكرسي غير العرش؛ لأن العرش هو ما استوى عليه الله تعالى، والكرسي موضع قدميه؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره. رواه الحاكم في مستدركه، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.[1]



= سمواته، على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وهو سبحانه غني عن العرش وعن سائر المخلوقات، لا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، بل هو الحامل بقدرته العرش وحملة العرش. اهـ

(١) أثر صحيح لابن عباس له حكم الرفع، أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ١٠)، وابن أبي حاتم (٣/ ١٤٠٦)، وعبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٢١٥)، وابن أبي شيبة في «العرش» ص(٦١)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٠١)، والدارمي في «الرد على بشر» ص(٦٧)، وابن منده في «الرد على الجهمية» ص(١٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص(١٥٤)، والذهبي في «العلو» ص(٦١)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٩)، وأبوالشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٢)، والهروي في «الأربعين» ص(١٢٥)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٢)، والدارقطني في «الصفات» ص(٣٦).

قال الأزهري: اتفق أهل العلم على صحته. «اللسان» (٦/ ١٩٤).

وقوله [تعالى][(١)]: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦].

وقول النبي ﷺ: «رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ [تَقَدَّسَ اسْمُكَ][(١)]»[(٢)].

[وقال][(٣)] للجارية: «أَيْنَ اللهُ؟» قالت: في السماء، قال: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» رواه [مسلم][(١)]، ومالك بن أنس، [وغيرهما][(٤)] من الأئمة.[(٥)]

[وقال النبي ﷺ لحصين: «كَمْ إِلَهًا تَعْبُدُ؟» قال: سبعة، ستةً في الأرض وواحدًا في السماء. قال: «مَنْ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟» قال: الذي في السماء. قال: «فَاتْرُكِ السِّتَّةَ وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَأَنَا أُعَلِّمُكَ دَعْوَتَيْنِ» فأسلم، وعلمه النبي ﷺ أن يقول: «اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَقِنِي شَرَّ نَفْسِي».[(٦)]

---

(١) ليست في المخطوط.

(٢) حديث ضعيف جدًا، أخرجه أبوداود (٣٨٩٢)، والنسائي (١٠٣٧)، وغيرهم. وفي سنده زياد بن محمد: منكر الحديث، قاله البخاري فيه، وجاء من طريق أبي بكر بن أبي مريم عند أحمد (٦/ ٢٠) وفيه أيضًا جهالة، فالحديث من الطريقين لا يثبت.

(٣) في المخطوط: [وقوله].

(٤) في المخطوط: [رواه مالك بن أنس وغيره من الأئمة.

(٥) رواه مسلم برقم (٥٣٧)(٣٣)، ومالك في «الموطأ» (١٢٦٩) إلا أنه أخطأ في ذكر اسم صاحب الحديث فقال إنه: عمر بن الحكم، وقد نبه على ذلك الإمام الشافعي في «رسالته» وذكرتُ ما يكفي في تحقيقي على كتاب «الرسالة» فليراجع عند فقرة رقم [٢٤٣] من «الرسالة» للشافعي، وأخرجه أبوداود برقم (٧٩٥)، والنسائي في «الكبرى» برقم (١٢٠٣)، وابن حبان (١٦٥) وغيرهم.

(٦) حديث ضعيف، أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٦٠). والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١٣٤). وأبوداود في «سننه» (٥/ ٢٣١) كتاب الأدب، والترمذي في «سننه» (٤/ ٣٢٣) كتاب البر، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والدارمي في «الرد على المريسي» ص(١٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٥٩) وصححه، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٢٩) رقم (٨٩٤) وابن=

وفيما نقل من علامات النبي ﷺ وأصحابه في الكتب المتقدمة: أنهم يسجدون بالأرض ويزعمون أن إلههم في السماء].[١]

وروى أبوداود في سننه أن النبي ﷺ قال: « [إِنَّ مَا بَيْنَ][٢] سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةَ كَذَا وَكَذَا». وذكر [الخبر][٣] [إلى قوله][٤]: « وَفَوْقَ ذَلِكَ العَرْشُ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ»[٥] [٦].

[فهذا وما أشبهه مما أجمع السلف رحمهم الله على نقله وقبوله، ولم يتعرضوا لرده ولا تأويله، ولا تشبيهه ولا تمثيله.[٧]][٨]

= قدامة في "إثبات صفة العلو" ص(٦٦-٦٧)، وقوام السنة الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (٢/ ١١١) برقم (٦٤)، والذهبي في "الأربعين" ص(٥٦) برقم (٣١)، وفي "العلو" ص(٢٤) وقال: شبيب: ضعيف. قلت: في الإسناد عمران بن خالد ضعيف، وفيه خالد بن طليق ضعيف أيضًا.

(١) ليس لهذا ذكر في المخطوط.

(٢) في المخطوط: [إنما بين].

(٣) في المخطوط: [الحديث].

(٤) في المخطوط: [إلى أن قال].

(٥) سيأتي بيان تخريجه.

(٦) في المخطوط زيادة هنا: [نؤمن بذلك ونتلقاه بالقبول، من غير رد له، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل، ولا نتعرض له بكيف].

(٧) قال شيخ الإسلام الصابوني رحمه الله في "عقيدة السلف أصحاب الحديث" ص(٢): وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف، ومَنَّ عليهم بالتعريف والتفهيم؛ حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

(٨) ليست هذه العبارة في المخطوط.

الشرح:

الصفة الرابعة عشرة: العلو:

العلو من صفات الله الثابتة له بالكتاب[١]، والسنة[٢]،.....

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ٤٩): النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات واستوائه على العرش. فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع. وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباينه، ولا مداخله. اهـ

وقال رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ١٢١): قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة؛ حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد تدل على أن الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنه فوق عباده.

وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك. اهـ

ومن هذه الأدلة من القرآن:

قال شيخ الإسلام: وهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله، وكلام الصحابة والتابعين، وكلام سائر الأئمة، مملوء مما هو نص أو ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى فوق كل شيء، وأنه فوق العرش فوق السموات مستوٍ على عرشه، مثل:

* قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:١٠].
* وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥].
* وقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨].
* وقوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج:٣-٤].
* وقوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة:٥].
* وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠].

(٢) **أدلة السنة على صفة العلو لله تعالى:**

* قصة المعراج، وهي متواترة، وتجاوز النبيُّ السموات سماءً سماءً، حتى انتهى إلى ربه تعالى، فقربه وأدناه وفرض عليه الصلوات خمسين صلاة، فلم يزل بين موسى عليه السلام وبين ربه تبارك=

وإجماع السلف.[1]

= وتعالى، وينزل من عند ربه تعالى إلى عند موسى فيسأله كم فرض عليك فيخبره، فيقول: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فيصعد إلى ربه فيسأله التخفيف.

* وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي».

* وفي "صحيح البخاري" عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: قام فينا رسول الله بخمس كلمات فقال: «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، وَيُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

* وفي "الصحيحين" عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله قال: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ وَصَلَاةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

* ولما حكم سعد بن معاذ ﷺ في بني قريظة بأن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذريتهم وتغنم أموالهم، قال له النبي: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ»، وفي لفظ: «مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ» وأصل القصة في "الصحيحين" وهذا السياق لمحمد بن إسحاق في المغازي.

* وفي "الصحيحين" من حديث أبي سعيد ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً».

* وفي "صحيح البخاري" عن أنس بن مالك ﷺ قال: كانت زينب ﷺ تفتخر على أزواج النبي وتقول زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سموات.

* وفي "جامع الترمذي" عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ أن رسول الله قال: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» قال الترمذي حديث حسن صحيح.

انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ١٢١).

(١) قال إمام الشافعية سعد بن علي الزنجاني في "شرح قصيدته": الصواب عند أهل الحق أن الله تعالى خلق السموات والأرض، وكان عرشه على الماء، مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض، ثم =

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة:٢٥٥].

وكان النبي ﷺ، يقول في صلاته في السجود: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى»، رواه مسلم من حديث حذيفة.[(١)]

وأجمع السلف على إثبات العلو لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو علو حقيقي يليق بالله.

وينقسم إلى قسمين: علو صفة، بمعنى أن صفاته تعالى عُليا ليس فيها نقص بوجه من الوجوه، ودليله ما سبق.

وعلو ذات، بمعنى أن ذاته تعالى فوق جميع مخلوقاته، ودليله مع ما سبق: قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك:١٦].

وقول النبي ﷺ: «رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ» الحديث. رواه أبوداود، وفيه زيادة بن محمد قال البخاري: منكر الحديث.[(٢)]

= استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض، على ما ورد به النص، ونطق به القرآن. وليس معنى استوائه أنه مَلَكَهُ واستولى عليه؛ لأنه كان مستوليًا عليه قبل ذلك، وهو أحدثه؛ لأنه مالك جميع الخلائق، ومستولٍ عليها. وليس معنى الاستواء أيضًا أنه مَاسَّ العرشَ، أو اعتمد عليه، أو طابقه؛ فإن كل ذلك ممتنع في وصفه جل ذكره، ولكنه مستوٍ بذاته على عرشه بلا كيف؛ كما أخبر عن نفسه. وقد أجمع المسلمون على أن الله هو العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[الأعلى:١]، وأن لله علو الغلبة، والعلو الأعلى من سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة مدح عند كل عاقل، فثبت بذلك أن لله علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة. وجماهير المسلمين وسائر الملل قد وقع منهم الاجماع على الإشارة إلى الله جل ثناؤه من جهة الفوق في الدعاء والسؤال، فاتفاقهم بأجمعهم على الإشارة إلى الله سبحانه من جهة الفوق حجة، ولم يستجز أحد الإشارة إليه من جهة الأسفل، ولا من سائر الجهات سوى جهة الفوق. انظر: "اجتماع الجيوش" لابن القيم (١/ ١٨٠)

(١) برقم (٧٧٢) (٣٠٣).

(٢) قال البخاري في "الضعفاء الصغير" (١/ ٥٠)، وفي "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٤٦): زيادة بن محمد =

وقوله ﷺ للجارية: «أَيْنَ اللهُ»؟ قالت: في السماء. قال: «أَعْتِقْهَا؛ إِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»، رواه مسلم في قصة معاوية بن الحكم.(١)

وقوله ﷺ لحصين بن عبيد الخزاعي والد عمران بن حصين: «اتْرُكِ السِّتَّةَ، وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ» هذا هو اللفظ الذي ذكره المؤلف، وذكره في "الإصابة" من رواية ابن خزيمة في قصة إسلامه بلفظ غير هذا، وفيه إقرار النبي لحصين حين قال: ستةً في الأرض وواحدًا في السماء.(٢)

وأجمع السلف على ثبوت علو الذات لله، وكونه في السماء، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.(٣)

وقد أنكر أهل التعطيل كون الله بذاته في السماء(٤)، وفسروا معناها أن في السماء ملكه، وسلطانه، ونحوه، ونردُّ عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة.

وبوجه رابع: أن مُلْك الله وسلطانه في السماء وفي الأرض أيضًا.

= عن محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء. روى عنه الليث: منكر الحديث.
وقال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٠٨): زيادة بن محمد شيخ... منكر الحديث جدًا، يروي المناكير عن المشاهير؛ فاستحق الترك. اهـ وانظر: "المتروكين" للنسائي ترجمة رقم (٢٢١)، و"الجرح" لابن أبي حاتم ترجمة رقم (٢٨٠٦).

(١) عند مسلم رقم (٥٣٧) (٣٣) عن معاوية بن الحكم، وقد تقدم.

(٢) انظر "الإصابة" للحافظ (١/ ٢٣٠)، وقد رواه ابن خزيمة في "التوحيد" رقم (١٤٤).

(٣) تقدم نقل الإجماع على إثبات صفة العلو لله تعالى.

(٤) قال أبوعبدالله الحاكم في "علوم الحديث" له، وفي كتاب "تاريخ نيسابور": سمعت محمد بن صالح ابن هانئ يقول: سمعت إمام الأئمة أبا بكر بن خزيمة يقول: من لم يقرّ بأنّ الله على عرشه استوى فوق سبع سمواته، وأنه بائن من خلقه، فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه وألقي على مزبلة؛ لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة. نقله ابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" ص(٥٥)

وبوجه خامس: وهو دلالة العقل عليه؛ لأنه صفة كمال.[١]

وبوجه سادس: وهو دلالة الفطرة عليه؛ لأن الخلق مفطورون على أن الله في السماء.[٢]

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/١٥٢): (قاعدة عظيمة في إثبات علوه تعالى) وهو واجب بالعقل الصريح والفطرة الإنسانية الصحيحة، وهو أن يقال: كان الله ولا شيء معه ثم خلق العالم؛ فلا يخلو إما أن يكون خلقه في نفسه وانفصل عنه، وهذا محال، تعالى الله عن مماسة الأقذار وغيرها، وإما أن يكون خلقه خارجًا عنه ثم دخل فيه، وهذا محال أيضًا، تعالى أن يحل في خلقه، وهاتان لا نزاع فيهما بين أحد من المسلمين. وإما أن يكون خلقه خارجًا عن نفسه الكريمة ولم يحل فيه، فهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره، ولا يليق بالله إلا هو. وهذه القاعدة للإمام أحمد من حججه على الجهمية في زمن المحنة.

وذكر الأشعري في "المقالات" مقالة محمد بن كُلّاب الذي انتمى به الأشعري: أنه يعرف بالعقل أن الله فوق العالم والاستواء بالسمع وبأخبار الرسل الذين بعثوا بتكميل الفطر، ولا تبديل لفطرة الله، وجاءت الشريعة بها خلافًا لأهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم؛ فإنهم قلبوا الحقائق. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/٦١): ومن هذا الباب: ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة: أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبوالمعالي يذكر على المنبر: كان الله ولا عرش. ونفى الاستواء - على ما عرف من قوله، وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ومات على دين أمه وعجائز نيسابور - قال: فقال الشيخ أبوجعفر: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش - يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يَمنة ولا يَسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ فصرخ أبوالمعالي، ووضع يده على رأسه وقال: حيرني الهمداني، أو كما قال، ونزل.

فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا. اهـ

معنى كون الله في السماء:

المعنى الصحيح لكون الله في السماء، أن الله تعالى على السماء، فـ(في) بمعنى (على) وليست للظرفية؛ لأن السماء لا تحيط بالله، أو أنه في العلو، فالسماء بمعنى العلو، وليس المراد بها السماء المبنية.(١)

تنبيه: ذكر المؤلف رحمه الله أنه نقل عن بعض الكتب المتقدمة أن من علامات النبي ﷺ وأصحابه أنهم يسجدون بالأرض ويزعمون أن إلههم في السماء، وهذا النقل غير صحيح؛ لأنه لا سند له، ولأن الإيمان بعلو الله والسجود له لا يختصان بهذه الأمة، وما لا يختص لا يصح أن يكون علامة؛ ولأن التعبير بالزعم في هذا الأمر ليس بمدح؛ لأن أكثر ما يأتي الزعم فيما يشك فيه.(٢)



= وقال رحمه الله في "العقل والنقل" (٧/ ٢٧٤): فالنفاة لعلو الله إذا حزب أحدهم شدة وجّه قلبه إلى العلو يدعو الله. ولقد كان عندي من هؤلاء النافين لهذا من هو من مشايخهم، وهو يطلب مني حاجة، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء وقال: يا الله، فقلت له: أنت محق، لمن ترفع طرفك ورأسك؟ وهل فوق عندك أحد؟ فقال: أستغفر الله، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته. ثم بينت له فساد هذا القول، فتاب من ذلك ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم. اهـ

(١) نقل ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٢٥٨): عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: إن الله فوق السماء وعلمه في كل مكان - إلى أن قال -: فمن اعتقد أن الله في جوف السماء محصور محاط به، وأنه مفتقر إلى العرش أو غير العرش من المخلوقات، أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه، فهو ضال مبتدع جاهل. ومن اعتقد أنه ليس فوق السموات إله يعبد، ولا على العرش رب يصلى له ويسجد، وأن محمدًا لم يعرج به إلى ربه، ولا نزل القرآن من عنده، فهو معطل فرعوني ضال مبتدع. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤١): كان الصحابة ينهون عن اتباع كتب غير القرآن، وعمر انتفع بهذا حتى إنه لما فتحت الإسكندرية وجد فيها كتب كثيرة من كتب=

[سئل][(١)] الإمام مالك بن أنس رحمه الله فقيل: يا أبا عبدالله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ [فقال][(٢)]: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة؛ ثم أمر بالرجل فأخرج.

الشرح:

جواب الإمام مالك بن أنس بن مالك، وليس أبوه أنس بن مالك الصحابي، بل غيره، وكان جد مالك من كبار التابعين وأبو جده من الصحابة.

= الروم، فكتبوا فيها إلى عمر، فأمر بها أن تحرق، وقال: حسبنا كتاب الله.

وقال ابن كثير رحمه الله في "البداية والنهاية" (٢/ ١٥٩) - بعد أن ذكر حديث: "أُمَتَهَوِّكُونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي" -: تفرد به أحمد وإسناده على شرط مسلم، فهذه الأحاديث دليل على أنهم قد بدلوا ما بأيديهم من الكتب السماوية، وحرفوها، وأولوها ووضعوها على غير مواضعها، ولا سيما ما يبدونه من المعربات التي لم يحيطوا بها علمًا، وهي بلغتهم، فكيف يعبرون عنها بغيرها؛ ولأجل هذا وقع في تعريبهم خطأ كبير، ووهم كثير، مع ما لهم من المقاصد الفاسدة والآراء الباردة. وهذا يتحققه من نظر في كتبهم التي بأيديهم، وتأمل ما فيها من سوء التعبير، وقبيح التبديل والتغيير، وبالله المستعان، وهو نعم المولى ونعم النصير. وهذه التوراة التي يبدونها ويخفون منها كثيرًا، فيما ذكروه فيها تحريف وتبديل وتغيير وسوء تعبير، يعلم من نظر فيها وتأمل ما قالوه وما أبدوه وما أخفوه، وكيف يسوغون عبارة فاسدة البناء والتركيب باطلة من حيث معناها وألفاظها... فتوسع كثير من الناس في أخذ ما عنده، وبالغ أيضًا هو في نقل تلك الأشياء التي كثير منها ما يساوي مداده، ومنها ما هو باطل لا محالة، ومنها ما هو صحيح لما يشهد له الحق الذي بأيدينا. اهـ

(١) في المخطوط: [ولما سئل].

(٢) في المخطوط: [قال].

ولد مالك سنة (٩٣هـ) بالمدينة ومات فيها سنة (١٧٩هـ) وهو في عصر تابعي التابعين.

سئل مالك[١] فقيل له: يا أبا عبدالرحمن: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥] كيف استوى؟ فقال رحمه الله[٢]: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

(**الاستواء غير مجهول**) أي: معلوم المعنى، وهو العلو والاستقرار. (**والكيف غير معقول**) أي: كيفية الاستواء غير مدركة بالعقل؛ لأن الله تعالى أعظم وأجل من أن تدرك العقول كيفية صفاته[٣]. (**والإيمان به**) أي: الاستواء

---

(١) ذكر ابن المقرئ في "معجمه" (١٠٠٣): أن الرجل الذي سأل مالكًا من الشام.

(٢) قال الذهبي في "العلو" ص(١٠٤): هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة: أن كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأن الاستواء معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نتعمق، ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا. اهـ

(٣) وقال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٤١): فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب موافق لقول الباقين: أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف. فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة. ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه - على ما يليق بالله - لما قالوا: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ولما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم. وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى؛ وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات. وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية، أو الصفات مطلقًا، لا يحتاج إلى أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله ليس على العرش لا يحتاج أن يقول: بلا كيف. فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف. =

(واجب)؛ لوروده في الكتاب والسنة. (والسؤال عنه) أي: عن الكيف (بدعة)؛ لأن السؤال عنه لم يكن في عهد النبي ﷺ وأصحابه، ثم أمر بالسائل فأخرج من المسجد؛ خوفًا من أن يفتن الناس في عقيدتهم، وتعزيرًا له بمنعه من مجالس العلم.



= وأيضًا: فقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول.

فصل

كلام الله تعالى

ومن صفات الله [تعالى][(١)] أنه متكلم بكلام قديم يسمعه [منه][(٢)] من شاء من خلقه، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة، وسمعه جبريل [عليه السلام][(٢)]، ومن أذن له من [ملائكته ورسله][(٣)]، وأنه [سبحانه][(٢)] يكلم المؤمنين [في الآخرة][(٤)] ويكلمونه، ويأذن لهم فيزورونه [(٥)]، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء:١٦٤]، وقال [سبحانه][(٦)]: [﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾[الأعراف:١٤٤]، وقال سبحانه:][(٢)] ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾[البقرة:٢٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[الشورى:٥١]، وقال [سبحانه][(٢)]: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ [فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾[طه:١١-١٢]، وقال سبحانه:][(٢)] ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾[طه:١٤]، وغير جائز أن يقول هذا [أحد غير][(٢)] الله [(٦)].

---

(١) التي في المخطوط: [التي يجب الإيمان بها].

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) في المخطوط: [الملائكة].

(٤) في المخطوط: [يوم القيامة].

(٥) زيادة في المخطوط: [ويكشف لهم الحجاب فينظرون إليه].

(٦) في المخطوط: [تعالى].

[وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه][(١)]: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ» [روى ذلك عن النبي ﷺ][(٢)].

[وروى][(٣)] عبدالله بن [أنيس][(٤)] عن النبي ﷺ أنه قال: «يَحْشُرُ اللهُ الخَلَائِقَ يَوْمَ القِيَامَةِ عُرَاةً حُفَاةً [غُرْلًا][(٢)] بُهْمًا فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ»، رواه الأئمة، واستشهد به البخاري.

[وفي بعض الآثار أن موسى عليه السلام ليلة رأى النار فهالته ففزع منها فناداه ربه: يا موسى، فأجاب سريعًا استئناسًا بالصوت، فقال: لبيك لبيك، أسمع صوتك ولا أرى مكانك، فأين أنت؟ فقال: أنا فوقك وأمامك وعن يمينك وعن شمالك، فعلم أن هذه الصفة لا تنبغي إلا لله تعالى، قال: كذلك أنت يا إلهي، أفكلامك أسمع، أم كلام رسولك؟ قال: بل كلامي يا موسى][(٢)].

الشرح:

الصفة الخامسة عشرة: الكلام:

الكلام صفة من صفات الله الثابته له بالكتاب[(٥)]،.....

---

(١) في المخطوط: [وروي عن النبي ﷺ أنه قال.

(٢) ليست في المخطوط.

(٣) في المخطوط: [وفي الحديث].

(٤) في المخطوط: [أنس].

(٥) حشد المصنف والشارح جمعًا كبيرًا من الأدلة على هذه الصفة، ونزيد شيئًا يسيرًا: =

والسنة[١]، وإجماع السلف.[٢]

قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾[البقرة:٢٥٣].

وقال النبي ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُوحِيَ بِأَمْرِهِ تَكَلَّمَ بِالوَحْيِ» أخرجه ابن خزيمة، وابن جرير، وابن أبي حاتم.[٣]

وأجمع السلف على ثبوت الكلام لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو كلام حقيقي يليق بالله، يتعلق بمشيئته،

= * قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف: ١٤٣].

* وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[الكهف:١٠٩].

* وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[التوبة: ٦].

(١) أدلة السنة على إثبات صفة الكلام لله تعالى:

* حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ» متفق عليه.

* وحديث جابر رضي الله عنه، وفيه: «فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ» رواه الترمذي برقم (٢٩٢٥)، وصححه العلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (١٩٤٧).

* وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «إِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ فُلَانًا نَادَى جِبْرِيلَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ» متفق عليه.

(٢) قال الإمام الصابوني: ويشهد أصحاب الحديث ويعتقدون أن القرآن كلام الله، وكتابه، وخطابه، ووحيه، وتنزيله، غير مخلوق، ومن قال بخلقه واعتقده فهو كافر عندهم... وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، ويكتب في المصاحف، كيفما تصرف بقراءة قارئ ولفظ لافظ، وحيث يتلى، وفي أي موضع قرئ أو كتب، أو كتب في مصاحف أهل الإسلام وألواح صبيانهم وغيرها، كله كلام الله جل جلاله.

(٣) سيأتي الكلام عليه بعد قليل.

بحروف وأصوات[١] مسموعة.

* والدليل على أنه بمشيئته قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فالتكليم حصل بعد مجيء موسى، فدل على أنه متعلق بمشيئته تعالى.[٢]

* والدليل على أنه حروف قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ [طه: ١١-١٢]؛ فإن هذه الكلمات حروف، وهي كلام الله.[٣]

---

(١) تنبيه: علق العلامة ابن عثيمين رحمه الله على هذه اللفظة أنها خطأ، كما في تعقباته على الهراس، فقال: فيه نظر... الأول: جمع الصوت فإن ظاهره أن لله أصواتًا متنوعة، وهذا ما لا سبيل إلى إثباته أو نفيه، والوارد عن النبي ﷺ: «فينادي بصوت» ولم يرد أصوات بلفظ الجمع، فإن أراد بالجمع الآحاد، أي أنه جمعه باعتبار آحاده، أو أراد به اختلاف صفاته، فتارة يكون مناداة، وتارة يكون مناجاة، كما في قوله: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾ [مريم:٥٢]، فهذا صحيح. اهـ المراد. انظر: "النبراس على شرح الواسطية للهراس" صـ(١٦٦).

(٢) ذكر ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق المرسلة": دار نزاع بين الطوائف، هل الكلام منه بمشيئة؟ فطائفة تقول: بغير مشيئة واختيار، وهؤلاء فرق: الفلاسفة أتباع أرسطو، والكلابية، والمعتزلة. وطائفة تقول: يتكلم بمشيئة، وهؤلاء فرق: الكرامية، تقول: يتكلم بقدرته ومشيئته كلامًا قائمًا بذاته، الإتحادية تقول: يتكلم بمشيئة، وكلامه الكلام الذي يتكلم به الناس.

وعقيدة أهل السنة والجماعة: أنه يتكلم بمشيئة، متى شاء تكلم ومتى شاء سكت، وكونه متكلمًا بمشيئة هو من لوازم ذاته. اهـ بتصرف

(٣) الأدلة على أنه بحروف: قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴾ [البقرة:١]، ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ [الأعراف:١]، ﴿ الٓرٰ ﴾ [يونس:١]، ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم:١]، ﴿ طٰهٰ ﴾ [طه:١]، وهذا كله من كلام الله الذي أنزله في كتابه، وتسمى الحروف المقطعة.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ» رواه مسلم (٨٠٦).

* والدليل على أنه بصوت قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، والنداء والمناجاة لا تكون إلا بصوت.(١)

وروي(٢) عن عبدالله بن أنيس عن النبي ﷺ، أنه قال: «يَحْشُرُ اللهُ الخَلَائِقَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ(٣) يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا

---

(١) قال الإمام النووي في "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات" ص(٥٠): فصل: في إثبات الصوت لله تعالى، ينطق الكتاب العزيز بذلك في مواضع: منها في سورة القصص: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ﴾ [القصص: ٣٠]، وفي سورة النمل: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ﴾ [النمل: ٨]، وفي طه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ﴾ [النمل:٨]؛ والنداء لا يكون إلا بصوت عند جميع أهل اللغة، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه:١٣]؛ والاستماع لا يكون إلا لصوت مسموع، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [القصص:٤٦]؛ والنداء بالإجماع لا يكون إلا بصوت. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٣١): والنداء في لغة العرب هو صوت رفيع؛ لا يطلق النداء على ما ليس بصوت لا حقيقةً ولا مجازًا، وإذا كان النداء نوعًا من الصوت فالدال على النوع دال على الجنس بالضرورة؛ كما لو دل دليل على أن هنا إنسانًا فإنه يعلم أن هنا حيوانًا. اهـ

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني في "الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار" (٢/ ٥٦١): وحد الصوت عندنا: هو ما يتحقق سماعه، فكل ما يتحقق سماعه صوت، ومالا يتأتى سماعه فليس بصوت. اهـ

(٢) لو استدل الإمام ابن قدامة بما صح سنده في إثبات الصوت، كما أخرج ذلك البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ» على رواية كسر الدال.

(٣) سئل الإمام أحمد عمن زعم أن الله لم يتكلم بصوت، قال: بلى تكلم بصوت، وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها، لكل حديث وجه، يريدون أن يموهوا على الناس. إنَّ من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر.

وأخبرنا المروزي، سمعت أبا عبدالله وقيل له: إن عبدالوهاب قد تكلم وقال: من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام، فتبسم أبوعبدالله، وقال: ما أحسن=

الدَّيَّانُ[1]»، علقه البخاري بصيغة التمريض، قال في «الفتح»: وأخرجه المصنف في «الأدب المفرد»، وأحمد وأبويعلى في «مسنديهما»، وذكر له طريقين آخرين.[2]

= ما قال، عافاه الله. وعن عبدالله بن أحمد أيضًا: سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت؟ فقال أبي: بل تكلم تبارك وتعالى بصوت، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت، وحديث ابن مسعود: إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان، قال أبي: والجهمية تنكره، قال أبي: وهؤلاء كفار، يريدون أن يموهوا على الناس إن من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر.

قلت - أي ابن تيمية -: قد بين الإمام أحمد وغيره من السلف أن الصوت الذي تكلم الله تعالى به ليس هو الصوت المسموع. اهـ «شرح العقيدة الأصفهانية» صـ(٦٠)

(١) اسم من أسماء الله الحسنى، أثبته اسمًا لله تعالى: الخطَّابيُّ في «شأن الدعاء»، وابن منده في «التوحيد»، والحليميُّ والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»، والقرطبيُّ في «الأسماء الحسنى»، وابنُ القيمِ في «الكافية الشافية»، وغيرهم.

ومِن أهل العلم مَن لم يذكره اسمًا لله تعالى، ومن هؤلاء: ابن حزم في «المحلى» كتاب الأيمان والنذور، والأصبهانيُّ في «الحجة في بيان المحجة»، وابن العربيِّ في «العارضة»، وابن الوزير في «إيثار الحق»، والعثيمين في «القواعد المثلى»، وغيرهم.

قلت: الذي عليه إجماع أهل العلم كما قال أبوالحسن القطان رحمه الله في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٣): ووصفنا الله سبحانه بأنه الديان مما ورد به الخبر، وأجمعت عليه الأمة. اهـ

(٢) الحديث ذكره البخاري معلقًا عَقِب حديث رقم (٧٧) بصيغة الجزم: رَحَلَ جَابِرٌ، وعَقِب حديث رقم (٧٤٨٠) بصيغة التمريض: ويذكر عن جابر. وكذا ذكره معلقًا في «خلق أفعال العباد» صـ(١٣)؛ ولذا قال الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٩١): ويروى أن جابرًا رحل في حديث القصاص إلى مصر. اهـ

والحديث جاء موصولًا، فقد أخرجه موصولًا: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٥٤)، وأحمد (٣/ ٤٩٥)، والبُخارِي في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وفي «خلق أفعال العباد» برقم (٢١١)، والحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث» صـ(٤٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» برقم (١٧٩٦)، وفي «السنة» صـ(٤١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٩٦) (٨/ ٣٠٦)، والهيثمي في «غاية المقصد» (٢٠٩)، والروياني في «مسنده» برقم (١٤٧٨)، وأبونعيم في «معرفة الصحابة»=

برقم (٣٥٤٢)، والضياء في "المختارة" (٩/ ٢٥) رقم (١٠)، والخطيب في "الرحلة في طلب الحديث" (١/ ٣٥) رقم (٣١) و(٣٢)، وفي "الجامع لأخلاق الراوي" (١٦٩٨)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم" (٤٢٠)، وفي "التمهيد" (٢٣/ ٢٣٢)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٥٩٠) والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٣١) "التتمة"، وفي "الأوسط" (٤٧٩٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٩٢-٢٩٣)، والخرائطي في "المساوئ" (٦٤٣)، وابن أبي الدنيا في "الأهوال" (٢٤٩)، وابن ناصر الدين في "مجلس في حديث جابر" ص(٢٧-٣٥)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٧٣١): كلهم من طريق القاسم بن عبدالواحد المكي عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر به.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/ ٣٤٦): وعبدالله بن محمد ضعيف.

قلت: القاسم بن عبدالواحد، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: يكتب حديثه؛ وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عن جمع وروى عنه جمع، وهذه المرتبة لمن يصلح حديثه في الشواهد.

وأما عبدالله بن محمد بن عقيل: فهو ضعيف سيئ الحفظ، وهذه الرتبة أيضًا في الشواهد.

قال البيهقي في "الأسماء والصفات": وهذا حديث تفرد به القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل؛ وابن عقيل، والقاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي لم يحتج بهما الشيخان أبوعبدالله البخاري وأبوالحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، ولم يخرجا هذا الحديث في الصحيح بإسناده، وإنما أشار البخاري إليه في ترجمة الباب، واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل؛ لسوء حفظه. ولم تثبت صفة الصوت في كلام الله عز وجل أو في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه. اهـ

قلت: أما قول البيهقي أنه لم يثبت في حديث صحيح، فهذا ليس بصحيح، بل قد ثبت عن أبي سعيد في "صحيح البخاري" برقم (٤٧٤١، ٧٤٨٣): «**فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: أَخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ**».

هكذا في روايةٍ، على أن المنادي هو الله سبحانه، فعلى ذلك تكون صفة الصوت ثابتة لله بهذا النص.

وأما إذا لم تكن الرواية هكذا، وكانت (فينادَى)، أي بأن مناديًا ينادي، فليس فيه صفة الصوت.

وعلى كلٍّ، قد ثبت أنه سبحانه ينادي ويناجي، ولا يكون ذلك إلا بصوت، كما تقدم نقل الإجماع عليه، وكما سيأتي من نقل كلام المعلمي ص(١٥٦)، والله أعلى وأعلم.

= الطريق الثانية: قال الحافظ في "تغليق التعليق" (٥/ ٣٥٥): وَقد وجدت لعبدالله بن مُحَمَّد ابن عقيل مُتَابعًا فِيهِ: قَالَ الطَّبَرَانِيّ فِي مُسْند الشاميين - وهو برقم (١٥٦) - حَدثنَا الحسن بن جرير الصُّورِي، ثَنَا عُثْمَان بن سعيد الصَّيْدَاوِيُّ، ثَنَا سُلَيْمَان بن صَالح، ثَنَا عبدالرحمن بن ثابت ابن ثَوْبَان، عَن الحجَّاج بن دِينَار، عَن مُحَمَّد بن المُنْكَدر، عَن جَابر.

قلت: وقد أخرجه تَمَّـام في "فوائده" (٨٥٨) عن إسحاق بن إبراهيم الأذرعي، عن الحسن ابن جرير الصوري الذي هو شيخ الطبراني، به.

أما الحسن بن علي ترجمه الذهبي في "السير" أنه الإمام.

وأما شيخه الصيداوي فقال ابن منده في "فتح اللباب في الكنى والألقاب" (١/ ١٣١): أبوبكر عثمان بن سعيد الصيداوي شامي. اهـ

قلت: وله ترجمة في "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٦٧) لابن عساكر - وذكر عددًا ممن روى عنه وممن روى هو عنهم فقال -: روى عن محمد بن شعيب، وسليم بن صالح، ومحمد بن عبدك الرازي. روى عنه الحسن بن جرير الصوري، ومحمد بن المعافى الصيداوي، وأحمد بن بشر بن حبيب، وأبوجعفر أحمد بن عمر بن أبان الصوري الأصم، وأبوعبدالملك بن عبدوس الصوري. قلت: فعلى هذا يكون الرجل مجهول الحال.

وأما سليمان بن صالح الملقب بسلمويه فهو ثقة.

وأما عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان فالكلام فيه كثير، والخلاصة: أنه في الشواهد، إلا ما كان عن أبيه فهو من المنكرات عليه، والقول فيه ما قاله ابن عدي: له أحاديث صالحة، وكان رجلًا صالحًا يكتب حديثه على ضعفه.

وأما الحجاج بن دينار إن كان الواسطي فقد قال الذهبي أنه حسن الحال.

وله طريق ثالثة: عند الخطيب في "الرحلة في طلب الحديث" رقم (٣٣)، من طريق عمر بن الصبح، عن مقاتل بن حيان، عن أبي جارود العبسي، أن جابر بن عبدالله...

قلت: وعمر بن الصبح كذاب متهم بالوضع كما في "الميزان" (٣/ ٢٠٦)؛ وقد توبع عمر بن الصبح بأشر منه وهو إسحاق بن بشر، أخرجه من طريقه الذهبي في "العلو" ص(٧٢)، وابن قدامة في "العلو" برقم (٤٢) من طريق إسحاق بن بشر، عن عثمان بن الساج، عن مقاتل بن حيان به.

قال الذهبي: حديث المبتدأ لإسحاق بن بشر، وهو كذاب. ثم ساق الحديث فقال: فهذا شبه موضوع. اهـ =

وكلام الله تعالى قديم النوع، حادث الآحاد، ومعنى قديم النوع: أن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا، ليس الكلام حادثًا منه بعد أن لم يكن. ومعنى حادث الآحاد: أن آحاد كلامه أي الكلام المعين المخصوص حادث؛ لأنه متعلق بمشيئته، متى شاء تكلم بما شاء كيف شاء.(١)

= وأبوالجارود قيل: إنه الكوفي الأعمى، وهو مترجم في "التقريب": رافضي كذبه يحي بن معين، وقيل: إنه غيره، ومع هذا فلا ينفع؛ فإن في السند كما رأيت عمر بن الصبح، وفي المتابعة إسحاق بن بشر الكذاب، فلا حاجة للتعب في تحرير اسمه.

فالخلاصة في هذا الحديث كما رأيت: الطريق الأولى، مع طريق الطبراني، وتَمَّام، فالحديث - إن شاء الله - أنه محتج به في جملة الحسن لغيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٨/ ١٨٨): هو من جنس حديث الترمذي صححه أو حسانه. اهـ

أقول: وقد توسعت في طرق هذا الحديث لبيان صحته وبيان خطإ من ضعفه، والله الموفق للصواب.

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في "شرح العقيدة الأصفهانية" ص(٦٤): قال أبوعبدالله بن حامد في كتابه في أصول الدين: ومما يجب الإيمان به التصديق بأن الله متكلم، وأن كلامه قديم، وأنه لم يزل متكلمًا في كل أوقاته، موصوفًا بذلك، وكلامه قديم غير محدث، كالعلم والقدرة. قال: وقد علم أن المذهب أن كون الكلام صفة ومتكلمًا به، ولم يزل موصوفًا بذلك ومتكلمًا إذا شاء وبما شاء، ولا نقول: إنه ساكت في حال ومتكلم في حال من حيث حدوث الكلام. قال: ولا خلاف عن أبي عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - أن الله لم يزل متكلمًا قبل أن يخلق الخلق، وقبل كل الكائنات، وأن الله كان فيما لم يزل متكلمًا كيف شاء وكما شاء، إذا شاء أنزل كلامه وإذا شاء لم ينزله، فقد ذكر ابن حامد أنه لا خلاف في مذهب أحمد أنه سبحانه لم يزل متكلمًا كيف شاء وكما شاء. ثم ذكر قولين: هل هو متكلم دائمًا بمشيئته، أو أنه لم يزل موصوفًا بذلك متكلمًا إذا شاء وساكتًا إذا شاء، لا بمعنى أنه يتكلم بعد أن لم يزل ساكتًا، فيكون كلامه حادثًا كما يقول الكرامية. اهـ

وقال الإمام أبوبكر ابن خزيمة رحمه الله: (إن الله متكلم، إن شاء تكلم وإن شاء سكت)، فجزى الله ذاك الإمام وأولئك النفر الغر عن نصرة دينه وتوقير نبيه خيرًا. اهـ من "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٧٨) بتصرف.

١- أنه خلاف إجماع السلف.

٢- أنه خلاف المعقول؛ لأن الكلام صفة للمتكلم وليس شيئًا قائمًا بنفسه منفصلاً عن المتكلم.

٣- أن موسى سمع الله[1] يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه:١٤]،

= - فهل يدخل هذا في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، فإن قالوا: لا، ولا سبيل لهم إلا ذلك؛ لأن القول بـ(نعم) كفر صريح.

فنقول لهم: العقل يرفض التفريق بين المتماثلات، والقول في الذات، كالقول في الصفات يحذو حذوه.

* قولهم: إن (جعل) بمعنى (خلق):

هذا خلاف كلام العرب، فإن (جعل) إذا نصبت مفعولين لا تكون بمعنى (خلق)، وإنما تكون بمعنى (خلق) إذا نصبت مفعولاً واحدًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، ونحوها.

* قولهم: المحدث هو المخلوق:

قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله: ويعلم أن المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنه الذي أنزل جديدًا، فإن الله كان ينزل القرآن شيئًا بعد شيء، فالمنزل أولاً هو قديم بالنسبة إلى المنزل الآخر، وكل ما تقدم على غيره فهو قديم في لغة العرب. اهـ

قال ابن قتيبة رحمه الله: المحدث ليس في موضع - أي: في القرآن - بمعنى مخلوق، فإن أنكروا ذلك فليقولوا في قوله: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق: ١]: إنه يخلق، وكذلك: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه: ١١٣]، أي: يحدث لهم القرآن ذكرًا، والمعنى يجدد عندهم ما لم يكن.

(١) قال الإمام المعلمي في "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" (٢/ ٤٧١): ثم جحد الزائغون كلام الله عز وجل، وحاولوا تحريف معاني النصوص التي لا تحصى تحريفًا ليس بخير من التكذيب الصريح، بل لعله شرٌّ منه، ثم حال بعض الناس التلبيس فحمل النصوص على كلام نفسي ليس بعبارة ولا حرف ولا صوت، بل أراد أنه معنى واحد لا تنوع فيه ولا تعدد، فلا أمر فيه ولا نهي، ولا خبر، ولا، ولا. ثم لم يزالوا في تخبيط وتخليط إلى أن صاروا إلى ما في "روح المعاني" (١/ ١٥) قال: الذي انتهى إليه كلام أئمة الدين كالماتريدي والأشعري وغيرهما=

ومحال أن يقول ذلك أحد إلا الله سبحانه وتعالى.

الطائفة الثانية: الأشعرية، قالوا: كلام الله معنى قائم بنفسه لا يتعلق بمشيئته، وهذه الحروف والأصوات المسموعة مخلوقة للتعبير عن المعنى القائم بنفس الله.(١)

ونرد عليهم بما يلي:

١- أنه خلاف إجماع السلف.

٢- أنه خلاف الأدلة؛ لأنها تدل على أن كلام الله يسمع، ولا يسمع إلا لصوت، ولا يسمع المعنى القائم بالنفس.

٣- أنه خلاف المعهود؛ لأن الكلام المعهود هو ما ينطق به المتكلم لا ما

= من المحققين أن موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بحرف وصوت كما تدل عليه النصوص التي بلغت في الكثرة مبلغًا لا ينبغي معه تأويل، ولا يناسب معه قال وقيل...

ثم قال: واللائق بمقتضى اللغة والأحاديث أن يفسر النداء بالصوت، بل قد ورد إثبات الصوت لله تعالى شأنه في أحاديث لا تحصى، وأخبار لا تستقصى. روى البخاري في "الصحيح": «يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ»...

قال المعلمي: فهذا الذي قامت عليه الحجة، وعليه سلف الأمة وأتباعهم، ولم يبق إلا التنطع عن الكيفية، وهي من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ولا يبتغيه إلا أهل الزيغ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ۝٧ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾[آل عمران:٧-٨]. اهـ

(١) قال الشهرستاني في "نهاية الإقدام في علم الكلام" (١/ ١١١): وصار أبوالحسن الأشعري إلى أن الكلام معنى قائم بالنفس الإنسانية وبذات المتكلم، وليس بحروف ولا أصوات، وإنما هو القول الذي يجده العاقل من نفسه... وفي تسمية الحروف التي في اللسان كلامًا حقيقيًا تردد، أهو على سبيل الحقيقة أم على طريق المجاز؟! وإن كان على طريق الحقيقة فإطلاق اسم الكلام عليه وعلى النطق النفسي بالاشتراك. اهـ

يضمره في نفسه.[1]

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "كتاب الإيمان الكبير" صـ(١٤٣): ولما قال النبي ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»، وقال: «إِنَّ اللهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»، اتفق العلماء على أنه إذا تكلم في الصلاة عامدًا لغير مصلحتها، بطلت صلاته، واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك، فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام، وأيضًا ففي "الصحيحين" عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ» فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء، فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع - كما قرر - إنما خاطبنا بلغة العرب، وأيضًا ففي "السنن": أن معاذًا قال له: يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: «وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» فبيَّن أن الكلام إنما هو ما يكون باللسان... والكلام ونحوهما إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظًا ومعنى... ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة، بل أول من عرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط هو عبدالله بن سعيد بن كُلَّاب، وهو متأخر في زمن محنة أحمد بن حنبل، وقد أنكر ذلك عليه علماء السنة وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات:٢٣].

فإن قالوا: فقد قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة:٨] وقال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف:٢٠٥] ونحو ذلك، قيل: إن كان المراد أنهم قالوه بألسنتهم سرًّا، فلا حجة فيه، وهذا هو الذي ذكره المفسرون. قالوا: كانوا يقولون: سام عليك، فإذا خرجوا يقولون في أنفسهم، أي: يقول بعضهم لبعض: لو كان نبيًّا عذبنا بقولنا له ما نقول. وإن قدر أنه أريد بذلك أنهم قالوه في قلوبهم فهذا قول مقيد بالنفس مثل قوله: عما حدثت به أنفسها؛ ولهذا قالوا: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] فأطلقوا لفظ القول هنا والمراد به ما قالوه بألسنتهم؛ لأنه النجوى والتحية التي نهوا عنها كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ=

تعليق على كلام المؤلف في فصل الكلام:

قوله: (متكلم بكلام قديم) يعني قديم النوع حادث الآحاد[1]، لا يصلح إلا

= بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] مع أن الأول هو الذي عليه أكثر المفسرين، وعليه تدل نظائره... فليس في لغة القوم أصلاً ما يدل على أن ما في النفس يتناوله لفظ الكلام والقول المطلق.

أما البيت الذي يحكى عن الأخطل أنه قال:

إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا

فمن الناس من أنكر أن يكون هذا من شعره، وقالوا: إنهم فتشوا دواوينه فلم يجدوه... وهذا البيت لم يثبت نقله عن قائله بإسناد صحيح، لا واحد ولا أكثر من واحد، ولا تلقاه أهل العربية بالقبول، فكيف يثبت به أدنى شيء من اللغة؟! فضلاً عن مسمى الكلام. ثم يقال: مسمى الكلام والقول ونحوهما ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة، وعرفوا معناه في لغتهم... فعلم أن الأخطل لم يرد بهذا أن يذكر مسمى الكلام، ولا أحد من الشعراء يقصد ذلك البتة، وإنما أراد - إن كان قال ذلك - ما فسره به المفسرون للشعر، أي: أصل الكلام من الفؤاد، وهو المعنى. اهـ

وقال ابن حزم رحمه الله في "الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل" (١/ ٣٦٩): واحتج بعضهم في هذا المكان بقول الأخطل النصراني - لعنه الله - إذ يقول:

إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلَا

قال أبومحمد: فجوابنا على هذا الاحتجاج أن نقول: ملعون ملعون قائل هذا البيت، وملعون ملعون من جعل قول هذا النصراني حجة في دين الله عز وجل، وليس هذا من باب اللغة التي يحتج فيها بالعربي، وإن كان كافرًا، وإنما هي قضية عقلية، فالعقل والحس يكذبان هذا البيت، وقضية شرعية فالله عز وجل أصدق من النصراني اللعين إذ يقول عز وجل: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٧] فقد أخبر عز وجل بأن من الناس من يقول بلسانه ما ليس في فؤاده، بخلاف قول الأخطل - لعنه الله - أن الكلام لفي الفؤاد واللسان دليل على الفؤاد، فأما نحن فنصدق الله عز وجل ونكذب الأخطل، ولعن الله من يجعل الأخطل حجة في دينه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "جامع الرسائل" (١/ ١٧٥): إن السلف قالوا: كلام=

هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة[(١)]، وإن كان ظاهر كلامه أنه قديم النوع والآحاد.

قوله: (سمعه موسى من غير واسطة)؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾ [طه:١٣].

قوله: (وسمعه جبريل)؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [النحل: ١٠٢].

قوله: (ومن أُذِنَ له من ملائكته ورسله)، أما الملائكة فلقوله ﷺ: « وَلَكِنْ رَبُّنَا إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا فيقول الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ: ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [سبا:٢٣] فَيُخْبِرُونَهُمْ »، الحديث رواه مسلم.[(٢)]

= الله منزل غير مخلوق، وقالوا: لم يزل متكلمًا إذا شاء، فبينوا أن كلام الله قديم، أي: جنسه قديم لم يزل، ولم يقل أحد منهم: إن نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم: القرآن قديم، بل قالوا: إنه كلام الله منزل غير مخلوق، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه، وكان منزلًا منه غير مخلوق، ولم يكن مع ذلك أزليًا قديمًا بقدم الله، وإن كان الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، فجنس كلامه قديم، فمن فهم قول السلف وفرق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات. اهـ

(١) **وهناك وجهٌ:** وهو ما حكاه ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٥٦٧): فإذا قيل: كلام الله قديم، بمعنى أنه لم يصر متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا، ولا كلامه مخلوق، ولا معنى واحد قديم قائم بذاته، بل لم يزل متكلمًا إذا شاء، فهذا كلام صحيح. اهـ

وهناك قول آخر: وهو أن ابن قدامة رحمه الله أراد ما عناه السلف، وذلك ما حكاه ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٨٦): وأتباع السلف يقولون: إن كلام الله قديم، أي: لم يزل متكلمًا إذا شاء، لا يقولون: إن نفس الكلمة المعينة قديمة، كندائه لموسى ونحو ذلك. اهـ

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس برقم (٢٢٢٩)(١٢٤)، وجاء عن أبي هريرة رواه البخاري برقم (٤٧٠١).

وأما الرسل فقد ثبت أن الله كلم محمدًا ﷺ ليلة المعراج.[١]

قوله: (وإنه سبحانه يكلم المؤمنين ويكلمونه)؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللهُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ»[٢] الحديث. متفق عليه.

قوله: (ويأذن لهم فيزورونه)؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةَ إِذَا دَخَلُوا فِيهَا نَزَلُوا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي مِقْدَارِ يَوْمِ الجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا فَيَزُورُونَ رَبَّهُمْ» الحديث. رواه ابن ماجه، والترمذي وقال: غريب، وضعفه الألباني.[٣]

وقوله: (وقال ابن مسعود: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ»

---

(١) هو حديث أنس، سيأتي في الإسراء والمعراج.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٧٤١)، ومسلم (٢٨٢٩).

(٣) الحديث حسن، أخرجه التِّرمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» رقم (٧٨٥)، وتمّام في «الفوائد» (٢/ ٢٤١ - ٢٤٢) من طريق هشام بن عمار، عن عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به.

فالحديث سنده حسن بغير عبدالحميد بن حبيب؛ فقد ضعف عند أهل العلم، إلا أنه قد توبع بمتابعة قوية بالهقل بن زياد، المفتي لدمشق، وهو إمام، أخرج هذه المتابعة ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦/ ١٠٦) من طريق عبدالله بن صالح، قال: حدثني الهقل، عن الأوزاعي، قال: نبئت، أنه لقي سعيد بن المسيب أبا هريرة فذكره.

قلت: شيخ ابن بطة من الثقات كما في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦)، والصاغاني إمام، وعبدالله كاتب الليث فيه ضعف ولم يترك، والأوزاعي إمام، والذي نبّأه هنا بان أنه حسان ابن عطية كما في رواية الترمذي وابن ماجه وغيرهما، فهو الراوي عن سعيد بن المسيب.

وهذه الطريق قد خفيت على العلامة الألباني رحمه الله، فقد ضعف الحديث في «الضعيفة» (١٧٢٢) على ما ظهر من طريق عبدالحميد بن حبيب، وذكر طريقًا فيها ضعيف جدًا، فخفيت عليه رحمه الله، ولو رأى هذه الطريق لجزم رحمه الله بحسن الحديث، فلله الحمد على ما منَّ به.

وروي ذلك عن النبي ﷺ[(١)]، أثر ابن مسعود لم أجده بهذا اللفظ[(٢)]، وذكر ابن خزيمة طرقه في كتاب التوحيد بألفاظ، منها: سمع أهل السموات للسموات صلصلة[(٣)]، وأما المروي عن النبي ﷺ[(٤)]، فهو من حديث النواس بن سمعان مرفوعًا: «إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يُوحِيَ بِأَمْرِهِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، فَإِذَا تَكَلَّمَ أَخَذَتِ السَّمَوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةٌ، أَوْ قَالَ: رَعْدَةٌ شَدِيدَةٌ مِنْ خَوْفِ اللهِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صُعِقُوا» الحديث رواه ابن خزيمة، وابن أبي حاتم.[(٥)]



---

(١) قال عبدالله بن أحمد في «السنة» (١/ ٤٩٥): قال أبي: وهذا الجهمية تنكره، وقال أبي: هؤلاء كفار يريدون أن يموهوا على الناس، من زعم أن الله عز وجل لم يتكلم فهو كافر، ألا إنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

(٢) بل هو موجود بهذا اللفظ، أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٦٥) عن أبيه عن المحاربي، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥/ ٨٧): من طريق المحاربي أيضًا عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن ابن مسعود بلفظ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن خزيمة في «التوحيد» (١٤٦، ١٤٧)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٦٦)، وابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩٠) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠١) موقوفًا، والبخاري في «خلق أفعال العباد» كما قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٥٣).

(٤) وأخرجه مرفوعًا أبوداود في «السنن» (٤٧٣٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٩٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥/ ٨٦).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/ ٣٦٧): قلت: والموقوف وإن كان أصح من المرفوع - ولذلك علقه البخاري في «صحيحه» - فإنه لا يعل المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي كما هو ظاهر. اهـ

(٥) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩١)، وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٨)، وأبوالشيخ (٢/ ٥٠٠) رقم (٤٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص(٢٠٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص(١٤٤)، وابن أبي عاصم (١/ ٢٢٦) رقم (٥١٥)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٨٦٣)، والطبراني في الشاميين (٥٩١)، ومن طريقه أبونعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣٢) كلهم رواه من طريق نعيم بن حماد، عن الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن بن زيد بن جابر، عن عبدالله بن أبي زكريا، عن رجاء بن حيوة، عن النواس بن سمعان به. والسند فيه: نعيم بن حماد ضعيف في الحديث، أما عنعنة الوليد فقد صرح بالتحديث عند الطبراني في الشاميين (١/ ٣٣٦ رقم ٥٩١).

فصل

القرآن كلام الله

ومن [كلام الله][(١)] سبحانه القرآن العظيم، وهو كتاب الله المبين، وحبله المتين، [وصراطه المستقيم، وتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلب][(٢)] سيد المرسلين، بلسان عربي مبين، [منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود][(٣)].

وهو سور محكمات، وآيات بينات، وحروف وكلمات [من قرأه فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات][(٣)]، له أول وآخر، [وأجزاء وأبعاض][(٣)]، متلوٌّ بالألسنة، محفوظ في الصدور، مسموع بالآذان، مكتوب في المصاحف، فيه محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخاصٌّ وعام، وأمر ونهي، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨].

---

(١) في المخطوط: [كلامه].

(٢) ليست هذه العبارة في المخطوط، والذي فيها: [أنزله على سيد...].

(٣) ليس في المخطوط.

الشرح:

القول في القرآن:

القرآن الكريم من كلام الله تعالى[١] ، منزل غير مخلوق[٢] ، منه بدأ، وإليه

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٣٧): ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين - كالأئمة الأربعة وغيرهم - ما دل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة، أن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل، وغير ذلك من كلامه. اهـ

وقال ابن أبي العز في "شرحه على الطحاوية" (١/ ٣٦٠): وَالحَقُّ: أَنَّ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ اللهِ حَقِيقَةً، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا يَتَنَاهَى، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ. اهـ

وقال الشيخ الجامي رحمه الله في "شرح الأصول الثلاثة" صـ(٩٩): القرآن والتوراة والإنجيل والزبور هذه الكتب من كلام الله؛ لأن كلام الله لا نفاد له: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف:١٠٩]، كلام الله لانهاية له. اهـ

(٢) قال ابن تيمية في كتاب "شرح العقيدة الأصفهانية" (١/ ٦٩): قال أبوالحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه "الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول" وذكر اثني عشر إمامًا: الشافعيُّ، ومالك، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وأبوزرعة وأبوحاتم. قال فيه: سمعت الإمام أبا منصور محمد ابن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبيدالله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفراييني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعًا من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي ﷺ ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، فما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ومنقوشًا، كل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين. اهـ

يعود، فهو كلام الله حروفه ومعانيه. (١)

دليل أنه من كلام الله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦] يعني القرآن. (٢)

ودليل أنه منزل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[الفرقان:١]. (٣)

ودليل أنه غير مخلوق قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤]، فجعل الأمر غير الخلق، والقرآن من الأمر؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾[الشورى:٥٢]، ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾[الطلاق:٥]، ولأن كلام الله صفة من صفاته وصفاته غير مخلوقة. (٤)

ودليل أنه منه بدأ، أن الله أضافه إليه، ولا يضاف الكلام إلا إلى من قاله مبتدئًا. (٥)

---

(١) قال ابن تيمية كما في "جامع الرسائل" (١/ ١٨٣): وكلام الله هو كلامه بنظمه ومعانيه، وذلك الكلام ليس مثل كلام المخلوقين، فإذا قلنا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وقصد بذلك قراءة القرآن الذي تكلم الله به، فذلك القرآن تكلم الله بلفظه ومعناه، لا يماثل لفظ المخلوقين ومعناهم. اهـ

(٢) ومن السنة ما جاء من حديث جابر رضي الله عنه، وفيه: «فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ» رواه الترمذي برقم (٢٩٢٥)، وصححه العلامة الألباني في "الصحيحة" برقم (١٩٤٧).

(٣) ومن ذلك أيضًا قوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾[الزمر: ١-٢]

ومن السنة ما جاء من حديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ» رواه البخاري برقم (٢٩٦٥)، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالفُرْقَانِ» رواه مسلم برقم (٢٧١٣).

(٤) وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة: ١١٧].

(٥) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٧٤): نازع بعضهم في كونه (منه بدأ وإليه =

ودليل أنه إليه يعود أنه ورد في بعض الآثار أنه يرفع من المصاحف والصدور في آخر الزمان.[1]



= يعود) وطلبوا تفسير ذلك؟ فقلت: أما هذا القول فهو المأثور الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي والصحابة والتابعين، كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبدالله المقدسي.

وأما معناه: فإن قولهم: (منه بدأ) أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقول الجهمية: إنه خلق في الهواء أو غيره، أو بدأ من عند غيره.

وأما (إليه يعود): فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف، ووافق على ذلك غالب الحاضرين، وسكت المنازعون. اهـ

(١) لحديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا: «لَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ» رواه ابن ماجة برقم (٤٠٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٤٧٣)، وصححه العلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (٨٧).

وهناك قول آخر وهو أن عود القرآن أنه يعود حكمًا، أي: لا يعمل به. وهذا ما قاله أحد الأئمة، وهو ما ذكره شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٧١): قال الإمام أبوعبدالله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» قال في آخر خطبته:... وقول أئمتنا إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه صفة الله، منه بدأ قولًا، وإليه يعود حكمًا. اهـ

وهو هذا الكتاب العربي الذي قال فيه الذين كفروا: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [سبأ:٣١]، وقال بعضهم: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [المدثر:٢٥]، فقال الله سبحانه: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر:٢٦]. وقال بعضهم: هو شعر، فقال الله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [يس:٦٩].

فلما نفى الله عنه أنه شعر وأثبته قرآنًا لم يبق شبهة لذي لُبٍّ في أن القرآن هو هذا الكتاب العربي الذي هو كلمات وحروف وآيات؛ لأن ما ليس كذلك لا يقول أحد: إنه شعر.

وقال عز وجل: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٣]، ولا يجوز أن يتحداهم بالإتيان بمثل ما لا يدري ما هو ولا يعقل.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ﴾ [يونس:١٥]، فأثبت أن القرآن هو الآيات التي تتلى عليهم.

وقال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت:٤٩]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة:٧٧ - ٧٩]، بعد أن أقسم على ذلك، وقال تعالى: ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم:١]، ﴿ حمٓ ﴿١﴾ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى:١-٢]، وافتتح تسعًا وعشرين سورة بالحروف المقطعة.

وقال ﷺ: « مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ،

وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ» حديث صحيح.(١)

(١) حديث موضوع، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧/ ٣٠٧) رقم (٧٥٧٤). قال الهيثمي (٧/ ١٦٣): فيه نهشل، وهو متروك.

وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ» أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١١٦) رقم (٢٩٩١٢)، وابن الأنباري في "الوقف والابتداء" (ق ٤/ ٢) كما في "السلسلة الضعيفة" للألباني (٣/ ٥٢٢) رقم (١٣٤٥)، والغماري في "المداوى" (١/ ٦٢٠-٦٢١)، وأبويعلى (١١/ ٤٣٦) رقم (٦٥٦٠) قال الهيثمي (٧/ ١٦٣): رواه أبويعلى، وفيه عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو متروك، والحاكم (٢/ ٤٧٧) رقم (٣٦٤٤) وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي في "التلخيص" وقال: بل أجمع على ضعفه، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢/ ٤٢٧) رقم (٢٢٩٢)، والخطيب (٨/ ٧٧) وقال المناوى (١/ ٥٥٨): قال العراقي: سنده ضعيف.

وجاء بلفظ مقارب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢/ ٤٢٨) رقم (٢٢٩٦)، وأخرجه أيضًا: ابن عدى (٧/ ٤١) ترجمة (١٩٧٥) نوح بن أبي مريم، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقد روى عنه شعبة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

قال السيوطي رحمه الله في كتابه "الحاوي للفتاوي" (٢/ ٩٦): وهذا إسناد ضعيف من وجوه:

أحدها: أن سعيد بن المسيب لم يدرك عمر، فهو منقطع.

الثاني: أن زيد العمي ليس بالقوي.

الثالث: أن نوح بن أبي مريم هو: أبوعصمة الجامع الكذاب المعروف بالوضع، والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يداه. وقد ذكره الذهبي في ترجمته، وعَدَّه من مناكيره.

وقد رواه الطبراني في "الأوسط" على كيفية أخرى مخالفة في السند والصحابي والمتن، وهو دليل ضعف الحديث ونكارته واضطرابه.

وجاء عن عائشة رضي الله عنها أيضًا، وهو موضوع أيضًا، رواه عبدالرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن عائشة مرفوعًا، أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (١/ ٤٨٤/ ٤٩١٧) وقال: لم يروه عن عروة إلا زيد العمي، تفرد به عبد الرحيم بن زيد.

قال العلامة الألباني: وهو متروك، كما قال الهيثمي في "المجمع"، ثم السيوطي في "الحاوي"، وقد قال فيه ابن معين: كذاب خبيث، وقال أبوحاتم: كان يفسد أباه، يحدث عنه بالطامات، وفي "المغني" للذهبي: قال البخاري: تركوه. اهـ "السلسلة الضعيفة" برقم (٦٥٨٢).

وقال عليه الصلاة والسلام: «اقْرَءُوا القُرآنَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ إِقَامَةَ السَّهْمِ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ».(١)

وقال أبوبكر وعمر رضي الله عنهما: إعراب القرآن(٢) أحب إلينا من حفظ بعض حروفه.(٣)

---

(١) حديث صحيح لغيره، جاء من حديث سهل بن سعد، أخرجه أحمد (٥/ ٣٣٨) رقم (٢٢٩١٦)، وعبد بن حميد (١٧١) رقم (٤٦٦)، وابن المبارك في "مسنده" (٢٥)، وإسحاق بن راهويه كما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٢٧٣)، وأبوداود (١/ ٢٢٠) رقم (٨٣١)، وابن حبان (٣/ ٣٦)، رقم (٧٦٠)، والطبراني (٦/ ٢٠٧)، رقم (٦٠٢١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢/ ٥٣٩)، رقم (٢٦٤٥) من طريق موسى بن عبيدة الربذي، قال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (١/ ٢٠٣): هَذَا إِسْنَادٌ مَدَارُهُ عَلَى مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وله - أي: الربذي - متابع وهو وفاء بن شريح الصدفي كما عند أبي داود (٨٣١)، وهذا أخرجه العلامة الوادعي في "الجامع الصحيح في القدر" برقم (١٣٦).

وله شاهد أيضًا صحيح الإسناد أخرجه أبوداود (٨٣٠)، وأحمد (٣/ ٣٩٧) عن جابر، وفيه: «اقْرَءُوا فَكُلٌّ حَسَنٌ، وَسَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ القِدْحُ، يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ» وهو في "الصحيح الجامع في القدر" (١/ ٨١) رقم (١٣٥) و"الصحيحة" (٢٥٩).

(٢) قال البيهقي عن شيخه في "شعب الإيمان" (٢/ ٤٢٩): قال الحليمي رحمه الله: ومعنى إعراب القرآن شيئان: أحدهما: أن يحافظ على الحركات التي بها يتميز لسان العرب على لسان العجم؛ لأن أكثر كلام العجم مبني على السكون وصلًا وقطعًا، ولا يتميز الفاعل من المفعول، والماضي من المستقبل باختلاف المقاطع.

الآخر: أن يحافظ على أعيان الحركات ولا يبدل شيء منه بغيره؛ لأن ذلك ربما أوقع اللحن أو غير المعنى.

(٣) ذكر الهندي في "كنز العمال" (٤١٧٦) أن الأنباري أخرجه في "الإيضاح"، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد النخعي، عن أبي بكر وعمر بلفظ: لبعض إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه.

قلت: ومحمد لم يدرك أبا بكر وعمر، فهو منقطع، وأخرجه الأنباري في "الوقف والابتداء" (١/ ٢٠) وهو من طريق الجعفي وهو ضعيف جدًا، وشريك أيضًا ضعيف، وأفاد هذا بدر البدر. =

وقال علي رضي الله عنه: من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.[1]

واتفق المسلمون على عد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه؛ ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة أو آية أو كلمة أو حرفًا متفقًا عليه أنه كافر، وفي هذا حجة قاطعة على أنه حروف.[2]

= ولم يثبت في هذه المعاني شيء؛ وقد جاء عن ابن مسعود بلفظ: أَعْرِبُوا القُرْآنَ. وهو من طريق ليث بن أبي سليم أخرجه الصواف في "الفوائد" (٣/ ١٦١/ ٢) وأبوعلي الهروي في "الأول من الثاني من الفوائد" (١٨/ ٢) كما ذكره العلامة الألباني في "السلسلة الضعيفة" برقم (١٣٤٤).

(١) لم أجده عن علي رضي الله عنه، ولكن رأينا معناه عن إبراهيم النخعي فيما رواه عنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠/ ٥١٣) رقم (٣٠٧٣٣)، وسعيد بن منصور في "سننه" (٥/ ١١٣) والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢٧٣) كلهم من طريق شعيب الحبحاب قَالَ: كَانَ أَبُوالعَالِيَةِ يُقْرِئُ النَّاسَ القُرْآنَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرَ على الرجل لَمْ يَقُلْ: لَيْسَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: اقْرَأْ آيَةَ كَذَا، فَذَكَرْته لإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: أَظُنُّ صَاحِبَكُمْ قَدْ سَمِعَ، أَنَّهُ مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلِّهِ.

وجاء عند البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٦٨٦)، وعند مسدد في مسنده ما في "إتحاف الخيرة المهرة" (٥/ ٣٤٥) للبوصيري، أن إبراهيم النخعي جعله من قول ابن مسعود فقد قال: قال عبدالله: من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين، ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع. إلا أنه من طريق إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش، عن عبدالله بن مرة، عن أبي كنف قال: بينما أنا أمشي مع ابن مسعود رضي الله عنه في سوق الرقيق إذ سمع رجلًا يحلف بسورة البقرة، فقال ابن مسعود: إن عليه لكل آية منها يمينًا، قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: قال عبدالله:... فذكره. وأبوكنف هذا لم يذكر بجرح ولا تعديل وقد روى عنه ثلاثة: الشعبي وعبدالله بن مرة والحكم بن عتيبة، فهو مجهول الحال.

(٢) قال أبوجعفر الطحاوي رحمه الله: فوقفنا بذلك على أن جمع القرآن كان من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهما راشدان مهديان، وقد تقدم أمر رسول الله ﷺ بالقدوة بهما، وقد روينا ذلك فيما تقدم منا في كتابنا هذا، وتابعهما عثمان رضي الله عنه على ذلك، وهو إمام راشد مهدي، وتابعهم عليه أيضًا زيد ابن ثابت، وهو كاتب الوحي لرسول الله، فكتب المصحف لعثمان بيده، وتابعهم أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك، فصار إجماعًا، والنقل بالإجماع هو الحجة التي بمثلها نقل الإسلام =

الشرح:

القرآن حروف وكلمات:

القرآن حروف وكلمات، وقد ذكر المؤلف رحمه الله لذلك أدلة ثمانية:

١- أن الكفار قالوا: إنه شِعْر، ولا يمكن أن يوصف بذلك إلا ما هو حروف وكلمات.

٢- أن الله تحدى المكذبين به أن يأتوا بمثله، ولو لم يكن حروفًا وكلماتٍ لكان التحدي غير مقبول؛ إذ لا يمكن التحدي إلا بشيء معلوم يدرى ما هو.

٣- أن الله أخبر بأن القرآن يتلى عليهم: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾[يونس:١٥]، ولا يتلى إلا ما هو حروف وكلمات.

٤- أن الله أخبر بأنه محفوظ في صدور أهل العلم، ومكتوب في اللوح المحفوظ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[العنكبوت:٤٩]، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾، ولا يحفظ ويكتب إلا ما هو حروف وكلمات.[1]

٥- قول النبي ﷺ: «مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ

= إلينا حتى علمنا شرائعه، وحتى وقفنا على عدد الصلوات وعلى ما سواها مما هو من شرائع الإسلام، وعاد ذلك إلى أن من كفر بحرف منه كان كافرًا حلال الدم إن لم يرجع إلى ما عليه أهل الجماعة. اهـ «مشكل الآثار» (٧/ ١٣٧)

(١) قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٢): قال أحمد: وما في اللوح المحفوظ وما في المصاحف وتلاوة الناس وكيفما يقرأ وكيفما يوصف فهو كلام الله غير مخلوق.

قال البخاري: وأقول: في المصحف قرآن، وفي صدور الرجال قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب، فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر. اهـ

حَسَنَاتٍ، وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ[١] فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ » صححه المؤلف ولم يعزُه ولم أجد من خرجه.[٢]

٦- قول أبي بكر وعمر: إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه.[٣]

٧- قول علي رضي الله عنه: من كفر بحرف منه فقد كفر به كله.[٣]

---

(١) قال الراغب الأصبهاني في "المفردات" (ص ٤٤٩): اللحن: صرف الكلام عن سَنَنِهِ الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف، وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالاً. وإما بإزالته عن التصريح، وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود عند أكثر الأدباء من حيث البلاغة، وإياه قصد الشاعر بقوله: (وخير الحديث ما كان لحنًا) وإياه قصد قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾[محمد:٣٠]، ومنه قيل للفطن بما يقتضي فحوى الكلام: لَحِنٌ، وفي الحديث: «لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» أي: ألسن وأفصح وأبين كلامًا وأقدر على الحجة. اهـ

قال العلامة الالباني رحمه الله في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٤/ ١٩٧): قلت: والظاهر أن المراد بـ(اللحن) في الحديث - على وهائه! - المعنى الأول، وهو إزالة الإعراب؛ لإنه جاء فيه مقابل (الإعراب)، وقد قال الشيخ أبوالربيع سليمان بن سبع في كتابه "شفاء الصدور" (٤/ ١٧/ ٢): معنى قوله: ولم يعرب منه شيئًا، أي: أرسله إرسالاً، ولم يقف عند رءوس الآي، ويمر عليها، ولا يعطي الحروف حقها من الإعراب؛ لشدة هذه، ولم يرد أنه يلحن حتى يغير المعاني.

قلت: وإن مما لا شك فيه أن إعراب القرآن وقراءته - كما ذكر - من الوقوف على رءوس الآي - كما هو السنة - وإعطاء الحروف حقها، وإخراجها من مخارجها - حسبما هو مقرر في علم التلاوة والتجويد - أمر مهم، وبخاصة بالنسبة للأعاجم، وبعض العرب، كحرف الضاد مثلاً، فأولئك ينطقوها (ظاء)، والبعض في الشام ومصر مثلاً ينطقوها (دالاً) مفخمة، دون رخاوة واستطالة، والحق بين هؤلاء وهؤلاء، كما قال ابن الجزري في أرجوزته:

وَالـــضَّادَ بِاسْـــتِطَالَةٍ وَمَخْـــرَجِ ... مَـيِّزْ عَـنِ الظَّـاءِ وَكُلُّهَـا تَجِـي

وقد صح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: لَأَنْ أَقْرَأَ آيَةً بِإِعْرَابٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأَ كَذَا وَكَذَا آيَةً بِغَيْرِ إِعْرَابٍ. أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠/ ٤٥٧) رقم (٩٩٦٧) بسند صحيح، رجاله كلهم ثقات. اهـ

(٢) تقدم أن بينا تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

٨- إجماع المسلمين - كما نقله المؤلف - على أن من جحد منه سورة أو آية، أو كلمة، أو حرفًا متفقًا عليه فهو كافر.(١)

---

(١) قال النووي: أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأن من جحد شيئا منه كفر. "المجموع شرح المهذب" (٣/ ٣٩٦).

وقال الإمام البربهاري في "شرح السنة" (١/ ٣٩): ومن جحد أو شك في حرف من القرآن أو في شيء جاء عن رسول الله ﷺ لقي الله مكذبًا، فاتق الله واحذر وتعاهد إيمانك. اهـ

وقال الإمام ابن قدامة في "المناظرة في القرآن" (١/ ٣٣): ولا خلاف بين المسلمين أجمعين أن من جحد آية أو كلمة متفقًا عليها أو حرفًا متفقًا عليه أنه كافر. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٨٢): قال عبدالله بن المبارك: من كفر بحرف من القرآن فقد كفر، ومن قال: لا أومن بهذه اللام فقد كفر.

وقال الإمام النووي في "جزء فيه ذكر اعتقاد السلف" (١/ ٦٥): أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العظيم على الإطلاق، وتنزيهه وصيانته، وأجمعوا على أن من جحد منه حرفًا مما أجمع عليه. أو زاد حرفًا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك، فهو كافر.

قال الإمام الحافظ أبوالفضل القاضي عياض رحمه الله: اعلم أن من استخف بالقرآن أو بالمصحف أو بشيء منه، أو سبّه أو جحد حرفًا، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، أو نفى ما أثبته وهو عالم بذلك، أو شك بشيء من ذلك، فهو كافر بإجماع المسلمين.

كذلك إن من جحد التوراة والإنجيل، أو كتب الله المنزلة، أو كفر بها، أو سبها أو استخف بها، فهو كافر.

قال: وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلو في جميع الأقطار، والمكتوب في المصحف الذي بأيدي المسلمون، مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى آخر (الناس) كلام الله ووحيه المنزل على نبيه ﷺ، وأن جميع ما فيه حقٌّ، وأن من نقص منه حرفًا قاصدًا لذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد عليه حرفًا لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع، وأجمع عليه أنه ليس بقرآن، عامد لكل هذا فهو كافر.

قال أبوعثمان الحذار: جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أن الجحد بحرف من القرآن كفر.

وعدد سور القرآن (١١٤)[١] ، منها (٢٩) افتتحت بالحروف المقطعة.[٢]

---

(١) قال الإمام أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ: عدد سور القرآن مائة وأربع عشرة سورة. وقال: بعث الحجاج بن يوسف إلى قراء البصرة فجمعهم، واختار منهم الحسن البصري، وأبا العالية، ونصر بن عاصم، وعاصمًا الجحدرى، ومالك بن دينار رحمة الله عليهم، وقال: عدوا حروف القرآن فبقوا أربعة أشهر يعدون بالشعير، فأجمعوا على أن كلماته سبع وسبعون ألف كلمة وأربعمائة وتسع وثلاثون كلمة، وأجمعوا على أن عدد حروفه ثلاثمائة ألف وثلاثة وعشرون ألفًا وخمسة عشر حرفًا. انتهى

وقال غيره: أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك على أقوال، فمنهم من لم يزد على ذلك، ومنهم من قال: ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة آية، وقيل: مائتان وتسع عشرة آية، وقيل: مائتان وخمس وعشرون آية أو ست وعشرون آية، وقيل: مائتان وست وثلاثون حكى ذلك أبوعمرو الدانى في كتاب «البيان». وأما كلماته: فقال الفضيل بن شاذان عن عطاء بن يسار سبع وسبعون ألف كلمة وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة. وأما حروفه فقال عبدالله بن جبير عن مجاهد: ثلاثمائة ألف حرف وأحد وعشرون ألف حرف، وقال سلام أبومحمد الحمانى إن الحجاج جمع القراء والحفاظ والكتاب فقال أخبروني عن القرآن كله كم من حرف هو قال فحسبناه فأجمعوا على أنه ثلاثمائة ألف وأربعون ألف وسبعمائة وأربعون حرفًا. اهـ من «البرهان» (١/ ٢٤٩).

(٢) قال الزركشي في «البرهان» (١/ ١٦٥): استفتاح السور بحروف التهجى نحو: آلم، المص، آلمر، كهيعص، طه، طس، طسم، حم، حمعسق، ق، ن؛ وذلك في تسع وعشرين سورة.

قال الزمخشري: وإذا تأملت الحروف التى افتتح الله بها السور وجدتها نصف أسامي حروف المعجم، أربعة عشر: الألف، واللام، والميم، والصاد، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والطاء، والسين، والحاء، والقاف، والنون، في تسع وعشرين عدد حروف المعجم، ثم تجدها مشتملة على أصناف أجناس الحروف: المهموسة، والمجهورة، والشديدة، والمطبقة، والمستعلية، والمنخفضة، وحروف القلقلة. ثم إذا استقريت الكلام تجد هذه الحروف هي أكثر دورًا مما بقي؛ ودليله أن الألف واللام لما كانت أكثر تداورًا روي جاءت في معظم هذه الفواتح، فسبحان الذى دقت في كل شيء حكمته. اهـ

أوصاف القرآن:

وصف الله القرآن الكريم بأوصاف عظيمة كثيرة، ذكر المؤلف منها ما يلي: أنه كتاب الله المبين، أي: المفصح عما تضمنه من أحكام وأخبار. أنه حبل الله المتين، أي: العهد القوي الذي جعله الله سببًا للوصول إليه والفوز بكرامته. أنه سور محكمات، أي: مفصل السور، كل سورة منفردة عن الأخرى، والمحكمات المتقنات المحفوظات من الخلل والتناقض. أنه آيات بينات، أي: علامات ظاهرات على توحيد الله، وكمال صفاته، وحسن تشريعاته. أن فيه محكمًا ومتشابهًا، فالمحكم: ما كان معناه واضحًا، والمتشابه: ما كان معناه خفيًا، ولا يعارض هذا ما سبق برقم (٣)؛ لأن الإحكام هناك بمعنى الإتقان والحفظ من الخلل والتناقض، وهنا بمعنى وضوح المعنى، وإذا رددنا المتشابه هنا إلى المحكم صار الجميع محكمًا. أنه حق لا يمكن أن يأتيه الباطل من أي جهة: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]. أنه بريء مما وصفه به المكذبون من قولهم: إنه شعر: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾[يس:٦٩]، وقول بعضهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾[المدثر:٢٤-٢٥] فقال الله متوعدًا هذا القائل: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[المدثر:٢٦]. أنه معجزة، لا يمكن لأحد أن يأتي بمثله وإن عاونه غيره: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[الإسراء:٨٨].



فصل

رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة

والمؤمنون يرون ربهم في الآخرة بأبصارهم ويزورونه[١]، ويكلمهم ويكلمونه، قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

فلما حجب أولئك في حال السخط دل على أن المؤمنين يرونه في حال الرضا، وإلا لم يكن بينهما فرق[٢]، وقال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ» حديث صحيح متفق عليه؛ وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا للمرئي بالمرئي، فإن الله تعالى لا شبيه له ولا نظير.

الشرح:

رؤية الله في الآخرة:

رؤية الله في الدنيا[٣] مستحيلة؛ لقوله تعالى لموسى.....

---

(١) حديث الزيارة بينا أنه حديث حسن، تقدم في صفة الكلام.

(٢) قال الشافعي رحمه الله: ما حَجَب الفجار إلا وقد عَلم أن الأبرار يرونه عز وجل. انظر "مناقب الشافعي" للبيهقي.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٤٩٠): ظن كثير منهم أنه يرى الله=

وقد طلب رؤية الله[1]:

= بعينه في الدنيا، وهذا مما وقع لجماعة من المتقدمين والمتأخرين، وهو غلط محض، حتى أورث مما يدعيه هؤلاء شكًا عند أهل النظر والكلام الذين يجوزون رؤية الله في الجملة، وليس لهم من المعرفة بالسنة ما يعرفون به: هل يقع في الدنيا أو لا يقع. فمنهم من يذكر في وقوعها في الدنيا قولين، ومنهم من يقول يجوز ذلك، وهذا كله ضلال؛ فإن أئمة السنة والجماعة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا. اهـ

وقال في "منهاج السنة النبوية" (٢/ ٣٧٦): وقد قدمنا القول بأن أهل السنة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا، لا نبي ولا غير نبي، ولم يتنازع الناس في ذلك إلا في نبينا محمد ﷺ خاصة، مع أن أحاديث المعراج المعروفة ليس في شيء منها أنه رآه أصلًا. اهـ

(١) والاستحالة هنا هي الاستحالة الشرعية، قال النووي رحمه الله في "شرحه على صحيح مسلم" (١/ ٣٢٠): اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلًا، وأجمعوا أيضًا على وقوعها في الآخرة، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين، وزعمت طائفة من أهل البدع - المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة - أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه، وأن رؤيته مستحيلة عقلًا، وهذا الذي قالوه خطأ صريح وجهل قبيح، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابيًا عن رسول الله ﷺ، وآيات القرآن فيها مشهورة. اهـ

وقال العلامة الشنقيطي في "أضواء البيان" (٢/ ١٣٧): وتحقيق المقام في المسألة: أن رؤية الله جل وعلا بالأبصار: جائزة عقلًا في الدنيا والآخرة، ومن أعظم الأدلة على جوازها عقلًا في دار الدنيا: قول موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[الأعراف: ١٤٣]؛ لأن موسى لا يخفى عليه الجائز والمستحيل في حق الله تعالى، وأما في الدنيا فممنوعة شرعًا كما تدل عليه آية الأعراف هذه، وحديث: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا»، كما أوضحناه في كتابنا "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب". اهـ وانظر: في الأضواء (٣/ ١٠٢)، (٥/ ٢٢٥).

فائدة: وليس من باب الاستحالة رؤية الله في المنام؛ فإنه قد نقل الاتفاق على رؤية الله في المنام، قال القرطبي في "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" (١٨/ ١٣١): رؤية الله تعالى في النوم: فقد قال القاضي عياض: لم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله تعالى في المنام.

=

﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف:١٤٣]، ورؤية الله في الآخرة ثابتة بالكتاب[1]،

وقال القاضي أبوبكر رحمه الله: رؤية الله تعالى في النوم أوهام وخواطر في القلب بأمثال لا تليق به بالحقيقة، ويتعالى سبحانه وتعالى عنها، وهي دلالات للرائي على أمر مما كان أو يكون، كسائر المرئيات. وقال غيره: رؤية الله في المنام حقٌّ وصدقٌ لا كذب فيها؛ لا في قول ولا في فعل. اهـ

وقال الإمام العالم ابن تيمية رحمه الله في "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ١٠٧): فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام؛ فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلًا، ولكن لا بدَّ أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقًا أتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس. قال بعض المشايخ: إذا رأى العبد ربه في صورة كانت تلك الصورة حجابًا بينه وبين الله، وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، وما أظن عاقلًا ينكر ذلك؛ فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه؛ إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين، وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام، ولكن لعلهم قالوا: لا يجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يرى في المنام، فهذا مما يقوله المتجهمة، وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة، إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه، وقول من يقول: ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه، ونحو ذلك، إذا حمل على مثل هذا كان محملًا صحيحًا، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك؛ فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته، وإن كان ما رآه مناسبًا مشابها لها، فالله تعالى أجل وأعظم. اهـ

(١) الأدلة على رؤية الله سبحانه وتعالى: قال الله في كتابه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة: ٢٢-٢٣]، وقوله تعالى ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾[الأحزاب: ٤٤].

والسنة[(١)]، .....

= قال ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى»: أما اللقاء فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة والمشاهدة بعد السلوك والمسير، وقالوا: إن لقاء الله يتضمن رؤيته سبحانه وتعالى، واحتجوا بآيات اللقاء على من أنكر رؤية الله في الآخرة من الجهمية كالمعتزلة وغيرهم.

وقال الله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[يونس: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين: ١٥].

(١) الأدلة من السنة كثيرة، وقد وصلت إلى التواتر، كما قيل:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبْ ... وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبْ

وَرُؤْيَةٌ شَفَاعَةٌ وَالْحَوْضُ ... وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

منها: حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ أُنَاسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قال النبي ﷺ: «نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ» قَالُوا: لَا، قَالَ: «وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ» قَالُوا: لَا، قال النبي ﷺ: «مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلاَّ كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا».

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قال: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ لَيْسَت فِيهَا سَحَابَةٌ»؟ قالوا: لا، قال: «فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ فِيهَا سَحَابَةٌ»؟ قالوا: لا، قال: «فوالذي نفسي بيده لا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ ربكم إلا كما تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا».

وحديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا لَنَا لا نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَفَلا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا فَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ لَكُمْ رِضْوَانِي، فَلا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا» هذا حديث متفق عَلَى صِحَّتِهِ.

وحديث أبي موسى رضي الله عنه، عنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلاَّ رِدَاءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

وإجماع السلف.[١]

قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢-٢٣]، وقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥]، فلما حجب الفجار عن رؤيته دل على أن الأبرار يرونه، وإلا لم يكن بينهما فرق.

وقال النبي ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[٢] متفق عليه؛ وهذا التشبيه للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي؛ لأن الله ليس كمثله شيء، ولا شبيه له ولا نظير.

وأجمع السلف على رؤية المؤمنين لله تعالى دون الكفار؛ بدليل الآية الثانية، يرون الله تعالى في عرصات القيامة وبعد دخول الجنة كما يشاء الله تعالى، وهي رؤية حقيقية تليق بالله.[٣]

---

(١) قال الطبري رحمه الله في "صريح السنة" ص(٦): الصواب من القول في رؤية المؤمنين ربهم عز وجل يوم القيامة، وهو ديننا الذي ندين الله به، وأدركنا عليه أهل السنة والجماعة، فهو: أن أهل الجنة يرونه على ما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ.

وقال أبوعثمان الصابوني رحمه الله في "عقيدة السلف" (٣٦): ويشهد أهل السنة أن المؤمنين يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم، وينظرون إليه على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ في قوله: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ» والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية، لا للمرئي. اهـ

(٢) الحديث أخرجه البُخَارِي (٥٥٤)، ومسلم (١٣٧٨) من حديث جرير البجلي رضي الله عنه.

(٣) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "المجموع" (٦/ ٤٨٧): الأقوال في رؤية الكفار:

أحدها: أن الكفار لا يرون ربهم بحال، لا المُظْهِر للكفر ولا المُسِرّ له. وهذا قول أكثر العلماء المتأخرين، وعليه يدل عموم كلام المتقدمين.

الثاني: أنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومنافقيها وغُبَّرات من أهل الكتاب، وذلك في عرصة القيامة، ثم يحتجب عن المنافقين فلا يرونه بعد ذلك. وهذا قول أبي بكر بن خزيمة من أئمة أهل السنة، وقد ذكر القاضي أبويعلى نحوه في حديث إتيانه سبحانه وتعالى لهم في الموقف الحديث المشهور. =

وفسرها أهل التعطيل[(١)] بأن المراد بها رؤية ثواب الله، أو أن المراد بها رؤية العلم واليقين.[(٢)]

= **الثالث:** أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب - كاللص إذا رأى السلطان - ثم يحتجب عنهم؛ ليعظم عذابهم، ويشتد عقابهم. وهذا قول ابن سالم وأصحابه. اهـ

قال الحافظ في "الفتح": واستدل به بعض السالمية ونحوهم على أن المنافقين وبعض أهل الكتاب يرون الله مع المؤمنين، وهو غلط؛ لأن في سياق حديث أبي سعيد أن المؤمنين يرونه سبحانه وتعالى بعد رفع رءوسهم من السجود، وحينئذ يقولون: أنت ربنا، ولا يقع ذلك للمنافقين ومن ذكر معهم، وأما الرؤية التي اشترك فيها الجميع قبلُ فقد تقدم أنه صورة الملك وغيره.

قلت: ولا مدخل أيضًا لبعض أهل الكتاب في ذلك؛ لأن في بقية الحديث أنهم يخرجون من المؤمنين ومن معهم ممن يظهر الإيمان، ويقال لهم: ما كنتم تعبدون؟ وأنهم يتساقطون في النار، وكل ذلك قبل الأمر بالسجود. اهـ كلامه

قال ابن خزيمة رحمه الله في "التوحيد": باب ذكر البيان أن رؤية الله التي يختص بها أولياؤه يوم القيامة هي التي ذكر في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، ويفضل بهذه الفضيلة أولياؤه من المؤمنين، ويحجب جميع أعدائه عن النظر إليه من مشرك ومتهود ومتنصر ومتمجس ومنافق، كما أعلم في قوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وهذا نظر أولياء الله إلى خالقهم جل ثناؤه بعد دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، فيزيد الله المؤمنين كرامة وإحسانًا إلى إحسانه؛ تفضلًا منه، وجودًا بإذنه إياهم النظر إليه، ويحجب عن ذلك جميع أعدائه.

(١) قال ابن جرير رحمه الله في "تفسيره": وتأول بعضهم في الأخبار التي رُويت عن رسول الله ﷺ بتصحيح القول برؤية أهل الجنة ربَّهم يوم القيامة تأويلات، وأنكر بعضهم مجيئها، ودافعوا أن يكون ذلك من قول رسول الله ﷺ، وردُّوا القول فيه إلى عقولهم، فزعموا أن عقولهم تُحِيل جواز الرؤية على الله عز وجل بالأبصار، وأتوا في ذلك بضرُوب من التمويهات، وأكثروا القول فيه من جهة الاستخراجات.

(٢) ولهم في تأويلاتهم شُبَهٌ، ومن هذه الشبه:

الأولى: قالوا: قال الله سبحانه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فنفى الإدراك له=

= ولرؤيته.

والجواب عن هذه الشبهة: قال ابن بطال: وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والجواب: أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا؛ جمعًا بين دليلي الآيتين، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية؛ لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته.

وقال البيهقي رحمه الله في "الاعتقاد": لا حجة لهم في قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإنه إنما أراد به: لا تدركه أبصار المؤمنين في الدنيا دون الآخرة، ولا تدركه أبصار الكافرين مطلقًا، كما قال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فلما عاقب الكفار بحجبهم عن رؤيته دل على أنه يثيب المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه، ولما قال في وجوه المؤمنين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾ [القيامة:٢٢]، فقيدها بيوم القيامة ووصفها، فقال: ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢] ثم أثبت لها الرؤية فقال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، علمنا أن الآية الأخرى في نفيها عنهم في الدنيا دون الآخرة، وفي نفيها عن الوجوه الباسرة دون الوجوه الناضرة؛ جمعًا بين الآيتين، حملًا للمطلق من الكلام على المقيد منه، ثم قد قال بعض أصحابنا: إنما نفى عنه الإدراك دون الرؤية، والإدراك هو الإحاطة بالمرئي دون الرؤية، فالله يُرَى ولا يُدْرَك، كما يُعْلَم ولا يُحاط به علمًا.

الثانية: قالوا: قال الله سبحانه ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، و(لن) تفيد التأبيد.

الجواب عن الشبهة الثانية: قال ابن بطال في "شرح البخاري" وتعلقوا: بقوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، والجواب عنه: المراد لن تراني في الدنيا؛ جمعًا أيضًا، ولأن نفي الشيء لا يقتضي إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين، حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف.

وقال الحافظ في "الفتح" (٨/ ٣٠٢): تعلق بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] نُفاةُ رؤية الله تعالى مطلقًا من المعتزلة، فقالوا: (لن) لتأكيد النفي الذي يدل عليه (لا)، فيكون النفي على التأبيد. وأجاب أهل السنة بأن التعميم في الوقت مختلف فيه، سلمنا، لكن خص بحالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب، وجاز في الآخرة؛ لأن أبصار المؤمنين فيها باقية، فلا استحالة أن يُرى الباقي بالباقي. بخلاف حالة الدنيا فإن أبصارهم فيها فانية فلا يُرى الباقي بالفاني، وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة وبإكرامهم بها في الجنة، ولا استحالة فيها فوجب الإيمان بها، وبالله التوفيق.

وقال الشنقيطي: ذكر جماعة من علماء العربية أن لفظة (لن) لا تدل على تأبيد النفي، قال=

ونرد عليهم باعتبار التأويل الأول بما سبق في القاعدة الرابعة، وباعتبار التأويل الثاني بذلك، وبوجه رابع: أن العلم واليقين حاصل للأبرار في الدنيا، وسيحصل للفجار في الآخرة.(١)



= ابن هشام في "المغني" في الكلام على (لن): ولا تفيد توكيد النفي، خلافًا للزمخشري في "كشافه"، ولا تأبيده خلافًا له في "أنموذجه"، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد، لم يقيد منفيها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة: ٩٥]، تكرارًا، والأصل عدمه اهـ

فالجواب: أن قول الزمخشري بإفادة (لن) التأبيد يجب رده؛ لأنه يقصده به استحالة رؤية الله تعالى يوم القيامة، زاعمًا أن قوله لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف:١٤٣]، تفيد فيه لفظة (لن) تأبيد النفي، فلا يرى الله عنده أبدًا لا في الدنيا، ولا في الآخرة، وهذا مذهب معتزلي معروف باطل، ترده النصوص الصحيحة في القرآن والأحاديث الصحيحة الكثيرة التي لا مطعن في ثبوتها، وإفادة (لن) التأبيد التي زعمها الزمخشري في الآية تردها النصوص الصحيحة الصريحة في الرؤية في الآخرة، ولا ينافي ذلك أن تفيد (لن) التأبيد في موضع لم يعارضها فيه نص. اهـ

(١) قال ابن تيمية كما في "الفتاوى" (٦/ ٤٨٦): الذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عُرِّف ذلك كما يُعَرَّف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر. والأحاديث والآثار في هذا كثيرة مشهورة قد دَوَّن العلماء فيها كتبًا، مثل: "كتاب الرؤية" للدارقطني، ولأبي نعيم، وللآجري، وذكرها المصنفون في السنة كابن بطة، واللالكائي، وابن شاهين، وقبلهم عبدالله ابن أحمد بن حنبل، وحنبل بن إسحاق، والخلال، والطبراني، وغيرهم. اهـ

قال ابن القيم في اجتماع "الجيوش" صـ(٥٥): قال المزني رحمه الله: فمن ينكر رؤية الله تعالى في الآخرة، فهو عند المؤمنين شر من اليهود والنصارى والمجوس، وليسوا بمؤمنين عند جميع المؤمنين. اهـ

فصل

القضاء والقدر

ومن صفات الله تعالى أنه الفعال لما يريد، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يخرج شيء عن مشيئته، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره، ولا يصدر إلا عن تدبيره، ولا محيد عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خط في اللوح المسطور، أراد ما العالم فاعلوه، ولو عصمهم لما خالفوه، ولو شاء أن يطيعوه جميعًا لأطاعوه، خلق الخلق وأفعالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد:٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥].

روى ابن عمر أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ: ما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» فقال جبريل: صدقت. رواه مسلم.[1]

---

[1] سيأتي ذكر تخرجه بعد قليل.

وقال النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ».[١]

ومن دعاء النبي ﷺ الذي علمه الحسن بن علي يدعو به في قنوت الوتر: «وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ».[١]

الشرح:

القدر[٢]:

من صفات الله تعالى أنه الفعال لما يريد كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود:١٠٧]، فلا يخرج شيء عن إرادته وسلطانه، ولا يصدر شيء إلا بتقديره وتدبيره، بيده ملكوت السموات والأرض، يهدي من يشاء برحمته ويضل من يشاء بحكمته، لا يسأل عما يفعل لكمال حكمته، وسلطانه، وهم يسألون لأنهم مربوبون محكومون.

والإيمان بالقدر واجب[٣]،.....

---

(١) سيأتي التعليق عليه عند شرح العثيمين رحمه الله

(٢) قال الإمام النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ١٣٢٨): قدر: قال أهل اللغة: القدر بإسكان الدال وفتحها لغتان، هو قدر الله تعالى الذي يجب الإيمان به كله، خيره وشره، حلوه ومره، نفعه وضره. ومذهب أهل الحق إثبات القدر والإيمان به كله كما ذكرناه. وقد جاء من النصوص القطعيات في القرآن العزيز والسنن الصحيحة المشهورات في إثباته ما لا يحصى من الدلالات. وقد أكثر العلماء في إثباته من المصنفات المستحسنات، فرضي الله تعالى عنهم وأجزل لهم المثوبات. اهـ

(٣) قال الإمام الآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٩): الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر، واجب على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذب بمقادير الله الجارية على العباد، فيضل عن طريق الحق... بل الإيمان بالقدر: خيره وشره، واجب قضاء

وهو أحد أركان الإيمان الستة[1]؛ لقول النبي ﷺ: «الإيمان: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ،

وقدر، وما قدر يكن، وما لم يقدر لم يكن، فإذا عمل العبد بطاعة الله عز وجل، علم أنها بتوفيق الله عز وجل له، فيشكره على ذلك، وإن عمل بمعصيته ندم على ذلك، وعلم أنها بمقدور جرى عليه، فذم نفسه واستغفر الله عز وجل؛ هذا مذهب المسلمين. اهـ

(١) * أدلة القرآن على وجوب الإيمان بالقدر:

قول الله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[التغابن: ١١].

وقوله: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة:٥١].

وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحديد:٢٢].

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾[آل عمران: ١٤٥].

وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[الرعد:٨].

وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:٤٩].

* أدلة السنة على وجوب الإيمان بالقدر:

قال ابن الوزير رحمه الله في "إيثار الحق على الخلق" (١/ ٩٦): بلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر اثنين وسبعين، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين، الجملة: مائتان وسبعة وعشرون حديثًا، من غير الآيات القرآنية، والأدلة البرهانية. اهـ

قلت: وقد جمع شيخنا العلامة محدث اليمن الوادعي رحمه الله كتابه "الجامع الصحيح في القدر" فشمل المرفوعات والآثار، فهو من أنفع الكتب المصنفة في بابه رحمه الله، وقد أخذناه عنه دراسة، أسكنه الله فسيح جناته.

ومن هذه الأحاديث التي تدل على وجب الإيمان بالقدر:

* حديث عمر رضي الله عنه جاء فيه: قال: وما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» وفيه: «هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ».

* وحديث علي رضي الله عنه وغيره وفيه: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

* وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٌّ خَيْرٌ. احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ. وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ».

وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» رواه مسلم وغيره.[١]

وقال النبي ﷺ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ[٢]».[٣]

فالخير والشر باعتبار العاقبة، والحلاوة والمرارة باعتبار وقت إصابته[٤]،

---

(١) رواه مسلم رقم (٨) من كتاب الإيمان، وأبودود (٤٦٩٥)، والنسائي (٨/ ٩٧)، وابن ماجه (٦٣).

(٢) قد بينا زيادة: «حلوه ومرة» في كتابنا "النبراس" ص(٤٧) وأوضحنا ضعفها، فتراجع أيضًا من "ظلال السنة" للعلامة الألباني رحمه الله برقم (١٧٢) فقد حكم عليها بالنكارة.

(٣) وهذه الكلمة مما تداولها علماء أهل السنة رحمهم الله مع عدم ثبوت سندها؛ لذا قال الإمام الذهبي في "السير" (٨/ ٢٨٧): وتسلسل إليّ هذا الكلام، وهو كلام صحيح، لكن الحديث واهٍ؛ لمكان الرقاشي. قلت: يريد حديث أنس.

ومن كلام العلماء ما رواه ابن بطة عن الإمام أحمد في "الإبانة" (٤/ ٤٣٦): قال إسحاق: حضرت رجلًا عند أبي عبدالله وهو يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبدالله: رأس الأمر وجماع المسلم على الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، والتسليم لأمر الله، والرضا بقضاء الله؟ قال أبوعبدالله: نعم.

وقال الإمام الحميدي أبوبكر في رسالته "أصول السنة" ص(٣): السُنَّة: أن يؤمن الرجل بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن ذلك كله فضل من الله عز وجل. اهـ

وقال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله في عقيدته: والإيمانُ بالقدرِ: خيرِهِ وشرِّهِ، حُلوِهِ ومُرِّهِ. وكل ذلك قَدَّرهُ الله رَبّنا، ومقاديرُ الأمور بيده، ومصدَرها عن قضائه، عَلِمَ كُلَّ شيءٍ قبل كونِهِ، فَجَرى على قدرِه، لا يكونُ مِن عباده قولٌ ولا عملٌ إلّا وقد قضاهُ وسبق علْمُه به.

وقد حكاه الأشعري في كتابه "المقالات" عن السلف إجماعًا، فقال في "مقالات الإسلاميين" (١/ ٧٢): أن الخير والشر بقضاء الله وقدره، ويؤمنون بقضاء الله وقدره خيره وشره، حلوه ومره.

(٤) قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل" (٣/ ١٧٥): فإن قيل: فما الفرق بين كون القدر خيرًا وشرًّا، وكونه حلوًا ومرًّا؟ قيل: الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها، فهو حلو ومر في مبدئه وأوله، وخير وشر في=

وخير القدر ما كان نافعًا، وشره ما كان ضارًّا أو مؤذيًا[1]. والخير والشر هو بالنسبة للمقدور وعاقبته، فإن منه ما يكون خيرًا كالطاعات، والصحة، والغنى، ومنه ما يكون شرًّا كالمعاصي، والمرض، والفقر. أما بالنسبة لفعل الله فلا يقال: إنه شر[2]؛.....

= منتهاه وعاقبته، وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة، فحلو الدنيا مر الآخرة، ومر الدنيا حلو الآخرة. وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام، والآلام تثمر اللذات، والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظامًا، لا يخرج عنه شيء البتة، والشر مرجعه إلى اللذات وأسبابها. والخير المطلوب هو اللذات الدائمة، والشر المرهوب هو الآلام الدائمة. فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذة ما، وأسباب تلك خيرات وإن اشتملت على ألم ما. فألم يعقب اللذة الدائمة أولى بالإيثار والتحمل من لذة تعقب الألم الدائم، فلذة ساعة في جنب ألم طويل كَلَا لَذَّةٍ، وألم ساعة في جنب لذة طويلة كلا ألم. اهـ

(١) قال العلامة ابن القيم رحمه الله في بيان حكم الرضا بالقضاء بعد حكاية الخلاف في المسألة، قال في «الشفاء» (٣/ ٢٠٢): فنقول الحكم والقضاء نوعان: ديني وكوني، فالديني: يجب الرضا به، وهو من لوازم الإسلام، والكوني: منه ما يجب الرضا به، كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضا به، كالمعايب والذنوب التي يسخطها الله، وإن كانت بقضائه وقدره، ومنه ما يستحب الرضا به، كالمصائب، وفي وجوبه قولان. هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي، وأما القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله، كعلمه، وكتابه، وتقديره، ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله ربًّا وإلهًا ومالكًا ومدبرًا، فبهذا التفصيل يتبين الصواب، ويزول اللبس في هذه المسألة العظيمة التي هي مفرق طرق بين الناس. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٠٠): وفي هذا المقام تعرف أولوا الألباب سر قوله: «سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي» وقوله: «الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» وقوله: «بِيَدِكَ الْخَيْرُ» وقوله: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» وقوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء:٨٠]، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٠]، وما شاكل ذلك، من أن الشر إما أن يحذف فاعله، أو يضاف إلى الأسباب، أو يندرج في العموم، وأما إفراده بالذكر مضافًا إلى خالق كل شيء فلا يقتضيه كلام حكيم؛ لما توجبه الحقيقة المقتضية للأدب المؤسس. اهـ =

لقول النبي ﷺ في دعاء القنوت [١] الذي علمه الحسن بن علي: «وَقِنِي شَرَّ مَا

= وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل" (٣/ ١٧٥): فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضي المقدر، ويكون شرًا بالنسبة إلى محل، وخيرًا بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيرًا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر له من وجه، بل هذا هو الغالب، وهذا كالقصاص وإقامة الحدود وقتل الكفار، فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم؛ لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض، وكذلك الآلام والأمراض وإن كانت شرورًا من وجه فهي خيرات من وجوه عديدة، وقد تقدم تقرير ذلك. فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر، وذلك في المقضي المقدر لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به، فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له، وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل خير، وحكمة ومصلحة.

وقال في "شفاء العليل" (٣/ ١٨٠): الشر لا يضاف إلى الرب تعالى، لا وصفًا ولا فعلًا، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه، وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[الفلق:١-٢] فـ(ما) ههنا موصولة أو مصدرية، والمصدر بمعنى المفعول، أي: من شر الذي خلقه، أو من شر مخلوقه، وقد يحذف فاعله، كقوله حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[الجن:١٠]، وقد يسند إلى محله القائم به، كقول إبراهيم الخليل: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[الشعراء:٧٨-٨٠]، وقول الخضر: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[الكهف:٧٩]، وقال في بلوغ الغلامين: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾[الكهف:٨٢]. اهـ

(١) تخصيص هذا الدعاء بالقنوت للوتر مما أعل عند بعض الحفاظ؛ وذلك لعدم ذكر الدعاء في قنوت الوتر إنما هو دعاء علمه الحسن.

قال الإمام أبوبكر ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ١٥٢): وهذا الخبر رواه شُعْبة بن الحَجَّاج، عن بُرَيْد بن أبي مَرْيَم، في قصّة الدُّعاء، ولم يذكر القُنُوت، ولا الوِتْر، وشُعْبة أحفظ من عدد مثل يُونُس بن أبي إسْحَاق، وأبوإسْحَاق لا يُعلم أسمع هذا الخبر من بُرَيْد، أو دَلَّسَهُ عنه، اللهُم إلا أن يكون - كما يدعي بعضُ علمائنا - أن كل ما رواه يُونُس عمن روى عنه أبوه أبوإسْحَاق، هو مما سَمِعَهُ يُونُس مع أبيه ممن روى عنه، ولو ثبت الخبر عن النَّبِيِّ ﷺ أنه أمر =

قضيت »[1]، فأضاف الشر إلى ما قضاه، لا إلى قضائه.[2]

والإيمان بالقدر لا يتم إلا بأربعة أمور:

الأول: الإيمان بأن الله عالم كل ما يكون جملة وتفصيلًا بعلم سابق؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۗ إِنَّ

= بالقُنُوت في الوِتْر، أو قَنَتَ في الوِتْر، لم يَجُزْ عندي مخالفة خبر النَّبِيِّ ﷺ ولستُ أعلمه ثابتًا. اهـ

وتبع ابن حبان شيخه في النقد، فَقَالَ فِي كِتَابه "وصف الصَّلَاة بِالسنةِ": هَذَا خبر رَوَاهُ أَبُوإِسْحَاق، عَن بريد بن أبي مَرْيَم، وسَمعه ابناه إِسْرَائِيل وَيُونُس عَن أَبِيهِمَا، وَعَن بريد بن أبي مَرْيَم، وَأَبُوإِسْحَاق السبيعِي كَانَ مدلسًا لَا يصغر عَن بريد بن أبي مَرْيَم، بل هُوَ أعلَى إِسْنَادًا مِنْهُ، وَلَكِن لَا نَدْرِي أسمع هَذَا الخَبَر من بريد أم لَا؟ قَالَ: وَهَذِه اللَّفْظَة: (عَلمنِي رَسُول الله ﷺ كَلِمَات أَقولهن فِي قنوت الوتر) لَيست بمحفوظة؛ لِأَن الحسن بن عَلِي قُبِضَ المُصْطَفَى وَهُوَ ابْنُ ثَمَان سِنِين، فَكيف يعلم المُصْطَفَى ابْن ثَمَان سِنِين دُعَاء القُنُوت فِي الوتر وَيتْرك أولي الأحلام والنهى من الصَّحَابَة ولَا يَأْمُرهُم بِهِ؟!

قَالَ: وَشعْبَة بن الحجَّاج أحفظ من مِائَتَيْنِ مثل أبي إِسْحَاق وابنيه، وَقد رَوَى هَذَا الخَبَر عَن بريد بن أبي مَرْيَم من غير ذكر القُنُوت وَلَا الوتر فِيهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (كَانَ يعلمنَا هَذَا الدُّعَاء) وَقد سَمعه من بريد بن أبي مَرْيَم مرَارًا، فَلَو كَانَت هَذِه اللَّفْظَة مَحْفُوظَة لبادر بهَا شُعْبَة فِي خَبره؛ إِذْ الإتقان بِهِ أَحْرَى، والضبط للإسناد بِهِ أولَى من أبي إِسْحَاق وابنيه. هَذَا آخر كَلَامه. انظر: "البدر المنير" (٣/ ٦٣٤)

(١) حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما أخرجه أحمد في "المسند" (١/ ١٩٩)، والترمذي (٤٢٦)، وأبوداود (١٢١٤)، والنسائي (١٧٢٥)، وابن ماجه (١١٦٨)، وابن خزيمة (١٠٩٥)، وابن حبان (٩٤٥)، والدارمي (١٥٩١). وصححه العلامة الوادعي في "الجامع الصحيح في القدر" (٣٣) وفي "الصحيح المسند" (١/ ١٤٩).

(٢) قال العلامة ابن الوزير في "إيثار الحق على الخلق" (١/ ٩٦): لا يجوز اعتقاد أن الله يريد الشر لكونه شرًّا، بل لا بدَّ من خير راجح يكون ذلك الشر وسيلة إليه، وذلك الخير هو تأويل ذلك الشر السابق له على نحو تأويل الخضر لموسى، وطردوا ذلك في شرور الدارين.

ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠].(١)

الثاني: أن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد:٢٢] أي: نخلق الخليقة.(٢)

ولقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ» رواه مسلم.(٣)

الثالث: أنه لا يكون شيء في السموات والأرض إلا بإرادة الله ومشيئته(٤)،

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (١/ ٨٥): فأما المرتبة الأولى - وهي العلم السابق - فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة، وخالفهم مجوس الأمة، وكتابته السابقة تدل على علمه بها قبل كونها. اهـ

(٢) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (١/ ١٢٠): أجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب، وقد دل القرآن على أن الرب تعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فتبّت يدا أبي لهب في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب. اهـ

(٣) رواه عن عبدالله بن عمرو بن العاص من طريق أبي هانئ عن أبي عبدالرحمن الحبلي به. برقم (٢٦٥٣).

(٤) قال العلامة ابن القيم في «شفاء العليل» (١/ ١٢٥): هذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتضٍ إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به، والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وخالفهم في ذلك من ليس منهم في هذا الموضع، وإن كان منهم في موضع آخر، فجوزوا أن يكون في الوجود ما لا يشاء الله، وأن يشاء ما لا يكون، وخالف الرسل كلهم وأتباعهم من نفى مشيئة الله بالكلية، ولم يثبت له سبحانه مشيئة واختيارًا أوجد بها الخلق، كما يقوله طوائف من أعداء الرسل من الفلاسفة وأتباعهم، والقرآن والسنة مملوآن بتكذيب الطائفتين. اهـ

الدائرة بين الرحمة والحكمة، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته، لا يُسأل عما يفعل؛ لكمال حكمته وسلطانه، وهم يسألون، وما وقع من ذلك فإنه مطابق لعلمه السابق، ولما كتبه في اللوح المحفوظ؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر:٤٩]، ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام:١٢٥]، فأثبت وقوع الهداية والضلال بإرادته.(١)

الرابع: أن كل شيء في السموات والأرض مخلوق لله تعالى، لا خالق غيره ولا رب سواه؛ لقوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان:٢] وقال على لسان إبراهيم: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦].(٢)



---

(١) قال ابن القيم في "شفاء العليل": قال تعالى: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ﴾ [النحل: ٣٧]، هذا صريح في أن هذا الهدى ليس له ﷺ ولو حرص عليه، ولا إلى أحد غير الله، وأن الله سبحانه إذا أضل عبدًا لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته، كما قال تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف:١٨٦].

(٢) قال ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل" (١/١٤٣): هذا أمر متفق عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم، وعليه اتفقت الكتب الإلهية، والفطر والعقول والاعتبار، وخالف في ذلك مجوس الأمة فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين - وهي أشرف ما في العالم - عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقون لها، ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته، وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية، فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالًا، ولا يضل مهتديًا، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلمًا، والكافر كافرًا، والمصلي مصليًا، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا بجعله تعالى، وقد نادى القرآن بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض، وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف في الرد عليهم. اهـ المراد

ولا نجعل قضاء الله وقدره حجة لنا في ترك أوامره واجتناب نواهيه، بل يجب أن نؤمن، ونعلم أن لله علينا الحجة بإنزال الكتب وبعثة الرسل، قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥].

الشرح:

القدر ليس حجة للعاصي على فعل المعصية:(١)

أفعال العباد كلها من طاعات ومعاصٍ كلها مخلوقة لله كما سبق، ولكن

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في "دقائق التفسير" (٢/ ٣٦٧): قول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه:

أحدها: أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد وإما أن لا يراه حجة للعبد، فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس؛ فإنهم كلهم مشتركون في القدر، وحينئذ يلزمه أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل... ولو فعل الناس هذا لهلك العالَم. فتبين أن قولهم فاسد في العقل، كما أنه كفر في الشرع، وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد.

الوجه الثاني: أن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وقوم هود وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

الوجه الثالث: أن هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء الله وأعداء الله، ولا بين المؤمنين والكفار، ولا أهل الجنة وأهل النار، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۝٢٠ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر:١٩-٢٢]، وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص:٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١]...

الوجه الرابع: أن القدر نؤمن به ولا نحتج به، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول، ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولاً لقبل من إبليس وغيره من =

ليس ذلك حجة للعاصي على فعل المعصية؛ وذلك لأدلة كثيرة، منها:

١- أن الله أضاف عمل العبد إليه وجعله كسبًا له[1]، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[غافر:١٧]، ولو لم يكن له اختيار في الفعل وقدرة عليه ما نسب إليه.

٢- أن الله أمر العبد ونهاه، ولم يكلفه إلا ما يستطيع؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٨٦]، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا

= العصاة، ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب الله أحدًا من الخلق، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم يُقطع سارق، ولا قُتل قاتل، ولا أقيم حدٌّ على ذي جريمة، ولا جوهد في سبيل الله، ولا أُمر بمعروف، ولا نُهي عن منكر.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ سئل عن هذا؛ فإنه قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» فقيل: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لَا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» رواه البخاري ومسلم، وفي حديث آخر في الصحيح، أنه قيل: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون، أفيما جفت به الأقلام وطويت به الصحف؟ أم فيما يستأنفون مما جاءهم به؟ - أو كما قيل - فقال: «بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَطُوِيَتْ بِهِ الصُّحُفُ» فقيل ففيم العمل؟ فقال: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

الوجه السادس: أن يقال: إن الله تعالى علم الأمور وكتبها على ما هي عليه، فهو سبحانه قد كتب أن فلانًا يؤمن ويعمل صالحًا فيدخل الجنة، وفلانًا يفسق ويعصي فيدخل النار... كذلك الجنة، إنما أعدها الله تعالى للمؤمنين، فمن ظن أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلًا... فإن الله سبحانه وتعالى قدر الأسباب والمسببات، فسبق منه هذا وهذا، فمن ظن أن أحدًا سبق له من الله الحسنى بلا سبب فقد ضل، بل هو سبحانه ميسر الأسباب والمسببات، وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا. اهـ

(١) قال ابن القيم رحمه الله في "شفاء العليل" (٣/ ٢٠١): إن الكسب الذي أثبته كثير منهم - أي: الأشاعرة - لا حقيقة له؛ إذ هو عندهم مقارنة الفعل للإرادةِ، والقدرةُ إيجاد به، من غير أن يكون لها تأثير بوجه ما!

﴿ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ولو كان مجبورًا على العمل ما كان مستطيعًا على الفعل أو الكف؛ لأن المجبور لا يستطيع التخلص منه.

٣- أن كل واحد يعلم الفرق بين العمل الاختياري والإجباري، وأن الأول يستطيع التخلص منه.

٤- أن العاصي قبل أن يقدم على المعصية لا يدري ما قدر له، وهو باستطاعته أن يفعل أو يترك، فكيف يسلك الطريق الخطإ ويحتج بالقدر المجهول؟! أليس من الأحرى أن يسلك الطريق الصحيح ويقول: هذا ما قدر لي؟!

٥- أن الله أخبر أنه أرسل الرسل لقطع الحجة: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، ولو كان القدر حجة للعاصي لم تنقطع بإرسال الرسل.



ونعلم أن الله سبحانه ما أمر ونهى إلا المستطيع للفعل والترك[1]، وأنه لم يُجْبِر أحدًا على معصية، ولا اضطره إلى ترك طاعة، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[2] [البقرة:٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[3] [التغابن:١٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمة الله عليه كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٣٧١-٣٧٦): وقد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد، هل هي مع فعله أم قبله؟... والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له أيضًا، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره. فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له، قال الله تعالى في الأولى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران: ٩٧]، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج، ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به: بل قبل فراغه!... ونظائر هذا متعددة، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عمن لم يفعلها، فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور! فالاستطاعة المقارنة الموجبة، مثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾[هود: ٢٠]، فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة؛ إذ الأخرى لا بدَّ منها في التكليف. فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس.

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات، كما قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾[التحريم: ١٢]. اهـ

(٢) وقال شيخ الإسلام مبينًا وجه الاستدلال من هذه الآية على الاستطاعة (٨/ ٣٧١): وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦] و(الوسع): الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارنة لما كلف أحد إلا بالفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام مبينًا وجه الاستدلال من هذه الآية على الاستطاعة (٨/ ٣٧٦): وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن: ١٦]، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة. اهـ

﴿كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر:١٧].

فدل على أن للعبد فعلًا وكسبًا يجزى على حَسَنِهِ بالثواب، وعلى سَيِّئِهِ بالعقاب، وهو واقع بقضاء الله وقدره.

الشرح:

التوفيق بين كون فعل العبد مخلوقًا لله وكونه كسبًا للفاعل:

عرفت مما سبق أن فعل العبد مخلوق لله، وأنه كسب للعبد[1]، يجازى

---

(١) قال ابن القيم في "شفاء العليل" (٢/ ٣٦): أما الكسب فأصله في اللغة الجمع. قاله الجوهري. وهو طلب الرزق. والكسب قد وقع في القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: عقد القلب وعزمه، كقوله تعالى ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٥]، أي: بما عزمتم عليه وقصدتموه، وقال الزجاج: أي: يؤاخذكم بعزمكم على أن لا تبروا وأن لا تتقوا وأن تعتلوا في ذلك بأنكم حلفتم، وكأنه التفت إلى لفظ المؤاخذة وأنها تقتضي تعذيبًا، فجعل كسب قلوبهم عزمهم على ترك البر والتقوى؛ لمكان اليمين. والقول الأول أصح، وهو قول جمهور أهل التفسير؛ فإنه قابل به لغو اليمين، وهو أن لا يقصد اليمين، فكسب القلب المقابل للغو اليمين هو عقده وعزمه، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة:٨٩]، فتعقيد الإيمان هو كسب القلب.

الوجه الثاني من الكسب: كسب المال من التجارة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٦٧]، فالأول للتجار، والثاني للزراع.

والوجه الثالث من الكسب: السعي والعمل، كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام:٧٠]، فهذا كله للعمل.

قال: فلفظ الكسب تطبقه القدرية على معنى، والجبرية على معنى، وأهل السنة والحديث على معنى.

فكسب القدرية: هو وقوع الفعل عندهم بإيجاد العبد وأحداثه ومشيئته من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده.

=

عليه الحسن بأحسن، والسيئ بمثله، فكيف نوفق بينهما؟ التوفيق بينهما أن وجه كون فعل العبد مخلوقًا لله تعالى أمران[١]:

الأول: أن فعل العبد من صفاته، والعبد وصفاته مخلوقان لله تعالى.

الثاني: أن فعل العبد صادر عن إرادة قلبية وقدرة بدنية[٢]، ولولاهما لم

= وكسب الجبرية: لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه، وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال. فقال القاضي: الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة. وقيل: إنه المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث. وقيل: إنه المقدور بالقدرة الحادثة، قالوا: ولسنا نريد بقولنا ما وجدوا عليه قدرة محدثة أنها قدرة على وجوده؛ فإن القادر على وجوده هو الله وحده، وإنما نعني بذلك أن للكسب تعلقًا بالقدرة الحادثة، لا من باب الحدوث والوجود.

وقال الأشعري وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسبًا دون كونه موجودًا أو محدثًا، فكونه كسبًا وصف للوجود بمثابة كونه معلومًا.

ولخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل؛ فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب.

ولهذا قال كثير من العقلاء: إن هذا من محالات الكلام، وإنه شقيق أحوال أبي هاشم، وطفرة النَّظَّام.

(١) قال ابن القيم في "شفاء العليل" (١/ ١٥٨): قالت أهل السنة: إضافتها إليهم فعلًا وكسبًا لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقًا ومشيئةً، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها، وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم؛ إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله، ولم يقدر عليه، ولا خلقه. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام في (٨/ ٣٧٢): التحقيق أنه قد يكون قادرًا بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل، فإن الله قادر أيضًا على خلاف المعلوم والمراد، وإلا لم يكن قادرًا إلا على ما فعله، وليس العبد قادرًا على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل؛ فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن... فإن العبد محدث لأفعاله كاسب لها، وهذا الإحداث مفتقر إلى محدِث، فالعبد فاعل صانع محدِث، وكونه فاعلًا صانعًا محدِثًا بعد أن لم يكن، لا بدَ له من فاعل، كما قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، فإذا شاء الاستقامة صار مستقيمًا، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

يكن فعل، والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله تعالى، وخالق السبب خالق للمسبب، فنسبة فعل العبد إلى خلق الله له نسبة مسبب إلى سبب، لا نسبة مباشرة؛ لأن المباشر حقيقة هو العبد؛ فلذلك نسب الفعل إليه كسبًا وتحصيلًا، ونسب إلى الله خلقًا وتقديرًا، فلكل من النسبتين اعتبار، والله أعلم.(١)

المخالفون للحق في القضاء والقدر والرد عليهم:

المخالفون للحق في القضاء والقدر طائفتان:

الطائفة الأولى: الجبرية، يقولون: العبد مجبور على فعله وليس له اختيار في ذلك. ونرد عليهم بأمرين:

١- أن الله أضاف عمل الإنسان إليه، وجعله كسبًا له، يعاقب ويثاب بحسبه، ولو كان مجبورًا عليه ما صح نسبته إليه، ولكان عقابه عليه ظلمًا.

٢- أن كل واحد يعرف الفرق بين الفعل الاختياري والاضطراري في الحقيقة والحكم، فلو اعتدى شخص على آخر وادعى أنه مجبور على ذلك بقضاء الله وقدره؛ لعد ذلك سفهًا مخالفًا للمعلوم بالضرورة.

الطائفة الثانية: القدرية، يقولون: العبد مستقل بعمله ليس لله فيه إرادة، ولا قدرة، ولا خلق. ونرد عليهم بأمرين:

١- أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الرعد:١٦]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[الصافات:٩٦].

٢- أن الله مالك السموات والأرض فكيف يكون في ملكه ما لا تتعلق به

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة النبوية" (٣/ ١٥٩): ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة، والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل؛ لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب، والله هو الخالق للمسبب أيضًا، كما أنه إذا خلق النار في الثوب فإنه لا بدَّ من وجود الحريق عقيب ذلك، والكل مخلوق لله تعالى. اهـ

إرادته وخلقه؟!

أقسام الإرادة والفرق بينها:

إرادة الله تنقسم إلى قسمين كونية وشرعية:

فالكونية: هي التي بمعنى المشيئة، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥].

والشرعية: هي التي بمعنى المحبة، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧].

والفرق بينهما: أن الكونية يلزم فيها وقوع المراد، ولا يلزم أن يكون محبوبًا لله، وأما الشرعية فيلزم أن يكون المراد فيها محبوبًا لله، ولا يلزم وقوعه.[1]



---

(١) قال ابن القيم في "شفاء العليل" (١/ ١٣٩): لفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية: فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية: فتكون هي المحبة. إذا عرفت هذا، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛ فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق، ونظير هذا لفظ الأمر.

وقبل هذا قال: وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله. وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعًا، فهو محبوب للرب واقع بمشيئته، كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين. وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته. وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني. وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته. فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي. اهـ

فصل

الإيمان قول وعمل

والإيمان قول باللسان، وعمل بالأركان، وعقد بالجنان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾[البينة:٥]، فجعل عبادة الله تعالى، وإخلاص القلب، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة كله من الدين.

وقال رسول الله ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ». فجعل القول والعمل من الإيمان.

وقال تعالى: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾[التوبة:١٢٤]، وقال: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾[الفتح:٤]، وقال رسول الله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ أَوْ ذَرَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ»، فجعله متفاضلًا.

الشرح:

الإيمان:

الإيمان لغة: التصديق.[1]

---

(١) هذا الحد قد رجع عنه العلامة العثيمين رحمه الله في كتبه؛ لأن هذا الحد مما أنكر على المرجئة، نبه =

واصطلاحًا: قول باللسان، وعمل بالأركان، وعقد بالجنان.[1]

على ذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله في "الإيمان الأوسط"، وحرر ذلك بما لا تجده عند غير، فقال ص(٤٦): وليس لفظ الإيمان مرادفًا للفظ التصديق كما يظنه طائفة من الناس؛ فإن التصديق يستعمل في كل خبر، فيقال لمن أخبر بالأمور المشهورة مثل: الواحد نصف الاثنين، والسماء فوق الأرض، عجيبًا: صدقت وصدقنا بذلك، ولا يقال: آمنا لك، ولا آمنا بهذا؛ حتى يكون المخبَر به من الأمور الغائبة، فيقال للمخبِر: آمنا له، وللمخبَر به: آمنا به، كما قال إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[يوسف:١٧]، أي: بمقر لنا ومصدق لنا؛ لأنهم أخبروه عن غائب، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[الشعراء:١١١]، وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[التوبة:٦١]، وقوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾[المؤمنون:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾[الدخان:٢١]، ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾[يونس:٨٣]، أي: أقر له.

وذلك أن الإيمان يفارق التصديق، أي: لفظًا ومعنى؛ فإنه أيضًا يقال: صدقته، فيتعدى بنفسه إلى المصدق، ولا يقال: أمنته إلا من الأمان الذي هو ضد الإخافة، بل آمنت له، وإذا ساغ أن يقال: ما أنت بمصدق لفلان، كما يقال: هل أنت مصدق له؛ لأن الفعل المتعدي بنفسه إذا قدم مفعوله عليه أو كان العامل اسم فاعل ونحوه مما يضعف عن الفعل فقد يعدونه باللام؛ تقوية له، كما يقال: عرفت هذا وأنا به عارف، وضربت هذا وأنا له ضارب، وسمعت هذا ورأيته وأنا له سامع وراء. كذلك يقال: صدقته وأنا له مصدق، ولا يقال: صدقت له به. وهذا خلاف آمن، فإنه لا يقال - إذا أردت التصديق -: آمنته، كما يقال: أقررت له. ومنه قوله: آمنت له، كما يقال: أقررت له، فهذا فرق في اللفظ.

والفرق الثاني: ما تقدم من أن الإيمان لا يستعمل في جميع الأخبار، بل في الإخبار عن الأمور الغائبة ونحوها مما يدخلها الريب. فإذا أقر بها المستمع قيل: آمن، بخلاف لفظ التصديق، فإنه عام متناول لجميع الأخبار.

وأما المعنى: فإن الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة. كما أن لفظ الإقرار: مأخوذ من قرّ يقرُّ، وهو قريب من آمن يأمن. لكن الصادق يطمأن إلى خبره، والكاذب بخلاف ذلك، كما يقال: الصدق طمأنينة والكذب ريبة، فالمؤمن دخل في الأمن، كما أن المقر دخل في الإقرار.

(١) قال الإمام الآجري رحمه الله في "الشريعة" (١/ ١٨٤): إن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح. =

= ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب، والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب، ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث، كان مؤمنًا؛ دل على ذلك الكتاب والسنة، وقول علماء المسلمين.

فأما ما لزم القلب من فرض الإيمان، فقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾[المائدة:٤١] إلى قوله جل وعلا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[المائدة:٤١].

وقال تبارك وتعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[النحل:١٠٦].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾[الحجرات:١٤]، فهذا مما يدلك على أن علم القلب بالإيمان، وهو التصديق والمعرفة، ولا ينفع القول به إذا لم يكن القلب مصدقًا بما ينطق به اللسان مع العمل، فاعلموا ذلك.

وأما فرض الإيمان باللسان: فقول الله عز وجل: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ﴾[البقرة:١٣٦-١٣٧]، وقال النبي ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ» وذكر الحديث. فهذا الإيمان باللسان نطقًا فرض واجب.

وأما الإيمان بما فرض على الجوارح تصديقًا بما آمن به القلب، ونطق به اللسان، فقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٧٧﴾[الحج:٧٧] وقال جل وعلا: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة:٤٣] في غير موضع من القرآن، ومثله فرض الصيام على جميع البدن، ومثله فرض الجهاد بالبدن، وبجميع الجوارح.

فالأعمال - رحمكم الله تعالى - بالجوارح تصديق للإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمل جوارحه، مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول، لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه=

مثال القول: لا إله إلا الله، ومثال العمل: الركوع، ومثال العقد: الإيمان بالله وملائكته وغير ذلك مما يجب اعتقاده.

والدليل على أن هذا هو الإيمان[١]، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾[البينة:٥].

فجعل الإخلاص، والصلاة، والزكاة من الدين.[٢]

وقال النبي ﷺ: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**» رواه مسلم بلفظ: «**فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[٣] وأصله في الصحيحين.[٤]

والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ لقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمۡ

= العمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقًا منه لإيمانه، وبالله تعالى التوفيق. اهـ

(١) هذا مذهب أهل السنة والحديث، وأما مذهب المعتزلة: فالإيمان عندهم جماع الطاعات، ومن قصر منها عن شيء فهو فاسق لا مؤمن ولا كافر، وسواهم المتحققون بالاعتزال أصحاب المنزلة بين المنزلتين، ومنهم من قال في ذلك بقول الخوارج: المذنب كافر غير مؤمن. إلا أن الصفرية تجعله كالمشرك، وتجعل دار المذنب المخالف لهم دار حرب. وأما الإباضية فتجعله كافر نعمة، ولكنهم يخلدونه في النار إن لم يتب من الكبيرة، ولا يستحلون ماله كما يستحله الصفرية، ولهم ظواهر آيات يبرهنون بها قد فسرتها السنة وقد مضى على ما فسرت السنة في ذلك علماء الأمة. قاله ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩ / ٢٥١)

(٢) قال الإمام ابن عبدالبر في "التمهيد" (٩ / ٢٥٠): الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر أن الإيمان والإسلام سواء؛ بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عز وجل قوله: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾[الذاريات:٣٥-٣٦]، وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر. اهـ

(٣) رواه برقم (٥٧) (٣٥) من كتاب الإيمان.

(٤) وبلفظ: «ستون» رواه البخاري برقم (٩)، ومسلم برقم (٥٨) (٣٥).

إِيمَٰنًا ﴾[آل عمران:١٧٣] ﴿ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾[الفتح:٤]، وقال النبي ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ، أَوْ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ» رواه البخاري بنحوه(١)، فجعله النبي ﷺ، متفاضلًا، وإذا ثبتت زيادته ثبت نقصه؛ لأن من لازم الزيادة أن يكون المزيد عليه ناقصًا عن الزائد.(٢)



---

(١) رواه البخاري مختصرًا برقم (٤٤) ومطولًا برقم (٧٤١٠)، ومسلم برقم (١٩٣) كلاهما من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) روى الآجري بسند صحيح أنه: قيل لسفيان بن عيينة: الإيمان يزيد وينقص؟ قال: أليس تقرءون القرآن؟ ﴿ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا ﴾[آل عمران:١٧٣] في غير موضع، قيل: ينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص.

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فمن زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص فاحذروه، فإنه مبتدع.

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ٢٥٢): وعلى أن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية جماعة أهل الآثار والفقهاء أهل الفتوى بالأمصار. اهـ

مسألة: **الاستثناء عند أهل السنة في الإيمان**: قال ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٨-٤٣٩): وأما مذهب سلف أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه والثوري وابن عيينة، وأكثر علماء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة فكانوا يستثنون في الإيمان وهذا متواتر عنهم. اهـ

معنى الاستثناء عندهم في الإيمان: قال الإمام ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٦٥): لكن الاستثناء يصح في وجهين: أحدهما: نفي التزكية؛ لئلا يشهد الإنسان على نفسه بحقائق الإيمان وكواملة، فإن من قطع على نفسه بهذه الأوصاف شهد لها بالجنة وبالرضا والرضوان. اهـ

قال ابن تيمية: وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون. اهـ «المجموع» (٧/ ٤٧٣).

فصل

الإيمان بكل ما أخبر به الرسول

ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ وصح به النقل عنه فيما شاهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه حق وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ولم نطلع على حقيقة معناه، مثل حديث الإسراء والمعراج، وكان يقظة لا منامًا؛ فإن قريشًا أنكرته وأكبرته، ولم تنكر المنامات.

ومن ذلك أن مَلَكَ الموت لما جاء إلى موسى عليه السلام ليقبض روحه لطمه ففقأ عينه، فرجع إلى ربه فرد عليه عينه.

الشرح:

السمعيات:

السمعيات كل ما ثبت بالسمع، أي: بطريق الشرع، ولم يكن للعقل فيه مدخل، وكل ما ثبت عن النبي ﷺ من أخبار فهو حق يجب تصديقه، سواء شاهدناه بحواسنا، أو غاب عنا، وسواء أدركناه بعقولنا، أم لم ندركه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[البقرة:١١٩][1]. وقد ذكر المؤلف من ذلك أمورًا:

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله شارحًا كلام الأصفهاني في عقيدته. قال الأصفهاني: نقول كل ما أخبر به محمد عليه الصلاة والسلام من عذاب القبر، ومنكر ونكير، وغير ذلك من أحوال القيامة=

الأمر الأول: الإسراء والمعراج:

الإسراء لغة: السير بالشخص ليلًا، وقيل: بمعنى سرى.

وشرعًا: سير جبريل بالنبي ﷺ، من مكة إلى بيت المقدس؛ لقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء:١].

والمعراج لغة: الآلة التي يعرج بها، وهي المصعد.[1]

= والصراط والميزان والشفاعة والجنة والنار، فهو حق؛ لأنه ممكن. وقد أخبر به الصادق فلزم صدقه، والله الموفق.

قال ابن تيمية في "شرح الأصفهانية" صـ(١٩): يوضح ذلك أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسوله من صفاته ليس موقوفًا على أن يقوم عليه دليل عقلي على تلك الصفة بعينها؛ فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول ﷺ إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله، فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]، ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول، ولا متلقيًا عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به؛ فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به، بل يتأوله أو يفوضه، وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده، وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق، ثم الطريق النبوية، فمنهم من يحيل على القياس، ومنهم من يحيل على الكشف، وكل من الطريقتين فيها من الاضطراب والاختلاف مالا ينضبط، وليست واحدة منهما تحصل المقصود بدون الطريق النبوية. اهـ

[1] قال الحافظ الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (١/ ٥٥٣): قال أهل اللغة: المعراج هو السلم والدرج يعرج به إلى السماء. والعروج الارتقاء والصعود، فالمعراج ما يكون به المرتقى إلى=

وشرعًا: السلم الذي عرج به رسول الله ﷺ من الأرض إلى السماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم:١-٢] إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨].

وكانا في ليلة واحدة عند الجمهور(١)، وللعلماء خلاف متى كانت؟ فيروى بسند منقطع عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم أنها ليلة الإثنين الثاني عشر من ربيع الأول، ولم يعينا السنة، رواه ابن أبي شيبة.(٢)

ويروى عن الزهري وعروة أنها قبل الهجرة بسنة. رواه البيهقي. فتكون في ربيع الأول، ولم يعينا الليلة، وقاله ابن سعد وغيره وجزم به النووي. ويروى

= السماء. وقيل: المعراج ما تعرج فيه الأرواح إذا قبضت، فليس شيء أحسن منه إذا رآه أرواح المؤمنين، لم تتمالك أن لا تخرج.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٢٠٣): وهو بكسر الميم، وحكي ضمها، من عَرَج بفتح الراء يعرُج بضمها إذا صعد. اهـ

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ١٩٧): اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة، فمنهم من ذهب إلى أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة بجسد النبي ﷺ وروحه بعد المبعث، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء والمتكلمين وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك؛ إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل. اهـ

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" فيما نقله عنه ابن كثير في "البداية والنهاية" (٣/ ١٠٩) عن عفان، عن [سليم بن حيان]، عن سعيد بن ميناء، عن جابر وابن عباس به.

وأخرجه الجوزقاني في "الأباطيل" (١/ ١٢٦) من طريق بن أبي شيبة، عن عفان، عن سليم به.

تنبيه: قول الشارح: سنده منقطع، يشير إلى قول ابن كثير أنه منقطع، والأمر ليس كما قالا، بل الأثر صحيح السند سالم من الانقطاع، وإنما حصل الوهم من ابن كثير بسبب النسخ، فقد سقط سليم بن حيان عند ابن أبي شيبة فيما نقله ابن كثير، وبان ذلك السقط عند الجوزقاني كما في المصدر.

عن السدي أنها قبل الهجرة بستة عشر شهرًا. رواه الحاكم. فتكون في ذي القعدة. وقيل: قبل الهجرة بثلاث سنين. وقيل: بخمس. وقيل: بست.[1]

وكان يقظة لا منامًا؛ لأن قريشًا أكبرته وأنكرته، ولو كان منامًا لم تنكره؛ لأنها لا تنكر المنامات.[2]

---

(١) قال الحافظ في "فتح الباري" (٧/ ٢٠٣): اختلفوا، فقيل: قبل الهجرة بسنة. وبه جزم النووي، وبالغ ابن حزم فنقل الإجماع فيه، وهو مردود... وقيل: بستة أشهر... وقيل: بأحد عشر شهرًا جزم به إبراهيم الحربي... ورجحه ابن المنير في "شرح السيرة" لابن عبدالبر... وقيل: قبل الهجرة بثلاث سنين. حكاه ابن الأثير. وحكى عياض وتبعه القرطبي والنووي عن الزهري أنه كان قبل الهجرة بخمس سنين، ورجحه عياض ومن تبعه، واحتج بأنه لا خلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث أو نحوها وإما بخمس، ولا خلاف أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء. اهـ

(٢) قال ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ١٩٧): وذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان في اليقظة، والمعراج كان في المنام، أو أن الاختلاف في كونه يقظة أو منامًا خاصٌّ بالمعراج لا بالإسراء؛ ولذلك لما أخبر به قريشًا كذبوه في الإسراء واستبعدوا وقوعه ولم يتعرضوا للمعراج، وأيضًا فإن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١] فلو وقع المعراج في اليقظة لكان ذلك أبلغ في الذكر، فلما لم يقع ذكره في هذا الموضع مع كونه شأنه أعجب وأمره أغرب من الإسراء بكثير دل على أنه كان منامًا، وأما الإسراء فلو كان منامًا لما كذبوه ولا استنكروه؛ لجواز وقوع مثل ذلك وأبعد منه لآحاد الناس... ويؤيد وقوع المعراج عقب الإسراء في ليلة واحدة رواية ثابت عن أنس عند مسلم، ففي أوله: «أُتِيتُ بِالبُرَاقِ فَرَكِبْتُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ المَقْدِسِ» فذكر القصة إلى أن قال: «ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن إسحاق: «فَلَمَّا فَرَغْتُ مِمَّا كَانَ فِي بَيْتِ المَقْدِسِ أُتِيَ بِالمِعْرَاجِ» فذكر الحديث، ووقع في أول حديث مالك بن صعصعة أن النبي ﷺ حدثهم عن ليلة أسري به فذكر الحديث، فهو وإن لم يذكر الإسراء إلى بيت المقدس فقد أشار إليه وصرح به في روايته، فهو المعتمد.

وقال في (١٣/ ٤٨٠): ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة بعد البعثة وقبل الهجرة، ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكًا خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة، وبالله التوفيق. اهـ

وقصته: أن جبريل أمره الله أن يسري بالنبي ﷺ إلى بيت المقدس على البراق[(١)]، ثم يعرج به[(٢)] إلى السموات العلا سماءً سماءً[(٣)]، حتى بلغ مكانًا سمع

---

(١) قال ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٢٠٦): والبُرَاق بضم الموحدة وتخفيف الراء مشتق من البريق، فقد جاء في لونه أنه أبيض، أو من البرق؛ لأنه وصفه بسرعة السير، أو من قولهم شاة برقاء إذا كان خلال صوفها الأبيض طاقات سود، ولا ينافيه وصفه في الحديث بأن البراق أبيض؛ لأن البرقاء من الغنم معدودة في البياض...

وقال ابن أبي جمرة: خص البراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنه لم ينقل أن أحدًا ملكه، بخلاف غير جنسه من الدواب. قال: والقدرة كانت صالحة لأن يصعد بنفسه من غير براق، ولكن ركوب البراق كان زيادة له في تشريفه؛ لأنه لو صعد بنفسه لكان في صورة ماش، والراكب أعز من الماشي...

وقال: قيل: الحكمة في الإسراء به راكبًا مع القدرة على طي الأرض له إشارة إلى أن ذلك وقع تأنيسًا له بالعادة في مقام خرق العادة؛ لأن العادة جرت بأن الملك إذا استدعى من يختص به يبعث إليه بما يركبه...

وقال: وفيه دلالة على أن البراق كان معدًّا لركوب الأنبياء، خلافًا لمن نفى ذلك كابن دحية، وأول قول جبريل: «فَمَا رَكِبَكَ أَكْرَمُ عَلَى اللهِ مِنْهُ» أي: ما ركبك أحد قط، فكيف يركبك أكرم منه، وقد جزم السهيلي أن البراق إنما استصعب عليه؛ لبعد عهده بركوب الأنبياء قبله، قال النووي قال الزبيدي في "مختصر العيني" وتبعه صاحب "التحرير": كان الأنبياء يركبون البراق، قال وهذا يحتاج إلى نقل صحيح. قلت: قد ذكرت النقل بذلك، ويؤيده ظاهر قوله: «فَرَبَطْتُهُ بِالحَلْقَةِ الَّتِي تَرْبِطُ بِهَا الأَنْبِيَاءُ».

(٢) قال ابن أبي جمرة: الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج إلى السماء إرادة إظهار الحق لمعاندة من يريد إخماده؛ لأنه لو عرج به من مكة إلى السماء لم يجد لمعاندة الأعداء سبيلًا إلى البيان والإيضاح، فلما ذكر أنه أسري به إلى بيت المقدس سألوه عن تعريفات جزئيات من بيت المقدس كانوا رأوها وعلموا أنه لم يكن رآها قبل ذلك، فلما أخبرهم بها حصل التحقيق بصدقه فيما ذكر من الإسراء إلى بيت المقدس في ليلة، وإذا صح خبره في ذلك لزم تصديقه في بقية ما ذكره، فكان ذلك زيادة في إيمان المؤمن، وزيادة في شقاء الجاحد والمعاند، انتهى ملخصًا من "فتح الباري" (٧/ ٢٠١).

(٣) قال الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (١/ ٥٥٤): فإن قيل: لِمَ عَرَجَ إلى السماء على البراق، ولَمْ ينزل عند منصرفه عليه؟ قيل: عرج به على البراق إظهارًا لكرامته، ولم ينزل به=

فيه صريف الأقلام[(١)]، وفرض الله عليه الصلوات الخمس[(٢)]، وأُطْلِع على الجنة

= عليه إظهارًا لقدرة الله، وقيل: دل بالصعود عليه على النزول به عليه، كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[النحل:٨١] يعني الحر والبرد. وقوله: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾[آل عمران:٢٦] أي الخير والشر. وقال حذيفة: ما زايل ظهر البراق حتى رجع. اهـ

وقد نقل ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٢٠٨) خلاف هذا القول فقال: فأما العروج ففي غير هذه الرواية من الأخبار أنه لم يكن على البراق بل رقي المعراج، وهو السلم كما وقع مصرحًا به في حديث أبي سعيد عند ابن إسحاق والبيهقي في "الدلائل" ولفظه: «فَإِذَا أَنَا بِدَابَّةٍ كَالبَغْلِ مُضْطَرِبُ الأُذُنَيْنِ يُقَالُ لَهُ البُرَاقُ، وَكَانَتِ الأَنْبِيَاءُ تَرْكَبُهُ قَبْلِي، فَرَكِبْتُهُ» فذكر الحديث قال: «ثُمَّ دَخَلْتُ أَنَا وَجِبْرِيلُ بَيْتَ المَقْدِسِ فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ أُتِيتُ بِالمِعْرَاجِ».

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥٦): وصريف الأقلام: صوت ما تكتبه الملائكة بأقلامها من أقضية الله تعالى ووحيه، أو ما ينسخونه من اللوح المحفوظ، أو ما شاء الله من ذلك.

ويقال: إن صريف القلم: هو تصويته في رجوعه إلى ورائه، مثل كتابته لحرف (ك)، وصريره: هو تصويته في مجيئه إلى بين يديه، مثل كتابته لحرف (ن) وما أشبه ذلك. اهـ

(٢) قال ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ٢١٦): الحكمة في تخصيص فرض الصلاة بليلة الإسراء أنه ﷺ لما عرج به رأى في تلك الليلة تعبد الملائكة، وأن منهم القائم فلا يقعد، والراكع فلا يسجد، والساجد فلا يقعد، فجمع الله له ولأمته تلك العبادات كلها في كل ركعة يصليها العبد، بشرائطها من الطمأنينة والإخلاص. أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة، وقال: في اختصاص فرضيتها بليلة الإسراء إشارة إلى عظيم بيانها؛ ولذلك اختص فرضها بكونه بغير واسطة بل بمراجعات تعددت على ما سبق بيانه. اهـ

قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥١): وقد أجمع العلماء على أن الصلوات الخمس إنما فرضت ليلة الإسراء، واختلفوا في وقت الإسراء، فقيل: كان بعد البعثة بخمسة عشر شهرًا، وهذا القول بعيد جدًا... وقيل: كان بعد البعثة بخمس سنين، ورجحه بعضهم؛ قال: لأنه لا خلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة، قيل بثلاث سنين، وقيل: بخمس، وقد أجمع العلماء على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء.

قلت: حكايته الإجماع على صلاة خديجة معه بعد فرض الصلاة غلط محض، ولم يقل هذا أحد ممن يعتد بقوله. اهـ

والنار، واتصل بالأنبياء الكرام[1]، وصلى بهم إمامًا[2]، ثم رجع إلى مكة فحدث الناس بما رأى فكذبه الكافرون، وصدق به المؤمنون، وتردد فيه آخرون.

الأمر الثاني: مجيء ملك الموت إلى موسى ﷺ:

جاء مَلَك الموت بصورة إنسان إلى نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام ليقبض روحه، فلطمه موسى ففقأ عينه، فرجع المَلَك إلى الله وقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه وقال: ارجع إليه، وقل له: يضع يده

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٢١٠): وقد استشكل رؤية الأنبياء في السموات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض، وأجيب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم أو أحضرت أجسادهم لملاقاة النبي ﷺ تلك الليلة تشريفًا له وتكريمًا. اهـ

(٢) يميل الشيخ رحمه الله أن الصلاة بالأنبياء كانت بعد العروج إلى السماء، وهذا الذي رجحه ابن كثير حيث قال: ثم هبط إلى بيت المقدس، وهبط معه الأنبياء، فصلى بهم فيه لما حانت الصَّلاة، ويحتمل أنها الصبح من يومئذ، ومن الناس من يزعم أنه أمهم في السماء، والذي تظاهرت به الروايات أنه ببيت المقدس، ولكن في بعضها أنه كان أول دخوله إليه، والظاهر أنه بعد رجوعه إليه؛ لأنه لما مر بهم في منازلهم جعل يسأل عنهم جبريل واحدًا واحدًا وهو يخبره بهم، وهذا هو اللائق؛ لأنه كان أولًا مطلوبًا إلى الجانب العلوي ليفرض عليه وعلى أمته ما يشاء الله تعالى، ثم لما فرغ من الذي أريد به اجتمع به هو وإخوانه من النَّبيين، ثم أظهر شرفه وفضله عليهم بتقديمه في الإمامة، وذلك عن إشارة جبريل عليه السلام في ذلك، ثم خرج من بيت المقدس فركب البراق وعاد إلى مكة بغلس، والله سبحانه وتعالى أعلم. انتهى

وقد قال غيره بخلافه، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٢٠٩): قال عياض: يحتمل أن يكون صلى بالأنبياء جميعًا في بيت المقدس، ثم صعد منهم إلى السموات من ذكر أنه ﷺ رآه، ويحتمل أن تكون صلاته بهم بعد أن هبط من السماء فهبطوا أيضًا. وقال غيره: رؤيته إياهم في السماء محمولة على رؤية أرواحهم إلا عيسى؛ لما ثبت أنه رفع بجسده، وقد قيل في إدريس أيضًا ذلك، وأما الذين صلوا معه في بيت المقدس فيحتمل الأرواح خاصة، ويحتمل الأجساد بأرواحها، والأظهر أن صلاته بهم ببيت المقدس كان قبل العروج، والله أعلم.

على متن ثور فله بما غطى يده بكل شعرة سنة، فقال موسى: ثم ماذا؟ قال: ثم الموت قال: فالآن. فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية حجر، قال النبي ﷺ: «فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ» وهذا الحديث ثابت في الصحيحين.(١)

وإنما أثبته المؤلف في العقيدة؛ لأن بعض المبتدعة أنكره معللاً ذلك بأنه يمتنع أن موسى يلطم الملك.

ونرد عليهم: بأن الملك أتى موسى بصورة إنسان لا يعرف موسى من هو؟ يطلب منه نفسه، فمقتضى الطبيعة البشرية أن يدافع المطلوب عن نفسه، ولو علم موسى أنه ملك لم يلطمه؛ ولذلك استسلم له في المرة الثانية حين جاء بما يدل أنه من عند الله، وهو إعطاؤه مهلة من السنين بِقَدْرِ ما تحت يده من شعر ثور.(٢)



---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٢٧٤)، ومسلم رقم (٢٣٧٢)، وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥١)، والنسائي (٤/ ١١٨) رقم (٢٠٨٩)، وابن حبان (١٤/ ١١٣) رقم (٦٢٢٣)، والحاكم (٢/ ٦٣٢) رقم (٤١٠٧).

(٢) قال ابن كثير رحمه الله في «البداية والنهاية» (١/ ٣٧٠): استشكله ابن حبان وأجاب عنه بما حاصله: أن ملك الموت لما قال له هذا لم يعرفه؛ لمجيئه له على غير صورة يعرفها موسى عليه السلام، كما جاء جبريل في صورة أعرابي، وكما وردت الملائكة على إبراهيم ولوط في صورة شباب فلم يعرفهم إبراهيم ولا لوط أولاً، وكذلك موسى لعله لم يعرفه لذلك، ولطمه ففقأ عينه؛ لأنه دخل داره بغير إذنه، وهذا موافق لشريعتنا في جواز فقء عين من نظر إليك في دارك بغير إذن.

ثم أورد الحديث من طريق: عبدالرزاق... وذكر تمام الحديث، كما أشار إليه البخاري، ثم تأوله على أنه لما رفع يده ليلطمه، قال له: أجب ربك، وهذا التأويل لا يتمشى على ما ورد به اللفظ من تعقيب قوله: أجب ربك بلطمه، ولو استمر على الجواب الأول لتمشى له، وكأنه لم يعرفه في تلك الصورة، ولم يحمل قوله هذا على أنه مطابق؛ إذ لم يتحقق في الساعة الراهنة أنه ملك كريم؛ لأنه كان يرجو أمورًا كثيرة، كان يحب وقوعها في حياته من خروجه من التيه، ودخولهم الأرض المقدسة، وكان قد سبق في قدرة الله أنه عليه السلام يموت في التيه بعد هرون أخيه. اهـ

وقال النووي في «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٨/ ١٠٣): قال المازري: وقد أنكر بعض=

الملاحدة هذا الحديث، وأنكر تصوره، قالوا كيف يجوز على موسى فقء عين ملك الموت؟ قال: وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة: أحدها: أنه لا يمتنع أن يكون موسى ﷺ قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحانًا للملطوم، والله سبحانه وتعالى يفعل في خلقه ما شاء، ويمتحنهم بما أراد.

والثاني: أن هذا على المجاز، والمراد أن موسى ناظره وحاجه فغلبه بالحجة، ويقال: فقأ فلان عين فلان إذا غالبه بالحجة، ويقال: عورت الشيء إذا أدخلت فيه نقصًا، قال: وفي هذا ضعف؛ لقوله ﷺ: «فَرَدَّ اللهُ عَيْنَهُ» فإن قيل: أراد رد حجته؛ كان بعيدًا.

والثالث: أن موسى ﷺ لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد نفسه، فدافعه عنها، فأدت المدافعة إلى فقء عينه، لا أنه قصدها بالفقء، وتؤيده رواية «صَكَّهُ»، وهذا جواب الإمام أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره المازري والقاضي عياض، قالوا: وليس في الحديث تصريح بأنه تعمد فقء عينه، فإن قيل: فقد اعترف موسى حين جاءه ثانيًا بأنه ملك الموت، فالجواب: أنه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت، فاستسلم، بخلاف المرة الأولى، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦/ ٤٤٢): قال ابن خزيمة: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وقالوا إن كان موسى عرفه فقد استخف به، وإن كان لم يعرفه فكيف لم يقتص له من فقء عينه؟ والجواب: أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حينئذ، وإنما بعثه إليه اختبارًا، وإنما لطم موسى ملك الموت؛ لأنه رأى آدميًا دخل داره بغير إذنه ولم يعلم أنه ملك الموت، وقد أباح الشارع فقء عين الناظر في دار المسلم بغير إذن، وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوط في صورة آدميين فلم يعرفاهم ابتداء، ولو عرفهم إبراهيم لما قدم لهم المأكول، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه. وعلى تقدير أن يكون عرفه فمن أين لهذا المبتدع مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر؟! ثم من أين له أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتص له؟! ولخص الخطابي كلام ابن خزيمة وزاد فيه: أن موسى دفعه عن نفسه لِمَا رُكِّبَ فيه من الحِدَّة، وأن الله رد عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله؛ فلهذا استسلم حينئذ. وقال النووي: لا يمتنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحانًا للملطوم. وقال غيره: إنما لطمه لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخيره، لما ثبت أنه لم يقبض نبي حتى يخير؛ فلهذا لما خيره في المرة الثانية أذعن، قيل: وهذا أولى الأقوال بالصواب، وفيه نظر؛ لأنه يعود أصل السؤال فيقال: لم أقدم ملك الموت على قبض نبي الله وأخل بالشرط؟ =

ومن ذلك أشراط الساعة، مثل: خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل.

الشرح:

الأمر الثالث: أشراط الساعة:

الأشراط جمع شَرَط، وهو لغة: العلامة[1]. والساعة لغة: الوقت أو الحاضر منه، والمراد بها هنا: القيامة.[2]

= فيعود الجواب: أن ذلك وقع امتحانًا. وزعم بعضهم أن معنى قوله: «فَفَأَ عَيْنَهُ» أي: أبطل حجته، وهو مردود بقوله في نفس الحديث: «فَرَدَّ اللهُ عَيْنَهُ» وبقوله: «لَطَمَهُ» وَ«صَكَّهُ» وغير ذلك من قرائن السياق. وقال ابن قتيبة: إنما فقأ موسى العين التي هي تخييل وتمثيل وليست عينًا حقيقة، ومعنى رد الله عينه أي أعاده إلى خلقته الحقيقية، وقيل على ظاهره، ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة فيكون ذلك أقوى في اعتباره، وهذا هو المعتمد. وجوز ابن عقيل أن يكون موسى أذن له أن يفعل ذلك بملك الموت، وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك، كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الخضر. اهـ

(١) قال الجوهري: أشراط الساعة: علاماتها وأسبابها التي دون معظمها وقيامها.

وقال ابن الأثير: الأشراط: العلامات، واحدها شَرَط بالتحريك، وبه سميت شُرَط السلطان؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ﴾[محمد:١٨] أي: أماراتها وعلاماتها. وقيل: أشراط الساعة: أسبابها التي هي دون معظمها... وواحد الأشراط شَرَط، وأصله الأعلام، ومنه قيل: الشُرَط؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها...

(٢) قال ابن الأثير في "النهاية" (٢/ ٤٢٢): الساعة: الوقت الذي تقوم فيه القيامة؛ وقد سميت بذلك لسرعة الحساب فيها، أو لأنها تفاجئ الناس في ساعة فيموت الخلق كلهم بصيحة واحدة. اهـ

فأشراط الساعة شرعًا: العلامات الدالة على قرب يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[محمد:١٨].(١)

وذكر المؤلف من أشراط الساعة، ما يأتي:

١- (خروج الدجال) وهو **لغة:** صيغة مبالغة من الدجل، وهو الكذب

---

(١) قال البيهقي في "البعث والنشور" ص(٦٩): ما يتقدمها من العلامات الدالة على قرب حينها.
وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٣/ ٩٧): العلامات التي يعقبها قيام الساعة.
وتنقسم الأشراط إلى: أشراط صغرى، وأشراط كبرى. أما الكبرى فسيأتي ذكر بعضها، وأما الصغرى، فمنها:
١) بعثة الرسول ﷺ: ودليله، حديث أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري في كتاب الرقاق (٨/ ١٩٠): «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ**» يعني أصبعين، وفي مسلم عن أنس رضي الله عنه.
٢) انشقاق القمر: قال الله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾[القمر:١]، قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: وقد جعل الله انشقاق القمر من علامات اقتراب الساعة.
وقد أنكر هذه العلامة بعض أهل البدع والملاحدة، ونقل عياض في "إكمال المعلم" عن الزجاج أنه قال: وقد أنكرها بعض المبتدعة المضاهين لمخالفي الملة، وذلك لما أعمى الله قلبه، ولا إنكار للعقل فيه؛ لأن القمر مخلوق لله تعالى يفعل فيه ما يشاء، كما يفنيه ويكوره في آخر أمره. اهـ
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ١٨٥): وقد أنكر جمهور الفلاسفة انشقاق القمر؛ متمسكين بأن الآيات العلوية لا يتهيأ فيها الانخراق والالتئام، وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الإسراء، إلى غير ذلك من إنكارهم ما يكون يوم القيامة من تكوير الشمس وغير ذلك، وجواب هؤلاء: إن كانوا كفارًا، أن يناظروا أولًا على ثبوت دين الإسلام، ثم يشركوا مع غيرهم ممن أنكر ذلك من المعلمين، ومتى سَلَّم المسلم بعض ذلك دون بعض ألزم التناقض، ولا سبيل إلى إنكار ما ثبت في القرآن من الانخراق والالتئام في القيامة، فيستلزم جواز وقوع ذلك معجزة لنبي الله ﷺ. اهـ
٣) نار الحجاز التي أضاءت لها أعناق الإبل ببصرى.
٤) أن تلد الأمة ربتها.
٥) قبض العلم، وفشو الجهل.

والتمويه.[١]

وشرعًا: رجل مموه يخرج في آخر الزمان يدعي الربوبية.[٢]

---

(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٢/ ٢٧٢): (دجل) الدال والجيم واللام أصلٌ واحد منقاسٌ، يدلُّ على التغطية والسَّتْر. قال أهلُ اللغة: الدَّجْل: تمويهُ الشَّيء، وسُمّي الكذّابُ دجّالًا. وسمِعت عليَّ بن إبراهيمَ القَطّان يقول: سمِعت ثعلبًا يقول: الدَّجّال المموِّه. اهـ

وقال ابن الأثير في "النهاية في غريب الأثر" (٢/ ٢١٩): وأصل الدَّجْل: الخَلْطُ، يقال: دَجَّل إذا لَبَّسَ ومَوَّهَ، ومنه الحديث «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ» أي: كَذَّابون مُمَوِّهُون. وقد تكرر ذكر الدجَّال في الحديث، وهو الذي يَظهرُ في آخر الزمانِ يَدَّعِي الأُلُوهيَّة، وفَعَّال من أبنية المبالغة: أي يَكْثُرُ منه الكَذِبُ والتَّلْبِيس. اهـ

(٢) قال الأصمعي في "كتاب العين": والدجال: المسيح الكذاب، ودجلة سحره وكذبه؛ لأنه يدجل الحق بالباطل، أي: يخلطه، وهو رجل من اليهود يخرج في آخر هذه الأمة. اهـ

وقال ابن منظور في "لسان العرب" (١١/ ٢٣٦): والدَّجّال هو المسيح الكذاب، وإنما دَجْلُه سِحْره وكَذِبُه. قال ابن سيده: المسيح الدَّجّال رجل من يَهُود يخرج في آخر هذه الأُمة، سمي بذلك؛ لأنه يَدْجُل الحَقَّ بالباطل. وقيل: بل لأنه يُغَطِّي الأَرض بكثرة جموعه. وقيل: لأنه يُغَطِّي على الناس بكفره. وقيل: لأنه يدَّعي الربوبية سمي بذلك لكذبه. وكل هذه المعاني متقارِب. قال ابن خالويه: ليس أحد فَسَّر الدَّجّال أحسن من تفسير أبي عمرو، قال: الدَّجّال: المُمَوِّه. اهـ

فائدة: قال شيخ الإسلام في "السبعينية" ص(٤٨٣): وفتنة الدجال لا تختص بالموجودين في زمانه، بل حقيقة فتنته: الباطل المخالف للشريعة، المقرون بالخوارق. فمن أقرَّ بما يخالف الشريعة لخارق، فقد أصابه نوع من هذه الفتنة. وهذا كثير في كل زمانٍ ومكان. لكن هذا المعيّن فتنته أعظم الفتن، فإذا عصم الله عبده منها، سواء أدركه أم لم يدركه، كان معصومًا مما هو دون هذه الفتنة... ومعلومٌ أن ما ذكر معه من التعوذ من عذاب جهنم والقبر، وفتنة المحيا والممات أُمِرَ به كل مصل؛ إذ هذه الفتن مجرية على كل أحد، ولا نجاة إلا بالنجاة منها. فدل على أن فتنة الدجال كذلك. ولو لم تصب فتنته إلا مجرد الذين يدركونه، لم يؤمر بذلك كل الخلق، مع العلم بأن جماهير العباد لا يدركونه، ولا يدركه إلا أقل القليل من الناس المأمورين بهذا الدعاء، وهكذا إنذار الأنبياء إياه أممهم حتى أنذر نوح قومه، يقتضي تخويف عموم فتنته، وإن تأخر وجود شخصه، حتى يقتله المسيح ابن مريم عليه السلام.

وخروجه ثابت بالسنة، والإجماع، قال النبي ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ[1]، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ»، رواه مسلم.[2]

وكان النبي ﷺ يتعوذ منه في الصلاة. متفق عليه.[3]

وأجمع المسلمون على خروجه.[4]

---

(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٥/٢٥٦): (مسح) الميم والسين والحاء أصلٌ صحيح، وهو إمرارُ الشَّيءِ على الشيء بسطًا. ومَسَحْتُه بيدي مسحًا. ثم يستعار فيقولون: مَسَحَها: جَامَعَها. والمَسِيح: الذي أحَدُ شِقَّيْ وجهِهِ ممسوحٌ، لا عينَ له ولا حاجبَ. ومنه سُمِّي الدَّجَّال مَسيحًا، لأنه مَمسوحُ العين. اهـ

وقال ابن الأثير في "النهاية في غريب الأثر" (٤/٦٩٨): قَدْ تَكَرَّرَ فِيهِ ذِكْرُ (المَسِيح عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَذِكْرُ (المَسِيح الدَّجَّالِ)، أما عيسى فسُمِّي به؛ لأنه كان لا يَمْسَحُ بيده ذا عاهة إلا بَرِئَ، وقيل: لأنه كان أمْسَحَ الرِّجْل لا أخْمَصَ له، وقيل: لأنه خَرَج من بطن أمِّه ممسوحًا بالدُّهْنِ، وقيل: لأنه كان يمْسَح الأرض: أي يَقْطَعُها، وقيل: المسيح: الصِّدِّيق، وقيل: هو بالعبرانيَّة: مَشِيحا فَعُرِّب، وأما الدجَّال فَسُمِّي به؛ لأن عَيْنَه الواحدَةَ ممسُوحَة، ويقال: رجلٌ مَمْسُوحُ الوجْهِ ومَسِيحٌ وهو ألَّا يَبْقَى على أحدِ شِقَّي وجْهِهِ عَيْنٌ ولا حاجبٌ إلَّا استَوى. اهـ

(٢) برقم (٥٨٨).

(٣) رواه البخاري برقم (٢٣٩٧)، ومسلم برقم (٥٨٩) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) نقل النووي عند شرح حديث (٢٩٣٢) عن الخطابي أنه قال رحمه الله: هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى، من إحياء الميت الذي يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره ويقتله عيسى ﷺ، ويثبت الله الذين آمنوا.

هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافًا لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة، وخلافًا للبخاري المعتزلي وموافقيه من الجهمية وغيرهم في أنه =

وقصته: أنه (يخرج من طريق بين الشام والعراق)[١]، فيدعو الناس إلى عبادته[٢]، (فأكثر من يتبعه اليهود والنساء)[٣] والأعراب. (ويتبعه سبعون ألفًا من يهود أصفهان)[٤]، فيسير في الأرض كلها[٥]، كالغيث استدبرته الريح، إلا مكة والمدينة فيمنع منهما، ومدته أربعون يومًا: يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وباقي أيامه كالعادة، (وهو أعور العين مكتوب بين عينه: ك ف ر)[٦] يقرؤه المؤمن فقط، وله فتنة عظيمة، منها: أنه يأمر السماء فتمطر، والأرض

= صحيح الوجود، ولكن الذي يدعي مخارق وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقًا لم يوثق بمعجزات الأنبياء عليهم السلام، وهذا غلط من جميعهم؛ لأنه لم يَدَّعِ النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية! وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه، ونقص صورته، وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه؛ ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس؛ لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق، أو تقية وخوفًا من أذاه؛ لأن فتنته عظيمة جدًا تدهش العقول، وتحير الألباب، مع سرعة مروره في الأرض، فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله، ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته، ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله. وأما أهل التوفيق فلا يغترون ولا يخدعون بما معه؛ لما ذكرناه من الدلائل المكذوبة له مع ما سبق لهم من العلم بحاله؛ ولهذا يقول الذي يقتله ثم يحييه: ما ازددت فيك إلا بصيرة. اهـ

(١) في مسلم من حديث النواس بن سمعان ﷺ برقم (٢٩٣٧).

(٢) عن النواس ﷺ تقدم.

(٣) الحديث عن عثمان بن أبي العاص ﷺ عند ابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٣٨٦١٤) من طريق علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

(٤) من حديث أنس ﷺ عند مسلم (٢٩٤٤).

(٥) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ» هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور، وشذ ابن حزم فقال: المراد: إلا يدخله بعثه وجنوده، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد؛ لقصر مدته، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر سنة. اهـ من «الفتح» (٤/ ٩٦)

(٦) جاء هذا من حديث أنس ﷺ مرفوعًا: «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الْأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَمَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ك ف ر» متفق عليه، البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣).

فتنبت، (معه جنة ونار، فجنته نار، وناره جنة)[١].

حذر منه النبي ﷺ، وقال: «مَنْ سَمِعَ بِهِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ»[٢].

«وَمَنْ أَدْرَكَهُ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الكَهْفِ، أَوْ بِفَوَاتِحِ سُورَةِ الكَهْفِ»[٣].

٢- (نزول عيسى بن مريم): نزول عيسى بن مريم ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[النساء:١٥٩] أي: موت عيسى، وهذا حين نزوله[٤]، كما فسره أبوهريرة

---

(١) جاء هذا من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا عَنِ الدَّجَّالِ، مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ: إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّهُ يَجِيءُ مَعَهُ بِمِثَالِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَالَّتِي يَقُولُ إِنَّهَا الجَنَّةُ هِيَ النَّارُ، وَإِنِّي أُنْذِرُكُمْ كَمَا أَنْذَرَ بِهِ نُوحٌ قَوْمَهُ» متفق عليه، البخاري (٣٣٣٨)، مسلم (٢٩٣٦).

(٢) الحديث أخرجه أبوداود في "سننه" برقم (٤٣١٩)، وأحمد (٤/ ٤٣١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٦١٤)، وصححه شيخنا العلامة الوادعي في "الصحيح المسند" برقم (١٠١٩).

(٣) أخرجه مسلم عن أبي الدرداء ﷺ برقم (٥٥٥).

قال النووي: قيل سبب ذلك ما في أولها من العجائب والآيات، فمن تدبرها لم يفتتن بالدجال، وكذا في آخرها قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟﴾[الكهف:١٠٢] انتهى.

وقال السيوطي في "مرقاة الصعود": قال القرطبي: اختلف المتأولون في سبب ذلك، فقيل: لما في قصة أصحاب الكهف من العجائب والآيات، فمن وقف عليها لم يستغرب أمر الدجال ولم يهله ذلك فلم يفتتن به. وقيل: لقوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[الكهف:٢] تمسكًا بتخصيص البأس بالشدة واللدنية، وهو مناسب لما يكون من الدجال من دعوى الإلهية واستيلائه وعظم فتنته؛ ولذلك عَظَّم ﷺ أمره، وحذر منه، وتعوذ من فتنته، فيكون معنى الحديث أن من قرأ هذه الآيات وتدبرها ووقف على معناها حذره فأمن منه. وقيل: ذلك من خصائص هذه السورة كلها، فقد روي: (من حفظ سورة الكهف ثم أدركه الدجال لم يسلط عليه). وعلى هذا يجتمع رواية من روى أول سورة الكهف مع من روى من آخرها، ويكون ذكر العشر على جهة الاستدراج في حفظها كلها. انتهى.

(٤) ذهب كثير من المفسرين أن الضميرين في (به) و(موته) لعيسى بن مريم عليه السلام، روى ابن جرير =

بذلك.[1]

= الطبري عن أبي مالك قال: ذلك عند نزول عيسى ابن مريم عليه السلام، لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به.

وقال ابن كثير رحمه الله: ولا شك أن هذا هو الصحيح؛ لأنه المقصود من سياق الآي في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه، وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة ذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شبه لهم، فقتلوا الشبه وهم لا يتبينون ذلك، فأخبر الله أنه رفعه إليه، وأنه باق حي، وأنه سينزل قبل يوم القيامة، كما دلت عليه الأحاديث المتواترة...

فأخبرت هذه الآية الكريمة أنه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ ولا يتخلف عن التصديق به واحد منهم.

* ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾[الزخرف:٦١] أي أن نزول عيسى عليه السلام قبل القيامة علامة على قرب الساعة، ويدل على هذا ما جاء ابن عباس فيما رواه الإمام أحمد (٤/ ٣٢٩)، وابن أبي حاتم (٣٨١١)، وقال: وروي عن أبي هريرة، ومجاهد، والحسن، وقتادة؛ نحو ذلك. وأخرجه الحاكم في تفسير هذه الآية: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾[الزخرف:٦١] قال: هو خروج عيسى بن مريم عليه السلام قبل يوم القيامة. وهو صحيح الإسناد.

* ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[محمد:٤].

قال البغوي رحمه الله في تفسير هذه الآية: معنى الآية: أثخنوا المشركين بالقتل والأسر حتى يدخل أهل الملل كلها في الإسلام، ويكون الدين كله لله، فلا يكون بعده جهاد ولا قتال، وذلك عند نزول عيسى بن مريم عليهما السلام.

(١) جاء عند ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦٢٨٣) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن حنظلة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. وهذه الطريق أعلت عند أهل الحديث برواية سفيان عن الزهري كما في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٢٤٩) للإمام ابن رجب رحمه الله، قال: قال ابن معين: هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم، يعني: لم يصحبه ولم يجتمع به غير أيام الموسم.

وقال يحيى أيضًا فيه: ليس به بأس، هو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك.

فائدة: قال الإمام الشنقيطي رحمه الله في "أضواء البيان" (٧/ ٢٣١): فإن قيل: قد ذهبت=

جماعة من المفسرين، من الصحابة فمن بعدهم إلى أن الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى الكتابي، أي: إلا ليؤمنن به الكتابي قبل موت الكتابي. فالجواب: أن يكون الضمير راجعًا إلى عيسى، يجب المصير إليه، دون القول الآخر؛ لأنه أرجح منه من أربعة أوجه:

الأول: أنه هو ظاهر القرآن المتبادر منه، وعليه تنسجم الضمائر بعضها مع بعض. والقول الآخر بخلاف ذلك، وإيضاح هذا أن الله تعالى قال: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٥٧] ثم قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ أي: عيسى ﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾ أي: عيسى ﴿وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ أي: عيسى ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ أي: عيسى ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾ أي: عيسى ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ أي: عيسى ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ أي: عيسى ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ أي: عيسى ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ أي: عيسى ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ أي: عيسى ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ أي: يكون هو، أي: عيسى عليهم شهيدًا.

فهذا السياق القرآني الذي ترى، ظاهر ظهورًا لا ينبغي العدول عنه، في أن الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى عيسى.

الوجه الثاني: من مرجحات هذا القول: أنه على هذا القول الصحيح، ففسّرُ الضميرِ ملفوظ مصرح به في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧].

وأما على القول الآخر ففسّرُ الضميرِ ليس مذكورًا في الآية أصلًا، بل هو مقدر، تقديره: ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به قبل موته، أي موت أحد أهل الكتاب المقدر.

ومما لا شك فيه، أن ما لا يحتاج إلى تقدير أرجح وأولى مما يحتاج إلى تقدير.

الوجه الثالث: من مرجحات هذا القول الصحيح: أنه تشهد له السنة النبوية المتواترة؛ لأن النبي ﷺ قد تواترت عنه الأحاديث بأن عيسى حي الآن، وأنه سينزل في آخر الزمان حَكَمًا مقسطًا؛ ولا ينكر تواتر السنة بذلك إلا مكابر...

وأما القول بأن الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى الكتابي، فهو خلاف ظاهر القرآن، ولم يقم عليه دليل من كتاب ولا سنة.

الوجه الرابع: هو أن القول الأول الصحيح واضح لا إشكال فيه، ولا يحتاج إلى تأويل ولا تخصيص، بخلاف القول الآخر، فهو مشكل لا يكاد يصدق إلا مع تخصيص، والتأويلات التي يروونها فيه عن ابن عباس وغيره ظاهرة البعد والسقوط؛ لأنه على القول بأن الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى عيسى فلا إشكال ولا خفاء، ولا حاجة إلى تأويل، ولا إلى=

وقال النبي ﷺ: «وَاللهِ لَيَنْزِلَنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا وَعَدْلًا»[1] الحديث متفق عليه.[2]

= تخصيص.

وأما على القول بأنه راجع إلى الكتابي فإنه مشكل جدًا بالنسبة لكل من فاجأه الموت من أهل الكتاب، كالذي يسقط من عال إلى أسفل، والذي يقطع رأسه بالسيف وهو غافل، والذي يموت في نومه، ونحو ذلك، فلا يصدق هذا العموم المذكور في الآية على هذا النوع من أهل الكتاب، إلا إذا ادعى إخراجهم منه بمخصص.

وبهذا كله تعلم أن الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ راجع إلى عيسى، وأن تلك الآية من سورة النساء تبين قوله تعالى هنا: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾[الزخرف: ٦١] كما ذكرنا.

(١) قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في "أضواء البيان": فإن قيل: إن كثيرًا ممن لا تحقيق عندهم يزعمون أن عيسى قد توفي، ويعتقدون مثل ما يعتقده ضلال اليهود والنصارى، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾[آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[المائدة: ١١٧].

فالجواب: أنه لا دلالة في إحدى الآيتين البتة على أن عيسى قد توفي فعلًا. أما قوله تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾[آل عمران: ٥٥] فإن دلالته المزعومة على ذلك منفية من أربعة أوجه:

الأول: أن قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ حقيقة لغوية في أخذ الشيء كاملًا غير ناقص، والعرب تقول: تَوفَّى فلانٌ دينَه يتوفاه فهو متوفٍّ له إذا قبضه وحازه إليه كاملًا من غير نقص. فمعنى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ في الوضع اللغوي، أي: حائزك إلي كاملًا بروحك وجسمك.

الوجه الثاني: أن معنى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ أي منيمك ورافعك إليّ، أي: في تلك النومة، وقد جاء في القرآن إطلاق الوفاة على النوم في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾[الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾[الزمر: ٤٢]، وعزى ابن كثير هذا القول للأكثرين، واستدل بالآيتين المذكورتين.

الوجه الثالث: أن متوفيك، اسم فاعل توفاه، إذا قبضه وحازه إليه، ومنه قولهم: توفَّى فلانٌ دينَه إذا قبضه إليه، فيكون معنى متوفيك على هذا: قابضك منهم إليَّ حيًّا، وهذا القول هو اختيار ابن جرير.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٢٢٢)، و(٣٤٤٨)، ومسلم برقم (٢٤٢/ ١٥٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد أجمع المسلمون على نزوله.[١]

فينزل عند المنارة البيضاء في شرقي دمشق، واضعًا كفيه على أجنحة ملكين[٢]، فلا يحل لكافر يجد من ريح نَفَسِه إلا مات، ونَفَسُهُ ينتهي حيث ينتهي طَرْفُهُ، فيطلب الدجال حتى يدركه بباب لُدٍّ فيقتله، ويكسر الصليب، ويضع الجزية[٣]، وتكون السجدة واحدة لله رب العالمين، ويحج ويعتمر، كل هذا ثابت في صحيح مسلم، وبعضه في الصحيحين كليهما.[٤]

---

(١) قال السفّاريني رحمه الله في "لوامع الأنوار" (١/ ٩٤): أجمعت الأمة على نزوله، ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة، ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وليس ينزل بشريعة مستقلة عند نزوله من السماء، وإن كانت قائمة به وهو متصف بها. اهـ

(٢) قال ابن كثير رحمه الله: الأشهر في موضع نزوله أنه على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، وقد رأيت في بعض الكتب أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي جامع دمشق، فلعل هذا هو المحفوظ، وتكون الرواية فينزل على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، فتصرف الراوي في التعبير بحسب ما فهم، وليس بدمشق منارة تعرف بالشرقية سوى التي إلى شرق الجامع الأموي، وهذا هو الأنسب والأليق؛ لأنه ينزل وقد أقيمت الصلاة. اهـ من "الفتن والملاحم" (١/ ١٩٢).

(٣) قال القرطبي في "التذكرة": ذهب قوم إلى أن بنزول عيسى عليه السلام يرتفع التكاليف؛ لئلا يكون رسولًا إلى أهل ذلك الزمان، يأمرهم عن الله وينهاهم، وهذا مردود؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠]، وقوله ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وغير ذلك من الأخبار، إذا كان ذلك، فلا يجوز أن يتوهم أن عيسى عليه السلام ينزل نبيًا بشريعة متجددة غير شريعة محمد نبينا ﷺ، بل إذا نزل فإنه يكون يومئذ من أتباع محمد ﷺ كما أخبر ﷺ حيث قال لعُمَر: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي» فعيسى عليه السلام إنما ينزل مقررًا لهذه الشريعة، مجددًا لها؛ إذ هي آخر الشرائع. اهـ

(٤) جاء في جملة من الأحاديث، بل قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة وابن مسعود، وعثمان بن أبي العاص، والنواس بن سمعان، وعبدالله بن عمرو بن العاص، ومجمع بن جارية، وأبي سريحة حذيفة بن أسيد رضي الله عنهم، وفيها دلالة على صفة نزوله ومكانه، وأنه بالشام، بل بدمشق عند المنارة الشرقية، وأن ذلك يكون=

وروى الإمام أحمد، وأبوداود، أن عيسى يبقى بعد قتل الدجال أربعين سنة ثم يُتَوَفَّى، ويُصَلِّي عليه المسلمون.(١)

وذكر البخاري في تاريخه أنه يدفن مع النبي ﷺ، فالله أعلم.(٢)

= عند الإقامة لصلاة الصبح... كما تقدم في الصحيحين، وهذا إخبار من النبي ﷺ بذلك، وتقرير وتشريع وتسويغ له على ذلك في ذلك الزمان، حيث تنزاح عللهم، وترتفع شبههم من أنفسهم؛ ولهذا كلهم يدخلون في دين الإسلام متابعة لعيسى عليه السلام وعلى يديه. اهـ

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٦)، وأبوداود في الملاحم (٤٣٢٤)، والحاكم (٢/ ٥٩٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير رحمه الله في «النهاية في الفتن والملاحم» ص(١٨٨): وهذا إسناد جيد قوي.

تنبيه: يشكل على ذلك رواية مسلم عن عبدالله بن عمرو، وفيه: «ثُمَّ يَمْكُثُ النَّاسُ سَبْعَ سِنِينَ لَيْسَ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَدَاوَةٌ» برقم (٢٢٥٨)، وقد أجاب ابن كثير على هذا الإشكال، فقال في «الفتن والملاحم» (١/ ١٩٣): هكذا وقع في الحديث: أنه يمكث أربعين سنة، وثبت في صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو أنه يمكث في الأرض سبع سنين، فهذا مع هذا مشكل، اللهم إلا إذا حملت هذه السبع على مدة إقامته بعد نزوله، وتكون مضافة إلى مدة مكثه فيها قبل رفعه إلى السماء، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وثلاثين سنة على المشهور، والله أعلم.

وقد عارض هذا الجمع السفّاريني في «لوامع الأنوار» (٢/ ٩٨) فقال: وجمع بعضهم أن سيدنا عيسى حين رفع كان عمره ثلاثًا وثلاثين سنة وينزل سبعًا، فهذه أربعون سنة. وهذا - والله أعلم - ليس بشيء؛ لما مر من حديث عائشة عند الإمام أحمد وغيره [أراد ما أخرج الإمام أحمد وابن أبي شيبة وابن عساكر وأبويعلى عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ، ثُمَّ يَمْكُثُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِمَامًا عَدْلًا، وَحَكَمًا مُقْسِطًا»]. وقد قال الحافظ جلال الدين السيوطي: كنت أفتيت بأن ابن مريم يمكث في الأرض بعد نزوله سبع سنين، قال واستمريت على ذلك مدة من الزمان، حتى رأيت الإمام الحافظ البيهقي اعتمد أن مكثه في الأرض أربعون سنة، معتمدًا ما أفاده الإمام أحمد في روايته بلفظ: «ثُمَّ يَمْكُثُ ابْنُ مَرْيَمَ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ قَتْلِ الدَّجَّالِ أَرْبَعِينَ سَنَةً» وهذا هو المرجع؛ لأن زيادة الثقة يحتج بها، ولأنهم يأخذون برواية الأكثر ويقدمونها على رواية الأقل لما معها من زيادة العلم، ولأنه مثبت، والمثبت مقدم. انتهى.

(٢) جاء عند الترمذي (٣٦١٧)، وأخرجه الآجري في «الشريعة» رقم (١٩٠٨)، والبخاري في =

٣- (يأجوج ومأجوج): اسمان أعجميان أو عربيان مشتقان من المأج وهو الاضطراب، أو من أجيج النار وتلهبها.[١]

وهما أمتان من بني آدم[٢]، موجودتان؛ بدليل الكتاب، والسنة.

التاريخ (١/ ٢٦٣)، كلهم من طريق عثمان بن الضحاك، عن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبيه قال: الأَقْبُرُ الثَّلَاثَةُ: قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرُ أَبِي بَكْرٍ، وَقَبْرُ عُمَرَ رضي الله عنهما، وَقَبْرٌ رَابِعٌ يُدْفَنُ فِيهِ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عليه السلام.

قال البخاري: هذا عندي لا يصح، ولا يتابع عليه. وقال الهيثمي في "المجمع" فيه عثمان بن الضحاك، وثقه ابن حبان وضعفه أبوداود.

وقال القرطبي رحمه الله في "التذكرة" (٢/ ٧٩٤): واختلف حيث يدفن، فقيل: بالأرض المقدسة ذكره الحليمي. وقيل: يدفن مع النبي ﷺ على ما ذكرناه من الأخبار. اهـ

وقال ابن الجوزي في "المنتظم": عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فَيَتَزَوَّجُ وَيُولَدُ لَهُ» ذكر بعضهم ولدين أحدهما يسميه موسى والآخر محمد، وأن أمهما من اليزد، قال: «وَيَمْكُثُ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يَمُوتُ وَيُدْفَنُ مَعِي فِي قَبْرِي، فَأَقُومُ أَنَا وَعِيسَى مِنْ قَبْرٍ وَاحِدٍ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ».

قلت: ضعيف، في سنده عبدالرحمن بن أنعم الأفريقي وهو ضعيف.

(١) قال أبوإسحاق الزجاج في "الاشتقاق" نقله عنه الأزهري في "تهذيب اللغة" (٤/ ٦٢): في يأجوج ومأجوج: هما قبيلان من خلق الله، جاءت القراءة فيهما بهمزٍ وبغير همز.

وهما اسمان أعجميان واشتقاق مثلهما من كلام العرب يخرج من أَجَّتِ النار، ومن الماء الأُجاج، وهو الشديد الملوحة والمرارة، مثل ماء البحر، المُحرق من ملوحته، ويكون التقدير في يأجوج يفعول، وفي مأجوج مفعول، قال: ويجوز أن يكون يأجوج فاعُولاً، وكذلك مأجوج.

قال: وهذا لو كان الاسمان عربيين لكان هذا اشتقاقهما، فأما الأعجمية فلا تُشتَقُّ من العربية. اهـ

(٢) ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ - أُرَاهُ قَالَ - تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، فَحِينَئِذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَمْلَهَا، وَيَشِيبُ الوَلِيدُ، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج:٢]» فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَغَيَّرَتْ وُجُوهُهُمْ،

قال الله تعالى في قصة ذي القرنين[(١)]: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾[الكهف:٩٣-٩٤] الآيات.

وقال النبي ﷺ: «يَقُولُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، قُمْ فَابْعَثْ بَعْثَ النَّارِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ» إلى أن قال رسول الله ﷺ: «أَبْشِرُوا! فَإِنَّ مِنْكُمْ وَاحِدًا وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا» أخرجاه في الصحيحين.[(٢)]

= فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ» الحديث.

قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٢/ ١٣٠): والصحيح أنهم من بني آدم، وعلى أشكالهم وصفاتهم. اهـ

تنبيه: وردت أحاديث لا تثبت في نسب يأجوج ومأجوج، منها ما قال الذهبي في "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" في ترجمة يزيد بن سنان، وهو متروك: محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه قال حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: وَلَدُ نُوحٍ ثلاثةٌ: حام، وسام، ويافث. فولد سام العرب وفارس والروم، والخير فيهم، وولد يافث يأجوج ومأجوج، والترك، والصقالبة، ولا خير فيهم، وولد حام القبط، وبربر، والسودان. اهـ

قلت: رجح الحافظ ابن حجر هذا القول في نسبهما، ولا دليل عنده يعتمد عليه فيه. انظر: "فتح الباري" (١٣/ ١٠٦).

وقال في ترجمة يحيى بن حمزة، من "ميزان الاعتدال": قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: حدثنا ابن معين، حدثنا عبدالله بن يوسف، حدثنا يحيى ابن حمزة، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية أنه حدثه أن يأجوج ومأجوج أربعمائة ألف ألف أمة، ليس منها أمة تشبه الأخرى، قال: منهم ألف ومنّا واحد، وسعة الأرض مائة سنة، والبحار مائة سنة، ومائة سنة خراب، ومائة سنة عمران.

قلت: هذا مع غرابته منكر من القول، ما أدري من أين وقع لحسان. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الرد على البكري" (١/ ٧٠): وأما ذو القرنين المذكور في القرآن، فهو من أهل الإيمان والتوحيد، وقد اختلف في نبوته، والصحيح: أنه لم يكن نبيًا... وهو الذي بنى سد يأجوج ومأجوج، وكان الله تعالى قد مكن له في الأرض وآتاه من كل شيء سببًا؛ فقهر الجبابرة وأذلهم، وسار بالعدل فيما آتاه الله. اهـ

(٢) البخاري برقم (٣٣٤٨)، ومسلم برقم (٣٧٩ / ٢٢٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وخروجهم الذي يكون من أشراط الساعة لم يأت بعد[١]، ولكن بوادره وجدت في عهد النبي ﷺ، فقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا[٢].

وقد ثبت خروجهم في الكتاب والسنة.

قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٦-٩٧].

وقال النبي ﷺ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» فذكر: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم. رواه مسلم.[٣]

---

(١) قال القاضي عياض: (الأحاديث الواردة في يأجوج ومأجوج) هذه الأخبار على حقيقتها يجب الإيمان بها؛ لأن خروج يأجوج ومأجوج من علامات الساعة، وقد ورد في خبرهم أنه لا قدرة لأحد على قتالهم من كثرتهم، وأنهم يحصرون نبي الله عيسى عليه السلام ومن معه من المؤمنين الذين نجوا من الدجال، فيدعو عليهم فيهلكهم الله عز وجل أجمعين بالنغف - وهو دود في رقابهم - فيؤذون الأرض والمؤمنين بنتنهم، فيدعو عيسى وأصحابه ربهم؛ فيرسل الله طيرًا فتحملهم حيث شاء الله. اهـ

وقال السفّاريني رحمه الله: إن خروجهم من وراء السد على الناس حق ثابت؛ لوروده في الذكر، وثبوته عن سيد البشر، ولم يُحِلْهُ عقل، فوجب اعتقاده. اهـ

(٢) البخاري برقم (٣٣٤٦)، و(٣٥٩٨) ومسلم برقم (٢٨٨٠) من حديث زينب رضي الله عنها، وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري برقم (٣٣٤٧)، ومسلم برقم (٢٨٨١)

(٣) عن حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه، رواه برقم (٢٩٠١).

قال النووي في "شرحه على مسلم": هذا الإسناد مما استدركه الدارقطني، وقال: ولم يرفعه غير فرات عن أبي الطفيل من وجه صحيح، قال: ورواه عبدالعزيز بن رفيع وعبدالملك بن ميسرة

وقصتهم: في حديث النواس بن سمعان أن النبي ﷺ قال في عيسى بن مريم بعد قتله الدجال: «فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللهُ إِلَى عِيسَى: إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي، لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ[1]، فَحَرِّزْ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبْعَثُ اللهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبَرِيَّةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ: لَقَدْ كَانَ بِهَذِهِ مَرَّةً مَاءٌ، وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمُ الْيَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، فَيُرْسِلُ اللهُ عَلَيْهِمُ النَّغَفَ فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرْسَى كَمَوْتِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَلَا يَجِدُونَ فِي الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهَمُهُمْ وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللهِ، فَيُرْسِلُ اللهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ حَيْثُ شَاءَ اللهُ» رواه مسلم.[2]

٤- (خروج دابة): الدابة لغة: كل ما دب على الأرض، والمراد بها هنا:

= موقوفًا. هذا كلام الدارقطني. وقد ذكر مسلم رواية ابن رفيع موقوفة، كما قال، ولا يقدح هذا في الحديث؛ فإن عبدالعزيز بن رفيع ثقة حافظ متفق على توثيقه، فزيادته مقبولة.

(فذكر الدخان) هذا الحديث يؤيد قول من قال إن الدخان دخان يأخذ بأنفاس الكفار، ويأخذ المؤمن منه كهيئة الزكام، وأنه لم يأت بعد، وإنما يكون قريبًا من قيام الساعة، وقد سبق في قول من قال هذا وإنكار ابن مسعود عليه، وأنه قال: إنما هو عبارة عما نال قريش من القحط حتى كانوا يرون بينهم وبين السماء كهيئة الدخان، وقد وافق ابن مسعود جماعة، وقال بالقول الآخر حذيفة وابن عمر والحسن، ورواه حذيفة عن النبي ﷺ وأنه يمكث في الأرض أربعين يومًا، ويحتمل أنهما دخانان للجمع بين هذه الآثار. اهـ المراد

(١) ذكر ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة الكهف عند ذكر يأجوج ومأجوج أن الخليفة الواثق العباسي أرسل جمع من جنوده لمعرفة مكانهم، فوجدوا المكان جهة المشرق بين جبلين شاهقين وعليه آثار أقفال ونحاس وذكر أمورًا وعجائب... اهـ انظر: "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٠٨)

(٢) عند مسلم برقم (٢٢٥٠).

الدابة التي يخرجها الله قرب قيام الساعة، وخروجها ثابت بالقرآن والسنة.
قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢].

وقال النبي ﷺ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» وذكر منها الدابة، رواه مسلم.(١)

وليس في القرآن والسنة الصحيحة ما يدل على مكان خروج هذه الدابة(٢)، وصفتها(٣)، وإنما وردت في ذلك أحاديث في صحتها نظر؛ وظاهر القرآن أنها

---

(١) تقدم.

(٢) جاءت الأقوال في خروجها، فمن ذلك أنها تخرج من جبل الصفا الذي في مكة. وقيل: لها ثلاثة خرجات، كما أبانه السخاوي، وليس على ما ذكروه مبنى صحيح يعتمد عليه. انظر: «تفسير القرطبي» عند الآية.

(٣) جاءت أقوال للعلماء في أوصافها، فمن ذلك: **القول الأول**: أنها فصيل ناقة صالح؛ قال القرطبي: أولى الأقوال أنها فصيل ناقة صالح، وهو أصحها، والله أعلم.

قلت: وهذا مبني على حديث حذيفة عند أبي داود الطيالسي (٢/ ٢٢٠)، وعند الحاكم (٤/ ٤٨٤) وفي سنده: طلحة بن عمرو الحضرمي، قال ابن معين فيه: ليس بشيء، ضعيف.

القول الثاني: أنها إنسان متكلم يناظر أهل البدع والكفر ويجادلهم حتى يتبين الصادق من الكاذب؛ فيحيا من حيَّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة.

قال القرطبي مبينًا ضعف هذا القول: على هذا، فلا يكون في هذه الدابة آية خاصة خارقة للعادة، ولا تكون من العشر آيات المذكورة في الحديث؛ لأن وجود المناظرين والمحتجين على أهل البدع كثير، فلا آية خاصة بها، فلا ينبغي أن تذكر مع العشر، وترتفع خصوصية وجودها إذا وقع القول، ثم فيه العدول عن تسمية هذا الإنسان المناظر الفاضل العالم الذي على أهل الأرض أن يسموه باسم الإنسان أو بالعالم أو بالإمام إلى أن يسمى بدابة، وهذا خروج عن عادة الفصحاء، وعن تعظيم العلماء، وليس ذلك دأب العقلاء، فالأولى ما قاله أهل التفسير، والله أعلم بحقائق الأمور. اهـ من «تفسير القرطبي» (١٣/ ٢٣٦)، و«التذكرة» (٢/ ٨١٨)

وقيل: هي الثعبان الذي انتزعه العقاب من الكعبة في قصة بناء قريش للكعبة. وقيل: هي الجساسة التي في حديث تميم الداري الذي رواه مسلم (٢٢٦١).

قلت: وهذه أقوال لا يحتاج إلى حشو الكتاب بذكرها لضعفها وعدم قيام الدليل عليها، وما=

دابة تنذر الناس بقرب العذاب والهلاك والله أعلم.[١]

٥- (**طلوع الشمس من مغربها**): طلوع الشمس من مغربها ثابت بالكتاب والسنة.

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]، والمراد بذلك طلوع الشمس من مغربها.[٢]

وقال النبي ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ فَرَآهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، فَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**» متفق عليه.[٣]



= أحسن ما قاله السعدي رحمه الله في «تفسيره»: وهذه الدابة هي الدابة المشهورة التي تخرج في آخر الزمان، وتكون من أشراط الساعة، كما تكاثرت بذلك الأحاديث، ولم يذكر الله ورسوله كيفية هذه الدابة، وإنما ذكر أثرها والمقصود منها، وأنها من آيات الله تكلم الناس كلامًا خارقًا للعادة حين يقع القول على الناس، وحين يمترون بآيات الله؛ فتكون حجة وبرهانًا للمؤمنين، وحجة على المعاندين. اهـ

(١) قال ابن كثير: عن ابن عباس: تكلمهم، تجرحهم، يعني تكتب على جبين الكافر كافر، وعلى جبين المؤمن مؤمن، ومنه: تخاطبهم، وتخرجهم، وهذا القول ينتظم من مذهبين، وهو قوي حسن جامع، والله أعلم.

(٢) الذي عليه أهل التحقيق من أهل التفسير أن المراد به ذلك، قال ابن جرير الطبري رحمه الله: وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ذَلِكَ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا».

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٦٣٦)، ومسلم (٢٤٨ / ١٥٧). وجاء حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**» رواه مسلم (٢١١٣).

قال القاضي عياض: وهو على ظاهره عند أهل الفقه والحديث والمتكلمين من أهل السنة، خلافًا لمن تأوله من المبتدعة والباطنية، وهو أحد أشراط الساعة العظام المنتظرة. اهـ

والسؤال عام للمكلفين من المؤمنين والكافرين[١]، ومن هذه الأمة وغيرهم على القول الصحيح[٢]، وفي غير المكلفين خلاف، وظاهر كلام ابن القيم في

---

(١) قال أبوعمر بن عبدالبر في كتاب "التمهيد والآثار" (٥/ ٣١٢): الفتنة في القبر لا تكون إلا لمؤمن أو منافق كان منسوبًا إلى أهل القبلة ودين الإسلام بظاهر الشهادة، وأما الكافر الجاحد المبطل فليس ممن يسأل عن ربه ودينه ونبيه، وإنما يسأل عن هذا أهل الإسلام، فيثبت الله الذين آمنوا، ويرتاب المبطلون. اهـ

(٢) تنبيه: سيأتي تعقب ابن القيم على هذا القول.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "الروح": المسألة الثانية عشرة وهي أن سؤال منكر ونكير هل هو مختص بهذه الأمة أو يكون لها ولغيرها؟

هذا موضع تكلم فيه الناس، فقال أبوعبدالله الترمذي: إنما سؤال الميت في هذه الأمة خاصة؛ لأن الأمم قبلنا كانت الرسل تأتيهم بالرسالة، فإذا أبوا كفت الرسل واعتزلوهم وعجلوا بالعذاب، فلما بعث الله محمدًا بالرحمة إمامًا للخلق؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧] أمسك عنهم العذاب، وأعطى السيف؛ حتى يدخل في دين الإسلام من دخل لمهابة السيف، ثم يرسخ الإيمان في قلبه، فأمهلوا، فمن ههنا ظهر أمر النفاق، وكانوا يسرون الكفر ويعلنون الإيمان، فكانوا بين المسلمين في ستر، فلما ماتوا قيض الله لهم فتاني القبر؛ ليستخرجا سرهم بالسؤال، وليميز الله الخبيث من الطيب، فـ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]. وخالف في ذلك آخرون، منهم: عبدالحق الأشبيلي، والقرطبي، وقالوا: السؤال لهذه الأمة ولغيرها. وتوقف في ذلك آخرون، منهم: أبوعمر بن عبدالبر فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا» ومنهم من يرويه «تُسْأَلُ» وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة خصت بذلك، فهذا أمر لا يقطع عليه. اهـ

قال السفاريني: وقال الحكيم الترمذي: إنه خاص بهذه الأمة، وتوقف ابن عبدالبر، وانتصر السيوطي في هذا للحكيم الترمذي، قال الإمام المحقق ابن القيم في "الروح" بعد ذكره الأقوال الثلاثة: والظاهر - والله أعلم - أن كل نبي مع أمته كذلك - يعني يسأل عنه كنبينا ﷺ مع أمته - وأنهم يعذبون في القبور بعد السؤال وإقامة الحجة عليهم، كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجة. اهـ

كتاب «الروح» ترجيح السؤال[(١)]، ويستثنى من ذلك الشهيد[(٢)]؛ لحديث رواه النسائي[(٣)]، ومن مات مرابطًا في سبيل الله؛ لحديث رواه مسلم.[(٤)]

---

(١) ابن القيم رحمه الله في «الروح»: القرآن والسنة تدل على خلاف هذا القول، بل السؤال للكافر والمسلم، قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم:٢٧]، واسم الفاجر في عرف القرآن والسنة يتناول الكافر قطعًا، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين:٧]... وقول أبي عمر رحمه الله: وأما الكافر الجاحد المبطل فليس ممن يسأل عن ربه ودينه، فيقال له: ليس كذلك بل هو من جملة المسئولين، وأولى بالسؤال من غيره، وقد أخبر الله في كتابه أنه يسأل الكافر يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر:٩٢-٩٣]، وقال تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف:٦]، فإذا سئلوا يوم القيامة فكيف لا يسألون في قبورهم، فليس لما ذكره أبوعمر رحمه الله وجه. اهـ

قال السفّاريني في «لوامع الأنوار»: ونحو هذا في كتاب العاقبة للحافظ عبدالحق الأشبيلي وصوَّبه القرطبي في «التذكرة»، وانتصر الجلال السيوطي لابن عبد البر، وفيما قاله نظر.

(٢) قال شيخنا العلامة الحجوري في «الحجج القاطعة» (١/ ٨٨): وأما فتنة القبر فإنها عامة إلا من اختص بدليل، مثل المرابط في سبيل الله، كما في حديث فضالة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ فَإِنَّهُ يُنَمَّى لَهُ عَمَلُهُ الَّذِي عَمِلَ وَيُؤْمَنُ الْفَتَّانَ**» ومن ذلك الشهيد: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رُءُوسِهِمْ فِتْنَةً**»، ومن ذلك الأنبياء فأنهم يسأل عنهم في القبر، ومن ذلك الصديقون - على قول أهل العلم - لا يفتنون، وأما ما عدا هؤلاء فإنهم يفتنون في قبورهم، فالفتنة أعم من العذاب؛ إذ أن العذاب على المستحق، أما الفتنة فهي عامة إلا من استثني بدليل. اهـ كلامه حفظه الله.

(٣) خرجه النسائي (٤/ ٩٩) وفي «الكبرى» (٢١٩١) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَالُ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلاَّ الشَّهِيدَ؛ قَالَ: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً**».

قلت: صحح سنده العلامة الألباني رحمه الله في «أحكام الجنائز» (٣٦)، وحسنه شيخنا العلامة الحجوري في «الرياض المستطابة» برقم (٢٤٣).

(٤) أخرجه مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه برقم (١٩١٣/١٦٣)، وخرجه أبوداود في «سننه» (٢١٣٩)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٤١٤)، وأحمد (٦/ ٢٠)، من حديث فضالة بن عبيد، وصححه العلامة الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند» رقم (١٠٥٧).

عذاب القبر أو نعيمه:

عذاب القبر أو نعيمه حق ثابت بظاهر القرآن، وصريح السنة[١]، وإجماع أهل السنة.[٢]

قال الله تعالى في سورة الواقعة: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[الواقعة:٨٣-٨٤] إلى قوله: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[الواقعة:٨٨-٨٩] الخ السورة.

وكان النبي ﷺ يتعوذ بالله من عذاب القبر، وأمر أمته بذلك.

وقال النبي ﷺ في حديث البراء بن عازب المشهور في قصة فتنة القبر، قال في المؤمن: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ: أَنْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ. قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا، وَطِيبِهَا، وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ**» وقال في الكافر: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ كَذَبَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا مِنَ النَّارِ، فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ أَضْلَاعُهُ**» الحديث رواه أحمد وأبوداود.[٣]

---

(١) قال ابن رجب: وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في عذاب القبر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى": أحاديث عذاب القبر ومسألة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ. اهـ

(٢) قال النووي في "المنهاج" عند حديث الاستعاذة من عذاب القبر وفتنة المحيا: وَفِيهِ إِثْبَات عَذَاب القَبْر وَفِتْنَته، وَهُوَ مَذْهَب أَهْل الحَقّ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ.

وقال أيضًا في "المنهاج" عند قوله رضي الله عنه: (ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْل قَبْرِي قَدْر مَا يُنْحَر جَزُور وَيُقْسَم لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِس بِكُمْ وَأَنْظُر مَاذَا أُرَاجِع بِهِ رُسُل رَبِّي): فِيهِ فَوَائِدُ، مِنْهَا: إِثْبَات فِتْنَة القَبْر وَسُؤَال المَلَكَيْنِ، وَهُوَ مَذْهَب أَهْل الحَقّ.

(٣) رواه أحمد (٤/ ٢٨٧)، وأبوداود (٤١٢٧)، والحديث مذكور عند شيخنا رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٤١).

وقد اتفق السلف وأهل السنة على إثبات عذاب القبر ونعيمه. ذكره ابن القيم في كتاب «الروح».[١]

وأنكر الملاحدة عذاب القبر[٢]؛ متعللين بأننا لو نبشنا القبر لوجدناه كما هو؟ نرد عليهم بأمرين[٣]:

---

(١) قال الإمام ابن القيم في كتاب «الروح»: مما ينبغي أن يُعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قُبِرَ أم لم يُقْبَرْ، فلو أكلته السباع، أو حرق حتى صار رمادًا، أو نُسف في الهواء، أو غرق في البحر، وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل من المقبور. اهـ

(٢) قال ابن حزم في «الملل والنحل» (١/ ٤٣٨): (عذاب القبر) قال أبومحمد: ذهب ضِرار بن عمرو الغطفاني أحد شيوخ المعتزلة إلى إنكار عذاب القبر، وهو قول من لقينا من الخوارج، وذهب أهل السنة وبشر بن المعتمر والجبائي وسائر المعتزلة إلى القول به، وبه نقول؛ لصحة الآثار عن رسول الله ﷺ به. اهـ

(٣) قال ابن حزم رحمه الله في «الفصل» (٤/ ٥٦): وقد احتج من أنكره بقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[غافر: ١١]، وبقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[البقرة:٢٨] الآية.

والجواب: أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾[الأنعام:٩٣] الآية، وهذا قبل القيامة بلا شك، وأثر الموت وهذا عذاب القبر، وقال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[آل عمران:١٨٥]، وقال تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[غافر:٤٦]، فهذا العرض المذكور هو عذاب القبر، وإنما قيل عذاب القبر - فأضيف إلى القبر - لأن المعهود في أكثر الموتى أنهم يقبرون، وقد علمنا أن فيهم أكيل السبع، والغريق تأكله دواب البحر، والمحرق، والمصلوب، والمعلق، فلو كان على ما يقدر من يظن أنه لا عذاب إلا في القبر المعهود لَما كان لهؤلاء فتنة ولا عذاب قبر ولا مسألة، ونعوذ بالله من هذا، بل كل ميت فلا بدَّ له من فتنة وسؤال، وبعد ذلك سرور أو نكد إلى يوم القيامة.

١- دلالة الكتاب، والسنة، وإجماع السلف على ذلك.

٢- أن أحوال الآخرة لا تقاس بأحوال الدنيا فليس العذاب أو النعيم في القبر المحسوس في الدنيا.

هل عذاب القبر أو نعيمه على الروح أو على البدن؟[1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: مذهب سلف الأمة وأئمتها أن العذاب أو

---

(١) سئل شيخ الإسلام عن عذاب القبر: هل هو على النفس والبدن، أو على النفس دون البدن؟ والميت يعذب في قبره حيًّا أم ميتًا؟ وإن عادت الروح إلى الجسد أم لم تعد، فهل يتشاركان في العذاب والنعيم، أو يكون ذلك على أحدهما دون الآخر؟ **فأجاب**: العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب منفردة عن البدن، وتعذب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح منفردة عن البدن، وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسنة والكلام، وفي المسألة أقوال شاذة ليست من أقوال أهل السنة والحديث... فجميع هؤلاء الطائفتين ضلال في أمر البرزخ، لكنهم خير من الفلاسفة؛ لأنهم يقرون بالقيامة الكبرى.

فإذا عرفت هذه الأقوال الثلاثة الباطلة، فاعلم أن مذهب سلف الأمة وأئمتها أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا، فيحصل له معها النعيم والعذاب، ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لرب العالمين، ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين واليهود والنصارى، وهذا كله متفق عليه عند علماء الحديث والسنة، وهل يكون للبدن دون الروح نعيم أو عذاب؟ أثبت ذلك طائفة منهم، وأنكره أكثرهم.

قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»: وَلَيْسَ السُّؤَالُ فِي القَبْرِ لِلرُّوحِ وَحْدَهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وغيره، وَأَفْسَدُ منه قَوْلُ مَنْ قَالَ: أنه لِلْبَدَنِ بِلَا رُوحٍ! وَالأَحَادِيثُ الصَّحِيحَة تَرُدُّ القَوْلَيْنِ، وَكَذَلِكَ عَذَابُ القَبْرِ يَكُونُ لِلنَّفْسِ وَالبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السنة وَالجَمَاعَة، تَنْعَمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مُفْرَدَة عَنِ البَدَنِ وَمُتَّصِلَة به. اهـ

النعيم يحصل لروح الميت وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة، أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا فيحصل له معها النعيم أو العذاب.(١)

النفخ في الصور:

النفخ معروف، **والصور لغة**: القرن.

وشرعًا: قرن عظيم التقمه إسرافيل(٢)، ينتظر متى يؤمر بنفخه، وإسرافيل أحد الملائكة الكرام الذين يحملون العرش.(٣)

---

(١) **ما ورد في ضغطة القبر وظلمته لكل واحد**: أخرج الإمام النسائي رحمه الله (٤/ ١٠٠): عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**هَذَا الَّذِي تَحَرَّكَ لَهُ العَرْشُ، وَفُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَشَهِدَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ المَلَائِكَةِ، لَقَدْ ضُمَّ ضَمَّةً ثُمَّ فُرِّجَ عَنْهُ**». صححه الوادعي في "الجامع" وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

قال أبوالقاسم السعدي في كتاب "الروح" له: لا ينجو من ضغطة القبر صالح ولا طالح... والفرق بين المسلم والكافر في ضمة القبر دوامها للكافر وحصول هذه الحالة للمؤمن في أول نزوله إلى قبره، ثم يعود الانفساح له فيه، قال: والمراد بضغطة القبر التقاء جانبيه على جسد الميت.

قال الحكيم الترمذي: سبب هذه الضغطة أنه ما من أحد إلا وقد ألَمَّ بخطيئةٍ ما، وإن كان صالحًا، فجعلت هذه الضغطة جزاء لها، ثم تدركه الرحمة؛ ولذلك ضغط سعد بن معاذ رضي الله عنه، قال: وأما الأنبياء فلا نعلم أن لهم في القبور ضمة ولا سؤالًا؛ لعصمتهم، لأن السؤال عن الأنبياء وما جاءوا به، فكيف يسألون عن أنفسهم؟

قال محمد التميمي: ضمة القبر إنما أصلها أن الأرض أمهم، ومنها خلقوا، فغابوا عنها الغيبة الطويلة، فلما ردوا إليها وهم أولادها ضمتهم ضمة الوالدة إذا غاب عنها ولدها ثم قدم، فمن كان مطيعًا ضمته برفق، ومن كان عاصيًا ضمته بعنف؛ سخطًا لربها عليه.

(٢) قال القرطبي في "التذكرة" (٢٠٠): قال علماؤنا: والأمم مجمعون على أن الذي ينفخ في الصور إسرافيل عليه السلام.

(٣) قال ابن عاشور في "التحرير والتنوير": زمن النفخ في الصور هو يوم البعث، فالتقدير: فإذا جاء يوم يبعثون، ولكن عدل عن ذلك إلى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[المؤمنون:١٠١]؛ تصويرًا=

وهما نفختان[1]: إحداهما: نفخة الفزع ينفخ فيه فيفزع الناس ويصعقون إلا

= لحالة يوم البعث.

والصور: البوق الذي ينفخ فيه النافخ للتجمع والنفير، وهو مما ينادى به للحرب، وينادى به للصلاة عند اليهود كما جاء في حديث بدء الأذان من "صحيح البخاري"... وأسند (نُفِخَ) إلى المجهول؛ لأن المعتنى به هو حدوث النفخ لا تعيين النافخ، وإنما يُنفخ فيه بأمر تكوين من الله تعالى، أو ينفخ فيه أحد الملائكة، وقد ورد أنه الملك إسرافيل. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٢٦٠): والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات:

نفخة الفزع: ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل:٨٧].

ونفخة الصعق والقيام: ذكرها في سورة الزمر في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر:٦٨].

وأما الاستثناء فهو متناول لمن في الجنة من الحور العين؛ فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم، ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله؛ فإن الله أطلق في كتابه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَأَجِدُ مُوسَى آخِذًا بِسَاقِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّا اسْتَثْنَاهُ اللهُ؟!**» وهذه الصعقة قيل: إنها رابعة، وقيل: إنها من المذكورات في القرآن. انتهى.

قال ابن حجر رحمه الله في "الفتح" عند حديث رقم (٣٤٠٩): زعم ابن حزم أن النفخات يوم القيامة أربع: الأولى: نفخة إماتة، يموت فيها من بقي حيًّا في الأرض، والثانية: نفخة إحياء، يقوم بها كل ميت وينشرون من القبور ويجمَعُون للحساب، والثالثةُ: نفخة فزع وصعق، يُفيقُون منها كالمغشي عليه لا يموت منها أحد، والرابعة: نفخة إفاقة من ذلك الغَشي. وهذا الذي ذكره من كون الثنتين أربعًا ليس بواضح، بل هما نفختان فقط، ووقع التغايرُ في كل واحدة منهما باعتبار من يستمعها، فالأولى: يموت بها كل من كان حيًّا ويُغْشَى على من لم يمت ممن استثنى الله، والثانيةُ: يعيش بها من مات ويُفِيقُ بها من غُشِيَ عليه، والله أعلم.

وقال عند شرح (باب نفخ الصور): رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث: نفخة الفزع كما في النمل، ونفخة الصعق كما في الزمر، ونفخة البعث، وهي المذكورة في الزمر أيضًا...

وقال: وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه: «**ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ**=

من شاء الله.[1]

والثانية: نفخة البعث ينفخ فيه فيبعثون ويقومون من قبورهم.

= ثَلَاثُ نَفَخَاتٍ، نَفْخَةُ الفَزَعِ، وَنَفْخَةُ الصَّعْقِ، وَنَفْخَةُ القِيَامِ لِرَبِّ العَالَمِينَ» أخرجه الطبري هكذا مختصرًا، وقد ذكرت أن سنده ضعيف، ومضطرب.

وإلى هذا القولِ ذهب الإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله قال: فأما النفخات في الصور فثلاث، نفخة الفزع، ثم نفخة الصعق، ثم نفخة البعث. اهـ

قال القرطبي رحمه الله في "تفسيره" عند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾[النمل:٨٧]: وقيل: نفختان، ونفخة الفزع: هي نفخة الصعق، والسنة الثابتة على ما تقدم من حديث أبي هريرة، وحديث عبدالله بن عمرو، وغيرهما يدل على أنهما نفختان لا ثلاث، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى. اهـ

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٦١): واعلم أن النفخ في الصور ثلاث نفخات.

قلت: الراجح أنها نفختان، كما نص على ذلك أبوعبدالله القرطبي.

(١) قال ابن القيم رحمه الله في كتابه "الروح" ص(٣٥): فقد استثنى اللهُ سبحانه بعضَ من في السموات ومن في الأرض من هذا الصعق، فقيل: هم الشهداء، هذا قول أبي هريرة، وابن عباس، وسعيد بن جبير. وقيل: هم جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت، وهذا قول مقاتل وغيرِهِ. وقيل: هم الذين في الجنة من الحور العين وغيرهم، ومن في النار من أهل العذاب وخزنتها. قاله: أبوإسحق بن شاقلا من أصحابنا، وقد نص الإمام أحمد: على أن الحور العين والولدان لا يمتن عند النفخ في الصور، وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[الدخان:٥٦]، وهذا نص على أنهم لا يموتون غير تلك الموتة الأولى، فلو ماتوا مرة ثانية لكانت موتتان، وصعقُ الأرواحِ عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتُها، ففي الحديث الصحيح: «فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إلا مَنْ شَاءَ اللهُ»، قَالَ: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، أَوْ فِي أَوَّلِ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلا أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ؟» فهذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله تعالى لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ تصعق الخلائق كلهم، ولو كان هذا الصعق موتًا، لكانت موتةً أخرى، وقد تنبه لهذا جماعة من الفضلاء. اهـ

وانظر كلام القرطبي في التذكرة عند نفخ الصور.

وقد دل على النفخ في الصور الكتاب[1]، والسنة، وإجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر:٦٨]، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس:٥١].

وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا وَرَفَعَ لِيتًا، ثُمَّ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا صَعِقَ، ثُمَّ يُنْزِلُ اللهُ مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوِ الظِّلُّ** - شك الراوي - **فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ**» رواه مسلم في حديث طويل.[2] وقد اتفقت الأمة على ثبوته.



---

(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل:٨٧-٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٥٣﴾ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس:٤٨-٥٤].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض (٢٩٤٠)، وأحمد (٢/١٦٦).

ويحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلًا بُهْمًا، فيقفون في موقف القيامة حتى يشفع فيهم نبيُّنا محمد ﷺ، ويحاسبهم الله تبارك وتعالى، وتنصب الموازين، وتنشر الدواوين، وتتطاير صحائف الأعمال إلى الأيمان والشمائل ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-١٢].

الشرح:

البعث والحشر:

البعث لغة: الإرسال[1]، والنشر. وشرعًا: إحياء الأموات يوم القيامة.

والحشر لغة: الجمع[2]. وشرعًا: جمع الخلائق يوم القيامة لحسابهم والقضاء بينهم.

---

(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (١/ ٢٤٩): الباء والعين والثاء أصلٌ واحد، وهو الإثارة. ويقال بعثْتُ النَّاقةَ إذا أثَرْتَها. اهـ

وقال ابن منظور في "لسان العرب" (٢/ ١١٦): والبَعْثُ في كلام العرب على وجهين: أحدهما: الإرْسال، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ﴾ [الأعراف:١٠٣] معناه أرسلنا. والبَعْثُ: إثارةُ بارِكٍ أو قاعدٍ، تقول: بَعَثْتُ البعير فانبَعَث، أي: أثَرْتُه فَثار، والبَعْثُ: أيضًا الإحْياء من الله للمَوْتى، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [البقرة:٥٦] أي: أحييناكم، وبَعَثَ المَوْتى نَشَرَهم ليوم البَعْثِ، وبَعَثَ اللهُ الخَلْقَ يَبْعَثُهُم بَعْثًا: نَشَرَهم من ذلك، وفتح العين في البعث كله لغة. اهـ

(٢) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٢/ ٥٤): الحاء والشين والراء قريبُ المعنى من الذي قبلَه، وفيه زيادةُ معنىً، وهو السَّوق والبعثُ والانبعاث.

وأهل اللغة يقولون: الحشر الجمع مع سَوْقٍ، وكلُّ جمعٍ حَشْر، والعرب تقول: حَشَرَتْ مالَ بني فلانٍ السنةُ، كأنها جمعته: ذهبت به وأتَتْ عليه. اهـ =

والبعث والحشر حق ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين.[١] قال الله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ۝ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾ [الواقعة:٤٩-٥٠].[٢]

وقال النبي ﷺ: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ، كَقُرْصَةِ النَّقِيِّ، لَيْسَ فِيهَا عَلَمٌ لِأَحَدٍ» متفق عليه.[٣]

= وقال ابن منظور في "لسان العرب" (٤/ ١٩٠): حَشَرَهُم يَحْشُرُهم ويَحْشِرُهم حَشْرًا جمعهم، ومنه يوم المَحْشَرِ، والحَشْرُ جمع الناس يوم القيامة، والحَشْرُ حَشْرُ يوم القيامة، والمَحْشَرُ المجمع الذي يحشر إليه القوم، وكذلك إذا حشروا إلى بلد أو مُعَسْكَر أو نحوه. اهـ

(١) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار البهية" (٢/ ١٦٨): واعلم أن ليوم الوقوف أهوالًا عظيمة، وشدائد جسيمة، تذيب الأكباد، وتذهل المراضع، وتشيب الأولاد، وهو حق ثابت ورد به الكتاب والسنة، وانعقد عليه الإجماع، وهو يوم القيامة. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام يحكي قول المنكرين للبعث كما في "الفتاوى" (٤/ ٣١٤): الذين كفروا من اليهود والنصارى ينكرون الأكل والشرب والنكاح في الجنة، ويزعمون أن أهل الجنة إنما يتمتعون بالأصوات المطربة والأرواح الطيبة مع نعيم الأرواح، وهم يقرُّون مع ذلك بحشر الأجساد مع الأرواح ونعيمها وعذابها. وأما طوائف من الكفار وغيرهم من الصابئة والفلاسفة ومن وافقهم فيقرُّون بحشر الأرواح فقط، وأن النعيم والعذاب للأرواح فقط. وطوائف من الكفار والمشركين وغيرهم ينكرون المعاد بالكلية، فلا يقرون لا بمعاد الأرواح، ولا الأجساد، وقد بيَّن الله تعالى في كتابه على لسان رسوله أمر معاد الأرواح والأجساد، وردّ على الكافرين والمنكرين لشيء من ذلك، بيانًا تامًّا غاية التمام والكمال.

وأما المنافقون من هذه الأمة الذين لا يقرّون بألفاظ القرآن والسنة المشهورة... وهؤلاء مثل القرامطة الباطنية الذين قولهم مؤلف من قول المجوس والصابئة، ومثل المتفلسفة الصابئة المنتسبين إلى الإسلام، وطائفة ممن ضاهوهم: من كاتب، أو متطبب، أو متكلم، أو متصوف، كأصحاب رسائل "إخوان الصفا" وغيرهم، أو منافق، وهؤلاء كلهم كفار يجب قتلهم باتفاق أهل الإيمان. اهـ

(٣) أخرجه البخاري برقم (٦٥٢١)، ومسلم برقم (٢٧٩٠) عن سهل بن سعد رضي الله عنه. =

وأجمع المسلمون على ثبوت الحشر يوم القيامة، ويحشر الناس[١] حفاة لا نعال عليهم، عراة لا كسوة عليهم، غرلًا لا ختان فيهم؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٠٤].

وقول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةً، عُرَاةً، غُرْلًا» ثم قرأ ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤] «وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ» متفق عليه.[٢]

= قال الخطابي: العفر: بياض ليس بناصع، وقال عياض: العفر بياض يضرب إلى حمرة قليلًا، وقال ابن فارس: معنى عفراء خالصة البياض.

والنَّقِيّ: بفتح النون وكسر القاف، أي: الدقيق النقي من الغش والنخال.

والمَعْلَم: العلامة التي يُهتدى بها إلى الطريق، كالجبل والصخرة، أو ما يضعه الناس دالًا على الطرقات، أو على قسمة الأراضي. اهـ

(١) قال القرطبي في "التذكرة" (٢٦٣): اختلف الناس في حشر البهائم، وفي قصاص بعضها من بعض، فروي عن ابن عباس أن حشر البهائم موتها، وقاله الضحاك. وروي عن ابن عباس في رواية أخرى أن البهائم تحشر وتبعث، وقاله أبوذر وأبوهريرة وعمرو بن العاص، والحسن البصري وغيرهم، وهو الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير:٥]، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

قال أبوهريرة: يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة: البهائم، والطير، والدواب، وكل شيء، فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماء من القرناء، ثم يقول: كوني ترابًا؛ فذلك قوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠] ونحوه. اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "الفتاوى" (٤/ ٢٤٨): وأما البهائم فجميعها يحشرها الله سبحانه، كما دل عليه الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]، وحرف (إذا) إنما يكون لما يأتي لا محالة. اهـ

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٣٤٩)، ومسلم برقم (٢٨٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما. =

وفي حديث عبدالله بن أنيس رضي الله عنه المرفوع الذي رواه أحمد: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ عُرَاةً، غُرْلًا، بُهْمًا» قلنا: وما بُهْمًا؟ قال: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ» الحديث.(١)

وقوله في الحديث: «وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ» ذكر العلماء أن تقديم إبراهيم على غيره بالكسوة في يوم القيامة، لأنه لم يكن في الأولين والآخرين أخوف لله منه، فتعجل له الكسوة أمانًا له ليطمئن قلبه، ويحتمل لأنه - كما جاء في الحديث - أول من لبس السراويل إذا صلى؛ مبالغة في التستر، وحفظًا لفرجه من أن يماسَّ مصلاه، ففعل ما أمر به، فجزي بذلك أن يكون أول من يستر يوم القيامة، ويحتمل أن يكون الذين ألقوه في النار جردوه، ونزعوا ثيابه على أعين الناس، كمن يفعل بمن يراد قتله، فجزي بكسوته في يوم القيامة أول الناس على رءوس الأشهاد، وهذا أحسنها. قاله القرطبي في «التذكرة».

إشكال آخر: ورد عند أبي داود (٣١١٤)، وابن حبان (٢٥٧٥)، والحاكم (١/ ٣٤٠): «أَنَّ الْمَيِّتَ يُبْعَثُ بِثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا» وهو حديث صحيح، إلا أنه مشكل مع الحديث الذي فيه أنهم يحشرون «حُفَاةً عُرَاةً». وأجاب البيهقي رحمه الله بثلاثة أوجه:

الأول: أنها تَبلى بعد قيامهم من قبورهم، فإذا وافَوْا الموقف يكونون عراة، ثم يلبسون من ثياب الجنة.

الثاني: أنه إذا كسي الأنبياء، ثم الصديقون، ثم من بعدهم على مراتبهم، فتكون كسوة كل إنسان من جنس ما يموت فيه، ثم إذا دخلوا الجنة لبسوا من ثياب الجنة.

الثالث: أن المراد بالثياب ههنا الأعمال، أي: يبعث في أعماله التي مات فيها من خير أو شر، قال الله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦]، وقال: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[المدثر: ٤]. اهـ

قلت: الأخير هو الذي اختاره ابن حبان رحمه الله، قال في «صحيحه»: قوله عليه السلام: «الْمَيِّتَ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا» أراد به في أعماله، كقوله جل وعلا: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[المدثر: ٤] يُريد به: وأعمالك فأصلحها، لا أن الميت يُبعث في ثيابه التي قُبض فيها؛ إذ الأخبار الجَمَّة تُصَرِّحُ عن المصطفى ﷺ بأن الناس يُحشرون يوم القيامة حُفاة عُراة غُرْلًا. اهـ

(١) الحديث تقدم تخريجه عند صفة الكلام.

الحساب:

الحساب لغة: العدد؛ **وشرعًا:** إطْلَاع الله عباده على أعمالهم.[١]

وهو ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين.[٢]

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[الغاشية:٢٥-٢٦].

وكان النبي ﷺ يقول في بعض صلاته: «**اللَّهُمَّ حَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا**»[٣] فقالت عائشة رضي الله عنها: ما الحساب اليسير؟ قال: «**أَنْ يَنْظُرَ فِي كِتَابِهِ فَيَتَجَاوَزُ عَنْهُ**» رواه أحمد، وقال الألباني: إسناده جيد.[٤]

---

(١) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢ / ١٧١): والحساب مصدر حاسب، وحسب الشيء يحسُبه بالضم إذا عده سماعًا، وهو معنى قول من قال: الحساب لغَدٍ العَدّ.

واصطلاحًا: توقيف الله عباده قبل الانصراف من المحشر على أعمالهم خيرًا كانت أو شرًا، تفصيلًا لا بالوزن، إلا من استثنى منهم.

وقال: الحساب تعريف الله - عز وجل - الخلائق مقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إياهم ما قد نسوه من ذلك، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾[المجادلة:٦] وقال بعضهم: معنى كونه محاسِبًا لخلقه أنه تعالى يعلمهم ما لهم، وما عليهم. اهـ

(٢) قال السفّاريني: وهذا الوقوف - مع ما مر - للحساب الثابت بالسنة والكتاب وإجماع أهل الحق بلا ارتياب. اهـ

(٣) قال النووي في "شرحه على مسلم" (٤/ ٢٢٠٤): معنى (نوقش) استقصى عليه، قال القاضي: وقوله: (عذب) له معنيان: **أحدهما**: أن نفس المناقشة، وعرض الذنوب، والتوقيف عليها هو التعذيب؛ لما فيه من التوبيخ. **والثاني**: أنه مفض إلى العذاب بالنار، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى: (هلك) مكان (عذب). هذا كلام القاضي.

وهذا الثاني هو الصحيح، ومعناه: أن التقصير غالب في العباد، فمن استُقْصِيَ عليه ولم يُسامَح هلك ودخل النار، ولكن الله تعالى يعفو ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء. اهـ

(٤) الحديث أخرجه أحمد (٦/ ٤٨) و(٦/ ١٨٦)، وإسحاق بن راهويه (٢/ ٣٦٧) رقم (٩٠٩)، =

وأجمع المسلمون على ثبوت الحساب يوم القيامة.

وصفة الحساب للمؤمن[١]: أن الله يخلو به فيقرره بذنوبه «حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ هَلَكَ قَالَ اللهُ لَهُ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ».

وأما الكفار والمنافقون: فينادَى بهم على رءوس الخلائق: «هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ، أَلَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» متفق عليه من حديث ابن عمر.[٢]

والحساب[٣] عام لجميع الناس[٤]، إلا من استثناهم النبي ﷺ وهم سبعون ألفًا

= وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٤٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٧٢)، والحاكم في "المستدرك" (٨٩٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٣٦٤٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١/ ٢٥٢) رقم (٢٧٠).

قال العلامة الألباني في "التعليقات الحسان" (٧٣٢٨): حسن صحيح.

قلت: أصل الحديث عن عائشة رضي الله عنها في البخاري برقم (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦).

(١) قال السفّاريني في "لوامعه" (٢/ ١٧٢): اختلف في معنى محاسبته تعالى عباده على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يعلمهم ما لهم وعليهم كما تقدم، قال بعض العلماء: بأن يخلق الله في قلوبهم علومًا ضرورية بمقادير أعمالهم من الثواب والعقاب.

الثاني: نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن يوقف الله تعالى عباده بين يديه ويؤتيهم كتب أعمالهم فيها، سيئاتهم وحسناتهم، فيقول: هذه سيئاتكم وقد تجاوزت عنها، وهذه حسناتكم وقد ضاعفتها لكم.

الثالث: أن يكلم الله عباده في شأن أعمالهم، وكيفية ما لها من الثواب، وما عليها من العقاب، وفي هذا من صحيح الأخبار وصريح الآثار ما يقلع شرور من في قلبه نوع اختلاج أصل كل شبهة وبدعة. اهـ

(٢) أخرجه البخاري رقم (٢٤٤١)، ومسلم رقم (٢٥٩٠).

(٣) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٧٣): كيفيات الحساب مختلفة، وأحوالها متباينة، فمنه العسير، ومنه اليسير، ومنه العدل والجهد، ومنه التكريم، ومنه التوبيخ والتبكيت، ومنه الفضل والصفح، ومتولي ذلك أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين. اهـ

(٤) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٧٥): قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ=

من هذه الأمة[(١)]، منهم عكاشة بن محصن[(٢)]، يدخلون الجنة بلا حساب ولا

= وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأعراف:٦]، فهذه الآية تدل على أنه يحاسب كل عباده؛ لأنهم لا يخرجون عن أن يكونوا مرسَلين أو مرسَلاً إليهم، ويبطل قول من زعم أنه لا حساب على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا الكفار.

والجواب: أنه لا حساب على الأنبياء عليهم السلام على سبيل المناقشة والتقريع، قال النسفي في "بحر الكلام": الأنبياء لا حساب عليهم، وكذلك أطفال المؤمنين، وكذلك العشرة المبشرين بالجنة. اهـ

هذا حساب المناقشة، وعموم الآيات الكريمة مخصوص بأحاديث من يدخل الجنة بغير حساب؛ ولهذا قال علماؤنا في عقائدهم: ويحاسب المسلمون المكلفون إلا من شاء الله أن يدخل الجنة بغير حساب، وكل مكلف مسئول، يَسأل من شاء من الرسل عن تبليغ الرسالة، ومن شاء من الكفار عن تكذيب الرسل.

قال شيخ مشايخنا البدر البلباني في عقيدته: الكفار لا يحاسبون، بمعنى أن صحائف أعمالهم لا توزن، وإن فعل كافر قربة من نحو عتق أو صدقة أو ظلمه مسلم رجونا له أن يخفف عنه العذاب. انتهى.

ولعل مراده غير عذاب الكفر.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في عقيدته "الواسطية": يحاسب الله تعالى الخلق، ويخلو بعبده المؤمن، ويقرره بذنوبه كما وصف ذلك في الكتاب والسنة، قال: وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى فيوقفون عليها ويقررون بها. انتهى.

(١) قال المفسر الآلوسي في "تفسيره" (١٢/ ٦٦): المراد بالمتقين: الموصوفون بالتقوى الكاملة، ولا يبعد أن يدخلوا الجنة بلا حساب، فقد صحت الأخبار بدخول طائفة من هذه الأمة الجنة. اهـ

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٧٧): ثبت في عدة أخبار عن النبي المختار ﷺ أن طائفة من هذه الأمة بلا ارتياب يدخلون الجنة بغير حساب، فيدخلون جنات النعيم قبل وضع الموازين، وأخذ الصحف بالشمال واليمين. اهـ

(٢) قال الإمام المحقق ابن القيم في كتابه "الداء والدواء": قوله ﷺ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»، لم يرد أن عكاشة وحده أحق بذلك ممن عداه من الصحابة، ولكن لو دعا له لقام آخر وآخر، وانفتح الباب، وربما قام من لم يستحق أن يكون منهم؛ فكان الإمساك أولى. اهـ

عذاب، متفق عليه.[1]

وروى أحمد من حديث ثوبان ﷺ مرفوعًا: «أَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا»، قال ابن كثير: حديث صحيح. وذكر له شواهد.[2]

---

(١) الحديث عن أبي هريرة ﷺ، أخرجه البخاري رقم (٥٨١١)، ومسلم رقم (٢١٦). وجاء عن ابن عباس ﷺ، أخرجه البخاري رقم (٦٥٤١)، ومسلم رقم (٢٢٠). وجاء عن عمران ﷺ عند مسلم رقم (٢١٨). وعنده عن سهل بن سعد برقم (٢١٩) وفي روايته شك من الراوي فقال: «سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ سَبْعُمِائَةِ أَلْفٍ».

(٢) تنبيه: اللفظ الذي أشار إليه العثيمين ﷺ ليس لفظ حديث ثوبان، وإنما لفظه: «مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا».

ولقد تعددت الروايات في عدد الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب:

* رواية الصحيحين أن عددهم: (سَبْعُونَ أَلْفًا).

* ورواية: (مِائَةُ أَلْفٍ) وهو ما رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٩٣) وأبونعيم في "الحلية" (٢/ ٣٤٤)، من حديث أنس ﷺ. والحديث في سنده كلام. قال شيخنا الوادعي ﷺ في كتابه "الشفاعة" (١١٢): فالحديث حسن لغيره. قلت: أي: لما عند أحمد وأبي نعيم.

* ورواية أخرى: (ثَلَاثُمِائَةِ أَلْفٍ) وهذه رواها الطبراني في "الأوسط" (١/ ٢٥٧)، وقال الهيثمي في "مجمعه" (١٠/ ٤٠٩): رجاله ثقات.

* وأخرى: (أَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ) وهذه رواها أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٥)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٢٩). الحديث فيه اختلاف: قال شيخنا الوادعي ﷺ في "الشفاعة" (١١٤): فالحديث في الشواهد والمتابعات.

* وأخرى: (سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا) وهذه رواية حسنة عند الإمام البزار في "المسند" رقم (٣٧٠٠)، وفيه: فقال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنَا هُوَ، وَإِنَّهُمْ لَأُمَّتِي، وَإِنَّهُمْ لَأَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا». قال شيخنا العلامة الوادعي ﷺ في "الصحيح المسند"، رقم (١٠٧٠): هذا حديث حسن. اهـ

** ثم جاءت روايات في الزيادة: فمن ذلك: رواية «سَبْعُونَ أَلْفًا، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا» وهذه الرواية جاءت عن جمع من الصحابة ﷺ؛ فمن ذلك:

* حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢/ ٣٥٩)، قال شيخنا في "الشفاعة" (١٠٩): رجاله =

= رجال الصحيح. والحديث في "الصحيح المسند" (١٤٤٠).

* حديث أبي أمامة عند الترمذي (٤/ ٥٤٠)، وابن ماجه (٢/ ١٤٣٣)، وأحمد (٥/ ٢٦٨)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٣٢٩). وهو حديث حسن، قال ابن كثير في "تفسيره": إسناده جيد. وقال شيخنا الوادعي في "الشفاعة" (١٠٥): حديث حسن.

ولحديث أبي أمامة طريق أخرى عند أحمد (٥/ ٢٥٠) وفيها: أبواليمان الهوزاني، مجهول، إلا أنه توبع عند أحمد والطبراني في "الكبير" (٨/ ١٨١).

* حديث ثوبان عند أحمد (٥/ ٢٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢/ ٨٧)، وفيه: إسماعيل الحمصي ضعيف، وروايته عن أبيه منقطعة كما قال أبوحاتم. قلت: هو في الشواهد والمتابعات.

* حديث حذيفة عند أحمد (٥/ ٣٩٣)، وفيه: ابن لهيعة.

* حديث أبي أيوب عند أحمد (٥/ ٤١٣)، وفيه: عباد بن ناشرة، لم يعرف له ترجمة، وابن لهيعة.

* حديث أبي سعيد الأنماري، وقيل: الأنصاري، عند الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٣٠٤)، قال الحافظ: سنده صحيح، وكلهم من رجال الصحيح، إلا قيس بن حجر وهو شامي ثقة. [ثم ذكر خلافًا في سند الحديث، ثم قال:] فمن هذا الاختلاف يتوقف في الجزم بصحة هذا السند. قلت: وهذا أيضًا في جملة الشواهد والمتابعات.

* حديث عتبة بن عبدٍ السلمي عند يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٤١)، وفيه: عامر بن زيد البكالي، مستور الحال، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات.

** أما رواية: «إِنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعِينَ أَلْفًا» فهذه جاءت عن خمسة من الصحابة ﷺ:

* حديث عامر بن عمير، أخرجه الطبراني كما في "مجمع الزوائد" (١٠/ ٤١٠) وقال رجاله رجال الصحيح غير شيخ الطبراني؛ وأخرجه الضياء من طريق الطبراني في "المختارة" (٨/ ٢٠٧) رقم (٢٤٣). قلت: وإسناده عند الضياء مذكورون بالفضل والعلم عند الذهبي في "السير" من شيخ الضياء إلى التابعي رحمهم الله، فالحديث حسن كما قاله الضياء.

* حديث أبي بكر ﷺ عند أحمد (١/ ٦)، والحكيم الترمذي (١/ ٣٠٢)، وأبي يعلى (١/ ١٠٤) رقم (١١٢)، وأبي بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٠٤)، وفيه: المسعودي مختلط، والرواي عنه هاشم بن القاسم روى عنه بعد الاختلاط، إلا أنه توبع برواية عبدالله بن رجاء عند أبي بكر الشافعي، وفيه راوٍ مبهم.

* حديث عبدالرحمن بن أبي بكر عند أحمد (١/ ١٩٧)، وفيه: موسى بن عبيد، مجهول، وبقية رجاله رجال الصحيح. انظر كلام الشيخ الوادعي في "الشفاعة" (١٠٥). =

وأول من يحاسب هذه الأمة؛ لقول النبي ﷺ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، المَقْضِيُّ بَيْنَهُمْ قَبْلَ الخَلَائِقِ» متفق عليه.(١)

= * حديث أبي أمامة، أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/ ٢٦٧) من طريق خلف ابن عمرو العكبري، عن سعيد بن منصور، عن إسماعيل بن عياش، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة.

قلت: وهذا سند حسن، وإسماعيل روايته عن محمد بن زياد مستقيمة كما قاله الإمام أحمد كما في "التهذيب" للمزي.

إلا أن الحديث جاء عند ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٨٩) وعند الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٢٩) من طريق ابن أبي شيبة، عن إسماعيل، عن محمد، وفيه: «مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا».

فكان الخلاف في الروايتين، فالأولى على أنه: «مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ سَبْعُونَ أَلْفًا» والثانية: «مَعَ كُلِّ أَلْفٍ»، فتعين الترجيح بينهما، فوجدنا لمحمد بن زياد متابعًا على رواية: «مَعَ كُلِّ أَلْفٍ» فقد رواه ابن أبي عاصم في "السنة" (٥٨٨): من طريق سليم بن عامر، عن أبي اليمان الهوزني وهو عامر بن عبدالله - مقبول - عن أبي أمامة به.

* حديث أنس عند أبي يعلى في "المسند" (٦/ ٤١٧) رقم (٣٧٨٣)، وفيه: «لِكُلِّ رَجُلٍ سَبْعُونَ أَلْفًا» قال ابن كثير: إسناده جيد، رجاله ثقات ماعدا عبدالقاهر بن السري، وقد سئل عنه ابن معين فقال: صالح. قال الحافظ في "التهذيب": ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب الرواية عنه، وذكره ابن شاهين في الثقات. قلت: جاءت رواية عن الجنيد عن ابن معين أنه قال: لا باس به.

* حديث آخر عن أنس، أخرجه البزار في "المسند" (٦٦٣٦) وفيه: «مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبْعِينَ سَبْعُونَ أَلْفًا» قال البزار: هذا الحديث لا يعلم رواه عن حميد عن أنس إلا أبوعاصم العبادانى.

قلت: أبوعاصم، قال ابن معين: لا باس به، وقال الفلاس: صدوق ثقة، وقال أبوزرعة: شيخ، وقال أبوحاتم: ليس به بأس. فالحديث حسن من هذه الطريق.

فمن هذه الطرق للحديث تجد أن الحديث ثابت برواياته المتقدمة؛ والله أعلى وأعلم.

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٣٨)، ومسلم برقم (٨٥٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «نَحْنُ آخِرُ الأُمَمِ وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ» الحديث.[١]

وأول ما يحاسب عليه العبد من حقوق الله الصلاة؛ لقول النبي ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ لَهُ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ سَائِرُ عَمَلِهِ» رواه الطبراني في "الأوسط" وسنده لا بأس به إن شاء الله؛ قاله المنذري في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢٤٦).[٢]

وأول ما يقضى بين الناس في الدماء؛ لقول النبي ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ»[٣] متفق عليه.[٤]



---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٤٣٤)، من طريق الجريري، عن أبي نضرة، عن ابن عباس به. قلت: الحديث ذكره شيخنا الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" رقم (٦٥٨).

(٢) رواه الطبراني في "الأوسط" (٢/١٣) وهذه الطريق ضعيفة؛ وعلتها القاسم بن عثمان ضعفه البخاري والدارقطني، والحديث أخرجه الضياء في "المختارة" (٢/٢٠٩) و(١/١٩٧) من طريقين: عن أنس مرفوعًا بلفظ: «أَوَّلُ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ يُنْظَرُ فِي صَلَاتِهِ» والحديث أخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (١/٣١).

قلت: أبان العلامة الألباني رحمه الله أن الحديث عن أنس خطأ! كما في "الصحيحة" رقم (١٣٨٥)، وأن الحديث حديث أبي هريرة. اهـ

وأما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الترمذي (٢/ ٢٤٠)، وابن حبان (٢٥٨٥)، والحاكم (٤/ ١٣٨)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد الزهد" ص(٣١)، وغيرهم من طريق عبدالله بن العلاء ابن زبر قال: سمعت الضحاك بن عرزب يحدث عن أبي هريرة مرفوعًا به. قال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. قال الألباني: السند صحيح كما قال الذهبي تبعًا للحاكم.

(٣) الحديث بهذا اللفظ أخرجه النسائي (٢/ ١٦٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠٤٢٥)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/١١) عن شريك، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبدالله.

قال العلامة الألباني: إسناد حسن في الشواهد رجاله ثقات غير أن شريكًا وهو ابن عبدالله القاضي سيئ الحفظ. لكن الحديث صحيح.

قلت: قد صح الحديث عند الإمام أحمد (٥/ ٧٢) بسند صحيح، من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ. قال شيخنا الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" رقم (١٤٧٨): هذا حديث صحيح.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٦٨٦٤)، ومسلم برقم (١٦٧٨) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. =

والميزان له كفتان ولسان توزن به الأعمال ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣].

الشرح:

الموازين:

الموازين جمع ميزان، وهو لغة: ما تقدر به الأشياء خفة وثقلًا.

وشرعًا: ما يضعه الله يوم القيامة لوزن أعمال العباد.

وقد دل عليه الكتاب، والسنة، وإجماع السلف.

قال الله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣].

وقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧].

وقال النبي ﷺ: «كَلِمَتَانِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ» متفق عليه.[1]

= قال النووي في "شرحه على مسلم" (٣/ ١٣٠٤): فيه تغليظ أمر الدماء، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة؛ وهذا لعظم أمرها، وكثير خطرها، وليس هذا الحديث مخالفًا للحديث المشهور في "السنن": «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ صَلَاتُهُ»؛ لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب فهو فيما بين العباد. اهـ

(١) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري برقم (٦٤٠٦)، ومسلم برقم (٢٦٩٤).

وأجمع السلف على ثبوت ذلك[(١)]؛ وهو ميزان حقيقي، له كفتان.[(٢)]

لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ في صاحب البطاقة، قال: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ، وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ» الحديث. رواه الترمذي وابن ماجه[(٣)]، قال الألباني: إسناده صحيح.[(٤)]

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/ رقم٧٥٦٣): قال أبوإسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال.

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار البهية" (٢/ ١٨٥): دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان، كما قال ابن عباس والحسن البصري، وصرح بذلك علماؤنا والأشعرية وغيرهم، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه. اهـ

(٢) قال ابن حزم في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (١/ ٤٣٦): وأما الميزان فقد أنكره قوم فخالفوا كلام الله تعالى؛ جرأة وإقدامًا، وتنطع آخرون فقالوا: هو ميزان بكفتين من ذهب، وهذا إقدام آخر لا يحل، قال الله عز وجل: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور:١٥].

قال أبومحمد: وأمور الآخرة لا تعلم إلا بما جاء في القرآن، أو بما جاء عن رسول الله ﷺ ولم يأت عنه عليه السلام شيء يصح في صفة الميزان، ولو صح عنه عليه السلام في ذلك شيء لقلنا به، فإذ لا يصح عنه عليه السلام في ذلك شيء فلا يحل لأحد أن يقول على الله عز وجل ما لم يخبرنا به. اهـ

وقال ابن الجوزي في "زاد المسير": أنكرت المعتزلة ذلك، وقالوا: الأعمال أعراض، فكيف توزن؟ فالجواب: أن الوزن يرجع إلى الصحائف، بدليل حديث عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ [أي حديث البطاقة]... فإن قيل: أليس الله يعلم مقادير الأعمال، فما الحكمة في وزنها؟ فالجواب: أن فيه خمس حِكَم: **إحداها**: امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا. **والثانية**: إظهار علامة السعادة والشقاوة في الأخرى. **والثالثة**: تعريف العباد ما لهم من خير وشر. **والرابعة**: إقامة الحجة عليهم. **والخامسة**: الإعلام بأن الله عادل لا يظلم. اهـ

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، أحمد (٢/ ٢١٣)، وعبد بن حميد (٣٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٣)، والحاكم في "المستدرك" رقم (٩)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٨٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٢٥)، وصححه شيخنا الوادعي في "الصحيح المسند" رقم (٧٨٧).

(٤) وقال في "السلسلة الصحيحة" رقم حديث (١٣٥): وفي الحديث دليل على أن ميزان الأعمال له كفتان مشاهدتان، وأن الأعمال وإن كانت أعراضًا فإنها توزن، والله على كل شيء قدير، وذلك من عقائد أهل السنة، والأحاديث في ذلك متضافرة إن لم تكن متواترة. اهـ

واختلف العلماء، هل هو ميزان واحد أو متعدد؟ فقال بعضهم: متعدد بحسب الأمم، أو الأفراد، أو الأعمال؛ لأنه لم يرد في القرآن إلا مجموعًا، وأما إفراده في الحديث فباعتبار الجنس.

وقال بعضهم: هو ميزان واحد؛ لأنه ورد في الحديث مفردًا، وأما جمعه في القرآن فباعتبار الموزون. وكلا الأمرين محتمل، والله أعلم.

والذي يوزن العمل؛ لظاهر الآية السابقة والحديث بعدها. وقيل: صحائف العمل؛ لحديث صاحب البطاقة. وقيل: العامل نفسه؛ لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقْرَءُوا:** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾[الكهف:١٠٥] متفق عليه.[(١)]

وجمع بعض العلماء بين هذه النصوص بأن الجميع يوزن، أو أن الوزن حقيقة للصحائف[(٢)]، وحيث إنها تثقل وتخف بحسب الأعمال المكتوبة صار الوزن كأنه للأعمال، وأما وزن صاحب العمل فالمراد به قدره وحرمته.[(٣)] وهذا جمع حسن،

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٤٧٢٩)، ومسلم رقم (٢٧٨٥).

(٢) قال البيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٦٠): الوزن كيف يكون؟ ففيه وجهان: أحدهما: أن صحف الحسنات توضع في الكفة النيرة، وصحف السيئات في الكفة المظلمة؛ لأن الأعمال لا تنسخ في صحيفة واحدة، ولا كاتبها يكون واحدًا، لكن الملَك الذي يكون عن اليمين يكتب الحسنات، والملك الذي يكون على الشمال يكتب السيئات، فيتفرد كل واحد منهما بما ينسخ، فإذا جاء وقت الوزن وضعت الصحف في الموازين، فيثقل الله عز وجل ما يحق تثقيله، ويخفف ما يحق تخفيفه.

والوجه الآخر: أنه يجوز أن يحدث الله تبارك وتعالى أجسامًا مقدرة بعدد الحسنات والسيئات، ويميز إحداهما عن الأخرى بصفات تعرف بها، فتوزن كما توزن الأجسام بعضها ببعض في الدنيا. اهـ

(٣) قال ابن كثير في «النهاية» (١/ ١٦): قال القرطبي: فالميزان حق، وليس هو في حق كل أحد. =

والله أعلم.[1]

نشر الدواوين:

النشر لغة: فتح الكتاب، أو بث الشيء.

وشرعًا: إظهار صحائف الأعمال يوم القيامة وتوزيعها.

والدواوين: جمع ديوان، وهو لغة: الكتاب يحصى فيه الجُنْد ونحوهم.

= قال ابن كثير: وقد تواترت الأحاديث في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، لكن يلزم من هذا أن لا توزن أعمالهم، وفي هذا نظر والله أعلم، وقد توزن أعمال السعداء وإن كانت راجحة؛ لإظهار شرفهم على رءوس الأشهاد، والتنويه بسعادتهم ونجاتهم، وأما الكفار فتوزن أعمالهم وإن لم تكن لهم حسنات تنفعهم، يقابل بها كفرهم؛ لإظهار شقائهم وفضيحتهم على رءوس الخلائق. اهـ

(١) قال الإمام البغوي في "تفسيره" (٣/ ٢١٦): فإن قيل: فقد قيل: (من ثقلت موازينه) ذكر بلفظ الجمع، والميزان واحد؟ قيل: يجوز أن يكون لفظه جمعًا ومعناه واحد، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾[المؤمنون:٥١]. وقيل: لكل عبد ميزان. وقيل: الأصل ميزان واحد عظيم، ولكل عبد فيه ميزان معلق به. وقيل: جَمَعَه لأن الميزان يشتمل على الكفتين والشاهدين واللسان، ولا يتم الوزن إلا باجتماعها. اهـ

وقال ابن كثير في "تفسيره": الأكثر على أنه إنما هو ميزان واحد، وإنما جمع باعتبار تعدد الأعمال الموزونة فيه. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر: الذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله؛ لأن أحوال القيامة لا تُكَيَّف بأحوال الدنيا. اهـ

وقال الشنقيطي رحمه الله: ظاهر القرآن يدل على أن للعامل الواحد موازين يوزن بكل واحد منها صنف من أعماله، كما قال الشاعر:

مَلِكٌ تَقُومُ الحَادِثَاتُ لِعَدْلِهِ ... فَلِكُلِّ حَادِثَةٍ لَهَا مِيزَانُ

والقاعدة المقررة في الأصول: أن ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه.

وشرعًا: الصحائف التي أحصيت فيها الأعمال التي كتبها الملائكة على العامل.[1]

فنشر الدواوين إظهار صحائف الأعمال يوم القيامة، فتتطاير إلى الأيمان والشمائل. وهو ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة.

قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾[الانشقاق:٧-١٢].

وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾[الحاقة:٢٥].

وعن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ: هل تذكرون أهليكم؟ قال: «**أَمَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ فَلَا يَذْكُرُ أَحَدٌ أَحَدًا: عِنْدَ المِيزَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَيَخِفُّ مِيزَانُهُ أَمْ يَثْقُلُ، وَعِنْدَ تَطَايُرِ الصُّحُفِ حَتَّى يَعْلَمَ أَيْنَ يَقَعُ كِتَابُهُ فِي يَمِينِهِ أَمْ فِي شِمَالِهِ أَمْ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَعِنْدَ الصِّرَاطِ إِذَا وُضِعَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ جَهَنَّمَ حَتَّى يَجُوزَ**»، رواه أبوداود والحاكم وقال: صحيح على شرطهما.[2]

---

(١) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨٠): الصحائف جمع صحيفة، وهي الكتب كتبتها الملائكة، وأحصوا ما فعله كل إنسان من سائر أعماله في الدنيا: القولية، والفعلية، وقيل: هي صحف تكتبها العباد في قبورها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾[التكوير:١٠] قال الثعلبي: أي التي فيها أعمال بني آدم نشرت للحساب، وإنما يؤتى بالصحف إلزامًا للعباد، ورفعًا للجدل والعناد. اهـ

(٢) الحديث ضعيف، فيه: انقطاع بين الحسن وعائشة رضي الله عنها، فإنه لم يسمع منها، وأخرجه أبوداود رقم (٤١٢٨)، وأحمد (٦/ ١٠١)، وإسحاق في "مسنده" (١٣٤٩)، والحاكم (٤/ ٦٢٢) رقم (٨٧٢٢)، والبيهقي في "الاعتقاد" (١/ ٢١٠).

قال الشيخ العباد في "شرح سنن أبي داود" (٢٧/ ٣١٥): والحديث من رواية الحسن عن عائشة بالعنعنة وهو مدلس، ولا أدري هل روايته عن عائشة متصلة أو غير متصلة، لكن سواء روى عنها أم لم يروِ فما دام أن ذلك بالعنعنة وهو مدلس فإن ذلك يقدح في الرواية... ثم =

وأجمع المسلمون على ثبوت ذلك.[١]

صفة أخذ الكتاب:

المؤمن يأخذ كتابه بيمينه فيفرح ويستبشر ويقول: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[الحاقة:١٩].

والكافر يأخذه بشماله، أو من وراء ظهره فيدعو بالويل والثبور ويقول: ﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾[الحاقة:٢٥-٢٦].[٢]



= نسب الحديث إلى النكارة في المتن؛ لما يذكر أن الناس في شغل يوم القيامة عن الأهل، فكيف يكون منهم ذكر لهم؟!

(١) قال ابن حزم في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (١/ ٤٣٧): وكل هذا ما لا خلاف فيه بين أحد ممن ينتمي إلى الإسلام، إلا أنه لا يعلم أحد من الناس كيفية ذلك الكتاب. اهـ

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨١): نشر الصحف وأخذها باليمين والشمال مما يجب الإيمان به، وعقد القلب بأنه حق لثبوته بالكتاب والسنة والإجماع. اهـ

(٢) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ١٨٣): يعطى الكافر كتابه بشماله من وراء ظهره بأن تخلع أو يدخلها من صدره أو تلوى، ويعطى المؤمن العاصي كتابه بشماله من أمامه، ويعطى المؤمن الطائع كتابه بيمينه من أمامه. وقد جزم الماوردي بأن المشهور أن الفاسق الذي مات على فسقه دون توبة يأخذ كتابه بيمينه. ثم حكى قولاً بالوقوف، قال: ولا قائل بأنه يأخذه بشماله.

وقال يوسف بن عمرو من المالكية: اختلف في عصاة الموحدين، فقيل: يأخذون كتبهم بأيمانهم، وقيل: بشمائلهم، وعلى القول بأنهم يأخذونها بأيمانهم قيل: يأخذونها قبل الدخول في النار فيكون ذلك علامة على عدم خلودهم فيها، وقيل يأخذونها بعد الخروج منها، والله أعلم. اهـ

قلت: الصحيح أن العاصي من أهل التوحيد يعامل معاملة أهل الإيمان في أخذ كتابه بيمينه، فمن هذا الذي سلم من المعاصي من أهل التوحيد إلا من عصمه الله سبحانه.

ولنبينا محمد ﷺ حوض في القيامة، ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، وأباريقه عدد نجوم السماء، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا.

الشرح:

الحوض:

الحوض لغة: الجمع، يقال: حاض الماء يحوضه إذا جمعه، ويطلق على مجتمع الماء.[١]

وشرعًا: حوض الماء النازل من الكوثر في عرصات القيامة للنبي ﷺ.[٢]

ودل عليه السنة المتواترة، وأجمع عليه أهل السنة.

قال النبي ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ[٣] عَلَى الحَوْضِ» متفق عليه.[٤]

---

(١) قال الجوهري في «الصحاح في اللغة»: الحَوْضُ: واحد الحِياضِ والأَحْواضُ، وحَضْتُ أحوضُ: اتخذت حَوْضًا، واسْتَحْوَضَ الماء: اجتمع، والمُحَوَّضُ بالتشديد: شيء كالحَوْضِ يُجعل للنخلة تَشرب منه، ومنه قولهم: أنا أُحَوِّضُ ذلك الأمر، أي أدور حوله، مثل أُحَوِّطُ. اهـ

الحَوْضُ معروف، والجميع الحِياضُ والأحواضُ، والفعل التَّحْوِيضُ، واستوحضَ الماءُ أي اتخذ لنفسه حَوْضًا. اهـ «كتاب العين»

(٢) قال النووي في «المنهاج» عند قوله ﷺ: «وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الآنَ» هَذَا تَصْرِيح بِأَنَّ الحَوْض حَوْض حَقِيقِيّ عَلَى ظَاهِره كَمَا سَبَقَ، وَأَنَّهُ مَخْلُوق مَوْجُود اليَوْم. اهـ

(٣) قال النووي: قال أهل اللغة: الفَرَط والفارط هو الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستقاء. فمعنى (فرطكم على الحوض) سابقكم إليه كالمهيئ له. اهـ

(٤) متفق عليه بهذا اللفظ عن سهل بن سعد، أخرجه البخاري رقم (٦٥٨٣)، ومسلم رقم (٢٢٩٠)، ومن حديث ابن مسعود البخاري رقم (٦٥٧٥)، ومسلم رقم (٢٢٩٧)، ومن حديث جندب عند البخاري رقم (٦٥٨٩)، ومسلم رقم (٢٢٨٩).

وأجمع السلف أهل السنة على ثبوته.[١] وقد أنكر المعتزلة ثبوت الحوض[٢]؛ ونرد عليهم بأمرين: **الأول**: الأحاديث المتواترة عن الرسول ﷺ.[٣] **الثاني**: إجماع علماء الأمة.

صفة الحوض:

طوله شهر، وعرضه شهر، وزواياه سواء[٤]، وآنيته كنجوم السماء، وماؤه

---

(١) قال أبوعُمر بن عبدالبر في "التمهيد" (٢/ ٢٩١): الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة، والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب، والإقرار به عند الجماعة لازم. وقد نفاه أهل البدع من الخوارج والمعتزلة، وأهل الحق على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ... قال سفيان بن عيينة: الإيمان قول وعمل ونية، والإيمان يزيد وينقص، والإيمان بالحوض والشفاعة والدجال.

قال أبوعُمر: على هذا جماعة المسلمين، إلا من ذكرنا فإنهم لا يصدقون بالشفاعة ولا بالحوض ولا بالدجال، والآثار في الحوض أكثر من أن تحصى، وأصح ما ينقل ويروى، ونحن نذكر في هذا الباب ما حضرنا ذكره منها؛ لأنها مسألة مأخوذة من جهة الأثر، لا ينكرها من يُرضَى قولُه، ويُحمَد مذهبُه، وبالله التوفيق. اهـ

(٢) قال ابن كثير رحمه الله في "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٢٩٣): فصل ذكر ما ورد في الحوض المحمدي - سقانا الله منه يوم القيامة - من الأحاديث المشهورة المتعددة الطرق، المأثورة الكثيرة المتضافرة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة المكابرة القائلين بجحوده، المنكرين لوجوده، وأخْلِق بهم أن يحال بينهم وبين وروده، كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها، ولو اطلع المنكر للحوض على ما سنورده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلها. اهـ

(٣) نقل النووي عن القاضي عياض رحمه الله أنه قال: أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان، وهو على ظاهره عند أهل السنة والجماعة، لا يتأول ولا يختلف فيه. قال القاضي: وحديثه متواتر النقل، رواه خلائق من الصحابة. اهـ "شرح صحيح مسلم" عند حديث رقم (٢٢٨٩)

(٤) نقل النووي رحمه في "شرحه على مسلم" عند حيث رقم (٢٢٩٥) عن القاضي عياض أنه قال: =

أبيض من اللبن وأحلى من العسل[(١)]، وأطيب من ريح المسك، فيه ميزابان يمدانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والثاني من فضة[(٢)]، يَرِدُهُ المؤمنون من أمة محمد، ومن يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا[(٣)]، وكل هذا ثابت في الصحيحين أو أحدهما[(٤)]، وهو موجود الآن؛ لقوله ﷺ: «وَإِنِّي وَاللهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الآنَ» رواه البخاري.[(٥)]

= وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجبًا للاضطراب، فإنه لم يأتِ في حديث واحد، بل في أحاديث مختلفة الرواة، عن جماعة من الصحابة سمعوها في مواطن مختلفة، ضربها النبي ﷺ في كل واحد منها مثلًا لبعد أقطار الحوض، وسعته، وقَرَّب ذلك من الأفهام؛ لبعد ما بين البلاد المذكورة، لا على التقدير الموضوع للتحديد، بل للإعلام بعظم هذه المسافة، فبهذا تجمع الروايات. هذا كلام القاضي.

قلت: وليس في القليل من هذه منع الكثير، والكثير ثابت على ظاهر الحديث، ولا معارضة. والله أعلم.

وقال القرطبي رحمه الله في "التذكرة" (٣٧٠): ظن بعض الناس أن هذه التحديدات في أحاديث الحوض اضطراب واختلاف، وليس كذلك، وإنما تَحَدَّثَ النبيُّ ﷺ بحديث الحوض مرات عديدة، وذكر فيها تلك الألفاظ المختلفة مخاطبًا لكل طائفة بما كانت تعرف من مسافات مواضعها، فيقول لأهل الشام: «مَا بَيْنَ جَرْبَاءَ وَأَذْرُحَ»، ويقول لأهل اليمن: «مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى عَدَنَ»، وهكذا تارة أخرى يقدر بالزمان والزوايا، فكان ذلك بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهات، فخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها. اهـ

(١) وهذا اللفظ عند مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه برقم (٢٣٠٠)، ومن حديث ثوبان رضي الله عنه برقم (٢٣٠١).

(٢) ذكر الميزابين عند مسلم عن ثوبان رضي الله عنه، تقدم.

(٣) وهذا الوصف في الصحيحين عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، تقدم.

(٤) أخرجه البخاري برقم (٦٥٧٩)، ومسلم رقم (٢٢٩٢) عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٥) هذا اللفظ متفق عليه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أخرجه البخاري برقم (١٣٤٤)، ومسلم برقم (٢٢٩٦).

واستمداده من الكوثر؛ لقوله ﷺ: «وَأَعْطَانِي الْكَوْثَرَ، فَهُوَ نَهْرٌ مِنَ الْجَنَّةِ يَسِيلُ فِي حَوْضِي» رواه أحمد[(١)]؛ قال ابن كثير: وهو حسن الإسناد والمتن.

ولكل نبي حوض[(٢)]، ولكن حوض النبي ﷺ أكبرها وأعظمها وأكثرها واردة[(٣)]؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ لَيَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً» رواه الترمذي، وقال: غريب،

---

(١) حديث حذيفة رضي الله عنه، رواه الإمام أحمد (٥/ ٣٩٣)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤/ ٣٥٦): إسناده حسن. قلت: الحديث فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وبه ضعفه شيخنا الوادعي رحمه الله في "الشفاعة" ص(٥٨)؛ وجاء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أحمد (٦/ ٣٢٩) وفيه: عثمان بن عمير البجلي ضعيف، قال ابن كثير في "النهاية" (١/ ٣١٣): تفرد به أحمد وهو غريب جدًا. اهـ

(٢) قال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله في "إرشاد الساري شرح السنة للبربهاري" (١١٨): هذا محلُّ نظرٍ، ويحتاج إلى دليلٍ يثبته. اهـ

(٣) قال القرطبي في "المفهم" تبعًا للقاضي عياض في غالبه: مما يجب على كل مكلف أن يعلمه ويصدق به أن الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدًا ﷺ بالحوض المصرح باسمه وصفته وشرابه في الأحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل بمجموعها العلم القطعي، إذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين، وفي غيرهما بقية ذلك مما صح نقله واشتهرت رواته، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين أمثالهم، ومن بعدهم أضعاف أضعافهم، وهلم جرًا. اهـ

فائدة: قال بتعدد الأحواض للأنبياء: الإمام ابن القيم رحمه الله قال في حاشية "سنن أبي داود" (١٣/ ٥٧): فالحوض الأعظم مختص به، لا يشركه فيه نبيٌّ غيره، وأما سائر الأنبياء فقد قال الترمذي في "الجامع": حدثنا أحمد بن محمد بن نيزك البغدادي، حدثنا محمد بن بكار الدمشقي، حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا». اهـ

وقال ابن حجر: وإن ثبت فالمختص بنبينا ﷺ الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه، فإنه لم ينقل نظيره لغيره ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة. اهـ

وروى ذلك ابن أبي الدنيا، وابن ماجه من حديث أبي سعيد، وفيه ضعف لكن صححه بعضهم من أجل تعدد الطرق.[1]



(١) الحديث أخرجه الترمذي (٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠)، والبخاري في "التاريخ" (١/ ٤٤)، والطبراني في "الكبير" (٦٨٨١) من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة.

هذه الطريق فيها إرسال وضعف: فأما الإرسال فإن الحسن لم يسمع - على الصحيح - من سمرة إلا حديث العقيقة، وقد جاء الحديث معنعنًا، والحسن مدلس لا يقبل منه إلا ما صرح به بالسماع. وأما الضعف فإن سعيد بن بشير قال فيه الحافظ: ضعيف.

قال الترمذي: حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبدالملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة، وهو أصح.

وجاء عن ابن عباس عند ابن أبي الدنيا كما عزاه إليه ابن كثير في "النهاية" (١/ ١٣٣) وهو من طريق حسين بن محمد المروزي، حدثنا محصن بن عقبة اليماني، عن الزبير بن شبيت، عن عثمان بن حاضر، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوقوف بين يدي رب العالمين، هل فيه ماء؟ قال: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ فِيهِ لَمَاءً، إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لَيَرِدُنَ حِيَاضَ الأَنْبِيَاءِ، وَيَبْعَثُ اللهُ بِسَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ فِي أَيْدِيهِمْ عَصًا مِنْ نَارٍ يَذُودُونَ الكُفَّارَ عَنْ حِيَاضِ الأَنْبِيَاءِ".

قلت: هذه طريق مظلمة الإسناد، لا تصلح عندنا في الشواهد، ففيها مجاهيل لا يعرفون: فحسين مجهول، بل يروي عن الضعفاء كما في "الميزان"، ومحصن لا يعرف له ترجمة، والزبير لم أجد له ترجمة، وقد ذكر العلامة الألباني رحمه الله في "الصحيحة" (١٥٨٩) طرق هذا الحديث فجعله بمجموع هذه الطرق صحيحًا! وليس الأمر كما رأيت، بل الحديث من طرقه لا يصلح أن يكون حسنًا.

تنبيه: وقد ذكر العلامة الألباني رحمه الله من الشواهد حديث عوف بن مالك عند ابن حبان. وليس فيه ذكر الشاهد ولا معناه.

ثانيًا: قال في "الضعيفة" (٥/ ٤٦٧) وهذا إسناد ضعيف، العباس هذا قال أبوأحمد الحاكم في "الكنى" (٤/ ٣٣٠): فيه نظر، ونصر بن خزيمة أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٧٣) برواية سليمان ابن عبدالحميد الحمصي عنه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأبوخزيمة لم أجد من ذكره. اهـ

قلت: ما ذكره أن العباس بن خليل الحمصي، قال الحاكم فيه: فيه نظر، هذا ما نقله عنه =

والصراط حق يجوزه الأبرار، ويزل عنه الفجار.

الشرح:

الصراط:

الصراط لغة: الطريق.(١)

وشرعًا: الجسر الممدود على جهنم ليعبر الناس عليه إلى الجنة.(٢)

وهو ثابت بالكتاب، والسنة، وقول السلف، قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ

= الذهبي في "الميزان"، إلا أني وجدت في "تاريخ بغداد" للخطيب: حدثنا... حدثنا العباس بن الخليل الإمام بحمص. فإن كانت هذه تزكية ممن روى عنه - وهو محمد بن عبدالله بن محمد الكوفي - فترتفع عنه الجهالة، أم أنه كان إمامَ مسجدٍ بحمص. وعلى كلٍّ فإن الحديث لا يثبت من هذه الطريق، والله المستعان.

(١) قال أبوجعفر الطبري في "تفسيره" (١/ ١٧٠): أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعًا على أن "الصراط المستقيم" هو الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه. وكذلك ذلك في لغة جميع العرب، فمن ذلك قول جرير بن عطية الخَطَفي:

أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ ... إِذَا اعْوَجَّ المَوَارِدُ مُسْتَقِيمِ

يريد على طريق الحق. ومنه قول الهُذلي أبي ذُؤَيْب:

صَبَحْنَا أَرْضَهُمْ بِالخَيْلِ حَتَّى ... تَرَكْنَاهَا أَدَقَّ مِنَ الصِّرَاطِ

وقال الفيروز في "القاموس": الصراط بالكسر: الطريق.

وقال الراغب في "المفردات": الصراط: الطريق المستقيم، قال الله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[الأنعام:١٥٣].

(٢) قال ابن حجر رحمه الله في "فتح الباري" (عند باب الصراط جسر جهنم): هو الجسر المنصوب على جهنم لعبور المسلمين عليه إلى الجنة. اهـ

وقال النووي في "المنهاج" (١/ ٣٢٣): هو جسر على متن جهنم يمر عليه الناس كلهم، فالمؤمنون ينجون على حسب حالهم - أي: منازلهم - والآخرون يسقطون فيها. اهـ

إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم:٧١] فسرها عبدالله بن مسعود، وقتادة، وزيد بن أسلم بالمرور على الصراط. وفسرها جماعة - منهم ابن عباس - بالدخول في النار، لكن ينجون منها.[1]

---

(١) اختلف العلماء من تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[مريم: ٧١]، ما المقصود بالمرور على الصراط، هل هو مجرد مرور العباد على متن جهنم؟ أم أن المقصود الدخول إبرارًا لتحلة القسم؛ ولذا قال الإمام الطبري رحمه الله في "جامع البيان": وإن منكم أيها الناس إلا وارد جهنم، كان على ربك يا محمد إيراهموها قضاء مقضيًا، قد قضى ذلك وأوجبه في أمّ الكتاب.

وقال بعضهم: هو الدخول، وهو قول: ابن عباس. وقال نافع: لا، فقرأ ابن عباس: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾[الأنبياء:٩٨] أورود هو أم لا؟ وقال: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾[هود: ٩٨] أورود هو أم لا؟ أما أنا وأنت فسندخلها، فانظر هل نخرج منها أم لا؟ وما أرى الله مخرجك منها بتكذيبك، قال: فضحك نافع!

وقال آخرون: بل هو المرّ عليها. وهذا قول قتادة ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم:٧١] يعني جهنم مرّ الناس عليها. وقول عبدالله ابن مسعود في قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم:٧١] قال: الصراط على جهنم مثل حدّ السيف، فتمرّ الطبقة الأولى كالبرق، والثانية كالريح، والثالثة كأجود الخيل، والرابعة كأجود البهائم، ثم يمرّون والملائكة يقولون: اللهمّ سلم سلم.

وقال آخرون: بل الورود هو الدخول، ولكنه عنى الكفار دون المؤمنين. وهذا قول عكرمة.

وقال آخرون: بل الورود عام لكلّ مؤمن وكافر، غير أن ورود المؤمن المرور، وورود الكافر الدخول. وهذا قول ابن زيد.

وقال مجاهد: ورود المؤمن ما يصيبه في الدنيا من حمّى ومرض.

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: يردها الجميع ثم يصدر عنها المؤمنون، فينجيهم الله، ويهوي فيها الكفار، ووروهموها هو ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ من مرورهم على الصراط المنصوب على متن جهنم، فناج مسلم ومكدس فيها.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله في "فتح القدير": وقد توقف كثير من العلماء عن تحقيق هذا الورود، وحمله على ظاهره؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا=

وقال النبي ﷺ: «ثُمَّ يُضْرَبُ الجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ، وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ» متفق عليه.(١)

واتفق أهل السنة على إثباته.(٢)

صفة الصراط:

سئل النبي ﷺ عن الصراط، فقال: «مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ، وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ، تَكُونُ بِنَجْدٍ، يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ» رواه البخاري(٣)، وله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وَبِهِ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ»(٤).

= ﴿مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، قالوا: فلا يدخل النار من ضمن الله أن يبعده عنها، ومما يدل على أن الورود لا يستلزم الدخول قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، فإن المراد: أشرف عليه لا أنه دخل فيه، ومنه قول زهير:

فَلَمَّا وَرَدْنَ الـمَاءَ زُرْقًـا حَمَامُـهُ وَضَعْنَ عَصِيَّ الحَاضِرِ المُتَخَيِّمِ

ولا يخفى أن القول بأن الورود هو: المرور على الصراط، أو الورود على جهنم وهي خامدة، فيه جمع بين الأدلة من الكتاب والسنة، فينبغي حمل هذه الآية على ذلك؛ لأنه قد حصل الجمع بحمل الورود على دخول النار مع كون الداخل من المؤمنين مبعدًا من عذابها، أو بحمله على المضيّ فوق الجسر المنصوب عليها، وهو الصراط ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١] أي: كان ورودهم المذكور أمرًا محتومًا قد قضى سبحانه أنه لا بدّ من وقوعه لا محالة. اهـ

(١) رواه البخاري برقم (٧٤٣٩)، ومسلم برقم (١٨٣)(٣٠٢) عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في "شرحه على مسلم": (١/ ٣٢٣): (يمد الصراط عليها) وفي هذا إثبات الصراط، ومذهب أهل الحق إثباته، وقد أجمع السلف على إثباته. اهـ

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار البهية" (٢/ ١٩٢): اتفقت الكلمة على إثبات الصراط في الجملة، لكن أهل الحق يثبتونه على ظاهره من كونه جسرًا ممدودًا على متن جهنم، أحد من السيف، وأدق من الشعر. اهـ

(٣) تقدم أنه متفق عليه.

(٤) متفق عليه، رواه البخاري برقم (٦٥٧٣)، ومسلم برقم (١٨٣)(٢٩٩).

وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد ﷺ قال: بلغني أنه أدق من الشعر، وأحد من السيف[١]. وروى الإمام أحمد نحوه عن عائشة ﷺ مرفوعًا[٢].

العبور على الصراط وكيفيته:

لا يعبر الصراط إلا المؤمنون على قدر أعمالهم؛ لحديث أبي سعيد ﷺ عن النبي ﷺ وفيه: «فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» متفق عليه.[٣]

وفي صحيح مسلم: «تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا»، وفي صحيح البخاري: «حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا».[٤]

وأول من يعبر الصراط[٥] من الأنبياء محمد ﷺ، ومن الأمم أمته؛ لقول

---

(١) رواه مسلم برقم (١٨٣) بلاغًا.

(٢) رواه أحمد (٦/ ١١٠) من طريق ابن لهيعة، وجاء عن سلمان ﷺ عند الآجري في "الشريعة" (٣٨٢)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٥٨٦)، وجاءت بعض الأحاديث والمراسيل في الباب تدل على صحة هذا الوصف، وذلك ما رواه البيهقي عن أنس ﷺ، وفيه: على جهنم جسر أدق من الشعر وأحد من السيف، وجاء عن ابن مسعود ﷺ عند الطبراني موقوفًا، وهو صحيح، حَسَّن المنذري إسناده عند الطبراني.

(٣) تقدم.

(٤) رواه مسلم (١٩٥)(٣٢٩) من حديث حذيفة وأبي هريرة ﷺ، وفي البخاري عن أبي سعيد ﷺ (٧٤٣٩).

(٥) قال القرطبي رحمه الله في "التذكرة" (٣٩٢): اعلم - رحمك الله - أن في الآخرة صراطين: أحدهما مجاز لأهل المحشر كلهم ثقيلهم وخفيفهم، إلا من دخل الجنة بغير حساب، أو من يلتقطه عنق النار، فإذا خلص من هذا الصراط الأكبر الذي ذكرناه - ولا يخلص منه إلا المؤمنون=

النبي ﷺ: «فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ» رواه البخاري.(١)



= الذين علم الله منهم أن القصاص لا يستنفد حسناتهم - سحبوا على صراط آخر خاص لهم، ولا يرجع إلى النار من هؤلاء أحد إن شاء الله؛ لأنهم قد عبروا الصراط الأول المضروب على متن جهنم الذي يسقط فيها من أوبقه ذنبه، وأربى على الحسنات بالقصاص جرمه. اهـ

(١) برقم (٧٤٣٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويشفع نبينا ﷺ فيمن دخل النار من أمته من أهل الكبائر، فيخرجون بشفاعته بعدما احترقوا وصاروا فحمًا وحممًا، فيدخلون الجنة بشفاعته.

ولسائر الأنبياء والمؤمنين والملائكة شفاعات، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٨].

ولا تنفع الكافر شفاعة الشافعين.

الشرح:

الشفاعة:

الشفاعة لغة: جعل الوتر شفعًا.(١)

واصطلاحًا: التوسط للغير بجلب منفعة(٢)، أو دفع مضرة.(٣)

---

(١) قال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة": الشين والفاء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مقارنة الشيئين. من ذلك الشَّفْع خلاف الوَتْر. تقول: كان فردًا فشفَعْتُه. اهـ

وقال ابن سيده في "المحكم والمحيط الأعظم": وشفع لي يشفع شفاعة، وتشفّع: طلب، والشفيع: الشافع، والجمع شفعاء، واستشفع بفلان على فلان، وتشفع له إليه، فشفَّعه فيه. وقال الفارسي: استشفعه: طلب منه الشفاعة، أي قال له: كن لي شافعًا. اهـ

(٢) قال النووي رحمه الله في "الأذكار" (٢٢٤) مبينًا الشفاعة الدنيوية: اعلم أنه تستحب الشفاعة إلى ولاة الأمر وغيرهم من أصحاب الحقوق والمستوفين لها، ما لم تكن شفاعة في حد، أو شفاعة في أمر لا يجوز تركه، كالشفاعة إلى ناظر على طفل، أو مجنون أو وقف أو نحو ذلك في ترك بعض الحقوق التي في ولايته، فهذه كلها شفاعة محرمة تحرم على الشافع، ويحرم على المشفوع إليه قبولها، ويحرم على غيرهما السعي فيها إذا علمها، ودلائل جميع ما ذكرته ظاهرة في الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة، قال الله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]. اهـ

(٣) قال الجرجاني في "التعريفات" ص(٤١): هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع=

والشفاعة يوم القيامة نوعان: خاصة بالنبي ﷺ [(١)]، عامة له ولغيره.[(٢)]

= الجناية في حقه. اهـ

وقال الراغب في "المفردات في غريب القرآن" (١/ ٢٦٣): الشفاعة الانضمام إلى آخر ناصرًا له وسائلًا عنه، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى حرمة ومرتبة إلى من هو أدنى، ومنه الشفاعة في القيامة، قال: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[مريم:٨٧]، ﴿لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[طه:١٠٩]، ﴿لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[النجم:٢٦]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]، ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[المدثر:٤٨] أي، لا يشفع لهم، ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾[الزخرف:٨٦]، ﴿مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ﴾[غافر:١٨]، ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً﴾[النساء:٨٥]، ﴿وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً﴾[النساء:٨٥]، أي: من انضم إلى غيره وعاونه وصار شفعًا له أو شفيعًا في فعل الخير والشر فعاونه وقواه وشاركه في نفعه وضره. وقيل: الشفاعة هاهنا أن يشرع الإنسان للآخر طريق خير أو طريق شر فيقتدي به فصار كأنه شفع له. اهـ

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/ ٤٥١): الشفاعة الحسنة، وضابطها: ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية... وحاصله: أن من شفع لأحد في الخير كان له نصيب من الأجر، ومن شفع له بالباطل كان له نصيب من الوزر. وقيل: الشفاعة الحسنة: الدعاء للمؤمن، والسيئة: الدعاء عليه. اهـ

(١) قال ابن كثير رحمه الله في "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٢١٠): (وأعطيت الشفاعة) يعني بذلك الشفاعة العظمى، وهي الأولى، التي يشفع فيها عند الله عز وجل، ليأتي لفصل القضاء، وهي التي يرغب إليه فيها الخلق كلهم، حتى الخليل إبراهيم، وموسى الكليم، وسائر النبيين، والمرسلين، والمؤمنين، ويعترف بها الأولون والآخرون، فهذه هي الشفاعة التي اختص بها دون غيره. اهـ

(٢) قال القاضي كما في "المنهاج شرح مسلم" (١/ ٣٢٥): قال القاضي عياض رحمه الله: مذهب أهل السنة جواز الشفاعة عقلًا ووجوبها سمعًا؛ بصريح قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾[طه:١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨]، وأمثالها، وبخبر الصادق ﷺ، وقد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصحة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين.

وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها، ومنعت الخوارج وبعض المعتزلة=

فالخاصة به ﷺ ،[(١)] شفاعته العظمى في أهل الموقف عند الله ليقضي بينهم حين يلحقهم من الكرب والغم ما لا يطيقون، فيذهبون إلى آدم، فنوح، فإبراهيم، فموسى، فعيسى، وكلهم يعتذرون[(٢)] ، فيأتون إلى النبي ﷺ فيشفع

= منها، وتعلقوا بمذاهبهم في تخليد المذنبين في النار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨] وبقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]، وهذه الآيات في الكفار.

وأما تأويلهم أحاديث الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات فباطل، وألفاظ الأحاديث في الكتاب وغيره صريحة في بطلان مذهبهم وإخراج من استوجب النار. اهـ

(١) عدَّدَ أهل العلم الشفاعة الخاصة وحصروها، فقد قال ابن القيم رحمه الله في حاشية "معالم السنن" (٤/ ٩٢): أحدها: الشفاعة العامة التي يرغب فيها الناس إلى الأنبياء نبيًا بعد نبي، حتى يريحهم الله من مقامهم. النوع الثاني: الشفاعة في فتح الجنة لأهلها. النوع الثالث: الشفاعة في دخول من لا حساب عليهم الجنة. النوع الرابع: الشفاعة في إخراج قوم من أهل التوحيد من النار. النوع الخامس: في تخفيف العذاب عن بعض أهل النار. ويبقى نوعان يذكرهما كثير من الناس، أحدهما: في قوم استوجبوا النار فيشفع فيهم أن لا يدخلوها، وهذا النوع لم أقف إلى الآن على حديث يدل عليه، وأكثر الأحاديث صريحة في أن الشفاعة في أهل التوحيد من أرباب الكبائر إنما تكون بعد دخولهم النار، وأما أن يشفع فيهم قبل الدخول فلا يدخلون فلم أظفر فيه بنص. والنوع الثاني: شفاعته ﷺ لقوم من المؤمنين في زيادة الثواب ورفعة الدرجات. اهـ

قال أبوعبدالله: ودليل هذا النوع ما ذكره ابن كثير رحمه الله في "النهاية في الفتن والملاحم" (١/ ٢١٠): قال الحافظ أبوبكر بن أبي الدنيا في كتابه "الأهوال": حدثنا سعيد بن محمد الجرمي، حدثنا أبوعبيدة الحداد، حدثنا محمد بن ثابت البناني، عن عبيدالله بن عبدالله بن الحارث بن نوفل، عن أبيه، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "وَمَا أَزَالُ أَشْفَعُ حَتَّى أُعْطَى صِكَاكًا بِرِجَالٍ قَدْ بُعِثَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، حَتَّى إِنَّ مَالِكًا خَازِنَ جَهَنَّمَ لَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، مَا تَرَكْتَ لِغَضَبِ رَبِّكَ عَلَى أُمَّتِكَ مِنْ نِقْمَةٍ". اهـ

قلت: والحديث أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" (٤/ ٩٥)، والسند فيها فيه محمد بن ثابت البناني، قال البخاري: فيه نظر.

(٢) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢/ ٢٥٦): فعلم أن تأخرهم عن الشفاعة لم يكن لنقص=

فيهم إلى الله، فيأتي سبحانه وتعالى للقضاء بين عباده.[١]

وقد ذُكِرَتْ هذه الصفة في حديث الصور المشهور، لكن سنده ضعيف متكلم فيه[٢]، وحُذِفَتْ من الأحاديث الصحيحة فاقْتُصِرَ منها على ذكر الشفاعة

= درجاتهم عما كانوا عليه، بل لما علموه من عظمة المقام المحمود الذي يستدعي من كمال مغفرة الله للعبد، وكمال عبودية العبد لله ما اختص به من غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ولهذا قال المسيح: «اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ». فإنه إذا غفر له ما تأخر لم يخف أن يلام إذا ذهب إلى ربه ليشفع، وإن كان لم يشفع إلا بعد الإذن. اهـ

(١) قال القاضي عياض في "إكمال المعلم" (١/ ٣٦٧) وتبعه النووي في شرحه على مسلم أيضًا: أولها: مختصة بنبينا ﷺ، وهي الإراحةُ من هول الموقف وتعجيل الحساب... **الثانية**: في إدخال قوم الجنة دون حساب... **الثالثة**: قوم استوجبوا النارَ فيشفع فيهم نبينا ومن شاء الله له أن يشفع... **الرابعة**: فيمن دخل النار من المذنبين من النار بشفاعة نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء والملائكة وإخوانهم من المؤمنين، ثم يخرج الله كل من قال: لا إله إلا الله، كما جاء في الحديث، حتى لا يبقى فيها إلا الكافرون ومن حبسه القرار، ووجَب عليه الخلود، كما جاء في الحديث.

والشفاعة الخامسة هي: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها، وهذه لا ينكرها المعتزلة، ولا تنكر شفاعة الحشر الأولى، وعرف بالنقل المستفيض سؤال السلف الصالح لشفاعة النبي ﷺ ورغبتهم فيها، وعلى هذا لا يُلتفَتُ لقول من قال: إنه يُكره أن تسأل الله أن يرزقك شفاعة النبي ﷺ؛ لأنها لا تكونُ إلا للمذنبين، فإنها قد تكون - كما قدمنا - لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات، ثم كل عاقل معترف بالتقصير محتاج إلى العفو... وهذا كله خلاف ما عُرِفَ من دعاء السلف والخلف. اهـ

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في "المسند" (١/ ٨٤)، من طريق إسماعيل بن رافع المدني، عن محمد ابن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة رضي الله عنه به مطولًا. وهو حديث منكر.

وله علل: إسماعيل بن رفع المدني، قال الذهبي رحمه الله في "الكاشف" (٤٧): ضعيف واهٍ. وقال ابن حبان في "المجروحين" (١/ ١٢٤): كان رجلًا صالحًا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها... حدثنا جعفر بن =

في أهل الكبائر.

قال ابن كثير وشارح «الطحاوية»: وكان مقصود السلف من الاقتصار على الشفاعة في أهل الكبائر هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة.(١)

وهذه الشفاعة لا ينكرها المعتزلة والخوارج(٢)، ويشترط فيها إذن الله؛ لقوله

= أبان قال: سألت يحي بن معين عن إسماعيل بن رافع، فقال: ليس بشيء. اهـ

ومحمد بن يزيد بن أبي زياد، قال الذهبي في «الكاشف» (١٨٧): محمد بن يزيد بن أبي زياد الفلسطيني نزيل مصر صاحب حديث الصور عن القرظي ونافع وجماعة، وعنه إسماعيل بن رافع وأبوبكر بن عياش ليس بحجة. اهـ

والعلة الثالثة: الإرسال، قال العقيلي رحمه الله في «الضعفاء» (٤/ ١٤٧): قال البخاري: محمد بن يزيد بن أبي زياد روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصور مرسل. اهـ

قلت: والألفاظ التي فيه تدل على نكارته، بل قد يكون موضوعًا.

(١) قال ابن كثير في «النهاية في الفتن والملاحم» ص(١١): مقصود السلف في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، يذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث. اهـ

وقال الإمام ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (٢/ ٦٢): والعجب كل العجب! من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولى، في مأتي الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصور، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى الجزاء إنما يذكرون الشفاعة في عصاة الأمة وإخراجهم من النار. وكان مقصود السلف - في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث - هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث. اهـ

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١١/ ٤٢٨): قال عياض: أثبتت المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف، وهي الخاصة بنبينا، والشفاعة في رفع الدرجات، وأنكرت ما عداهما. اهـ =

تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥].[1]

النوع الثاني العامة: وهي الشفاعة فيمن دخل النار من المؤمنين أهل الكبائر[2]، أن يخرجوا منها بعدما احترقوا وصاروا فحمًا وحميمًا؛ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ - أَوْ كَمَا قَالَ - تُصِيبُهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ - فَيُمِيتُهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا صَارُوا فَحْمًا أُذِنَ فِي الشَّفَاعَةِ**» الحديث. رواه أحمد[3]. قال ابن كثير في «النهاية» (٢/ ٢٠٤): وهذا إسناد

= قلت: وفي تسليم المعتزلة الثانية نظر. اهـ

وقال ابن كثير في إثباتهم النوع الثاني في «النهاية في الفتن والملاحم» (١/ ٢١١): وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة، وقد خالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها. اهـ

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٢٨): قال ابن بطّال: سلم بعض المعتزلة وقوع الشفاعة، لكن خصها بصاحب الكبيرة الذي تاب منها، وبصاحب الصغيرة الذي مات مصرًا عليها، وتعقب بأن من قاعدتهم أن التائب من الذنب لا يعذب، وإن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر، فيلزم قائله أن يخالف أصله، وأجيب بأنه لا مغايرة بين القولين، إذ لا مانع من أن حصول ذلك للفريقين، إنما حصل بالشفاعة، لكن يحتاج من قصرها على ذلك إلى دليل التخصيص، وقد تقدم في أول الدعوات الإشارة إلى حديث «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**» ولم يخص بذلك من تاب. اهـ

(٢) قال البيهقي: وظاهره يوجب أن تكون الشفاعة في أهل الكبائر تختص برسول الله ﷺ، فالملائكة إنما يشفعون في أهل الصغائر، واستزادة الدرجات، وقد يكون المراد من الآية: بيان كون المشفوع فيه مرتضى بإيمانه، وإن كانت له كبائر وذنوب دون الشرك، فيكون المراد بالآية: نفي الشفاعة للكفار؛ لأن الله تعالى لم يأذن بها، ولم يرضَ اعتقاد جوازها. اهـ «النهاية» (١/ ٢١٦).

(٣) الحديث في مسلم (٣٠٦)(١٨٥) عن أبي سعيد رضي الله عنه، وعزوه إلى أحمد قصور، وهو عنده (٣/ ١١)، وهو عند غيرهما.

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه من هذا الوجه.[١]

وهذه الشفاعة تكون للنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين؛ لحديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ وفيه: «فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا»[٢] متفق عليه.[٣]

وهذه الشفاعة ينكرها المعتزلة والخوارج بناءً على مذهبهم أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، فلا تنفعه الشفاعة[٤]، ونرد عليهم بما يأتي:

---

(١) قلت: قد علمت أنه في مسلم، وليس فقط هو على شرطه.

(٢) وهذه هي شفاعة الله عز وجل؛ لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «وَبَقِيَتْ شَفَاعَتِي».

قال حُقّي في "تفسيره" (٢/ ٥٣): وآخر من يشفع هو أرحم الراحمين... ومعنى شفاعة الله سبحانه هو أنه إذا لم يبق في النار مؤمن شرعي أصلًا يخرج الله منها قومًا علموا التوحيد. اهـ

قال الطحاوي رحمه الله في "حاشيته على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح" (٤/ ٢٥٣): قوله: «مُرْتَجِيًا شَفَاعَتَهُ» أي: شفاعة الله تعالى، فإنه ورد أنه يشفع بعد انتهاء شفاعة الشافعين. اهـ

قال الشيخ عبدالمحسن العباد في "شرح سنن أبي داود" عند حديث رقم (٣٩٠٢): كل ما كان دون الشرك فإنه يحتمل شفاعة الله عز وجل، وإذا عذب فلا بدَّ من خروجه من النار وإدخاله الجنة، ولا يبقى في النار أبد الآباد إلا الكفار الذين هم أهلوها. اهـ

(٣) تقدم تخريجه في الكلام على الصراط والميزان.

(٤) قال ابن حزم "الفصل" (١/ ٤٣٦): اختلف الناس في الشفاعة، فأنكرها قوم، وهم: المعتزلة، والخوارج، وكل من تبع أن لا يخرج أحد من النار بعد دخوله فيها. وذهب أهل السنة والأشعرية والكرامية وبعض الرافضة إلى القول بالشفاعة. اهـ

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٢/ ٤٨٠): منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون لنبينا ﷺ شفاعة في أهل الكبائر، في إخراج أهل الكبائر من النار، وهذا مردود بما تواتر عنه من السنن. اهـ =

١- أن ذلك مخالف للمتواتر من الأحاديث عن النبي ﷺ.

٢- أنه مخالف لإجماع السلف.[١]

ويشترط لهذه الشفاعة شرطان: **الأول**: إذن الله في الشفاعة؛ لقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. **الثاني**: رضا الله عن الشافع[٢]، والمشفوع له[٣]؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].[٤]

= وقال ابن كثير في "النهاية" (١/ ٢١٢): خفي علم الشفاعة على الخوارج والمعتزلة فأنكروها، وعاند بعضهم فرفضوا القول بها، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك؛ جهلًا منهم بصحة الأحاديث، وعنادًا ممن علم ذلك، واستمر على بدعته، وهذه الشفاعة يشاركه فيها الملائكة، والنبيون، والمؤمنون أيضًا، وهذه الشفاعة تتكرر منه صلوات الله وسلامه عليه. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١/ ١١٦): ومذهب سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة: إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، والقول بأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وأيضًا فالأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٣٩٤): فالشافع ينتفع بالشفاعة، وقد يكون انتفاعه بها أعظم من انتفاع المشفوع له؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ**»؛ ولهذا كان من أعظم ما يكرم به الله عبده محمدًا ﷺ هو الشفاعة التي يختص بها، وهي المقام المحمود الذي يحمده به الأولون والآخرون. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٣٨٩): وهو سبحانه إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع، فهذا الإذن هو الإذن المطلق، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط، فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له؛ إذ قد يأذن له إذنًا خاصًّا. اهـ

(٤) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٣٨٧): الشفاعة المطلوبة هي شفاعة المطاع الذي تقبل شفاعته، وهذه ليست لأحد عند الله إلا بإذنه قدرًا وشرعًا، فلا بدَّ أن يأذن فيها، ولا بدَّ أن يجعل العبد شافعًا، فهو الخالق لفعله والمبيح له، كما في الداعي، هو الذي أمره بالدعاء، وهو الذي يجعل الداعي داعيًا، فالأمر كله لله خلقًا وأمرًا. اهـ

فأما الكافر فلا شفاعة له؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]

أي: لو فرض أن أحدًا شفع لهم لم تنفعهم الشفاعة.

وأما شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب حتى كان في ضحضاح من نار وعليه نعلان يغلي منهما دماغه، وإنه لأهون أهل النار عذابًا، قال النبي ﷺ: «**وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»[(١)] رواه مسلم.[(٢)] فهذا خاص بالنبي ﷺ وبعمه أبي طالب فقط؛ وذلك - والله أعلم - لِمَا قام به من نصرة النبي ﷺ والدفاع عنه، وعما جاء به.[(٣)]



(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١/ ١١٧): هذا نص صحيح صريح لشفاعته في بعض الكفار أن يخفف عنه العذاب، بل في أن يجعل أهون أهل النار عذابًا. اهـ

(٢) رواه مسلم برقم (٢٠٩)(٣٥٧) عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله عنه.

(٣) قال شيخ الإسلام في «قاعدة جليلة» (١/ ٤٦): فإذا كان في الكفار من خف كفره بسبب نصرته ومعونته، فإنه تنفعه شفاعته في تخفيف العذاب عنه، لا في إسقاط العذاب بالكلية. اهـ

والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان، فالجنة مأوى أوليائه، والنار عقاب لأعدائه، وأهل الجنة فيها مخلدون ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ [الزخرف:٧٤-٧٥].

الشرح:

الجنة والنار:

الجنة لغة: البستان الكثير الأشجار. وشرعًا: الدار التي أعدها الله في الآخرة للمتقين.(١)

والنار لغة: معروفة. وشرعًا: الدار التي أعدها الله في الآخرة للكافرين.(٢)

---

(١) قال السفّاريني رحمه الله في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٢٥): اعلم أن للجنة عدة أسماء باعتبار صفاتها، ومسماها واحد باعتبار الذات، فهي مترادفة من هذا الوجه، وهكذا أسماء الرب تعالى، وأسماء كتابه، وأسماء رسله، وأسماء اليوم الآخر، وأسماء النار. فالاسم العام: الجنة، المتناول لتلك الدار وما اشتملت عليه من أنواع النعيم واللذة والبهجة والسرور وقرة العين، وأصل اشتقاقها: من الستر والتغطية، ومنه (الجنين) لاستتاره في البطن، و(الجان) لاستتارهم عن العيون، و(المجن) لستره ووقايته الوجه، و(المجنون) لاستتار عقله وتواريه، و(الجان) وهي الحية الصغيرة الدقيقة، ومنه تسمية البستان جنة؛ لأنه يستر داخله بالأشجار ويغطيه، فلا يستحق هذا الاسم إلا موضع كثير الشجر مختلف الأنواع، و(الجُنة) بالضم ما يستجن به من ترس أو غيره. اهـ

(٢) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢١٩): وهي دار البوار، ومقر الكفار، وهي جسم لطيف محرق يطلب العلو، تذكر وتؤنث، وألفها منقلبة عن واو؛ بدليل تصغيره على نويرة، وتجمع جمع قلة على نيرة وأنوار، وجمع كثرة على نيران ونور، والنور ضوءها وضوء كل نير، وهو ضد الظلمة، والنار سبع طبقات: أعلاها جهنم، فلظى، ثم الحطمة، ثم السعير، ثم سقر، ثم الجحيم، ثم الهاوية، وباب كل واحدة منها من داخل الأخرى على الاستواء كما قاله ابن عطية وغيره. اهـ

وهما مخلوقتان الآن؛ لقوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣]، وفي النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:٢٤]، والإعداد: التهيئة[1].

---

(١) قال النووي رحمه الله في "شرحه على مسلم" (٣/ ٣١٥): وفيه: أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم، وأن في الجنة ثمارًا، وهذا كله مذهب أصحابنا وسائر أهل السنة، خلافًا للمعتزلة. اهـ

قال ابن حزم في "الفصل في الملل" (١/ ٤٤٨): ذهبت طائفة من المعتزلة والخوارج إلى أن الجنة والنار لم يخلقا بعدُ، وذهب جمهور المسلمين إلى أنهما قد خلقتا، وما نعلم لمن قال أنهما لم يخلقا بعدُ حجةً أصلًا أكثر من أن بعضهم قال: قد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: وذكر أشياء من أعمال البر من عملها غرس له في الجنة كذا وكذا شجرة، وبقول الله تعالى حاكيًا عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١]، قالوا: ولو كانت مخلوقة لم يكن في الدعاء في استئناف البناء والغرس معنى. قال أبومحمد: وإنما قلنا إنهما مخلوقتان على الجملة، كما أن الأرض مخلوقة، ثم يحدث الله تعالى فيها ما يشاء من البنيان... اهـ

قال ابن القيم رحمه الله في ذكر نقاش الجنة هل هي جنة الخلد أم لا؟ قال في "مفتاح دار السعادة" (١/ ٣٩): قد اتفق أهل السنة والجماعة على أن الجنة والنار مخلوقتان، وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بذلك. اهـ

وقال رحمه الله في "حادي الأرواح" (١/ ١١): لم يزل أصحاب رسول الله والتابعون وتابعوهم وأهل السنة والحديث قاطبة وفقهاء الإسلام وأهل التصوف والزهد على اعتقاد ذلك وإثباته؛ مستندين في ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة وما علم بالضرورة من أخبار الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم؛ فإنهم دعوا الأمم إليها وأخبروا بها، إلى أن نبغت نابغة من القدرية والمعتزلة فأنكرت أن تكون مخلوقة الآن، وقالت: بل الله ينشئها يوم القيامة، وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة فيما يفعله الله، وأنه ينبغي له أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم فصاروا مع ذلك معطلة في الصفات، وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث؛ فإنها تصير معطلة مددًا متطاولة ليس فيها سكانها.

قالوا: ومن المعلوم أن ملكًا لو اتخذ دارًا وأعد فيها ألوان الأطعمة والآلات والمصالح وعطلها من الناس ولم يمكّنهم من دخولها قرونًا متطاولة لم يكن ما فعله واقعًا على وجه الحكمة، ووجد العقلاء سبيلًا إلى الاعتراض عليه، فحجروا على الرب تعالى بعقولهم الفاسدة=

ولقوله ﷺ حين صلى صلاة الكسوف: «إِنِّي رَأَيْتُ الجَنَّةَ، أَوْ أُرِيتُ الجَنَّةَ، فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، وَرَأَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ كَاليَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ أَفْظَعَ» متفق عليه.(١)

والجنة والنار لا تفنيان؛ لقوله: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [البينة:٨]، والآيات في تأبيد الخلود في الجنة كثيرة، وأما في النار فذكر في ثلاثة مواضع: في النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء:١٦٨-١٦٩]، وفي الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥]، وفي الجن: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣].

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف:٧٤-٧٥].(٢)

= وآرائهم الباطلة، وشبهوا أفعاله بأفعالهم، وردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب، أو حرفوها عن مواضعها وضللوا وبدعوا من خالفهم فيها، والتزموا فيها لوازم أضحكوا عليهم فيها العقلاء.

ولهذا يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان. اهـ

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري رقم (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧).

(٢) وفي مسألة فناء النار أقوال سبعة، ذكرها ابن القيم رحمه الله مع نقاشها في "حادي الأرواح"، ومما ذكر: إن الله تعالى يفنيها؛ لأنه ربها وخالقها، جعل لها أمدًا تنتهي إليه، ثم تفنى ويزول عذابها، نسب هذا إلى شيخ الإسلام، وقد نقل هذا عن طائفة من الصحابة، والتابعين، وترجح ابن القيم في هذه المسألة في بعض كتبه؛ ولذا قال في "حادي الأرواح" على سبيل حكاية قول: وأما كونها أبدية لا انتهاء لها ولا تفنى كالجنة، فأين من القرآن والسنة دليل واحد يدل على ذلك، قالوا: عقائد أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان أبدًا، فلا ريب أن القول بفنائها قول أهل البدع من الجهمية والمعتزلة، وهذا القول لم يقله أحد من =

الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة المسلمين.

وأما فناء النار وحدها فقد أوجدناكم من قال به من الصحابة، وتفريقهم بين الجنة والنار، فكيف يكون القول به من أقوال أهل البدع مع أنه لا يعرف عن أحد من أهل البدع التفريق بين الدارين؟ فقولكم: إنه من أقوال أهل البدع كلام من لا خبرة له بمقالات بني آدم وآرائهم واختلافهم، قالوا: **والقول الذي يعد من أقوال أهل البدع ما خالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة**، أما الصحابة أو من بعدهم، وأما قول يوافق الكتاب والسنة وأقوال الصحابة فلا يعد من أقوال أهل البدع، وإن دانوا به واعتقدوه، فالحق يجب قبوله ممن قاله، والباطل يجب رده على من قاله... والذي أخبر به أهل السنة في عقائدهم هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف: أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن أهل النار لا يخرجون منها، ولا يخفف عنهم من عذابها العذاب، ولا يفتر عنهم، وأنهم خالدون فيها، ومن ذكر منهم أن النار لا تفنى أبدًا فإنما قاله لظنه أن بعض أهل البدع قال بفنائها، ولم يبلغه تلك الآثار.

قلت: هذا القول ليس بسديد، وما ذكر من الأدلة على فناء النار لا يسلم له منها شيء أبدًا، وأحسن ما وصل إليه ابن القيم رحمه في كتابه "الوابل الصيب" حيث رجع إلى القول بأن نار الكفار لا تفنى أبد الآبدين.

قال ابن حزم في "الفصل في الملل" (١/ ٤٥١): قال أبومحمد: والبرهان على بقاء الجنة والنار بلا نهاية قول الله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[هود:١٠٨]، وقوله تعالى في غير موضع من القرآن: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[النساء:٥٧]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[الدخان:٥٦]، مع صحة الإجماع بذلك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبومحمد: وروينا عن عبدالله بن عمرو بن العاص: لو أقام أهل النار في النار ما شاء الله أن يبقوا لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيها منها.

قال أبومحمد: وهذا إنما هو في أهل الإسلام الداخلين في النار بكبائرهم ثم يخرجون منها بالشفاعة، ويبقى ذلك المكان خاليًا، ولا يحل لأحد أن يظن في الصالحين الفاضلين خلاف القرآن، وحاشاهم من ذلك، وبالله تعالى التوفيق. اهـ

قال الشيخ الراجحي في "فتاواه" (١/ ٤٩٥): الصواب أن النار لا تفنى، وأن النار والجنة دائمتان لا تفنيان ولا تبيدان، هذا هو الذي تدل عليه النصوص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبعض أهل العلم حمل هذا القول على أن الذي يفنى هي الطبقة التي فيها العصاة، نار العصاة، =

مكان الجنة والنار:

الجنة في أعلى عليين[(١)]؛ لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾[المطففين: ١٨]. وقوله ﷺ في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه المشهور في قصة فتنة القبر: «فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي عِلِّيِّينَ، وَأَعِيدُوهُ إِلَى الأَرْضِ».[(٢)]

= وأما نار الكفرة فلا، تبقى. اهـ

وقال العلامة الألباني رحمه الله في تعليقاته على "الطحاوية": اعلم أن النار في الآخرة ناران: نار تفنى، ونار تبقى أبدًا لا تفنى، فالأولى هي نار العصاة المذنبين من المسلمين، والأخرى نار الكفار والمشركين، هذا خلاصة ما حرره ابن القيم في "الوابل الصيب"، وهو الحق الذي لا ريب فيه، وبه تجتمع الأدلة. اهـ

قال أبوعبدالله عفا الله عنه: الأصح أنه لا دليل على تقسيم النار إلى نار كفار ونار عصاة، بل جاء لفظ النار في القرآن بدون تقسيم، وأما عصاة المسلمين فإن خرجوا من النار فالله يفعل في أماكنهم ما شاء ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[الأنبياء:٢٣]، فالأولى الوقوف عند هذه الآية، ففي ذلك غنية وسلامة.

(١) قال النووي في شرح حديث: «ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى» (١/ ٢٩٤): في هذا الحديث دلالة لمذهب أهل السنة: أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن الجنة في السماء. والله أعلم

وقال ابن رجب في "أهوال القبور" (١/ ١٦٦): وقد ثبت في الأدلة أن الجنة فوق السماء السابعة. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله "حادي الأرواح" (١/ ٦٥): قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النجم:١٣-١٥]، وقد ثبت أن سدرة المنتهى فوق السماء؛ وسميت بذلك لأنها ينتهي إليها ما ينزل من عند الله فيقبض منها، وما يصعد إليه فيقبض منها. اهـ

قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٣٧): اعلم أن الجنة فوق السماء السابعة، وسقفها عرش الرحمن، كما قال جل شأنه في محكم القرآن: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النجم:١٣-١٥]. اهـ

(٢) تقدم تخريجه ص(٢٣٥).

والنار في أسفل سافلين[(١)]؛ لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾[المطففين:٧]، وقوله ﷺ في حديث البراء بن عازب السابق: «فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: اكْتُبُوا كِتَابَ عَبْدِي فِي سِجِّينَ، فِي الأَرْضِ السُّفْلَى».

أهل الجنة وأهل النار:

أهل الجنة كل مؤمن تقي؛ لأنهم أولياء الله، قال الله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣]، ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾[الحديد:٢١].[(٢)]

وأهل النار كل كافر شقي، قال الله تعالى في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة:٢٤]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ﴾[هود:١٠٦].[(٣)]



---

(١) قال ابن القيم في "حادي الأرواح" (١/ ٦٥): إن النار في أسفل السافلين ليست في السماء. اهـ

(٢) قال السفّاريني رحمه الله في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٢٧): ذكر الله في كتابه عدة آيات يخص الجنة بأهل الإيمان والتقوى، كقوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النازعات:٤٠-٤١]، وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[البقرة:٢٥]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّٰتِ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾[الشورى:٢٢]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾[لقمان:٨]، وهذا في القرآن كثير، ومداره على ثلاث قواعد: إيمان، وتقوى، وعمل خالص لله عز وجل على موافقة السنة، فأهل هذه الثلاثة هم الأبرار، وهم أهل البشرى دون من عداهم من سائر الخلق، وعلى هذه الثلاثة أشياء دارت بشارات القرآن والسنة جميعها، وهي تجتمع في أصلين: إخلاص في طاعة الله، وإحسان إلى خلقه، وترجع إلى خصلة واحدة، وهي: موافقة الرب تعالى في محابّه، ولا طريق إلى ذلك إلا بتحقيق القدوة ظاهرًا وباطنًا برسول الله ﷺ. اهـ

(٣) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢١٩): فكل واحدة من الجنة والنار حق ثابت في الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وكل ما هو كذلك فالإيمان به واجب، واعتقاد وجوده حق لازب، والمراد من الجنة دار الثواب، ومن النار دار العقاب. اهـ

ويؤتى بالموت في صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار، ثم يقال: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ [وَلَا][1] مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ [وَلَا][1] مَوْتَ».

الشرح:

ذبح الموت:

الموت زوال الحياة، وكل نفس ذائقة الموت، وهو أمر معنوي غير محسوس بالرؤية[2]، ولكن الله تعالى يجعله شيئًا مرئيًّا مجسمًا ويذبح بين الجنة والنار[3]؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ

---

(١) كذا في المطبوع، وفي المخطوط: (بلا) وهي رواية عند أبي نعيم الأصبهاني في "الحلية" (٨/ ١٨٣)، ورواية البخاري: (فلا) كما سيأتي.

(٢) قال الشيحي في "تفسير الخازن" (٦/ ١٣٠): قيل: إن الموت صفة وجودية مضادة للحياة. وقيل: الموت عبارة عن زوال القوة الحيوانية وإبانة الروح عن الجسد، وضده الحياة، وهي: القوة الحساسة مع وجود الروح في الجسد، وبه سمي الحيوان حيوانًا. وقيل: إن الموت نعمة؛ لأن الفاصل بين حال التكليف في هذه الدار وحال المجازاة في دار القرار والحياة أيضًا نعمة؛ إذ لولاها لم يتنعم أحد في الدنيا، ولم يصل إليه الثواب في الآخرة. اهـ

وقال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية" (١/ ٤٧): الموت صفةٌ وجوديَّةٌ، خلافًا للفلاسفة ومن وافقهم، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[الملك:٢] والعدم لا يوصف بكونه مخلوقًا. اهـ

وقال الآلوسي في "تفسيره" (١/ ١٩٢): صحح محققو أهل السنة أن الموت صفة وجودية، خلقت ضدًّا للحياة. اهـ

(٣) قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٣/ ٥٣): والله سبحانه قادر على أن يخلق من المعاني أجسامًا محسوسة مشاهدة، كما يجعل الموت في صورة كبش أملح يذبح. اهـ

هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَسْتَبْشِرُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: وهَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[مريم:٣٩] أخرجه البخاري في تفسير هذه الآية[1]، وروى نحوه في صفة الجنة والنار من حديث ابن عمر مرفوعًا.[2]



(١) برقم (٤٧٣٠).

(٢) عند البخاري برقم (٦٥٤٨).

فصل

في حقوق النبي ﷺ وأصحابه

ومحمد رسول الله ﷺ، خاتم النبيين، وسيد المرسلين، لا يصح إيمان عبد حتى يؤمن برسالته، ويشهد بنبوته، ولا يُقضى بين الناس في القيامة إلا بشفاعته، ولا يدخل الجنة أمة إلا بعد دخول أمته، صاحب لواء الحمد، والمقام المحمود، والحوض المورود، وهو إمام النبيين، وخطيبهم، وصاحب شفاعتهم، أمته خير الأمم، وأصحابه خير أصحاب الأنبياء عليهم السلام.

الشرح:

أفضل الخلق عند الله الرسل[1]، ثم النبيون[2]،.....

---

(١) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (١١/ ١٦١): وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم، وأفضل المرسلين أولو العزم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد ﷺ... وأفضل أولي العزم محمد ﷺ خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد ولد آدم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، وصاحب لواء الحمد، وصاحب الحوض المورود، وشفيع الخلائق يوم القيامة، وصاحب الوسيلة والفضيلة، الذي بعثه بأفضل كتبه، وشرع له أفضل شرائع دينه، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس، وجمع له ولأمته من الفضائل والمحاسن ما فرقه فيمن قبلهم، وهم آخر الأمم خلقًا، وأول الأمم بعثًا. اهـ

(٢) قال العز بن عبدالسلام في "قواعد الأحكام" (٢/ ٢٤٩): إن قيل: أيهما أفضل النبوة أم=

الإرسال؟ فنقول النبوة أفضل؛ لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجمال ونعوت الكمال، وهي متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال دونها، أمر بالإبلاغ إلى العباد، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه، وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق من طرفيه أفضل مما يتعلق به من أحد طرفيه. والنبوة سابقة على الإرسال، فإن قول الله لموسى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[القصص:٣٠] مقدم على قوله: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾[طه:٢٤]، فجميع ما تحدث به قبل قوله: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ نبوةٌ، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال.

والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب له، والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته، وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[العلق:١] إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾[العلق:٨] كان هذا نبوة، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل: بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ﴾[المدثر:١-٢]. اهـ

وردَّ مقولة العز بن عبدالسلام بعض أهل العلم، منهم السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٣٠٠) فقال رحمه الله: بعد أولي العزم فالواجب اعتقاده أن يليهم في الأفضلية سائر الرسل المكرمين بالرسالة، فهم أفضل من الأنبياء عليهم السلام غير الرسل، وبه يعلم أن الرسالة أفضل من النبوة، ولو في شخص واحد، خلافًا للعز بن عبدالسلام في قوله: إن نبوة النبي أفضل من رسالته؛ لقصرها على الحق تعالى، إذ هي الإيحاء بما يتعلق بالباري - جل شأنه - من غير ارتباط له بالخلق، أما مع تعدد المحل فلا خلاف في أفضلية الرسالة على النبوة ضرورة جمع الرسالة لها مع زيادة. على أن الصحيح المعتمد أفضلية الرسالة مطلقًا، والله تعالى أعلم. اهـ

وقال القرطبي في "تفسيره" (٣/ ٢٦٣): ومعلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل، فإن من أرسل فُضّل على غيره بالرسالة واستووا في النبوة، إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إياهم، وهذا مما لا خفاء فيه، إلا أن ابن عطية أبا محمد عبدالحق قال: إن القرآن يقتضي التفضيل، وذلك في الجملة دون تعيين أحد مفضول، وكذلك هي الأحاديث؛ ولذلك قال النبي ﷺ: «أَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي» وقال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ» ولم يعين، وقال عليه السلام: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى» وقال: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى». وقال ابن عطية: وفي هذا نهي شديد عن تعيين المفضول؛ لأن يونس عليه السلام كان شابًّا، وتفسخ تحت أعباء النبوة. فإذا كان التوقيف لمحمد ﷺ فغيره أحرى. اهـ

ثم الصديقون[(١)]، ثم الشهداء[(٢)]، ثم الصالحون[(٣)]، وقد ذكر الله هذه الطبقات في كتابه في قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[النساء:٦٩]،

---

(١) قال ابن الأثير في "النهاية في غريب الأثر" (٣/ ٣٥): وهو فِعّيل للمبالغة في الصَدَق. ويكون الذي يصدق قوله بالعمل. اهـ

وقال ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" (٣/ ٢٦٤): والصِّدِّيق: الملازم للصِّدْق. اهـ

(٢) قال النووي في "المجموع شرح المهذب" (١/ ١٤٧): أما الشهداء فجمع شهيد، واختلف في سبب تسميته شهيدًا فقال الأزهري: لأن الله تعالى ورسوله ﷺ شهد له بالجنة. وقال النضر بن شميل: الشهيد الحي، فسموا بذلك؛ لأنهم أحياء عند ربهم. وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه. وقيل: لأنه ممن يشهد يوم القيامة على الأمم. حكى هذه الأقوال الأزهري. وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله. وقيل: لأن له شاهدًا بقتله وهو دمه؛ لأنه يبعث وجرحه يتفجر دمًا. وقيل: لأن روحه تشهد دار السلام، وروح غيره لا تشهدها إلا يوم القيامة. اهـ

وقال في "المجموع" (١/ ٩٢): اعلم أن الشهداء ثلاثة أقسام: **أحدها**: شهيد في حكم الدنيا، وهو ترك الغسل والصلاة، وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثوابًا خاصًا، وهم أحياء عند ربهم يرزقون، وهذا هو الذي مات بسبب من أسباب قتال الكفار قبل انقضاء الحرب، وسبق تفصيله. **والثاني**: شهيد في الآخرة دون الدنيا، وهو: المبطون، والمطعون، والغريق، وأشباههم. **والثالث**: شهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو المقتول في حرب الكفار، وقد غل من الغنيمة، أو قُتِلَ مدبرًا، أو قاتل رياءً، ونحوه، فله حكم الشهداء في الدنيا دون الآخرة، والدليل للقسم الثاني: أن عمر وعثمان وعليًا رضي الله عنهم غُسِّلوا وصُلِّيَ عليهم بالاتفاق، واتفقوا على أنهم شهداء، والله أعلم. اهـ

(٣) قال ابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٨): أفضل الإنس والجن: الرسل، ثم الأنبياء - على جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام - ثم أصحاب رسول الله ﷺ، ثم الصالحون، قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾[فاطر:١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[الحج:٧٥]، وهذا لا خلاف فيه من أحد. اهـ

وأفضل الرسل أولو العزم[(١)] منهم، وهم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد عليهم الصلوات من الله والتسليم[(٢)]، وقد ذكرهم الله في

(١) قال ابن الجوزي في "زاد المسير" (٥/ ٣٧١): فيهم عشرة أقوال: **أحدها**: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد - صلى الله عليهم وسلم - رواه الضحاك عن ابن عباس، وبه قال مجاهد، وقتادة، وعطاء الخراساني، وابن السائب. **والثاني**: نوح، وهود، وإبراهيم، ومحمد - صلى الله عليهم وسلم - قاله أبوالعالية الرياحي. **والثالث**: أنهم الذين لم تُصِبْهم فتنةٌ من الأنبياء، قاله الحسن. **والرابع**: أنهم العرب من الأنبياء، قاله مجاهد والشعبي. **والخامس**: أنهم إبراهيم، وموسى، وداود، وسليمان، وعيسى، ومحمد - صلى الله عليهم وسلم - قاله السدي. **والسادس**: أن منهم إسماعيل، ويعقوب، وأيُّوب، وليس منهم آدم، ولا يونس، ولا سليمان، قاله ابن جريج. **والسابع**: أنهم الذين أُمروا بالجهاد والقتال، قاله ابن السائب، وحكي عن السدي. **والثامن**: أنهم جميع الرُّسل، فإن الله لم يَبْعَثْ رسولًا إلَّا كان من أُولي العزم، قاله ابن زيد، واختاره ابن الأنباري، وقال: (مِنْ) دخلتْ للتجنيس لا للتبعيض، كما تقول: قد رأيتُ الثياب من الخَزِّ والجِباب من القَزِّ. **والتاسع**: أنهم الأنبياء الثمانية عشر المذكورون في سورة الأنعام، قاله الحسين بن الفضل. **والعاشر**: أنهم جميع الأنبياء إلَّا يونس، حكاه الثعلبي. اهـ

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٢٩٩): أهل الثبات والجد من الرسل، وهم على المشهور إبراهيم الخليل، وموسى الكليم، وعيسى الروح، ونوح النجي، فيكونون خمسة بنبينا محمد ﷺ، وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[الأحزاب:٧]، فإنهم أصحاب الشرائع، وقدم نبينا ﷺ تعظيمًا له وتكريمًا لشأنه، وهؤلاء الذين اجتهدوا في تأسيس الشرائع وتقريرها، وصبروا على تحمل المشاق من قومهم ومعاداة الطاغين فيها. وقيل: إنما كانوا هم أولي العزم لصبرهم على البلاء من الله تعالى، فنوح صبر على أذى قومه فإنهم كانوا يضربونه حتى يغشى عليه، وإبراهيم صبر على النار وذَبْحَ ولدَه. وقد قيل: كل الرسل من أولي العزم، فـ(مِنْ) للتبيين لا للتبعيض. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١١/ ٣٦٨): وكذلك قال الربيع بن خثيم: لا أُفَضِّلُ على نبينا أحدًا، ولا أفضل على إبراهيم بعد نبينا أحدًا، وبعده جميع الأنبياء المتبعين لملته، مثل موسى، وعيسى، وغيرهما، وكذلك أنبياء بني إسرائيل كلهم بعد موسى. وقد أجمع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى على أن موسى أفضل من غيره من أنبياء بني إسرائيل إلا ما يتنازعون فيه من المسيح. اهـ

موضعين من كتابه[1]: في الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[الأحزاب:٧]، وفي الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾[الشورى:١٣].

وأفضلهم محمد ﷺ[2]؛ لقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» متفق

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١/ ١٢): قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[الشورى:١٣]، أخبر سبحانه أنه شرع لنا ما وصى به نوحًا، والذي أوحاه إلى محمد ﷺ وما وصى به الثلاثة المذكورين، وهؤلاء هم أولو العزم المأخوذ عليهم الميثاق. اهـ

وقال في (١٧/ ٣٢): أولئك أولوا العزم الذين خصهم الله بالذكر في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[الأحزاب:٧]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[الشورى:١٣]، وهم يوم القيامة الذين تطلب منهم الأمم الشفاعة، وبهم أُمِرَ خاتمُ الرسلِ أنْ يَقْتَدِيَ في الصبر. اهـ

(٢) قال ابن بطة العكبري في "الشرح والإبانة على أصول السنة" (٢٥٠): مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام وسائر الأمة... وأنه يأتي يوم القيامة وهو أشرف الأنبياء ﷺ مقامًا، وأعلاهم مكانًا، وأقربهم إلى الله عز وجل، وأحبهم إليه. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في كما "الفتاوى" (١/ ١٤٥): وقد اتفق المسلمون على أنه ﷺ أعظم الخلق جاهًا عند الله، لا جاه لمخلوق عند الله أعظم من جاهه، ولا شفاعة أعظم من شفاعته. اهـ

وقال كما في "المجموع" (١/ ٢): وختمهم بمحمد ﷺ أفضل الأولين والآخرين، وصفوة رب العالمين. اهـ

وقال ابن كثير في "تفسيره" (١/ ٢٥٥): إبراهيم الخليل قبلهم، وهو أفضل من سائر أنبيائهم، ومحمد بعدهم وهو أفضل من جميع الخلق، وسيد ولد آدم في الدنيا والآخرة، صلوات الله وسلامه عليه وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين. اهـ

وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤] (٤/ ٥٧٤): من ربهم، أي: لعلمك بمعنى ما أنزل عليك، وحرصك عليه، واتباعك له، ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق، وسيد ولد آدم، فتفصل لهم ما أجمل، وتبين لهم ما أشكل. اهـ =

عليه[(١)]، وصلاتهم خلفه ليلة المعراج، وغير ذلك من الأدلة[(٢)].

ثم إبراهيم[(٣)]؛ لأنه أبو الأنبياء، وملته أصل الملل.

وقال أيضًا عند آية العنكبوت: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾[العنكبوت:٢٧]: النَّبِيّ الْعَرَبِيّ الْقُرَشِيّ الْهَاشِمِيّ، خَاتَمِ الرُّسُلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، الَّذِي اصْطَفَاهُ اللهُ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاء، مِنْ سُلَالَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَمْ يُوجَدْ نَبِيٌّ مِنْ سُلَالَةِ إِسْمَاعِيلَ سِوَاهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. اهـ المراد

وقال السفّاريني في "لوامع الأنوار البهية" (٢/ ٢٩٥): وأفضل العالَم العلوي والسفلي من مَلَك وبَشَر وجِنّ في الدنيا والآخرة، في سائر خلال الخير وخصال الكمال ونعوت المكارم والجمال، من غير امتراء، أي: من غير شك ولا ريب. قال في "القاموس": العالَم: الخلق كله، أو ما حواه بطن الفَلَك، نبينا خبر المبتدأ الذي هو أفضل العالَم محمد المبعوث رسولًا لكافة الناس، بل للثقلين الإنس والجن، قيل: والملائكة... وإنما كان أفضل خلق الله تعالى؛ لأن الله تعالى أيده بأبهر المعجزات وأظهر الدلالات وأشهر المكرمات، فمعجزاته أشهر المعجزات وأبهرها، وأمته أزكى الأمم وأطهرها، وشريعته أتم الشرائع وأشهرها، وصفاته أكمل الصفات وأشرفها، وأخلاقه أحسن الأخلاق وأعرفها وأوسعها، وشيمه أعلى الشيم وأنفعها. اهـ

ذكر ابن حزم في "الفصل في الملل" (٢/ ٤٨) عن السمناني عن الباقلاني أنه قال: واختلفوا في وجوب كون النبي ﷺ أفضل أهل وقته في حال الرسالة وما بعدها إلى حين موته، فأوجب ذلك قائلون، وأسقطه آخرون. وقال الباقلاني: وهذا هو الصحيح، وبه نقول.

قال أبومحمد: وهذا والله الكفر الذي لا خفاء به؛ إذ جوز أن يكون أحد ممن في عصر النبي ﷺ فما بعده أفضل من رسول الله ﷺ، وما أنكرنا على أحمد بن خابط الدون هذا؛ إذ قال: إن أبا ذر كان أزهد من النبي ﷺ، هذا مع قول هذا المستخف الباقلاني الذي ذكره عنه السمناني في كتابه الكبير في كتاب الإمامة منه أن من شرط الإمامة أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه.

قال أبومحمد: يا للعيارة بالدين، يجوز عنه هذا الكافر أن يكون في الناس غير الرسل أفضل من رسول الله ﷺ. اهـ

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٧١٢)، ومسلم برقم (١٩٤)(٣٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم التعليق على ذلك في الكلام على الإسراء والمعراج.

(٣) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٥٠٢): لم يخلق الله خلقًا أكرم عليه منه، =

ثم موسى؛ لأنه أفضل أنبياء بني إسرائيل، وشريعته أصل شرائعهم[١].

ثم نوح وعيسى لا يجزم بالمفاضلة بينهما؛ لأن لكل منهما مزية.[٢]

= وهو خير البرية. ومنهم من هو شر البرية. وأفضل الأحوال فيه حال الخليلين: إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم، ومحمد سيد ولد آدم، وأفضل الأولين والآخرين، وخاتم النبيين، وإمامهم إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا، وهو المعروج به إلى ما فوق الأنبياء كلهم: إبراهيم وموسى وغيرهما، وأفضل الأنبياء بعده إبراهيم... ورسول الله ﷺ هو أفضل الخلائق، وسيد ولد آدم، وله الوسيلة في المقامات كلها. اهـ

(١) قال السفّاريني في "لوامع الأنوار" (٢/ ٣٠٠): اختلف العلماء فيمن يلي النبي ﷺ في الفضيلة منهم، والمشهور - واختاره الحافظ ابن حجر في "شرح البخاري" - أنه إبراهيم خليل الرحمن، لما ورد أن إبراهيم عليه السلام خير البرية، خص منه محمد ﷺ بإجماع، فيكون أفضل من موسى وعيسى ونوح - عليهم السلام - والثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء والمرسلين، قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على نقل أيهم أفضل، والذي ينقدح في النفس تفضيل موسى فعيسى فنوح عليهم الصلاة والسلام.

قال بعض العلماء: لعل تقديم موسى عليه السلام لأنه كَلَّمه الله، ثم عيسى عليه السلام لأنه كَلِمة الله، وقال بعض المحققين: الواجب اعتقاده أفضلية الأفضل على طبق ما ورد الحكم به، تفصيلًا في التفصيلي، وإجمالا في الإجمالي، ثم إن تعين لنا نص من الشارع على الوجه الذي جعله سببًا لأفضليته قلنا به، وإلا أمسكنا عنه؛ لأن التفضيل راجع لاختيار الباري - سبحانه وتعالى - لا لعلة موجبة وجدت في الفاضل وفقدت من المفضول، ولله تعالى أن يفضل من عبيده من يشاء بما يشاء على من يشاء منهم، وإن كان كل واحد منهم كاملًا في نفسه، بالغًا من ذلك الغاية التي تليق به، من غير أن يحمله على ذلك وصف يكون فيهم، وذلك مما يجب له سبحانه بحق ربوبيته وسيادته.

ولا شك أن الفاضل لا يجب أن يفضل بما لم يجعله الله سببًا لتفضيله، وأن المفضول لا يجب أن يجعل مفضولًا لسبب لم يجعله الله تعالى سببًا لمفضوليته، وأن الله تعالى لا يحب أن يفاضل أحد بين أحبابه بما لم يجعله سببًا للمفاضلة، فتعين أن الصواب ما أشير إليه من الوقوف على المنقول بالنص القرآني، والثابت عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه تفصيلًا وإجمالًا. وبالله التوفيق.

(٢) قال العلامة العثيمين رحمه الله في "شرح السفّارينية" ص(٥٧٩): قيل: إن نوحًا أفضل؛ لأنه أول الرسل، وعانى من المشقة والتعب من قومه ما لم يُذكر لنا أنه حصل لعيسى، لبث فيهم ألف =

خصائص النبي ﷺ:

اختص النبي ﷺ بخصائص، نتكلم على ما ذكر المؤلف، منها[١]:

١- خاتم النبيين؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[الأحزاب:٤٠].[٢]

٢- سيد المرسلين، وسبق دليله.[٣]

٣- لا يتم إيمان عبد حتى يؤمن برسالته؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[النساء:٦٥].[٤]

= سنة إلا خمسين عامًا، وما آمن معه إلا قليل، فمن العلماء من قال: نوحٌ أفضل، ومنهم من قال: عيسى أفضل، ولكننا نقول: الفضل الذي عند الله لا نعلمه، أما ما تبين لنا من شأنهم في الدنيا فلكل واحدٍ مزية لم تحصل للآخر، وحينئذٍ نتوقف. اهـ

(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٧٤): من كان بأسماء النبي ﷺ وصفاته أعلم كان بالنبي ﷺ أعلم، فليس من علم أنه نبي كمن علم أنه رسول، ولا من علم أنه رسول كمن يعلم أنه خاتم الرسل، ولا من علم أنه خاتم الرسل كمن علم أنه سيد ولد آدم، ولا من علم ذلك كمن علم ما خصه الله به من الشفاعة والحوض والمقام المحمود والملة وغير ذلك من فضائله ﷺ، وليس كل من جهل شيئًا من خصائصه يكون كافرًا، بل كثير من المؤمنين لم يسمع بكثير من فضائله وخصائصه. اهـ

(٢) قال ابن حزم في "المحلى بالآثار" (١/ ١٥): نسخ عز وجل بملته كل ملة، وألزم أهل الأرض جنّهم وإنسهم اتباع شريعته التي بعثه بها، ولا يقبل من أحد سواها، وأنه ﷺ خاتم النبيين لا نبي بعده. اهـ

(٣) قال ابن القيم في "زاد المعاد" (٢/ ٣٠٧): سيد الناس، وسيد الكل، وليس ذلك إلا لرسول الله ﷺ خاصة، كما قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ» فلا يجوز لأحد قط أن يقول عن غيره: إنه سيد الناس، وسيد الكل، كما لا يجوز أن يقول: إنه سيد ولد آدم. اهـ

(٤) قال شيخ الإسلام في "الإيمان" (٤٢): ومعلوم باتفاق المسلمين أنه يجب تحكيم الرسول في كل ما شَجَرَ بين الناس، في أمر دينهم ودنياهم، في أصول دينهم وفروعه، وعليهم كلهم إذا حكم بشيء، ألا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما حكم، ويسلموا تسليمًا. اهـ

٤- وغيره من الأنبياء يبعثون إلى أقوام معينين كل إلى قومه.(١)

٥- لا يقضى بين الناس إلا بشفاعته، وسبق دليل ذلك في الشفاعة.(٢)

= وقال ابن القيم رحمه الله في "الرسالة التبوكية" (١/ ٢٥): فأقسم سبحانه بأجل مقسم به، وهو نفسه عز وجل، على أنه لا يثبت لهم الإيمان، ولا يكونون من أهله، حتى يحكموا رسول الله ﷺ في جميع موارد النزاع، في جميع أبواب الدين؛ فإن لفظة (ما) من صيغ العموم، فإنها موصلة تقتضي نفي الإيمان أو يوجد تحكيمه في جميع ما شجر بينهم، ولم يقتصر على هذا حتى ضم إليه انشراح صدورهم بحكمه، حيث لا يجدون في أنفسهم حرجًا - وهو الضيق والحصر - من حكمه، بل يقبلوا حكمه بالانشراح، ويقابلوه بالتسليم، لا أنهم يأخذونه على إغماض، ويشربونه على قذى، فإن هذا مناف للإيمان، بل لا بدَّ أن يكون أخذه بقبول ورضا وانشراح صدر.

ومتى أراد العبد أن يعلم هذا فلينظر في حاله، ويطالع قلبه عند ورود حكمه على خلاف هواه وغرضه، أو على خلاف ما قلد فيه أسلافه من المسائل الكبار وما دونها ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[القيامة:١٤-١٥] فسبحان الله! كم من حزازة في نفوس كثير من الناس من كثير من النصوص؟ وبودهم أن لو لم ترد، وكم من حرارة في أكبادهم منها؟ وكم من شجى في حلوقهم منها ومن موردها؟ ستبدو لهم تلك السرائر بالذي يسوء ويخزي يوم تبلى السرائر. ثم لم يقتصر سبحانه على ذلك حتى ضم إليه قوله تعالى: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥] فذكر الفعل مؤكدًا بمصدره القائم مقام ذكره مرتين، وهو التسليم والخضوع له والانقياد لما حكم به طوعًا ورضًا، وتسليمًا لا قهرًا ومصابرة، كما يسلم المقهور لمن قهره كرهًا، بل تسليم عبد مطيع لمولاه وسيده الذي هو أحب شيء إليه، يعلم أن سعادته وفلاحه في تسليمه إليه، ويعلم بأنه أولى به من نفسه وأبر به منها، وأقدر على تخليصها. فمتى علم العبد هذا من رسول الله ﷺ واستسلم له، وسلم إليه، انقادت له كل علة في قلبه، ورأى أن لا سعادة له إلا بهذا التسليم والانقياد. اهـ

(١) ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[سبأ: ٢٨]، وحديث جابر في البخاري (٤١٩)، ومسلم (٨١٢) وفيه: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً».

(٢) قال شيخ الإسلام في "الرد على البكري" (٢/ ٨٢): ثبت بالسنة المستفيضة، بل المتواترة، =

٦- سَبْقُ أُمَّتِهِ الأممَ في دخول الجنة؛ لعموم قوله ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[(١)].

٧- صاحب لواء الحمد، يحمله ﷺ يوم القيامة، ويكون الحامدون تحته؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ»[(٢)] رواه

= واتفاق الأمة أن نبينا ﷺ هو الشافع المشفع، وأنه سيد ولد آدم، وأنه يشفع للخلائق يوم القيامة، وأن الناس يستشفعون به فيطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربهم فيشفع لهم. اهـ

(١) متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، رواه البخاري برقم (٢٣٨) ومسلم برقم (٨٥٥).

فائدة: قال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٠٩): والمعنى - والله أعلم - أي: نحن الآخرون في الخلق، السابقون في الحساب والدخول إلى الجنة، كما قد جاء في الصحيح: أن هذه الأمة أول من يدخل الجنة من الأمم، وأن محمدًا ﷺ أول من يفتح له باب الجنة؛ وذلك لأنا أوتينا الكتاب من بعدهم، فهدينا لما اختلفوا فيه من العيد السابق للعيدين الآخرين، وصار عملنا الصالح قبل عملهم، فلما سبقناهم إلى الهدى والعمل الصالح جعلنا سابقين لهم في ثواب العمل الصالح. اهـ

(٢) قال ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء» (١/ ٤١٦): مدح المرء نفسه ينقسم قسمين: أحدهما: ما قصد به المرء افتخارًا بغيًا وانتقاصًا لغيره، فهذه هي التزكية، وهو مذموم جدًا. والآخر: ما خرج مخرج الإخبار بالحق، كقول رسول الله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» و«فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ» وكقول يوسف عليه السلام: ﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[يوسف:٥٥]، ولا يسمى هذا تزكية... ومن هذا الباب قولنا: نحن المسلمون، ونحن خير أمة أخرجت للناس، وكقول الحواريين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾[آل عمران:٥٢]، فكل هذا إذا قصد به الحض على الخير لا الفخر فهو خير، فإن قال قائل: إن الله تعالى قال لهم: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٣٠] قلنا: نعم، وما شك الملائكة قط أن الله تعالى يعلم ما لا يعلمون، وليس هذا إنكارًا. اهـ

الترمذي[١]، وقد روى الأولى والأخيرة مسلم.[٢]

٨- صاحب المقام المحمود، أي: العمل الذي يحمده عليه الخالق والمخلوق؛ لقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء:٧٩].

وهذا المقام هو ما يحصل من مناقبه ﷺ يوم القيامة من الشفاعة وغيرها.[٣]

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه الترمذي برقم (٣٠٧٣)، و(٣٥٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (٣/ ٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وهو من طريق علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وله شاهد في ذكر (لواء الحمد) كما في حديث جابر رضي الله عنه عند الطبراني في "الأوسط" (٣٥٧٠)، و"الكبير" (١٧٥٠)، قال الهيثمي في "المجمع" (٨/ ٢٨٤): فيه عروة بن مروان، قيل فيه: ليس بالقوي، وبقية رجاله وثقوا. ويشهد له حديث أنس الآتي في أنه خطيب الأنبياء. وله شاهد آخر عن عبدالله بن سلام، أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣/ ١٦١) رقم (٣٩٩)، وأخرجه أبويعلى (١٣/ ٤٨٠) رقم (٧٤٩٣)، قال الهيثمي (٨/ ٢٥٤) فيه: عمرو بن عثمان الكلابي وثقه ابن حبان على ضعفه، وبقية رجاله ثقات. وله شاهد آخر عن ابن عباس وأبي موسى وعمرو ابن قيس وغيرهم رضي الله عنهم.

(٢) برقم (٢٢٧٨)(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قال ابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢ / ٥٢٠): وفي هذا الحديث إثبات الشفاعة، وهو ركن من أركان اعتقاد أهل السنة، وهم مجمعون أن تأويل قول الله عز وجل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء:٧٩] المقام المحمود هو شفاعته ﷺ في المذنبين من أمته، ولا أعلم في هذا مخالفًا إلا شيئًا رويته عن مجاهد ذكرته في "التمهيد"، وقد روي عنه خلافه على ما عليه الجماعة، فصار إجماعًا منهم. اهـ

وقال البغوي في "تفسيره": والمقام المحمود هو: مقام الشفاعة لأمته؛ لأنه يحمده فيه الأولون والآخرون، والأخبار في الشفاعة كثيرة، وأول من أنكرها عمرو بن عبيد، وهو مبتدع باتفاق أهل السنة. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٤/ ٣٩٠): قال قتادة في قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾[طه:١٠٩] قال: كان أهل العلم يقولون: إن المقام المحمود الذي قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[الإسراء: ٧٩] هو شفاعته يوم القيامة. اهـ

وقال ابن القيم في "جلاء الأفهام" (١/ ١٧٨): وهو صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به=

٩- صاحب الحوض المورود، والمراد الحوض الكبير الكثير واردوه، أما مجرد الحياض فقد مر أن لكل نبي حوضًا.(١)

١٠- ١٢- إمام النبيين، وخطيبهم، وصاحب شفاعتهم؛ لحديث أُبَيّ بن كعب أن النبي ﷺ، قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبَهُمْ وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ، غَيْرُ فَخْرٍ» رواه الترمذي وحسنه.(٢)

١٣- أمته خير الأمم؛ لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، فأما قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧] فالمراد عالمي زمانهم.(٣)



= الأولون والآخرون، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]. على معنى المقام المحمود فليقف على ما ذكره سلف الأمة من الصحابة والتابعين فيه في تفسير هذه السورة كتفسير ابن أبي حاتم وابن جرير وعبد بن حميد وغيرها من تفاسير السلف. اهـ

(١) تقدم أنه ضعيف.

(٢) حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه أخرجه الترمذي (٣٥٤٦)، وابن ماجه (٤٣١٤)، وأحمد (٥/ ١٣٧)، والحاكم (٢٢٢)، والشاشي (١٣٦٣)، وعبد بن حميد (١٧١)، والضياء في "المختارة" (١١٧٩)، وابن المبارك في "الزهد" (١٦١٧) كلهم من طريق محمد بن عبدالله بن عقيل، وهو ضعيف، وقد جاء ما يشهد له من حديث أنس رضي الله عنه عند الترمذي (٣٥٤٣)، والدارمي (٤٨)، وأبي يعلى (١٥٧)، والبزار (٦٥٢٣)، والبيهقي في "الدلائل" (٢٢٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٦/ ٣٩٠)، كلهم من طريق ليث بن أبي سليم، وهو في الشواهد. فيكون الحديث بالطريقين حسنًا إن شاء الله.

(٣) قال ابن حزم في "الفصل في الملل" (٢/ ٦٤): وهذه الآية قد صح البرهان بأنها ليست على عمومها؛ لأنه تعالى لم يذكر فيها محمدًا ﷺ، ولا خلاف في أنه أفضل الناس، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، فإن قال [أي: بعض المخالفين]: إن آل إبراهيم هم آل محمد، قيل له: فنحن إذن أفضل من جميع الأنبياء، حاشا آل عمران وآدم ونوحًا فقط، وهذا لا يقوله مسلم! فصح يقينًا أن هذه الآية ليست على عمومها؛ إذ لاشك في ذلك، فقد صح أن الله عز وجل إنما أراد بها عالمي زمانهم من الناس، لا من الرسل، ولا من =

وأفضل أمته أبوبكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي المرتضى، رضي الله عنهم أجمعين، لما روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: كنا نقول والنبي ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره.

وصحت الرواية عن علي رضي الله عنه أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر، ثم عمر، ولو شئت سميت الثالث.

وروى أبوالدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أفضل من أبي بكر.

وهو أحق خلق الله بالخلافة بعد النبي ﷺ؛ لفضله وسابقته، وتقديم النبي ﷺ له في الصلاة على جميع الصحابة رضي الله عنهم، وإجماع الصحابة على

= النبيين، نعم، ولا من عالمي غير زمانهم؛ لإننا بلا شك أفضل من آل عمران، فبطل تعلقهم بهذه الآية جملة، وبالله تعالى التوفيق، وصح أنها مثل قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧] ولا شك في أنهم لم يفضلوا على الرسل ولا على النبيين ولا على أمتنا ولا على الصالحين من غيرهم. اهـ

وقال ابن كثير في "تفسيره" (٣/ ٧٤): يعني عالمي زمانكم، فكأنهم كانوا أشرف الناس في زمانهم، من اليونان والقبط وسائر أصناف بني آدم، كما قال: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية:١٦]... والمقصود: أنهم كانوا أفضل أهل زمانهم، وإلا فهذه الأمة أشرف منهم، وأفضل عند الله، وأكمل شريعة، وأقوم منهاجًا، وأكرم نبيًا، وأعظم مُلكًا، وأغزر أرزاقًا، وأكثر أموالًا وأولادًا، وأوسع مملكة، وأدوم عزًا، قال الله عز وجل: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقد ذكرنا الأحاديث المتواترة في فضل هذه الأمة وشرفها وكرمها عند الله، عند قوله عز وجل: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠] من سورة آل عمران... والجمهور على أنه خطاب من موسى لقومه، وهو محمول على عالمي زمانهم كما قدمنا. اهـ

تقديمه ومبايعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة.

ثم من بعده عمر رضي الله عنه ؛ لفضله، وعهد أبي بكر إليه.

ثم عثمان رضي الله عنه ؛ لتقديم أهل الشورى له.

ثم علي رضي الله عنه ؛ لفضله، وإجماع أهل عصره عليه.

هؤلاء الخلفاء الراشدون المهديون، الذين قال رسول الله ﷺ فيهم: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، وقال ﷺ: «الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً» فكان آخرها خلافة علي رضي الله عنه.

الشرح:

فضائل الصحابة:[1]

الصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ، مؤمنًا به ومات على ذلك.[2]

---

(١) قال النووي في "شرحه على مسلم" (٨/ ١١٨): قال المازري: اختلف الناس في تفضيل بعض الصحابة على بعض، فقالت طائفة: لا تفاضل، بل نمسك عن ذلك، وقال الجمهور بالتفضيل، ثم اختلفوا، فقال أهل السنة: أفضلهم أبوبكر الصديق، وقال الخطابية: أفضلهم عمر بن الخطاب، وقالت الراوندية: أفضلهم العباس، وقالت الشيعة: علي.

واتفق أهل السنة على أن أفضلهم أبوبكر، ثم عمر، قال جمهورهم: ثم عثمان، ثم علي. وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان، والصحيح المشهور تقديم عثمان.

قال أبومنصور البغدادي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على الترتيب المذكورة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أُحُد، ثم بيعة الرضوان، وممن له مزية أهل العقبتين من الأنصار، وكذلك السابقون الأولون، وهم من صلى إلى القبلتين في قول ابن المسيب وطائفة، وفي قول الشعبي: أهل بيعة الرضوان، وفي قول عطاء ومحمد بن كعب: أهل بدر.

قال القاضي عياض: وذهبت طائفة، منهم ابن عبدالبر، إلى أن من توفي من الصحابة في حياة النبي ﷺ أفضل ممن بقي بعده، وهذا الإطلاق غير مرضي ولا مقبول. اهـ

(٢) قال الحافظ مبينًا حَدَّهُ في "نزهة النظر" (١٤٠): (هو مَن لَقِيَ النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على=

وأصحاب النبي ﷺ أفضل أصحاب الأنبياء[(١)]؛ لقول النبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»[(٢)] الحديث رواه البخاري وغيره.[(٣)]

= الإسلام، ولو تَخَلَّلتْ رِدَّةٌ في الأصح)، والمراد باللقاء: ما هو أعمُّ من المجالسة، والمماشاة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم يكالِمْهُ، ويَدْخُل فيه رؤيةُ أحدِهما الآخَرَ، سواءٌ كان ذلك بنفْسِهِ أم بغيرِهِ. والتعبير باللُّقيِّ أولى مِن قول بعضهم: الصحابيُّ مَنْ رأى النبي ﷺ؛ لأنه يُخْرِج ابنَ أُمِّ مكتوم، ونحوَه مِن العُمْيان، وهُمْ صحابةٌ بلا تردُّدٍ. اهـ

(١) قال ابن تيمية رحمه الله «الجواب الصحيح» (٢/ ١١٨): والمهاجرون أفضل من الأنصار، وهم أيضًا من أنصار الله، نصروه كما نصره الأنصار، لكن لما كان لهم اسم يخصهم وهو المهاجرون - وهو أفضل الاسمين - خص الأنصار بهذا الاسم، والمهاجرون والأنصار أفضل ممن آمن بموسى ومن آمن بعيسى عند المسلمين. اهـ

(٢) قال الإمام الذهبي رحمه الله في «الكبائر» (١/ ٩٣): أجمعت علماء السنة أن أفضل الصحابة: العشرةُ المشهود لهم، وأفضل العشرة: أبوبكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، ولا يشك في ذلك إلا مبتدع منافق خبيث. اهـ

(٣) رواه البخاري (١٣٠)، ومسلم (٢٥٣٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وجاء عند البخاري (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران رضي الله عنه، وجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (٥٣٤)(٢١٢).

فائدة: قال ابن حزم في «الفصل في الملل» (١/ ٤٦٨): أفضل الصحابة الأولون من المهاجرين، ثم الأولون من الأنصار، ثم من بعدهم منهم، ولا نقطع على إنسان منهم بعينه أنه أفضل من آخر من طبقته، ولقد رأينا من متقدمي أهل العلم ممن يذهب إلى هذا القول، وقال لي يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النميري غير ما مرة أن هذا هو قوله ومعتقده. اهـ

قال أبومحمد: والذي نقول به، وندين الله تعالى عليه، ونقطع على أنه الحق عند الله عز وجل: أن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام نساء رسول الله ﷺ، ثم أبوبكر، ولا خلاف بين أحد من المسلمين في أن أمة محمد ﷺ أفضل الأمم؛ لقول الله عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وأن هذه قاضية على قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَفَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الجاثية:١٦]، وأنها مبينة؛ لأن مراد الله تعالى من ذلك عالَم الأمم حاشا هذه الأمة. اهـ

تنبيه: تقديم ابن حزم نساء النبي ﷺ على أبي بكر قول خطأ، وزلة لا يوافق عليها، بل=

وأفضل الصحابة[١] المهاجرون[٢]؛ لجمعهم بين الهجرة والنصرة، ثم الأنصار.

وأفضل المهاجرين الخلفاء الأربعة الراشدون[٣]: أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم.

فأبوبكر هو الصديق عبدالله بن عثمان بن عامر من بني تيم بن مرة بن كعب[٤]، أول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال[٥]، وصاحبه في الهجرة،

= قد انعقد الإجماع على أن أفضل الصحابة على الإطلاق بعد الأنبياء والرسل هو أبوبكر الصديق رضي الله عنه. وسيأتي تعقب ابن تيمية على هذا القول ص(٣٣١).

(١) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٧/ ١٧٣): الجملة إذا فضلت على الجملة فكان أفضلها أفضل من الجملة الأخرى حصل مقصود التفضيل، وما بعد ذلك فوقوف على الدليل، بل قد يقال: لا يلزم أن يكون أفضلها أفضل من فاضل الأخرى إلا بدليل. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٣٧): وخيار الأولياء المتوكلين: المهاجرون والأنصار، وأبوبكر الصديق رضي الله عنه أفضل الأولياء المتوكلين بعد الأنبياء. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "منهاج السنة" (٤/ ٣٦٦): فُضِّلَ الخلفاءُ الراشدون على سائر الناس، وفضل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء؛ لأن الله أمر الخلفاء بما لم يأمر به غيرهم، فقاموا من الأعمال الصالحة بما لم يقم غيرهم بنظيره فصاروا أفضل. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٥٢): اسمه عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر ابن عمير بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب القرشي التيمي. يلتقي مع رسول الله ﷺ في مرة بن كعب، وأم أبي بكر أم الخير بنت صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، أسلم أبوبكر وأمه وصحبا رسول الله ﷺ. اهـ

(٥) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٧٤): اختلف العلماء في أوّل مَن أسلم مِن الأمة، فقيل: خديجة، وقيل: أبوبكر، وقيل: علي، رضي الله عنهم، والصحيح خديجة، ثم أبوبكر، ثم علي. ونقل الثعلبي إجماع العلماء على أن أوّل مَنْ أسلم خديجة. قال: إنما الخلاف في الأول بعدها. قال العلماء: والأورع أن يقال: أوّل مَن أسلم من الرجال الأحرار: أبوبكر، ومن الصبيان: علي، ومن النساء: خديجة، ومن الموالي: زيد بن حارثة، ومن العبيد: بلال. اهـ

وقال في (٣/ ٥٥): وهو أول مَن آمن بالنبي ﷺ في أحد الأقوال، وهو مذهب ابن عباس، وعمرو بن عنبسة، وحسان بن ثابت الصحابيين، وإبراهيم النخعي، وغيرهم. وقيل: أولهم علي، =

ونائبه في الصلاة والحج، وخليفته في أمته[١]، أسلم على يديه خمسة من المبشرين بالجنة: عثمان، والزبير، وطلحة، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص[٢]، توفي في جمادى الآخرة سنة (١٣هـ) عن (٦٣) سنة[٣]، وهؤلاء الخمسة مع أبي بكر، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن حارثة، هم الثمانية الذين سبقوا الناس بالإسلام، قاله ابن إسحاق، يعني من الذكور بعد الرسالة.

وعمر هو أبوحفص الفاروق عمر بن الخطاب من بني عدي بن كعب بن

= وقيل: خديجة، وادّعى الثعلبي الإجماع فيه، وأن الخلاف إنما هو في أولهم بعدها. اهـ

قال ابن القيم رحمه الله في "أحكام أهل الذمة" (٢/ ٢٧٥): قال غير واحد من التابعين ومن بعدهم: أول من أسلم من الرجال: أبوبكر، ومن الصبيان: علي، ومن النساء: خديجة، ومن العبيد: بلال، ومن الموالي: زيد. اهـ

قال الحافظ في "فتح الباري" (٧/ ١٧٠): قد اتفق الجمهور على أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال، وذكر ابن إسحاق أنه كان يتحقق أنه سيبعث، لما كان يسمعه ويرى من أدلة ذلك، فلما دعاه بادر إلى تصديقه من أول وهلة. اهـ

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٦٥): أجمعت الأمة على صحة خلافته، وقَدَّمَتْهُ الصحابةُ رضي الله عنهم؛ لكونه أفضلهم وأحقهم بها من غيره، وحديث بيعته مشهور في الصحيحين معروف. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٥٥): أسلم على يده خلائق من الصحابة، منهم خمسة من العشرة، سبق بيانهم في ترجمتهم، وهم: عثمان، والزبير، وطلحة، وعبدالرحمن، وسعد بن أبي وقاص. وأعتق سبعة كانوا يعذبون في الله تعالى، منهم بلال، وعمار، وكان من رؤساء قريش في الجاهلية، وأهل مشاورتهم، ومحببًا فيهم، ومألفهم، فلما جاء الإسلام آثره على ما سواه، ودخل فيه أكمل دخول، ولم يزل مترقيًا في معارفه متزايدًا في محاسنه حتى توفي، وصحب النبي ﷺ من حين أسلم إلى أن توفي رسول الله ﷺ، فلم يفارقه في حضر ولا سفر. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٦٥): ولد أبوبكر رضي الله عنه بعد الفيل بثلاث سنين تقريبًا، وهو أول خليفة في الإسلام، وأول أمير أرسل على الحج، حج بالناس سنة تسع من الهجرة، وحديثه في الصحيحين، وهو من كبار الصحابة الذين حفظوا القرآن كله. قالوا: ولا يُعْرَفُ خليفةٌ وَرِثَهُ أبوه إلا هو، فإن أباه توفي بعده بنحو ستة أشهر، وهو أفضل الكُتّاب لرسول الله ﷺ، وأول الخلفاء الراشدين وأفضلهم، وأول من عهد بالخلافة. والصحيح أنه توفي وله ثلاث وستون سنة كرسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، توفي آخر يوم الإثنين. اهـ

لؤي[(١)]، أسلم في السنة السادسة من البعثة، بعد نحو أربعين رجلًا وإحدى عشرة امرأة[(٢)]، ففرح المسلمون به، وظهر الإسلام بمكة بعده،[(٣)] استخلفه أبوبكر على الأمة[(٤)]، فقام بأعباء الخلافة خير قيام[(٥)]، إلى أن قتل شهيدًا في ذي

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٨٨): هو أبوحفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبدالعزى بن رياح - بالمثناة تحت - ابن عبدالله بن قرط بن رزاح - براء مفتوحة ثم زاي ثم ألف ثم حاء مهملة - ابن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي المدني، أمير المؤمنين رضي الله عنه. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٨٨): ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، وكان من أشراف قريش، قالوا: وإليه كانت السفارة في الجاهلية، فكانت قريش إذا وقعت الحرب بينهم أو بينهم وبين غيرهم، بعثوه سفيرًا - أي: رسولًا - ولما بعث رسول الله ﷺ كان عمر شديدًا عليه وعلى المسلمين، ثم لطف الله تعالى به، فأسلم قديمًا، فأسلم بعد أربعين رجلًا وإحدى عشرة امرأة، وقيل: بعد تسعة وثلاثون رجلًا وثلاث وعشرين امرأة، وقيل: بعد خمسة وأربعين رجلًا وإحدى عشرة امرأة. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٩١): أجمعوا على كثرة علمه، ووفور فهمه، وزهده، وتواضعه، ورفقه بالمسلمين، وإنصافه، ووقوفه مع الحق، وتعظيمه آثار رسول الله ﷺ، وشدة متابعته له، واهتمامه بمصالح المسلمين، وإكرامهم أهل الفضل والخير، ومحاسنه أكثر من أن تستقصى... أول مَن سمى أمير المؤمنين، سمَّاه بذلك عدي بن حاتم، ولبيد بن ربيعة حين وفدا إليه من العراق، وقيل: سمَّاه به المغيرة بن شعبة، وقيل: إن عمر قال للناس: أنتم المؤمنون وأنا أميركم، فسمي أمير المؤمنين، وكان قبل ذلك يقال له: خليفة خليفة رسول الله ﷺ، فعدلوا عن تلك العبارة لطولها. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٢/ ١): ولي الخلافة رضي الله عنه باستخلاف أبي بكر رضي الله عنه له، وكان أبوبكر شاور الصحابة في استخلافه عمر. اهـ

(٥) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٢/ ٢): قام في الخلافة أتم القيام، وجاهد في الله حق جهاده، فجيَّش الجيوش، وفتح البلدان، ومَصَّر الأمصار، وأعز الإسلام، وأذل الكفر أشد إذلال، ففتح الشام، والعراق، ومصر، والجزيرة، وديار بكر، وأرمينية، وأذربيجان، وإيران، وبلاد الجبال، وبلاد فارس، وخورستان، وغيرها. اهـ

الحجة سنة (٢٣هـ) عن (٦٣) سنة.[١]

وعثمان هو أبوعبدالله ذو النورين[٢]، عثمان بن عفان من بني أمية بن عبدشمس بن عبدمناف[٣]، أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم[٤]، كان غنيًا سخيًا، تولى الخلافة بعد عمر بن الخطاب باتفاق أهل الشورى إلى أن قتل شهيدًا في ذي الحجة سنة (٣٥هـ) عن (٩٠) سنة على أحد الأقوال.[٥]

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٢/ ٤): وطُعن عمر رضي الله عنه يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، ودفن يوم الأحد هلال المحرم سنة أربع وعشرين، فكانت خلافته عشر سنين وخمسة أشهر وإحدى وعشرين يومًا، وقيل: توفي لأربع بقين من ذي الحجة، وقيل: لثلاث، وقيل: لليلة، وقيل غير ذلك في مدة الخلافة وتاريخ الطعن والوفاة. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٤٣): ويقال لعثمان: ذو النورين؛ لأنه تزوج بنتي رسول الله ﷺ إحداهما بعد الأخرى. قالوا: ولا يُعرف أحد تزوج بنتى نبى غيره، تزوج رقية رضي الله عنها قبل النبوة، وتوفيت عنده في أيام غزوة بدر في شهر رمضان من السنة الثانية من الهجرة، وكان تأخر عن بدر لتمريضها بإذن رسول الله ﷺ، فجاء البشير بنصر المؤمنين ببدر يوم دفنوها بالمدينة رضي الله عنها، وولدت له رقية، ثم تزوج بعد وفاتها أختها أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ، وتوفيت رضي الله عنها عنده سنة تسع من الهجرة، ولم تلد له شيئًا. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٤٢): هو أبوعمرو، ويقال: أبوعبدالله، وأبوليلى عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبدشمس بن عبدمناف بن قصي القرشي الأموي المكي ثم المدني، أمير المؤمنين. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٤٢): أسلم عثمان قديمًا، دعاه أبوبكر إلى الإسلام فأسلم، وهاجر الهجرتين إلى الحبشة، ثم هاجر إلى المدينة، فهاجر بزوجته رقية بنت رسول الله ﷺ إلى الحبشة الهجرتين الأولى والثانية. اهـ

(٥) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٤٣): ولد عثمان في السنة السادسة بعد الفيل، وقُتل شهيدًا يوم الجمعة لثمان عشرة خلون من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وقيل: قتل يوم الأربعاء وهو ابن تسعين سنة، وقيل: ثمان وثمانين، وقيل: ثنتين وثمانين، وقيل غير ذلك، وبويع له بالخلافة غرة المحرم سنة أربع وعشرين، وكانت خلافته ثنتى عشرة سنة إلا ليالي. اهـ

وعلي وهو أبوالحسن علي بن أبي طالب، واسم أبي طالب عبدمناف بن عبدالمطلب[(١)]، أول من أسلم من الغلمان[(٢)]، أعطاه رسول الله ﷺ الراية يوم خيبر، ففتح الله على يديه[(٣)]، وبويع بالخلافة بعد قتل عثمان رضي الله عنه، فكان هو الخليفة شرعًا[(٤)]، إلى أن قتل شهيدًا في رمضان سنة (٤٠هـ) عن (٦٣) سنة.[(٥)]

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٧٣): اسم أبي طالب: عبدمناف، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه كنيته، وأم علي رضي الله عنها فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبدمناف الهاشمية، وهي أول هاشمية ولدت هاشميًا، أسلمت وهاجرت إلى المدينة، وتوفيت في حياة رسول الله ﷺ، وصلى عليها رسول الله ﷺ ونزل في قبرها. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٦٢): وأول من أسلم من الرجال الأحرار البالغين أبوبكر، ومن الأحرار الصبيان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن النساء خديجة أم المؤمنين، وهذا باتفاق أهل العلم. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٧٥): أجمع أهل التواريخ على شهوده بدرًا وسائر المشاهد غير تبوك. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٨٠): ولي الخلافة رضي الله عنه خمس سنين، وقيل: خمس سنين إلا شهرًا، بويع بالخلافة في مسجد رسول الله ﷺ بعد قتل عثمان رضي الله عنه؛ لكونه أفضل الصحابة حينئذٍ، وذلك في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين. قال سعيد بن المسيب: لما قتل عثمان جاءت الصحابة وغيرهم إلى دار علي، فقالوا: نبايعك، فأنت أحق بها، فقال: إنما ذلك إلى أهل بدر، فمن رضوا به فهو الخليفة، فلم يبق أحد إلا أتى عليًا، فلما رأى ذلك خرج إلى المسجد، وصعد المنبر، وكان أول من صعد إليه فبايعه طلحة، ثم بايعه الباقون. اهـ

(٥) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤٨١): قال ابن سعد: قالوا - يعني أهل السير -: انتدب ثلاثة من الخوارج: عبدالرحمن بن ملجم المرادي - وهو من حمير، وعداده في بني مراد، وهو حليف بني جبلة بن كندة - والبرك بن عبدالله التميمي، وعمرو بن بكير التميمي، فاجتمعوا بمكة، وتعاقدوا ليقتلن علي بن أبي طالب، ومعاوية، وعمرو بن العاص، فقال ابن ملجم: أنا لعلي، وقال البرك: أنا لمعاوية، وقال الآخر: أنا لعمرو، وتعاهدوا أن لا يرجع أحد عن صاحبه حتى يقتله أو يموت دونه، وتواعدوا ليلة سبع عشرة من شهر رمضان. =

وأفضل هؤلاء الأربعة أبوبكر[١]، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان. رواه البخاري[٢]. ولأبي داود: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان[٣]

= فتوجه كل واحد إلى المصر الذي فيه صاحبه الذي يريد قتله، فضرب ابن ملجم عليًا رضي الله عنه بسيف مسموم في جبهته فأوصله دماغه في الليلة المذكورة، وهي ليلة الجمعة، ثم توفي علي رضي الله عنه في الكوفة ليلة الأحد التاسع عشر من شهر رمضان سنة أربعين، وغسله الحسن والحسين وعبدالله بن جعفر رضي الله عنهم، وكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة... وتوفي وهو ابن ثلاث وستين سنة على الأصح وقول الأكثرين، وقيل: أربع وستين، وقيل: خمس وستين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: سبع وخمسين. اهـ

(١) قال ابن كثير في "الباعث الحثيث" (٢٥): وأفضل الصحابة، بل أفضل الخلق بعد الأنبياء عليهم السلام: أبوبكر عبدالله بن عثمان أبي قحافة التيمي، خليفة رسول الله ﷺ، وسمي الصديق لمبادرته إلى تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام قبل الناس كلهم. اهـ

وقال ابن تيمية رحمه الله في "الفتاوى" (١١/ ٢٢٣): وبالجملة اتفقت طوائف السنة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء، ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة، وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واتباعًا له، كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه، وأبوبكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملاً به، فهو أفضل أولياء الله؛ إذ كانت أمة محمد ﷺ أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد ﷺ، وأفضلهم أبوبكر رضي الله عنه. اهـ

وقال ابن حزم في "الفصل في الملل" (١/ ٤٦٨): اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام، فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أن أفضل الأمة بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وقد روينا هذا القول نصًا عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، وعن جماعة من التابعين والفقهاء، وذهبت الخوارج كلها وبعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة إلى أن أفضل الصحابة بعد رسول الله ﷺ أبوبكر وعمر. اهـ

(٢) رواه برقم (٣٦٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواه برقم (٤٦٢٨)

زاد الطبراني في رواية: فيسمع ذلك النبي ﷺ فلا ينكره.[١] هذا، ولم أجد اللفظ الذي ذكره المؤلف بزيادة علي بن أبي طالب.[٢]

وأحقهم بالخلافة بعد النبي ﷺ أبوبكر رضي الله عنه[٣]؛ لأنه أفضلهم[٤]، وأسبقهم إلى الإسلام[٥]، ولأن النبي ﷺ قدمه في الصلاة، ولأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على تقديمه ومبايعته ولا يجمعهم الله على ضلالة[٦]. ثم عمر رضي الله عنه[٧]؛ لأنه أفضل

---

(١) رواه الطبراني في "المعجم الكبير" برقم (١٣١٣٢)، وفي "مسند الشاميين" برقم (١٧٦٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩/ ٤٩): ورجاله وثقوا وفيهم خلاف. اهـ

(٢) وهذه اللفظة ليس لها ذكر في المخطوط الذي بين أيدينا.

(٣) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٤٧): التحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه كلام أحمد: أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضا بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته. فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر والأمر والإرشاد ثابت من النبي ﷺ... فثبتت صحة خلافته ووجوب طاعته بالكتاب والسنة والإجماع، وإن كانت إنما انعقدت بالإجماع والاختيار. اهـ

(٤) قال ابن كثير رحمه الله في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٦١): أفضل الصحابة على الإطلاق أبوبكر الصديق رضي الله عنه. اهـ

(٥) قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٥٤): رُوي للصديق رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ مائة حديث واثنان وأربعون حديثًا، اتفق البخاري ومسلم منها على ستة، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بحديث، وسبب قلة رواياته مع تقدم صحبته وملازمته النبي ﷺ أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الأحاديث، واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها. اهـ

(٦) قال الخطابي رحمه الله في "الغنية عن الكلام وأهله" (١/ ٥٦): ويثبت أصحاب الحديث خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ باختيار الصحابة واتفاقهم عليه وقولهم قاطبة: رضيه رسول الله ﷺ لديننا فرضيناه لدنيانا. اهـ

(٧) قال الخطابي في "الغنية عن الكلام وأهله" (١/ ٥٧): خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه استخلاف أبي بكر رضي الله عنه إياه، واتفاق الصحابة عليه بعده. اهـ

الصحابة بعد أبي بكر[١]، ولأن أبا بكر عهد بالخلافة إليه. ثم عثمان ﷺ؛ لفضله، وتقديم أهل الشورى له[٢]، وهم المذكورون في هذا البيت:

عَـلِيٌّ وَعُـثْمَانُ وَسَـعْدٌ وَطَلْحَـةٌ زُبَيْرٌ وَذُو عَوْفٍ رِجَالُ المَشُورَةِ

ثم علي ﷺ؛ لفضله، وإجماع أهل عصره[٣] عليه.[٤]

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١١/ ٢٢٢): وأفضل السابقين الأولين الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبوبكر، ثم عمر، وهذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الأمة وجماهيرها. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٧٩): وإنما كانوا يتنازعون في عثمان وعلي ﷺ، لكن ثبت تقديم عثمان على علي باتفاق السابقين على مبايعته. اهـ

(٣) قال النووي في "شرحه على مسلم" (٨/ ١١٨): وأما عثمان ﷺ فخلافته صحيحة بالإجماع، وقتل مظلومًا، وقتلته فسقة؛ لأن موجبات القتل مضبوطة، ولم يجر منه ﷺ ما يقتضيه، ولم يشارك في قتله أحد من الصحابة، وإنما قتله همج ورعاع من غوغاء القبائل وسفلة الأطراف والأرذال، تحزبوا وقصدوه من مصر، فعجزت الصحابة الحاضرون عن دفعهم، فحصروه حتى قتلوه ﷺ.

وأما علي ﷺ فخلافته صحيحة بالإجماع، وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة لغيره. اهـ

وقال الخطابي في "الغنية عن الكلام وأهله" (١/ ٥٧): خلافة عثمان ﷺ بإجماع أهل الشورى وإجماع الأصحاب كافة ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه. اهـ

(٤) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٧٩): تنازع كثير من الناس في خلافة علي، وقالوا: زمانه زمان فتنة لم يكن في زمانه جماعة. وقالت طائفة: يصح أن يولى خليفتان، فهو خليفة ومعاوية خليفة؛ لأن الأمة لم تتفق عليه، ولم تنتظم في خلافته. والصحيح الذي عليه الأئمة: أن عليًا ﷺ من الخلفاء الراشدين بهذا الحديث، فزمان علي كان يسمي نفسه أمير المؤمنين والصحابة تسميه بذلك. قال الإمام أحمد بن حنبل: من لم يُرَبِّع بعلي ﷺ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله. ومع هذا فلكل خليفة مرتبة. اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة" (٤/ ٢٢٩): والمنتقصون لعلي من أهل البدع طوائف، طائفة تكفره كالخوارج، وهؤلاء يكفرون معه عثمان وجمهور المسلمين، فيثبت أهل=

وهؤلاء الأربعة هم الخلفاء الراشدون المهديون[(١)]، الذين قال فيهم النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[(٢)] وقال: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً» رواه أحمد وأبوداود والترمذي، قال الألباني: وإسناده حسن.[(٣)]

= السنة إيمان علي ووجوب موالاته بمثل ما يثبتون به إيمان عثمان ووجوب موالاته. وطائفة يقولون: إنه وإن كان أفضل من معاوية لكن كان معاوية مصيبًا في قتاله، ولم يكن علي مصيبًا في قتال معاوية، وهؤلاء كثيرون، كالذين قاتلوه مع معاوية، وهؤلاء يقولون أو جمهورهم: إن عليًا لم يكن إمامًا مفترض الطاعة؛ لأنه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع، وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن يراه أفضل من معاوية، وأنه أقرب إلى الحق من معاوية، ويقولون: إن معاوية لم يكن مصيبًا في قتاله، لكن يقولون مع ذلك: إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك إمام جماعة ولا خليفة، وهذا القول قاله كثير من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والأندلسيين وغيرهم، وكان بالأندلس كثير من بني أمية يذهبون إلى هذا القول، ويترحمون على علي، ويثنون عليه، لكن يقولون: لم يكن خليفة، وإنما الخليفة من اجتمع الناس عليه، ولم يجتمعوا على علي، وكان من هؤلاء من يُرَبِّع بمعاوية في خطبة الجمعة فيذكر الثلاثة ويربع بمعاوية ولا يذكر عليًا، ويحتجون بأن معاوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما بايعه الحسن، بخلاف علي فإن المسلمين لم يجتمعوا عليه، ويقولون: لهذا ربعنا بمعاوية، لا لأنه أفضل من علي، بل علي أفضل منه، كما أن كثيرًا من الصحابة أفضل من معاوية وإن لم يكونوا خلفاء، وهؤلاء قد احتج عليهم الإمام أحمد وغيره بحديث سفينة عن النبي ﷺ أنه قال: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا» وقال أحمد: من لم يُرَبِّع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله. وتكلم بعض هؤلاء في أحمد بسبب هذا الكلام. اهـ

(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/٢٣): إن أبا بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة، وسلما من التأويل في الدماء والأموال. وعثمان رضي الله عنه غلب الرغبة وتأول في الأموال. وعلي غلب الرهبة وتأول في الدماء. وأبوبكر وعمر كمل زهدهما في المال والرياسة. وعثمان كمل زهده في الرياسة. وعلي كمل زهده في المال. اهـ

(٢) تقدم تخريجه في أول الكتاب.

(٣) الحديث صحيح عن سفينة رضي الله عنه، أخرجه أبوداود (٤٦٤٦، ٤٦٤٧)، والترمذي (٢١٥٢)، =

فكان آخرها خلافة علي، هكذا قال المؤلف، وكأنه جعل خلافة الحسن تابعة لأبيه، أو لم يعتبرها؛ حيث إنه رضي الله عنه تنازل عنها.

فخلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتان وثلاثة أشهر وتسع ليال من (١٣) ربيع الأول سنة (١١هـ) إلى (٢٢) جمادى الآخرة سنة (١٣هـ)[١]. وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنوات وستة أشهر وثلاثة أيام من (٢٣) جمادى الآخرة سنة (١٣هـ) إلى (٢٦) ذي الحجة سنة (٢٣هـ)[٢]. وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتا عشرة سنة إلا اثني عشر

= والنسائي (٨١٥٥)، وأحمد (٥/ ٢٢٠، ٢٢١)، وإسحاق في "المسند" (١٩٤٤)، والطيالسي كما في "المسند" (١١٠٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢/ ٥٦٢)، وفي "الآحاد والمثاني" (١١٢) (١٣٧) (١٣٨)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٨٣٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٣٤، ١٥٣٥)، والبزار في "مسنده" (٣٢٣٧)، والحاكم (٣/ ١٤٥، ٧١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣) و(١٣٦) و(٦٤٤٢)، والجعد في "مسنده" (٣٣٢٣)، والروياني في "مسنده" (٦٤٩)، وأبونعيم في "معرفة الصحابة" (٨٣) و(٣٠٣)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢٦١٩)، وابن عساكر في "معجم شيوخه" (١٢٠)، من طرق عن سعيد بن جمهان عن سفينة أبي عبدالرحمن مولى رسول الله ﷺ، قال: فذكره مرفوعًا. وصححه العلامة الألباني رحمه الله في "السلسلة الصحيحة" رقم (٤٥٩)، وكذا شيخنا الوادعي رحمه الله في "الجامع الصحيح في القدر" برقم (٩٨)، وفي "الصحيح المسند" برقم (٤٣٧).

(١) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٣): استخلف أبوبكر رضوان الله عليه وبركاته يوم مات رسول الله ﷺ، وسمي خليفة رسول الله ﷺ، وكانت مدته في الخلافة عامين وثلاثة أشهر وثمانية أيام. وتوفي في ثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، وله ثلاث وستون سنة. اهـ

(٢) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٣): يكنى أبا حفص، ولي الخلافة في رجب سنة ثلاث عشرة حين موت أبي بكر، وقتل في آخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، قتله أبولؤلؤة، واسمه فيروز، عبد المغيرة بن شعبة، مجوسي، طعنه حين كَبَّرَ للصلاة، صلاة الصبح، فكانت ولايته عشر سنين وستة أشهر ونصف شهر، قتل غيلة، وله ثلاث وستون سنة، وهو أول من سمي أمير المؤمنين. اهـ

يومًا من (١) محرم سنة (٢٤هـ) إلى (١٨) ذي الحجة سنة (٣٥هـ)[١]. وخلافة علي رضي الله عنه أربع سنوات وتسعة أشهر من ذي الحجة سنة (٣٥هـ) إلى (١٩) رمضان سنة (٤٠هـ)[٢]. فمجموع خلافة هؤلاء الأربعة[٣] تسع وعشرون سنة وستة أشهر وأربعة أيام.[٤]

---

(١) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٤): يكنى أبا عمرو، وقيل: أبا عبدالله، وولي الخلافة في ذي الحجة، بعد قتل عمر، رضي الله عنه، بثلاث ليال، وقيل: بل أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين. وكانت ولايته اثني عشر عامًا كاملة غير عشرة أيام. وقَتْلُهُ أول خَرْمٍ دخل في الإسلام، فإن المسلمين استضيموا في قتله غيلة. واشترك في قتله جماعة، منهم: كنانة ابن بشر التجيبي، وقتيرة السكوني، وعبدالرحمن بن عديس البلوي، وكلهم من أهل مصر. واختلف في سنه ما بين ثلاث وستين إلى تسعين سنة. اهـ

(٢) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٥): يكنى أبا الحسن، ولي الخلافة يوم قتل عثمان رضي الله عنهم بالمدينة، فرحل عن المدينة إلى الكوفة فاستقر بها، وكانت الخلافة قبل ذلك بالمدينة. وتأخر عن بيعته قوم من الصحابة بغير عذر شرعي؛ إذ لا شك في إمامته. وقتل رضي الله عنه بالكوفة غيلة، قتله عبدالرحمن بن ملجم المرادي حين دخل المسجد، وذلك في رمضان لثلاث بقين منه لسنة أربعين من الهجرة، وله ثلاث وستون سنة... وكانت خلافته رضي الله عنه أربع سنين وتسعة أشهر وعشرة أيام، واستضيم المسلمون في قتله غيلة رضي الله عنه. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة النبوية" (٧/ ٣٢٤): كل من الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم يشهد له بأنه من أفضل أولياء الله المتقين، بل هؤلاء الأربعة أفضل خلق الله بعد النبيين. اهـ

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة" (٦/ ١١٩): القاعدة الكلية في هذا أن لا نعتقد أن أحدًا معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ والذنوب التي تقع منهم، قد يتوبون منها وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة، وقد يبتلون أيضًا بمصائب يكفر الله عنهم بها، وقد يكفر عنهم بغير ذلك، فكل ما ينقل عن عثمان غايته أن يكون ذنبًا أو خطأ، وعثمان رضي الله عنه قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة، منها: سابقته وإيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعاته، وقد ثبت أن النبي ﷺ شهد له بل بشره بالجنة على بلوى تصيبه، ومنها: أنه تاب من عامة ما أنكروه عليه، وأنه ابتلي ببلاء عظيم، فكفر الله به خطاياه، وصبر حتى قتل=

ثم بويع الحسن بن علي ﷺ يوم مات أبوه علي ﷺ، وفي ربيع الأول سنة (٤١هـ) سلم الأمر[(١)] إلى معاوية،[(٢)] وبذلك ظهرت آية النبي ﷺ في قوله: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»[(٣)]، وقوله في الحسن: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللهَ

= شهيدًا مظلومًا، وهذا من أعظم ما يكفر الله به الخطايا. وكذلك علي ﷺ ما تنكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنبًا أو خطأً، وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة، منها: سابقته وإيمانه وجهاده وغير ذلك من طاعته، وشهادة النبي ﷺ له بالجنة، ومنها: أنه تاب من أمور كثيرة أنكرت عليه وندم عليها، ومنها: أنه قتل مظلومًا شهيدًا، فهذه القاعدة تغنينا أن نجعل كل ما فعل واحد منهم هو الواجب أو المستحب من غير حاجة بنا إلى ذلك. اهـ

(١) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٦): يكنى أبا محمد، ولي الخلافة يوم مات أبوه علي، وكانت مدة خلافته ستة أشهر، كره سفك الدماء، فتخلى عن حقه لمعاوية بن أبي سفيان، وانخلع، وبايع معاوية، وعاش ﷺ متخليًا عن الدنيا إلى أن مات، سنة ثمان وأربعين. اهـ

(٢) انتقال الأمر من الخلافة النبوية إلى الملك العادل جائز، قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٢٥): وتحقيق الأمر أن يقال: انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك؛ إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة، أو اجتهاد سائغ، أو مع القدرة على ذلك علمًا وعملًا. فإن كان مع العجز علمًا أو عملًا كان ذو الملك معذورًا في ذلك، وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز، كحال النجاشي لما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه، بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه، لكن الملك كان جائزًا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف، وإن كان مع القدرة علمًا وعملًا وقدر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة، وأن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا؛ فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضًا. اهـ

(٣) تقدم تخريجه.

قال أبوحاتم ابن حبان في "صحيحه" عند حديث رقم (٦٦٥٧): هذا خبر أوهم من لم يُحْكِم صناعة الحديث أن آخره ينقض أوله؛ إذ المصطفى ﷺ أخبر أن الخلافة ثلاثون سنة، ثم قال: وسائرهم ملوك، فجعل من تقلد أمور المسلمين بعد ثلاثين سنة ملوكًا كلهم، ثم قال: (والخلفاء والملوك اثنا عشر) فجعل الخلفاء والملوك اثني عشر فقط فظاهر هذه اللفظة ينقض أول الخبر. =

وليس - بحمد الله ومَنِّه - كذلك، ولا يجب أن يجعل حرمان توفيق الإصابة دليلًا على بطلان الوارد من الأخبار، بل يجب أن يطلب العلم من مظانه فيتفقه في السنن حتى يعلم أن أخبار من عصم ولم يكن ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﷺ لا تتضاد ولا تتهاتر، ولكن معنى الخبر عندنا: أن من بعد الثلاثين سنة يجوز أن يقال لهم: خلفاء أيضًا على سبيل الاضطرار وإن كانوا ملوكًا على الحقيقة، وآخر الاثني عشر من الخلفاء كان عمر بن عبدالعزيز. فلما ذكر المصطفى ﷺ الخلافة ثلاثين سنة وكان آخر الاثني عشر عمر بن عبدالعزيز وكان من الخلفاء الراشدين المهديين، أطلق على من بينه وبين الأربع الأول اسم الخلفاء؛ وذاك أن المصطفى ﷺ قبضه الله إلى جنته يوم الإثنين لثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة عشر من الهجرة، واستخلف أبوبكر الصديق يوم الثلاثاء ثاني وفاته ﷺ، وتوفي أبوبكر الصديق ليلة الإثنين لسبع عشرة ليلة مضين من جمادى الآخرة، وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر واثنين وعشرين يومًا، ثم استخلف عمر بن الخطاب يوم الثاني من موت أبي بكر الصديق، ثم قتل عمر رضي الله عنه، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربع ليال، ثم استخلف عثمان بن عفان رضوان الله عليه، ثم قتل عثمان، وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة إلا اثني عشر يومًا، ثم استخلف علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وقتل، وكانت خلافته خمس سنين وثلاثة أشهر إلا أربعة عشر يومًا، فلما قتل علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وذلك يوم السابع عشر من رمضان سنة أربعين، بايع أهل الكوفة الحسن بن علي بالكوفة وبايع أهل الشام معاوية بن أبي سفيان بإيلياء، ثم سار معاوية يريد الكوفة، وسار إليه الحسن بن علي، فالتقوا بناحية الأنبار، فاصطلحوا على كتاب بينهم بشروط فيه، وسلم الحسن الأمر إلى معاوية، وذلك يوم الإثنين لخمس ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين، وتسمى هذه السنة سنة الجماعة، ثم توفي معاوية بدمشق يوم الخميس لثمان بقين من رجب سنة ستين، وكانت ولايته تسع عشرة سنة وأربعة أشهر إلا ليال، وكانت له يوم مات ثمان وسبعون سنة، ثم ولي يزيد بن معاوية ابنه يوم الخميس في اليوم الذي مات فيه أبوه، وتوفي بحوارين - قرية من قرى دمشق - لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة أربع وستين، وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وكانت ولايته ثلاث سنين وثمانية أشهر إلا أيامًا، ثم بويع ابنه معاوية بن يزيد يوم النصف من شهر ربيع الأول سنة أربع وستين، ومات يوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين، وكانت إمارته أربعين ليلة، ومات وهو ابن إحدى وعشرين سنة، ثم بايع أهل الشام مروان بن الحكم، وبايع أهل الحجاز عبدالله بن الزبير، فاستوى الأمر لمروان =

أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » رواه البخاري.[1]



= يوم الأربعاء لثلاث ليال خلون من ذي القعدة سنة أربع وستين، ومات مروان بن الحكم في شهر رمضان بدمشق سنة خمس وستين، وله ثلاث وستون سنة، وكانت إمارته عشرة أشهر إلا ليال، ثم بايع أهل الشام عبدالملك بن مروان في اليوم الذي مات فيه أبوه، ومات عبدالملك بدمشق في شوال سنة ست وثمانين، وله اثنان وستون سنة، ثم بايع أهل الشام الوليد ابنه يوم توفي عبدالملك، ثم توفي الوليد بدمشق في النصف من جمادى الآخرة سنة ست وتسعين، وكان له يوم مات ثمان وأربعون سنة، وكانت إمارته تسع سنين وثمانية أشهر، ثم بويع سليمان بن عبدالملك أخوه لأمه وأبيه، وتوفي سليمان يوم الجمعة لعشر ليال بقين من صفر بدابق سنة تسع وتسعين، وله خمس وأربعون سنة، وكانت إمارته سنتين وثمانية أشهر وخمس ليال، ثم بايع الناس عمر بن عبدالعزيز في اليوم الذي مات فيه سليمان، وتوفي رحمه الله بدير سمعان من أرض حمص يوم الجمعة لخمس ليال بقين من رجب سنة إحدى ومائة، وله يوم مات إحدى وأربعون سنة، وكانت خلافته سنتين وخمسة أشهر وخمس ليال، وهو آخر الخلفاء الاثني عشر الذين خاطب النبي ﷺ أمته بهم. اهـ

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٧٠٤) عن أبي بكرة رضي الله عنه

ونشهد للعشرة بالجنة كما شهد لهم النبي ﷺ فقال: «أَبُوبَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُوعُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ».

وكل من شهد له النبي ﷺ بالجنة شهدنا له بها كقوله: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، وقوله لثابت بن قيس: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

ولا نجزم لأحد من أهل القبلة بجنة ولا نار، إلا من جزم له الرسول ﷺ، لكنا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء.

الشرح:

الشهادة بالجنة أو النار:

الشهادة بالجنة أو بالنار ليس للعقل فيها مدخل، فهي موقوفة على الشرع، فمن شهد له الشارع بذلك شهدنا له، ومن لا فلا، لكننا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء.[1]

---

(١) قال ابن حزم في «الفصل في الملل والنحل» (١/ ٤٣٥): وأما القطع على مظهر الخير بأنه في الجنة، وعلى مظهر الشر والمعاصي بأنه في النار، فهذا خطأ؛ لأننا لا نعلم ما في النفوس، ولعل المظهر الخير مبطن للكفر، أو مبطن على كبائر لا نعلمها، فواجب أن لا نقطع من أجل ذلك عليه بشيء، وكذلك المعلن بالكبائر، فإنه يمكن أن يبطن الكفر في باطن أمره، فإذا قرب من الموت آمن فاستحق الجنة، أو لعل له حسنات في باطن أمره تفيء على سيئاته فيكون من أهل الجنة؛ فلهذا وجب أن لا نقطع على أحد بعينه بجنة ولا نار، حاشا من جاء النص فيه من =

وتنقسم الشهادة بالجنة أو بالنار إلى قسمين: عامة، وخاصة.

فالعامة هي المعلقة بالوصف، مثل أن نشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة، أو لكل كافر بأنه في النار[١]، أو نحو ذلك من الأوصاف التي جعلها الشارع سببًا لدخول الجنة أو النار.[٢]

والخاصة هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة[٣]،

= الصحابة رضي الله عنهم بأنهم في الجنة، وبأن الله علم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم، وأهل بدر، وأهل السوابق، فإنا نقطع على هؤلاء بالجنة؛ لأن الله تعالى أخبرنا بذلك على لسان رسوله ﷺ، وحاشا من مات معلنًا للكفر، فإنا نقطع عليه بالنار، ونقف فيمن عدا هؤلاء؛ إذ أننا نقطع على الصفات فنقول: من مات معلنًا للكفر أو مبطنًا له فهو في النار خالدًا فيها، ومن لقي الله تعالى راجح الحسنات على السيئات والكبائر أو متسايها فهو في الجنة لا يعذب بالنار، ومن لقي الله تعالى راجح الكبائر على الحسنات ففي النار ويخرج منها بالشفاعة إلى الجنة، وبالله تعالى التوفيق. اهـ

(١) قال العلامة ابن باز رحمه الله في "الفتاوى" (١/ ٩٣): فالمقصود من هذا أنه لا يشهد لأحد معين بجنة ولا بنار إلا من شهد له الرسول ﷺ، هذه قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله في "منهاج السنة النبوية" (٥/ ٢٠٦): ولا يقولون - أي: أهل السنة -: إنا نقف في الأحكام المطلقة، بل نعلم أن الله يدخل النار من يدخله من أهل الكبائر، وناس آخرون لا يدخلونها لأسباب، لكن تنازعوا: هل يكون الداخلون بسبب اقتضى ذلك كعظم الذنوب وكثرتها، والذين لم يدخلوها بسبب منع ذلك كالحسنات المعارضة ونحوها، وأنه سبحانه وتعالى يفعل ما يفعله بحكمة وأسباب، أم قد يفرق بين المتماثلين بمحض المشيئة، فيعذب الشخص ويعفو عمن هو مثله من كل وجه بمحض المشيئة؟ هذا لهم فيه قولان، والنصوص وأقوال السلف توافق الأول، وإنما قد نقف في الشخص المعين فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم؛ لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٥/ ٢٠٦): ولهم في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: منهم من لا يشهد بالجنة لأحد إلا للأنبياء، وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي. والثاني: أنه يشهد =

أو لشخص معين بأنه في النار، فلا نعين إلا ما عينه الله أو رسوله.[1]

المعينون من أهل الجنة:

المعينون من أهل الجنة كثيرون، ومنهم: العشرة المبشرون بالجنة، وخصوا بهذا الوصف؛ لأن النبي ﷺ جمعهم في حديث واحد، فقال: «أَبُوبَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ،

= بالجنة لكل مؤمن جاء فيه نص، وهذا قول كثير من أهل الحديث. والثالث: يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون كما قال النبي ﷺ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ» وقال: «يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ»، فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٦٨): ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص، ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم؛ لأنه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[الزلزلة:٧-٨]، والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن استحق العقاب على سيئاته، فإن الله يثيبه على حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه، وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الإيمان شيء، وهذه أقوال فاسدة، مخالفة للكتاب والسنة المتواترة، وإجماع الصحابة. اهـ

وقال العلامة ابن باز في "فتاواه" (٦/ ٣٤٨): أما من لم يشهد له الله سبحانه ولا رسوله بجنة ولا نار فإنا لا نشهد له بذلك على التعيين، وهكذا لا نشهد لأحد معين بمغفرة أو رحمة إلا بنص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكن أهل السنة يرجون للمحسن ويخافون على المسيء، ويشهدون لأهل الإيمان عمومًا بالجنة وللكفار عمومًا بالنار، كما أوضح ذلك سبحانه في كتابه المبين. اهـ

وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُوعُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ» رواه الترمذي وصححه الألباني.[1]

وقد سبق الكلام على الخلفاء الأربعة، وأما الباقون فجمعوا في هذا البيت:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةٌ وَعَامِرُ فِهْرٍ وَالزُّبَيْرُ الْمُمَدَّحُ

* فطلحة، هو ابن عبيدالله، من بني تيم بن مرة[2]، أحد الثمانية السابقين

---

(١) جاء الحديث عن سعيد بن زيد وهو صحيح، أخرجه أبوداود (٤٦٤٩)، (٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي (٨١٩٣)، وأحمد (١/ ١٨٨)، وفي الفضائل (٢٧٨)، وابن أبي عاصم (١٤٣٣)، وابن أبي شيبة (١٢/ ١٢)، وأبويعلى (٢/ ١٤٨)، وعبدالله بن أحمد (٩٠)، وغيرهم.

الحديث فيه خلاف من وجهين:

١) من صحابي الحديث، وصوب أبوحاتم في "العلل" (٢/ ٣٦٦) أن الحديث حديث سعيد ابن زيد رضي الله عنه.

٢) اختلف في وصله وإرساله، وصوب البخاري وصله كما في "سنن الترمذي" نقله عنه الترمذي.

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٣٤٣): هو أبومحمد طلحة بن عبيدالله بن عثمان ابن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التميمى المكي المدني، وأمه الصعبة بنت الحضرمي، أخت العلاء بن الحضرمي، أسلمت وهاجرت... وطلحة رضي الله عنه أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، وسماه رسول الله ﷺ طلحة الخير، وطلحة الجود، وهو من المهاجرين الأولين، ولم يشهد بدرًا، ولكن ضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره كمن حضر، وشهد أُحُدًا وما بعدها من المشاهد... رُوي لطلحة عن رسول الله ﷺ ثمانية وثلاثون حديثًا، واتفقا منها على حديثين، وانفرد البخارى بحديثين، ومسلم بثلاثة...

قال: ولطلحة عشرة بنين وأربع بنات، وهم: محمد، وموسى، وعيسى، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وزكريا، ويحيى، وصالح، وعمران، وأم إسحاق، وعائشة، ومريم، والصعبة. اهـ

إلى الإسلام[(١)]، قتل يوم الجمل[(٢)] في جمادى الآخرة سنة (٣٦هـ) عن (٦٤) سنة.

*والزبير، هو ابن العوام، من بني قصي بن كلاب، ابن عمة رسول الله ﷺ[(٣)]، انصرف يوم الجمل عن قتال علي[(٤)]، .....

---

(١) قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٧/ ٢٧٥): وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وقد صحب رسول الله ﷺ فأحسن صحبته حتى توفي وهو عنه راضٍ، وكذلك أبوبكر وعمر، فلما كان قضية عثمان اعتزل عنه، فنسبه بعض الناس إلى تخامل فيه؛ فلهذا لما حضر يوم الجمل واجتمع به علي فوعظه تأخر فوقف في بعض الصفوف، فجاءه سهم غرب فوقع في ركبته، وقيل: في رقبته، والأول أشهر. اهـ

(٢) ذكر ابن كثير رحمه الله فصلًا في أعيان الصحابة الذين قتلوا يوم الجمل، وعد منهم طلحة رضي الله عنه، وكان عدد القتلى مابين عشرة آلاف إلى ثلاثة عشر ألفًا، قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٧/ ٢٧٣): كان مجموع من قتل يوم الجمل من الفريقين عشرة آلاف، خمسة من هؤلاء وخمسة من هؤلاء، رحمهم الله ورضي عن الصحابة منهم. اهـ انظر: "مروج الذهب" (٢/ ٣٨٧).

وقال الذهبي في "العبر في خبر من غبر" (١/ ٦): كانت وقعة الجمل أثارها سفهاء الفريقين، وقتل بينهما نحو العشرة آلاف. ورمى مروان طلحة بن عبيدالله بن عثمان التيمي أحد العشرة بسهم فقتله. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٦٠): هو أبوعبدالله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ابن عبد العزى بن قُصَي القرشي الأسدي المدني، يلتقي مع رسول الله ﷺ في قصي. وأم الزبير رضي الله عنها: صفية بنت عبدالمطلب، عمة رسول الله ﷺ، أسلمت وهاجرت إلى المدينة. أسلم الزبير رضي الله عنه قديمًا في أوائل الإسلام، وهو ابن خمس عشرة سنة، وقيل: ست عشرة، وقيل: وهو ابن ثمان سنين، وقيل: ابن ثنتي عشرة سنة، وكان إسلامه بعد إسلام أبي بكر رضي الله عنه بقليل، قيل: كان رابعًا أو خامسًا. وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة...

وكان الزبير أول من سلَّ سيفًا في سبيل الله، شهد بدرًا، وأُحُدًا، والخندق، والحديبية، وخيبر، وفتح مكة، وحصار الطائف، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وشهد اليرموك، وفتح مصر. وكان أسمر، ربعة، معتدل اللحم، خفيف اللحية. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٦٣): كان الزبير رضي الله عنه يوم الجمل قد ترك القتال وانصرف، فلحقه جماعة من الغواة فقتلوه بوادي السباع بناحية البصرة، وقبره هناك، في =

فلقيه ابن جرموز[1]، فقتله في جمادى الأولى سنة (٣٦هـ) عن (٦٧) سنة.

* **وعبدالرحمن بن عوف**، من بني زهرة بن كلاب، توفي سنة (٣٢هـ) عن (٧٢) سنة ودفن بالبقيع.[2]

= جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، وكان عمره حينئذ سبعًا وستين سنة، وقيل: ستًّا وستين، وقيل: أربعًا وستين رضي الله عنه. اهـ

(١) قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٧١): عمير بن جرموز المجاشعي، قاتل حواري رسول الله ﷺ، قتله تقربًا بذلك إلى علي، وقال لما جاء يستأذن عليه: «**بَشِّرْ قَاتِلَ الزُّبَيْرِ بِالنَّارِ**»، فندم وسقط في يده، وبقي كالبعير الأجرب، كُلٌّ يتجنبه ويهول عليه ما صنع، ورأى منامات مزعجة، ولما ولي مصعب بن الزبير إمرة العراق خافه ابن جرموز، ثم جاء بنفسه إلى مصعب وقال: أقدني بالزبير، فكاتب أخاه ابن الزبير في ذلك، فكتب إلى مصعب: أنا أقتل ابن جرموز بالزبير! ولا بشسع نعله أقتل أعرابيًا بالزبير، خل سبيله، فتركه، فكره الحياة لذنبه، وأتى بعض السواد، وهنالك قصر عليه زج فأمر إنسانًا أن يطرحه عليه، فطرحه عليه فقتله. اهـ

وانظر "العبر في خبر من غبر" (١/ ٦).

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/ ٣٦٧): يقال: إن عمرو بن جرموز لما سمع ذلك قتل نفسه. والصحيح: أنه عُمِّر بعد علي حتى كانت أيام ابن الزبير، فاستناب أخاه مصعبًا على العراق، فاختفى عمرو بن جرموز خوفًا من سطوته أن يقتله بأبيه. فقال مصعب: أبلغوه أنه آمن، أيحسب أني أقتله بأبي عبدالله؟! كلا والله! ليسا سواء، وهذا من حلم مصعب وعقله ورياسته. اهـ

وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٣٤٣): قُتل رضي الله عنه، يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، وهذا لا خلاف فيه، وكان عمره أربعًا وستين سنة، وقيل: ثمانيًا وخمسين، وقيل: اثنتين وستين، وقيل: ستين...

ذكر ابن قتيبة في "المعارف" أن طلحة دُفن بقنطرة قرية، فرأته بنته عائشة بعد دفنه بثلاثين سنة في المنام، فشكا إليها النز، فأمرت به فاستخرج طريًا، فدفن في داره في الحجرتين في البصرة. وذكر غيره أنهم حين حولوه، قال الراوي: كأني أنظر إلى الكافور لم يتغير إلا عقيصته، فإنها مالت عن موضعها، واخضر شقه الذى يلى الأرض من نز الماء، فاشتروا له دارًا من دور أبي بكرة بعشرة آلاف درهم.

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٤١٥): هو أبومحمد بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن =

* وسعد بن أبي وقاص، هو ابن مالك، من بني عبد مناف بن زهرة، أول من رمى بسهم في سبيل الله[(١)]، مات في قصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، ودفن بالبقيع سنة (٥٥هـ) عن (٨٢) سنة.[(٢)]

= زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري المدني، كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو، وقيل: عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبدالرحمن. وأمه الشفاء بنت عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة. ولد بعد الفيل بعشر سنين، أسلم عبدالرحمن قديمًا قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم، وهو أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر، وأحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، وأحد الستة الذين هم أهل الشورى الذين أوصى إليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالخلافة، وقال: إن رسول الله ﷺ توفي وهو عنهم راض... رُوي له عن رسول الله ﷺ خمسة وستون حديثًا، اتفقا منها على حديثين، وانفرد البخاري بخمسة... كان أبيض مشربًا حمرة، حسن الوجه، رقيق البشرة، أعين، أهدب الأشفار، أقنى، له جمة، ضخم الكفين، غليظ الأصابع، لا يغير شعره. توفي سنة ثنتين وثلاثين، وقيل: سنة إحدى وثلاثين، وهو ابن ثنتين وسبعين، وقيل: خمس وسبعين، وقيل: ثمان وسبعين، ودفن بالبقيع. اهـ

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٨٨): هو أبوإسحاق سعد بن مالك بن وهب، ويقال: أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الزهري المكي المدني. أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، وتوفس وهو عنهم راضٍ، وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر الخلافة إليهم، وأسلم قديمًا بعد أربعة، وقيل: بعد ستة، وهو ابن سبع عشرة سنة، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله تعالى، وأول من أراق دمًا في سبيل الله تعالى، وهو من المهاجرين الأولين... رُوي له عن رسول الله ﷺ مائتان وسبعون حديثًا، اتفق البخاري ومسلم منها على خمسة عشر، وانفرد البخاري بخمسة، ومسلم بثمانية عشر. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٨٩): توفي سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثمان وخمسين توفي بقصره بالعقيق على عشرة أميال، وقيل: سبعة من المدينة، وحمل على أعناق الرجال إلى المدينة، وصُلي عليه بالمدينة، ودفن بالبقيع، وكان آدم، طوالًا، ذا هامة، ولما حضرته الوفاة دعا بخَلَق جبة له من صوف، فقال: كفنوني فيها، فإني كنت لقيت المشركين فيها يوم بدر و عليَّ، وإنما كنت أخبؤها لهذا. اهـ

* وسعيد بن زيد، هو ابن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، كان من السابقين إلى الإسلام[(١)]، توفي بالعقيق، ودفن بالمدينة سنة (٥١هـ) عن بضع وسبعين سنة.[(٢)]

* وأبوعبيدة، هو عامر بن عبدالله بن الجرّاح، من بني فهر، من السابقين إلى الإسلام[(٣)]، توفي في الأردن في طاعون عمواس سنة (١٨هـ) عن (٥٨) سنة.[(٤)]

وممن شهد له النبي ﷺ بالجنة: الحسن، والحسين، وثابت بن قيس، قال النبي ﷺ: « الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ » رواه الترمذي وقال:

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٩٤): هو أبوالأعور، وقيل: أبوثور سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى بن رياح -بالمثناة- ابن عبدالله بن قرط بن رزاح -براء مفتوحة ثم زاى وحاء مهملة- ابن عدي بن كعب بن لؤى بن غالب القرشي العدوي المكي المدني، أحد العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، وتوفي وهو راضٍ عنهم، وهو ابن ابن عم عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وتزوج أخت عمر فاطمة بنت الخطاب، أسلمت هي وزوجها سعيد قبل عمر، وكانا سبب إسلام عمر رضي الله عنه، وأسلم سعيد قديمًا، وكان من المهاجرين الأولين... رُوي له عن رسول الله ﷺ ثمانية وأربعون حديثًا، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بحديث. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ٢٩٥): توفي بالعقيق، وقيل: بالمدينة، سنة خمسين أو إحدى وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين سنة، وغسله ابن عمر، وقيل: سعد بن أبي وقاص، وصلى عليه ابن عمر، ونزل في قبره سعد وابن عمر رضي الله عنهم أجمعين. اهـ

(٣) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ١٥٠): هو أبوعبيدة عامر بن عبدالله بن الجرّاح بن هلال ابن وهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك، يلتقي مع رسول الله ﷺ في الأب السابع وهو فهر، وأمه أم غنم أميمة بنت جابر. اهـ

(٤) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ١٥١): توفي أبو عبيدة سنة ثماني عشر في طاعون عمواس، وهي قرية بالشام بين الرملة وبيت المقدس، وهي بفتح العين والميم، ونسب الطاعون إليها؛ لأنه بدأ منها، وقيل: لأنه عم الناس وتواسوا فيه، وقبر أبي عبيدة بغوربيسان عند قرية تسمى عمتا. اهـ

حسن صحيح.[١]

قال ﷺ في ثابت بن قيس: « إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ» رواه البخاري.[٢]

* فالحسن، سبط رسول الله ﷺ، وريحانته، وهو أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولد في (١٥) رمضان سنة (٣هـ)، ومات في المدينة، ودفن في البقيع في ربيع الأول سنة (٥٠هـ).[٣]

* والحسين، سبط رسول الله، ﷺ، وريحانته، وهو ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولد في شعبان سنة (٤هـ)، وقتل في كربلاء في (١٠) محرم سنة (٦١هـ).[٤]

* وثابت، وهو ابن قيس بن شماس الأنصاري الخزرجي، خطيب الأنصار،

---

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه صحيح، أخرجه الترمذي (٣٧٦٨)، وأحمد (٣/ ١٦٦)، وابن حبان (٢٢٢٨)، والحاكم (٣/ ١٦٦)، والحديث صححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الجامع في القدر» (١٦١)، وفي «الصحيح المسند» (٢٩٨).

(٢) أخرجه عن أنس رضي الله عنه برقم (٣٦١٣)، ومسلم (١١٩)(١٨٧).

(٣) قال النووي في «تهذيب الأسماء» (١/ ٢٠٩): هو أبومحمد الحسن بن على بن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي المدني، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء العالمين عليها السلام. ولد في نصف رمضان سنة ثلاث من الهجرة... توفي بالمدينة مسمومًا سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين، وقيل: إحدى وخمسين، ودفن بالبقيع، وقبره فيه مشهور، صلى عليه سعيد بن العاص. اهـ

(٤) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ١٦٠): هو الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن هاشم أبوعبدالله القرشي الهاشمي، السبط الشهيد بكربلاء، ابن بنت رسول الله ﷺ فاطمة الزهراء، وريحانته من الدنيا، ولد بعد أخيه الحسن، وكان مولد الحسن في سنة ثلاث من الهجرة، وقال بعضهم: إنما كان بينهما طهر واحد ومدة الحمل، وولد لخمس ليال خلون من شعبان سنة أربع. وقال قتادة: ولد الحسين لست سنين وخمسة أشهر ونصف من التاريخ، وقتل يوم الجمعة يوم عاشوراء في المحرم سنة إحدى وستين، وله أربع وخمسون سنة وستة أشهر ونصف رضي الله عنه. اهـ

قتل شهيدًا يوم اليمامة سنة (١١هـ) في آخرها، أو أول سنة (١٢هـ).[1]

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (١/ ١٨٢): هو أبوعبدالرحمن، ويقال: أبومحمد ثابت بن قيس بن شماس بن مالك بن زهير بن امرئ القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث ابن الخزرج الأنصاري الخزرجي المدني. أمه هند بنت رهم، ويقال له: خطيب الأنصار، وخطيب رسول الله ﷺ، شهد أحدًا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ... استشهد يوم اليمامة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة إحدى عشرة، ومشهور في كتب المغازي. اهـ

المعينون من أهل النار في الكتاب والسنة:

من المعينين بالقرآن:

* أبولهب عبد العزى بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ، وامرأته أم جميل أروى بنت حرب بن أمية أخت أبي سفيان. لقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ إلى آخر السورة.(١)

ومن المعينين بالسنة:

* أبوطالب عبد مناف بن عبد المطلب. لقول النبي ﷺ: «أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ نَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ» رواه البخاري.(٢)

* ومنهم: عمرو بن عامر بن لحي الخزاعي(٣)، قال النبي ﷺ: «رَأَيْتُهُ يَجُرُّ أَمْعَاءَهُ فِي النَّارِ» رواه البخاري وغيره.(٤)



---

(١) كني بأبي لهب؛ لأنه كان فائق الجمال، ويقال: إنه أبوعتبة وأبوعتيبة، وأمه لُبْنَى بنت هاجر بن عبدمناف بن ضاطر بن حبشية بن سلول، من خزاعة. وله من الولد: عتبة ومعتب وعتيبة. مات بعد حرب بدر بسبعة أيام. وأم أولاده هي: أم جميل بنت حرب بن أمية. انظر: «أنساب الأشراف».

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢١٢)(٣٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو عن النعمان بنحوه برقم (٢١٣)(٣٦٤)، وعند البخاري برقم (٦٥٦١).

(٣) قال ابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» (١/ ١٠٣): وهو عمرو بن لحي نسب إلى جده، وهو أول من غَيَّرَ دين إسماعيل عليه السلام، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٦١): فإن عمرو بن لحي هو أول من غير دين إبراهيم عليه السلام، وكان قد أتى الشام ورآهم بالبلقاء لهم أصنام يستجلبون بها المنافع ويدفعون بها المضار، فصنع مثل ذلك في مكة لما كانت خزاعة ولاة البيت قبل قريش، وكان هو سيد خزاعة... وهو أول من غير دين إبراهيم، وسيب السوائب، وبحر البحيرة، والله أعلم.

وقال كما في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٩٠): وهو أول من سيب السوائب، وغير دين إبراهيم، قالوا: إنه وَرَدَ الشام فوجد فيها أصنامًا بالبلقاء يزعمون أنهم ينتفعون بها في جلب منافعهم ودفع مضارهم، فنقلها إلى مكة، وسن للعرب الشرك وعبادة الأصنام. اهـ

(٤) رواه عن عائشة رضي الله عنها برقم (٤٦٢٤).

ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم، ومعرفة سابقتهم، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر:١٠]، **وقال تعالى:** ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح:٢٩].

الشرح:

حقوق الصحابة رضي الله عنهم:

للصحابة رضي الله عنهم فضل عظيم على هذه الأمة، حيث قاموا بنصرة الله، ورسوله، والجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وحفظ دين الله بحفظ كتابه، وسنة رسوله ﷺ، علمًا، وعملًا، وتعليمًا، حتى بلغوه الأمة نقيًّا طريًّا.

وقد أثنى الله عليهم في كتابه أعظم ثناء، حيث يقول في سورة الفتح: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ﴾ [الفتح:٢٩] إلى آخر السورة، وحمى رسول الله ﷺ كرامتهم حيث يقول ﷺ: **«لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»**(١) متفق عليه.

---

(١) رواه البخاري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم برقم (٢٥٤١)(٢٢٢) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

فائدة: قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٧/ ١١١): قد يسبق إلى الإسلام من سبقه غيره إلى الإنفاق والقتال، ولهذا كان عمر رضي الله عنه ممن أسلم بعد تسعة وثلاثين، وهو أفضل من أكثرهم بالنصوص الصحيحة وبإجماع الصحابة والتابعين، وما علمت أحدًا قط قال: إن الزبير ونحوه أفضل من عمر، والزبير أسلم قبل عمر، ولا قال من يُعرف من أهل العلم: إن عثمان=

فحقوقهم على الأمة من أعظم الحقوق، فلهم على الأمة[1]:

١- محبتهم بالقلب، والثناء عليهم باللسان، بما أسدوه من المعروف والإحسان.[2]

٢- الترحم عليهم، والاستغفار لهم؛ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

= أفضل من عمر، وعثمان أسلم قبل عمر. وإن كان الفضل بالسبق إلى الإنفاق والقتال، فمعلوم أن أبا بكر أخص بهذا، فإنه لم يجاهد قبله أحد لا بيده ولا بلسانه، بل هو من حين آمن بالرسول ينفق ماله ويجاهد بحسب الإمكان، فاشترى من المعذبين في الله غير واحد، وكان يجاهد مع الرسول قبل الأمر بالقتال وبعد الأمر بالقتال، كما قال تعالى: ﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان:٥٢] فكان أبوبكر أسبق الناس وأكملهم في أنواع الجهاد بالنفس والمال. اهـ

(١) قال الذهبي في "الكبائر" ص(٩٢): هذا من أجل الفضائل والمناقب؛ لأن محبة الصحابة لكونهم صحبوا رسول الله ﷺ ونصروه وآمنوا به وعزروه وواسوه بالأنفس والأموال، فمن أحبهم فإنما أحب النبي ﷺ. فحب أصحاب النبي ﷺ عنوان محبته، وبغضهم عنوان بغضه، كما جاء في الحديث الصحيح: «حُبُّ الأَنْصَارِ مِنَ الإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ مِنَ النِّفَاقِ»؛ وما ذاك إلا لسابقتهم ومجاهدتهم أعداء الله بين يدي رسول الله ﷺ. وكذلك حب علي رضي الله عنه من الإيمان، وبغضه من النفاق. وإنما يعرف فضائل الصحابة رضي الله عنهم من تدبر أحوالهم وسيرهم وآثارهم في حياة رسول الله ﷺ وبعد موته، من المسابقة إلى الإيمان، والمجاهدة للكفار، ونشر الدين، وإظهار شعائر الإسلام، وإعلاء كلمة الله ورسوله، وتعليم فرائضه وسننه، ولولاهم ما وصل إلينا من الدين أصل ولا فرع، ولا علمنا من الفرائض والسنن سنة ولا فرضًا، ولا علمنا من الأحاديث والأخبار شيئًا. اهـ

(٢) قال الخطيب البغدادي في "الكفاية" (١/ ٤٩): إنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المُهَج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين؛ القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء. اهـ

٣- الكف عن مساوئهم التي إن صدرت عن أحد منهم[(١)] فهي قليلة بالنسبة لما لهم من المحاسن والفضائل[(٢)]، وربما تكون صادرة عن اجتهاد مغفور وعمل معذور[(٣)]، لقوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي» الحديث.[(٤)]



---

(١) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٦٩): وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب. اهـ

(٢) قال الحافظ العراقي في "شرح الألفية": إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم - وذلك حين مقتل عثمان رضي الله عنه - فأجمع من يعتد به أيضًا في الإجماع على تعديلهم؛ إحسانًا للظن بهم، وحملًا لهم في ذلك على الاجتهاد. اهـ

(٣) قال النووي في "شرحه على مسلم" عند حديث رقم (٢٣٨١): وأما الحروب التي جرت فكانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب أنفسها بسببها، وكلهم عدول رضي الله عنهم، ومتأولون في حروبهم وغيرها، ولم يُخرج شيء من ذلك أحدًا منهم عن العدالة؛ لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محل الاجتهاد، كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل من الدماء وغيرها، ولا يلزم من ذلك نقص أحد منهم، واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة، فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم، وصاروا ثلاثة أقسام: قسم ظهر بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن مخالفه باغٍ، فوجب عليهم نصرته، وقتال الباغي عليه فيما اعتقدوه، ففعلوا ذلك، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده. وقِسْمٌ عكس هؤلاء، ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر، فوجب عليهم مساعدته، وقتال الباغي عليه. وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية، وتحيروا فيها، ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين، فاعتزلوا الفريقين، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك، ولو ظهر لهؤلاء رجحان أحد الطرفين، وأن الحق معه، لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه. فكلهم معذورون رضي الله عنهم. ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم، وكمال عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين. اهـ

(٤) تقدم قريبًا.

وقال النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».

الشرح:

حكم سب الصحابة:

سب الصحابة[1]، على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يسبهم بما يقتضي كفر أكثرهم، أو أن عامتهم فسقوا، فهذا كفر؛ لأنه تكذيب لله ورسوله بالثناء عليهم والترضي عنهم، بل من شك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين؛ لأن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب و السنة كفار، أو فساق.

الثاني: أن يسبهم باللعن[2] والتقبيح، ففي كفره قولان لأهل العلم، وعلى

---

(١) قال الذهبي رحمه الله في «الكبائر» (٩٣): من طعن فيهم أو سبهم فقد خرج من الدين، ومرق من ملة المسلمين؛ لأن الطعن لا يكون إلا عن اعتقاد مساوئهم، وإضمار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وما لرسول الله ﷺ من ثنائه عليهم وفضائلهم ومناقبهم وحبهم، ولأنهم أرضى الوسائل من المأثور والوسائط من المنقول، والطعن في الوسائط طعن في الأصل، والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، هذا ظاهر لمن تدبره وسلم من النفاق ومن الزندقة والإلحاد في عقيدته. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٣٥/٥٨): من لعن أحدًا من أصحاب النبي ﷺ -كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص ونحوهما. ومن هو أفضل من هؤلاء، كأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، ونحوهما. أو من هو أفضل من هؤلاء، كطلحة، والزبير، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، أو أبي بكر الصديق، وعمر، أو عائشة أم المؤمنين، وغير هؤلاء من أصحاب النبي ﷺ- فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين. وتنازع العلماء: هل يعاقب بالقتل، أو ما دون القتل. اهـ

القول بأنه لا يكفر يجب أن يجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عما قال.[١]

الثالث: أن يسبهم بما لا يقدح في دينهم، كالجبن، والبخل، فلا يكفر، ولكن يعزر بما يردعه عن ذلك. ذكر معنى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب "الصارم المسلول"، ونقل عن أحمد في ص(٥٧٣) قوله: لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب أو نقص، فمن فعل ذلك أُدِّبَ، فإن تاب وإلا جلد في الحبس حتى يموت أو يرجع.[٢]



---

(١) قال ابن تيمية في "منهاج السنة" (٤/ ٢٠٨): العفو عن المجرم خير من عقوبة البرئ، فإذا كان هذا في حق آحاد الناس، فالصحابة أولى أن يسلك بهم هذا، فخطأ المجتهد في الإحسان إليهم بالدعاء والثناء عليهم والذب عنهم، خير من خَطَئه في الإساءة إليهم باللعن والذم والطعن. وما شجر بينهم غايته أن يكون ذنبًا، والذنوب مغفورة بأسباب متعددة، هم أحق بها ممن بعدهم، وما تجد أحدًا قدح فيهم إلا وهو يعظم مَن هو دونهم، ولا تجد أحدًا يعظم شيئًا من زلاتهم إلا وهو يغضي عما هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم، وهذا من أعظم الجهل والظلم، وهؤلاء الرافضة يقدحون فيهم بالصغائر، وهم يغضون عن الكفر والكبائر فيمن يعاونهم من الكفار والمنافقين، كاليهود والنصارى والمشركين والإسماعيلية والنصيرية وغيرهم. اهـ

(٢) قال ابن كثير في "تفسيره": فيا ويل من أبغضهم أو سَبَّهم أو أبغض أو سبَّ بعضهم، ولاسيما سيدُ الصحابة بعد الرسول وخيرهم وأفضلهم، أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويُبغضونهم ويَسُبُّونهم، عياذًا بالله من ذلك، وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن؛ إذ يسبُّون من رضي الله عنهم؟! وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنهم، ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدون؛ ولهذا هم حزب الله المفلحون، وعباده المؤمنون. اهـ

ومن السنة: الترضي عن أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين المطهرات المبرآت من كل سوء، أفضلهن خديجة بنت خويلد، وعائشة الصديقة بنت الصديق، التي برأها الله في كتابه، زوج النبي ﷺ في الدنيا والآخرة، فمن قذفها بما برأها الله منه فقد كفر بالله العظيم.

الشرح:

حقوق زوجات النبي ﷺ:

زوجات النبي ﷺ زوجاته في الدنيا والآخرة[1]، وأمهات المؤمنين، ولهن من الحرمة والتعظيم ما يليق بهن كزوجات[2] لخاتم النبيين[3]، فهن من آل بيته

---

(١) قال ابن القيم في "جلاء الأفهام" (١/ ١٦٩): وإنَّما دخل الأزواج في الآل وخصوصًا أزواج النبي ﷺ تشبيهًا لذلك بالسبب؛ لأن اتصالهن بالنبي ﷺ غير مرتفع، وهن محرمات على غيره في حياته وبعد مماته، وهن زوجاته في الدنيا والآخرة، فالسبب الذي لهن بالنبي ﷺ قائم مقام النسب. اهـ

وقال في (١/ ٢٠٠): فالصلاة على أزواجه تابع لاحترامهن، وتحريمهن على الأمة، وأنهن نساؤه ﷺ في الدنيا والآخرة، فمن فارقها في حياتها ولم يدخل بها لا يثبت لها أحكام زوجاته اللاتي دخل بهن ومات عنهن، صلى الله عليه وعلى أزواجه وذريته وسلم تسليمًا. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩٤): أفضل نساء هذه الأمة خديجة وعائشة وفاطمة، وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه، وخديجة وعائشة من أزواجه، فإذا قيل بهذا الاعتبار: إن جملة أزواجه أفضل من جملة بناته كان صحيحا؛ لأن أزواجه أكثر عددًا، والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام ردًّا على ابن حزم تفضيله أزواج النبي ﷺ على العشرة المبشرين بالجنة، قال كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩٥): وأما نساء النبي ﷺ فلم يقل إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذ، لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، =

طاهرات مطهرات، طيبات مطيبات، بريئات مبرآت من كل سوء يقدح في أعراضهن وفرشهن[(١)]، فالطيبات للطيبين، والطيبون للطيبات، فرضي الله عنهن وأرضاهن أجمعين وصلى الله وسلم على نبيه الصادق الأمين.[(٢)]

= ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول، وحجته التي احتج بها فاسدة؛ فإنه احتج على ذلك بأن المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي ﷺ أعلى الدرجات، فيكون أزواجه في درجته. وهذا يوجب عليه: أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الولدان ومن يزوج به من الحور العين أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا كله مما يعلم بطلانه عموم المؤمنين. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٢/ ١٤٥): وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين، ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التغليظ؛ ولهذا قال السلف: ما بغت امرأة نبي قط، ولو كان تزوج البغي جائزًا لوجب تنزيه الأنبياء عما يباح، كيف وفي نساء الأنبياء من هي كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[التحريم:١٠-١١]. وأما البغايا فليس في الأنبياء ولا الصالحين من تزوج بغيًا؛ لأن البغاء يفسد فراشه. ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكتابية اليهودية والنصرانية إذا كان محصنًا غير مسافح ولا متخذ خدن. فعلم أن تزوج الكافرة قد يجوز، وتزوج البغي لا يجوز؛ لأن ضرر دينها لا يتعدى إليه، وأما ضرر بغائها فيتعدى إليه، والله أعلم.

(٢) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٢٥٤): قال أبوعبيد: ثبت أن رسول الله ﷺ تزوج ثماني عشرة امرأة: سبع من قريش، وواحدة من حلفائهم، وتسع من سائر العرب، وواحدة من نساء بني إسرائيل.

فأولهن: خديجة، ثم سودة، ثم عائشة، ثم أم سلمة، ثم حفصة؛ ثم زينب بنت جحش، ثم جويرية، ثم أم حبيبة، ثم صفية، ثم ميمونة، ثم فاطمة بنت شريح، ثم تزوج زينب بنت خزيمة، ثم هند بنت يزيد، ثم أسماء بنت النعمان، ثم قتيلة أخت الأشعث، ثم سنا بنت أسماء السلمية. اهـ

زوجاته ﷺ اللاتي كان فراقهن بالوفاة وهن:

١- خديجة بنت خويلد، أم أولاده[(١)] -ماعدا إبراهيم[(٢)]- تزوجها رسول الله ﷺ بعد زوجين: الأول: عتيق بن عابد، والثاني: أبوهالة التميمي[(٣)]، ولم يتزوج ﷺ

---

(١) قال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ١٠٠): أولهم القاسم، وبه كان يكنى، مات طفلًا، وقيل عاش إلى أن ركب الدابة وسار على النجيبة. ثم زينب، وقيل: هي أسن من القاسم. ثم رقية، وأم كلثوم، وفاطمة، وقد قيل في كل واحدة منهن إنها أسن من أختيها، وقد ذكر عن ابن عباس أن رقية أسن الثلاث، وأم كلثوم أصغرهن، والله أعلم. وهؤلاء كلهم من خديجة، ولم يولد له من زوجة غيرها. اهـ

(٢) قال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ١٠٠): ولد له إبراهيم بالمدينة من سريته مارية القبطية سنة ثمان من الهجرة، وبشره به أبورافع مولاه، فوهب له عبدًا، ومات طفلًا قبل الفطام، واختلف: هل صلى عليه أم لا؟ على قولين، وكل أولاده توفي قبله إلا فاطمة، فإنها تأخرت بعده بستة أشهر، فرفع الله لها بصبرها واحتسابها من الدرجات ما فضلت به على نساء العالمين، وفاطمة أفضل بناته على الإطلاق، وقيل: إنها أفضل نساء العالمين، وقيل: بل أمها خديجة، وقيل: بل عائشة، وقيل: بل بالوقف في ذلك. اهـ

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٧/ ١٣٤): كانت قبله عند أبي هالة بن النباش بن زرارة التميمي حليف بني عبد الدار، واختلف في اسم هالة، فقيل: مالك قاله الزبير، وقيل: زرارة حكاه ابن منده، وقيل: هند جزم به العسكري، وقيل: اسمه النباش جزم به أبوعبيد، وابنه هند روى عنه الحسن بن علي، فقال: (حدثني خالي)؛ لأنه أخو فاطمة لأمها، ولهند هذا ولد اسمه هند ذكره الدولابي وغيره، فعلى قول العسكري فهو ممن اشترك مع أبيه وجده في الاسم، ومات أبوهالة في الجاهلية، وكانت خديجة قبله عند عتيق بن عائذ المخزومي. وكان النبي ﷺ قبل أن يتزوج خديجة قد سافر في مالها مقارضًا إلى الشام، فرأى منه ميسرة غلامها ما رغبها في تزوجه، قال الزبير: وكانت خديجة تدعى في الجاهلية الطاهرة، وماتت على الصحيح بعد المبعث بعشر سنين في شهر رمضان، وقيل: بثمان، وقيل: بسبع، فأقامت معه ﷺ خمسًا وعشرين سنة على الصحيح. وقال ابن عبد البر أربعًا وعشرين سنة وأربعة أشهر، وسيأتي من حديث عائشة ما يؤيد الصحيح في أن موتها قبل الهجرة بثلاث سنين، وذلك بعد المبعث على الصواب بعشر سنين. اهـ

عليها حتى ماتت سنة (١٠) من البعثة قبل المعراج.[(١)]

٢- **عائشة بنت أبي بكر الصديق**[(٢)]، أريها ﷺ في المنام مرتين أو ثلاثًا، وقيل: هذه امرأتك، فعقد عليها ولها ست سنين بمكة، ودخل عليها في المدينة ولها تسع سنين، توفيت سنة (٥٨هـ).[(٣)]

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٣٧): هي خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، وأمها فاطمة بنت زائدة بن الأصم بن بنى عامر بن لؤى، تزوج رسول الله ﷺ خديجة وهو ابن خمس وعشرين سنة، وهي أم أولاده كلهم ﷺ إلا إبراهيم ﷺ فإنه من مارية القبطية، ولم يتزوج رسول الله ﷺ قبل خديجة غيرها، ولا تزوج في حياتها غيرها، وبقيت معه ﷺ أربعًا وعشرين سنة وأشهرًا، ثم توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل: بخمس، وقيل: بأربع، والصحيح الأول، وكانت وفاتها بعد وفاة أبى طالب بثلاثة أيام... وروى البخاري أيضًا في باب مناقب عائشة عن عروة قال: توفيت خديجة قبل مخرج رسول الله ﷺ إلى المدينة بثلاث سنين، فلبث سنتين أو قريبًا من ذلك، فنكح عائشة وهي بنت ست، وبنى بها وهي بنت تسع سنين. وذكر الزهرى وخلائق من العلماء أنها أول مَنْ أسلم وآمن بالنبي ﷺ، ونقل الثعلبي الإجماع عليه، وقيل: أبوبكر، وقيل غير ذلك. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٤/ ١٦٣): أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها، وأن نساءه أمهات المؤمنين اللاتي مات عنهن كانت عائشة أحبهن إليه، وأعلمهن، وأعظمهن حرمة عند المسلمين. اهـ

(٣) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢/ ١٣٩): اتفق لها البخاري ومسلم على مائة وأربعة وسبعين حديثًا، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، وانفرد مسلم بتسعة وستين، وعائشة ممن ولد في الإسلام، وهي أصغر من فاطمة بثماني سنين؛ وكانت تقول: لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين، وذكرت أنها لحقت بمكة سائس الفيل شيخا أعمى يستعطي، وكانت امرأة بيضاء جميلة؛ ومن ثم يقال لها: الحميراء، ولم يتزوج النبي ﷺ بكرًا غيرها، ولا أحب امرأة حبها، ولا أعلم في أمه محمد ﷺ، بل ولا في النساء مطلقًا امرأة أعلم منها. وذهب بعض العلماء إلى أنها زوجة نبينا ﷺ في الدنيا والآخرة، فهل فوق ذلك مفخر؟! اهـ

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٢/ ٧٣): وأما عائشة فإنها كانت أحب أزواج رسول الله ﷺ إليه، ولم يتزوج بكرًا غيرها، ولا يعرف في سائر النساء في هذه الأمة بل=

٣- **سودة بنت زمعة العامرية**، تزوجها بعد زوج مسلم، هو السكران بن عمرو أخو سهيل بن عمرو، توفيت آخر خلافة عمر، وقيل: سنة (٥٤هـ). (١)

٤- **حفصة بنت عمر بن الخطاب**، تزوجها ﷺ بعد زوج مسلم هو خنيس بن حذافة الذي قتل في أحد، وماتت سنة (٤١هـ). (٢)

= ولا في غيرها أعلم منها، ولا أفهم، وقد غار الله لها حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فأنزل براءتها من فوق سبع سموات، وقد عمرت بعد رسول الله ﷺ قريبًا من خمسين سنة، تبلغ عنه القرآن والسنة، وتفتي المسلمين، وتصلح بين المختلفين. وهي أشرف أمهات المؤمنين حتى خديجة بنت خويلد أم البنات والبنين في قول طائفة من العلماء السابقين واللاحقين، والأحسن الوقف فيها رضي الله عنها اهـ

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٤٤): وهي سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد وُدّ بن نضر بن مالك بن حسل بن عامر بن لؤى بن غالب القرشية العامرية، أم المؤمنين، قيل: كنيتها أم الأسود، كانت قبل رسول الله ﷺ تحت ابن عمها السكران بن عمرو أخى سهيل بن عمرو، وكان السكران بن عمرو رضي الله عنه مسلمًا، وهو من مهاجرة الحبشة، ثم قدما مكة فمات بها السكران مسلمًا، قاله ابن إسحاق وغيره.

قال ابن قتيبة: ومات ولم يعقب. قال ابن سعد: أسلمت سودة بمكة قديمًا وبايعت، وأسلم زوجها السكران بن عمرو، وخرجا جميعًا مهاجرين إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية. قال: واسم أم سودة الشموس بنت قيس بن عمرو بن عبد شمس، قال: وتزوج النبي ﷺ سودة رضي الله عنها في رمضان سنة عشر من النبوة بعد وفاة خديجة. وقيل: تزوج عائشة. ودخل بها بمكة، وهاجر بها إلى المدينة، وهكذا قال غيره أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل عائشة، وهو قول ابن إسحاق، وقتادة، وأبى عبيدة، وابن قتيبة، وغيرهم. فهى أول امرأة تزوجها بعد خديجة. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٣٤): تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث من الهجرة، قاله ابن المسيب، والواقدى، وخليفة، وابن المدينى، وقيل: سنة اثنتين، وهو قول أبى عبيدة، وروى ابن سعد أنه ﷺ تزوجها في شعبان على رأس ثلاثين شهرًا قبل أُحُد، وكذا قال خليفة ابن خياط أنه تزوجها في شعبان سنة ثلاث، وكانت حفصة من المهاجرات، وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت خنيس بن حذافة، وخُنَيْس بخاء معجمة مضمومة، ثم نون مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم سين مهملة، وكان ممن شهد بدرًا، وتوفى بالمدينة. =

٥- زينب بنت خزيمة الهلالية، أم المساكين، تزوجها بعد استشهاد زوجها عبدالله بن جحش في أحد، وماتت سنة (٤هـ) بعد زواجها بيسير.(١)

= قال ابن سعد: توفي عنها مقدم النبي ﷺ من بدر، فطلقها النبي ﷺ طلقة ثم راجعها بأمر جبريل عليه السلام، قال: إنها صوامة قوامة وزوجتك في الجنة. وفي رواية: إنها صئوم قئوم، وإنها من نسائك في الجنة.

وروى ابن سعد بإسناده عن عمر رضي الله عنه أنه قال: وُلدت حفصة وقريش تبنى البيت قبل مبعث النبي ﷺ بخمس سنين، وأوصى عمر إلى حفصة، وأوصت حفصة إلى أخيها عبدالله بن عمر. وروى ابن سعد عن نافع قال: ما ماتت حفصة حتى ما تفطر. قال ابن سعد: قال الواقدي: توفيت حفصة في شعبان سنة خمس وأربعين، وهي بنت ستين سنة. وقال أبومعشر: توفيت سنة إحدى وأربعين. وقال ابن أبي خيثمة: توفيت أول ما بويع معاوية، وبويع معاوية في جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين. وقال أحمد بن محمد بن أيوب: توفيت سنة سبع وعشرين. ونحوه قال ابن قتيبة في "المعارف"، قال: توفيت في خلافة عثمان، وقيل: سنة سبع وأربعين، وقيل: سنة خمسين. اهـ

(١) قال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/ ٣١٦): وهي من بني عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة، ويقال لها أم المساكين، وكانت قبله تحت عبدالله بن جحش بن رئاب، قتل يوم أحد، فلم تلبث عنده عليه السلام إلا يسيرًا حتى توفيت رضي الله عنها، وقال يونس، عن محمد بن إسحاق: كانت قبله عند الحصين بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف، أو عند أخيه الطفيل بن الحارث. اهـ

وقال في "السيرة النبوية" (٣/ ١٧٣): حكى أبوعمر بن عبدالبر، عن علي بن عبدالعزيز الجرجاني أنه قال: كانت أخت ميمونة بنت الحارث. ثم استغربه وقال: لم أره لغيره. وهي التي يقال لها أم المساكين؛ لكثرة صدقاتها عليهم وبرها لهم وإحسانها إليهم. وأصدقها ثنتي عشرة أوقية ونَشًّا، ودخل بها في رمضان، وكانت قبله عند الطفيل بن الحارث فطلقها. قال أبوعمر بن عبدالبر، عن علي بن عبدالعزيز الجرجاني: ثم خلف عليها أخوه عبيدة بن الحارث بن المطلب ابن عبد مناف.

قال ابن الأثير في "الغابة": وقيل كانت تحت عبدالله بن جحش فقتل عنها يوم أحد.

قال أبوعمر: ولا خلاف أنها ماتت في حياة رسول الله ﷺ، وقيل: لم تلبث عنده إلا شهرين أو ثلاثة حتى توفيت رضي الله عنها. اهـ

٦- **أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية**، تزوجها بعد موت زوجها أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد من جراحة أصابته في أحد، وماتت سنة (٦١هـ).[١]

٧- **زينب بنت جحش الأسدية**، بنت عمته ﷺ، تزوجها بعد مولاه زيد بن حارثة سنة (٥هـ)، وماتت سنة (٢٠هـ).[٢]

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٥٩): اسمها هند، هذا هو الصحيح المشهور، قال ابن الأثير: وقيل: اسمها رملة، قال: وليس بشيء، كنيت بابنها سلمة بن أبي سلمة، وهي هند بنت أبي أمية، واسمه حذيفة، ويقال: سهيل، ويقال: هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم المخزومية، وأمها عاتكة بنت عامر بن ربيعة، كانت قبل رسول الله ﷺ عند أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد. قال ابن سعد: هاجر بها أبوسلمة إلى أرض الحبشة في الهجرتين جميعًا، فولدت له هناك زينب بنت أبي سلمة، وولدت له بعد ذلك سلمة، وعمر، ودُرَّة بنى أبي سلمة. وروى ابن سعد، عن عمر بن أبي سلمة قال: خرج أبي إلى أُحُد، فرماه أبوأسامة الجشمي في عضده بسهم، فمكث شهرًا يداوي جرحه، ثم برأ الجرح، وبعثه رسول الله ﷺ إلى أبي قطن في المحرم على رأس خمسة وثلاثين شهرًا، فغاب تسعًا وعشرين ليلة، ثم رجع فدخل المدينة لثمان خلون من صفر سنة أربع، والجرح منتقض، فمات منه لثمان خلون من شهر جمادى الآخرة سنة أربع من الهجرة، فاعتدت أمي وحلت لعشر ليال بقين من شوال سنة أربع، وتزوجها رسول الله ﷺ في ليال بقين من شوال سنة أربع، وتوفيت في ذي القعدة سنة تسع وخمسين... الذي ذكره ابن سعد من أنها ماتت سنة تسع وخمسين وصلى عليها أبوهريرة هو الصحيح، وقيل: صلى عليها سعيد بن زيد أحد العشرة، حكاه صاحب "الكمال"، وابن الأثير، وهذا مشكل، فإن سعيد بن زيد رضي الله عنه مات سنة إحدى وخمسين، وأم سلمة ماتت سنة تسع وخمسين كما تقدم، بل ذكر أحمد بن أبي خيثمة أنها توفيت في ولاية يزيد بن معاوية، وولي يزيد في رجب سنة ستين، ومات في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين، واتفقوا على أن أم سلمة دفنت بالبقيع.

وفي تاريخ دمشق أنها توفيت في شوال سنة تسع وخمسين، وفي رواية سنة إحدى وستين حين جاء نعي الحسين. قال ابن عساكر: هذا هو الصحيح. وقال ابن الأثير: قيل: توفيت أم سلمة في شهر رمضان أو شوال سنة تسع وخمسين، قال: وكانت هي وزوجها أول مَن هاجر إلى الحبشة. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٤٠): هي زينب بنت جحش بن رئاب الأسدية، تكنى=

٨- جويرية بنت الحارث الخزاعية، تزوجها بعد زوجها مسافع بن صفوان، وقيل: مالك ابن صفوان سنة (٦هـ)، وماتت سنة (٥٦هـ). (١)

= أم الحكم، وأمها أميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ وكانت زينب قديمة الإسلام، ومن المهاجرات مع رسول الله ﷺ تزوجها رسول الله ﷺ في سنة خمس من الهجرة، قاله قتادة، والواقدى، وبعض أهل المدينة... وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ثم طلقها فاعتدت، ثم زوجها اللهُ سبحانه وتعالى رسولَ الله ﷺ فأنزل فيهـا: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾[الأحزاب: ٣٧]، وكانت تفتخر على نساء رسـول الله ﷺ وتقول: زوجني الله عز وجل من السماء. وكانت امرأة صناعًا، تعمل بيدها وتتصدق به في سبيل الله عز وجل... توفيت سنة عشرين وهي بنت ثلاث وخمسين سنة، ذكره ابن سعد، وأجمع أهل السير أنها أول نساء رسول الله ﷺ موتًا بعده، ودفنت بالبقيع فيما بين دار عقيل ودار ابن الحنفية، قاله ابن سعد، وصلى عليها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ونزل في قبرها أسامة ابن زيد، ومحمد بن عبدالله بن جحش، وعبدالله بن أبي أحمد بن جحش، ومحمد بن طلحة ابن عبدالله، وهو ابن أختها حمنة، فكلهم محارم لها، رضي الله عنهم.. وهي أول امرأة جعل عليها النعش، أشارت به أسماء بنت عميس، كانت رأته في الحبشة، وكان عمر رضي الله عنه يطّلع إلى شيء يسترها، فأشارت به أسماء. رُوي لها عن رسول الله ﷺ أحد عشر حديثًا، والمشهور الذي عليه الجمهور أنها توفيت سنة عشرين. وقال خليفة بن خياط: سنة إحدى وعشرين. اهـ

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٣١): وهي بضم الجيم، وفتح الواو. وهي جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار بن حبيب الخزاعية المصطلقية، سباها رسول الله ﷺ يوم المريسيع، وهي غزوة بني المصطلق في السنة الخامسة من الهجرة، قاله الواقدي. وقال خليفة بن خياط: في السادسة. قال ابن قتيبة في "المعارف": كان يوم بني المصطلق وبني لحيان في شعبان سنة خمس. قال ابن سعد وغيره: كانت جويرية رضي الله عنها تحت مسافع بن صفوان ذى الشفرين، فقتل يوم المريسيع... وذكر محمد بن سعد بإسناده أنها توفيت في شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين في خلافة معاوية رضي الله عنه، وصلى عليها مروان بن الحكم، وهو يومئذ والي المدينة.

وروي أيضًا عن محمد بن يزيد، عن جدته وكانت مولاة جويرية، عن جويرية، قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت عشرين سنة، قالت: وتوفيت جويرية سنة خمسين وهي بنت خمس وستين سنة. اهـ

٩- أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان، تزوجها بعد زوج أسلم ثم تنصر هو عبيدالله بن جحش، وماتت في المدينة في خلافة أخيها سنة (٤٤هـ).[١]

١٠- صفية بنت حُيَي بن أخطب، من بني النضير، من ذرية هارون بن عمران ﷺ، أعتقها وجعل عتقها صداقها بعد زوجين، أولهما: سلّام بن مشكم، والثاني: كنانة بن أبي الحُقَيق بعد فتح خيبر سنة (٦هـ) وماتت سنة (٥٠هـ).[٢]

---

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٥٦): اسمها رملة، وقيل: هند، والصحيح المشهور رملة، وبه قال الأكثرون، كنيت بابنتها حبيبة بنت عبيدالله بن جحش، وكانت من السابقين إلى الإسلام، وهي بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، هاجرت مع زوجها عبيدالله بن جحش إلى الحبشة، فتوفي عنها، فتزوجها رسول الله ﷺ وهي هناك سنة ست من الهجرة. قال أبوعبيد وخليفة: ويقال: سنة سبع.

قال أبوعبيد القاسم بن سلام والواقدى: توفيت سنة أربع وأربعين. وقال ابن أبى خيثمة: توفيت قبل وفاة معاوية بسنة، وتوفي معاوية في رجب سنة ستين، وهذا غريب ضعيف، والله أعلم.

قال الحافظ أبوالقاسم في "تاريخ دمشق": قدمت دمشق زائرة أخاها معاوية. قال: وقيل: إن قبرها بها. قال: والصحيح أنها ماتت بالمدينة. قال ابن منده: توفيت سنة اثنتين وأربعين، وقيل: سنة أربع وأربعين. قال: وكان النجاشي أمهرها من عنده عن رسول الله ﷺ، وكان وليها عثمان بن عفان. وقال الكلاباذى أبونصر: أمهرها النجاشي أربعة آلاف درهم، وبعثها إلى النبي ﷺ مع شرحبيل بن حسنة. وقال أبونعيم الأصبهاني: أمهرها النجاشي أربعمائة دينار، وتولاها عثمان بن عفان، وقيل: خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس.

وقال غيره: كان التزويج سنة ست من الهجرة، وقيل: سنة سبع، وقدم بها إلى المدينة ولها بضع وثلاثون سنة، وكان الخاطب عمرو بن أمية الضمري، وكان زوجها قبل النبى ﷺ عبيدالله بن جحش، تنصر بالحبشة ومات نصرانيًا، وهو أخو عبدالله بن جحش الصحابي الجليل، واستشهد يوم أحُد. اهـ

(٢) قال النووي في "تهذيب الأسماء" (٣/ ٢٤٥): صفية بنت حيي، وحُيَيّ بحاء مهملة، ثم يائين مثناتين من تحت الأولى مفتوحة والثانية مشددة، ويقال: بضم الحاء وبكسرها، وأخطب بفتح الهمزة، وبالخاء المعجمة، وهي نَضِيريه من بنى نضير، وهي من ولد هارون بن عمران أخي موسى بن عمران عليهما السلام، وأمها برة بنت سموءل، سباها رسول الله ﷺ عام خيبر في=

١١- ميمونة بنت الحارث الهلالية، تزوجها سنة (٧هـ) في عمرة القضاء بين زوجين: الأول: ابن عبد ياليل، والثاني: أبو رهم بن عبد العزى، بنى بها في سَرِف، وماتت فيه سنة (٥١هـ).[1]

فهؤلاء زوجات النبي ﷺ، اللاتي كان فراقهن بالوفاة، اثنتان توفيتا قبله وهما: خديجة، وزينب بنت خزيمة، وتسع توفي عنهن وهن البواقي، وبقي اثنتان

= شهر رمضان سنة سبع من الهجرة، أعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها، وقد اختلف في معناه، وهو مذكور في "الوسيط" أو غيره، وكانت عاقلة من عقلاء النساء، رُوي لها عن رسول الله ﷺ عشرة أحاديث. ذكر ابن سعد عن غيره أنها توفيت سنة اثنتين وخمسين. وذكر ابن قتيبة في المعارف وغيره أنها توفيت سنة ست وثلاثين، وهذا غريب ضعيف، واتفقوا على أنها دفنت بالبقيع، وتزوجها النبي ﷺ ولم تبلغ سبع عشرة سنة. اهـ

(١) قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ٢٥٢): وهي بنت الحارث بن حزن الهلالية، تزوجها رسول الله ﷺ سنة ست من الهجرة، وقيل: سنة سبع، قيل: كان اسمها برة، فسماها رسول الله ﷺ ميمونة، قاله كريب عن ابن عباس. رُوي لها عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثًا، ماتت بِسَرِف، وهو بسين مهملة مفتوحة، ثم راء مكسورة، ثم فاء، وهو ماء بينه وبين مكة عشرة أميال، قاله ابن قتيبة وغيره. وقال صاحب "المطالع": هو على ستة أميال من مكة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر. قلت: وهو إلى جهة المدينة، ودفنت هناك، وبنى بها النبي ﷺ هناك أيضًا.

توفيت سنة إحدى وخمسين، قاله خليفة بن خياط وغيره، وهو الأظهر، وقيل: سنة اثنتين وخمسين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين، وقيل: سنة ست وستين، وهذه الأقوال الثلاثة شاذة باطلة، وقد صرح الحافظ ابن عساكر بضعفها... الصحيح أنها توفيت قبل عائشة، وصلى عليها عبدالله بن عباس، ودخل قبرها هو ويزيد بن الأصم، وعبدالله بن شداد بن الهاد، وهم أبناء أخواتها، وعبيدالله الخولاني، وكان يتيمًا في حجرها. قيل: كانت ميمونة رضي الله عنها قبل أن يتزوجها رسول الله ﷺ عند أبي رُهْم -براء مهملة مضمومة، ثم هاء ساكنة، ثم ميم- ابن عبد العزى، وقيل: عند سخبرة بن أبي رهم، وقيل: عند حويطب بن عبد العزى، وقيل: عند فروة بن عبد العزى، حكاه ابن الأثير. قال ابن قتيبة في "المعارف": كانت أم ميمونة امرأة من جُرَش يقال لها: هند بنت عمرو، وهي مشتقة من اليُمْن، وهي البركة، والميمون المبارك. اهـ

لم يدخل بهما، ولا يثبت لهما من الأحكام والفضيلة ما يثبت للسابقات، وهما:

١- **أسماء بنت النعمان الكندية، تزوجها النبي ﷺ، ثم فارقها.**[(١)]

واختلف في سبب الفراق، فقال ابن إسحاق: إنه وجد في كشحها بياضًا ففارقها، فتزوجها بعده المهاجر بن أبي أمية.

٢- **أميمة بنت النعمان بن شراحيل الجونية، وهي التي قالت: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ»**[(٢)]، ففارقها، والله أعلم.

وأفضل زوجات النبي ﷺ: خديجة، وعائشة رضي الله عنهما، ولكل منهما مزية على الأخرى، فلخديجة في أول الإسلام ما ليس لعائشة من السبق والمؤازرة، والنصرة، ولعائشة في آخر الأمر ما ليس لخديجة من نشر العلم، ونفع الأمة.[(٣)]

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٥٥): قيل: هي أسماء بنت كعب الجونية، كذا سماها ابن إسحاق، وقال: لم يدخل بها النبي ﷺ، حتى طلقها. وقال الزهري: تزوج أخت بني الجون الكندي، فاستعاذت منه. فقال: «لَقَدْ عُذْتِ مَعَاذًا، الْحَقِي بِأَهْلِكِ». وقيل: بل هي أسماء بنت النعمان الغفارية، وعن قتادة، قال: وتزوج النبي ﷺ من أهل اليمن: أسماء بنت النعمان الغفارية؛ فلما دخل بها دعاها، فقالت: تعال أنت، فطلقها، وتزوج أم شريك. اهـ

(٢) قال النووي في «تهذيب الأسماء» (٣/ ٢٦٩): اختلف في اسمها، والأصح أن اسمها أميمة، وروينا في آخر كتاب دلائل النبوة للإمام البيهقي عنه قال: روينا في حديث أبي أسيد الساعدي في قصة الجونية التي استعاذت فألحقها بأهلها: أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل. قال: وذكر ابن منده في كتابه «المعرفة» أنها أميمة بنت النعمان، وأنه يقال: إنها فاطمة بنت الضحاك، ويقال: إنها مليكة الليثية، قال: والصحيح أنها أميمة، والله أعلم.

قلت: وقيل: اسمها عمرة. قال الخطيب في «الأسماء المبهمة»: اسمها أسماء. قال هشام بن محمد الكلبي: اسمها أسماء بنت النعمان بن الحارث بن شراحيل بن عبيد بن الجون. قوله في «الوسيط»: فعلمها نساؤه كلمة، هذا باطل ليس بصحيح، وقد رواه محمد بن سعد في طبقاته بهذه الزيادة، وإسناده ضعيف. اهـ

(٣) وقال ابن حجر في «الفتح» (٧/ ١٠٩): قيل: انعقد الإجماع على أفضلية فاطمة، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة. اهـ =

وقد برأها الله مما رماها به أهل النفاق من الإفك في سورة النور.

= قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٩٣): سبق خديجة، وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها، وقيامها في الدين، لم تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين، وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين، وتبليغه إلى الأمة، وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها. اهـ

قال ابن القيم في "بدائع الفوائد" (٣/ ١٦٣): فتأمل هذا الجواب الذي لو جئت بغيره من التفضيل مطلقًا لم تخلص من المعارضة. اهـ

وقال في "الفتاوى الكبرى" (٥/ ٣٧٩): وخديجة إيثارها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين، وإيثار عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة وإدراكها من العلم لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها.

ومريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون، من أفضل النساء.

والفواضل من نساء هذه الأمة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما، والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكي الإجماع عليه أنهما ليستا بنبيتين.

وأما أزواجهما في الآخرة فقد روي في مريم أنها زوجة رسول الله ﷺ. قال أبوالعباس: ولا أعلم صحة ذلك، ولا أعلم ما يقطع به. اهـ

وقال في منهاج "السنة النبوية" (٤/ ١٦٢): وهؤلاء يقولون قوله لخديجة: «**مَا أَبْدَلَنِي اللهُ بِخَيْرٍ مِنْهَا**» إن صح معناه ما أبدلني بخير لي منها؛ لأن خديجة نفعته في أول الإسلام نفعًا لم يقم غيرها فيه مقامها، فكانت خيرًا له من هذا الوجه؛ لكونها نفعته وقت الحاجة. لكن عائشة صحبته في آخر النبوة وكمال الدين، فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصل لمن لم يدرك إلا أول زمن النبوة، فكانت أفضل بهذه الزيادة، فإن الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها، وبلغت من العلم والسنة ما لم يبلغه غيرها. فخديجة كان خيرها مقصورًا على نفس النبي ﷺ لم تبلغ عنه شيئًا، ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعوا بعائشة، ولا كان الدين قد كمل حتى تعلمه ويحصل لها من كمال الإيمان به ما حصل لمن علمه وآمن به بعد كماله. ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرق همه في أعمال متنوعة، فخديجة رضي الله تعالى عنها خير له من هذا الوجه. اهـ

قذف أمهات المؤمنين:

قذف عائشة بما برأها الله منه كفر؛ لأنه تكذيب للقرآن[١]، وفي قذف غيرها من أمهات المؤمنين قولان لأهل العلم، أصحهما أنه كفر؛ لأنه قدح في النبي ﷺ، فإن الخبيثات للخبيثين.[٢]



---

(١) قال شيخ الإسلام في "الصارم المسلول" (٣/ ٢٠١): فأما من سب أزواج النبي ﷺ فقال القاضي أبويعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف. وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم. اهـ

وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٠/ ٣٥٧): ومثل هذا يكفر إن كان قد قذف عائشة بالإجماع، وفيمن قذف سواها من أمهات المؤمنين قولان، والصحيح أنه يكفر أيضًا؛ لأنهن أزواج رسول الله ﷺ ورضي عنهن. اهـ

(٢) ذكر ابن حزم في "المحلى بالآثار" (١١/ ٨٥٨) بسنده عن هشام بن عمار قال: سمعت مالك بن أنس يقول: من سب أبا بكر وعمر جلد، ومن سب عائشة قتل، قيل له: لم يقتل في عائشة؟ قال: لأن الله تعالى يقول في عائشة رضي الله عنها: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[النور:١٧] قال مالك: فمن رماها فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل. قال أبومحمد رحمه الله: قول مالك هاهنا صحيح، وهي رِدَّةٌ تامة، وتكذيب لله تعالى في قطعه ببراءتها. وكذلك القول سائر أمهات المؤمنين، ولا فرق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾[النور:٢٦] فكلهن مبرآت من قول إفك، والحمد لله رب العالمين. اهـ

ومعاوية خال المؤمنين، وكاتب وحي الله، أحد خلفاء المسلمين رضي الله عنهم.

الشرح:

معاوية بن أبي سفيان، هو أمير المؤمنين، معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب، ولد قبل البعثة بخمس سنين، وأسلم عام الفتح وقيل: أسلم بعد الحديبية[1] وكتم إسلامه، ولاه عمر الشام واستمر عليه، وتسمى بالخلافة بعد

---

(١) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة النبوية" (٤/ ٢٤٩): إن معاوية أسلم عام الفتح باتفاق الناس. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٥٣): إيمان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ثابت بالنقل المتواتر وإجماع أهل العلم على ذلك؛ كإيمان أمثاله ممن آمن عام فتح مكة، مثل: أخيه يزيد بن أبي سفيان، ومثل: سهيل بن عمرو، وصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، والحارث بن هشام، وأبي أسد بن أبي العاص بن أمية، وأمثال هؤلاء. فإن هؤلاء يسمون الطلقاء، فإنهم آمنوا عام فتح النبي ﷺ مكة قهرًا، وأطلقهم، ومَنَّ عليهم، وأعطاهم وتألفهم. وقد روي أن معاوية بن أبي سفيان أسلم قبل ذلك وهاجر، كما أسلم خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعثمان بن طلحة الحجبي - قبل فتح مكة - وهاجروا إلى المدينة، فإن كان هذا صحيحًا فهذا من المهاجرين، وأما إسلامه عام الفتح مع من ذكر فمتفق عليه بين العلماء، سواء كان أسلم قبل ذلك أو لم يكن إسلامه إلا عام فتح مكة. ولكن بعض الكذابين زعم أنه عير أباه بإسلامه، وهذا كذب بالاتفاق من أهل العلم بالحديث. وكان هؤلاء المذكورون من أحسن الناس إسلامًا، وأحمدهم سيرة، لم يتهموا بسوء، ولم يتهمهم أحد من أهل العلم بنفاق كما اتهم غيرهم، بل ظهر منهم من حسن الإسلام وطاعة الله ورسوله، وحب الله ورسوله، والجهاد في سبيل الله، وحفظ حدود الله؛ ما دل على حسن إيمانهم الباطن، وحسن إسلامهم. ومنهم من أمّره النبي ﷺ واستعمله نائبًا له، كما استعمل عَتّاب بن أسيد أميرًا على مكة نائبًا عنه، وكان من خيار المسلمين، كان يقول: يا أهل مكة، والله لا يبلغني أن أحدًا منكم قد تخلف عن الصلاة إلا ضربت عنقه، وقد استعمل النبي ﷺ أبا سفيان بن حرب - أبا معاوية - على نجران نائبًا له، وتوفي النبي ﷺ وأبوسفيان عامله على نجران. وكان معاوية أحسن إسلامًا من أبيه باتفاق أهل العلم، كما أن أخاه يزيد بن أبي سفيان كان أفضل منه ومن أبيه؛ ولهذا استعمله=

الحكمين عام (٣٧هـ) واجتمع الناس عليه بعد تنازل الحسن بن علي سنة (٤١هـ)[(١)]، كان يكتب للنبي ﷺ، ومن جملة كتاب الوحي، توفي في رجب سنة (٦٠هـ) عن (٧٨) سنة، وإنما ذكره المؤلف وأثنى عليه،[(٢)] للرد على الروافض الذين يسبونه ويقدحون فيه[(٣)]، وسماه خال المؤمنين؛ لأنه أخو أم

= أبوبكر الصديق رضي الله عنه على قتال النصارى حين فتح الشام، وكان هو أحد الأمراء الذين استعملهم أبوبكر الصديق ووصاه بوصية معروفة نقلها أهل العلم واعتمدوا عليها وذكروها. اهـ

(١) قال ابن حزم في "جوامع السيرة" (١/ ٣٥٦): ولي الخلافة إذ تركها الحسن بن علي بن أبي طالب معاوية ابن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، يكنى أبا عبدالرحمن. بويع لثلاثة أشهر خلت من سنة إحدى وأربعين، وكانت مدته عشرين سنة غير سبعة أشهر، ومات في نصف رجب سنة ستين، وسِنُّه ثمان وسبعون سنة. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٧٨): اتفق العلماء على أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة، وهو أول الملوك، كان ملكه ملكًا ورحمة كما جاء في الحديث: «يَكُونُ المُلْكُ نُبُوَّةً وَرَحْمَةً، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ يَكُونُ مُلْكٌ وَرَحْمَةٌ، ثُمَّ مُلْكٌ وَجَبْرِيَّةٌ، ثُمَّ مُلْكٌ عَضُوضٌ» وكان في ملكه من الرحمة والحلم ونفع المسلمين ما يعلم أنه كان خيرًا من ملك غيره. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٤٧٧): قول القائل: إيمان معاوية كان نفاقًا، فهو أيضًا من الكذب المختلق. فإنه ليس في علماء المسلمين من اتهم معاوية بالنفاق، بل العلماء متفقون على حسن إسلامه، وقد توقف بعضهم في حسن إسلام أبي سفيان - أبيه - وأما معاوية وأخوه يزيد فلم يتنازعوا في حسن إسلامهما، كما لم يتنازعوا في حسن إسلام عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وأمثالهم من مسلمة الفتح، وكيف يكون رجلًا متوليًا على المسلمين أربعين سنة نائبًا ومستقلًا، يصلي بهم الصلوات الخمس، ويخطب ويعظهم ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويقيم فيهم الحدود، ويقسم بينهم فيئهم ومغانمهم وصدقاتهم، ويحج بهم، ومع هذا يخفي نفاقه عليهم كلهم؟ وفيهم من أعيان الصحابة جماعة كثيرة. بل أبلغ من هذا أنه - ولله الحمد - لم يكن من الخلفاء الذين لهم ولاية عامة من خلفاء بني أمية ولا بني العباس أحد يتهم بالزندقة والنفاق، وبنو أمية لم ينسب أحد منهم إلى الزندقة والنفاق، وإن كان قد ينسب الرجل منهم إلى نوع من البدعة أو نوع من الظلم، لكن =

حبيبة إحدى أمهات المؤمنين، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة" (٢/ ١٩٩) نزاعًا بين العلماء، هل يقال: لإخوة أمهات المؤمنين: أخوال المؤمنين أم لا؟



= لم ينسب أحد منهم من أهل العلم إلى زندقة ونفاق. اهـ

ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل.

ونرى الحج والجهاد ماضيًا مع طاعة كل إمام، بَرًّا كان أو فاجرًا، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة، قال أنس: قال النبي ﷺ: « ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا نُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ» رواه أبوداود.

الشرح:

تكفير أهل القبلة بالمعاصي:

أهل القبلة هم المسلمون المصلون إليها، لا يكفرون بفعل الكبائر، ولا يخرجون من الإسلام بذلك، ولا يخلدون في النار[1]، لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠]، فأثبت الأخوة الإيمانية مع القتال وهو من الكبائر، ولو كان كفرًا لانتفت الأخوة الإيمانية.

وقال النبي ﷺ، « يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ - يعني من النار -. متفق عليه.

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (٤/٤٨٦): فإن أهل السنة متفقون على أن فساق أهل الملة وإن دخلوا النار أو استحقوا دخولها فإنهم لا بُدَّ أن يدخلوا الجنة، فيجتمع فيهم الثواب والعقاب. ولكن الخوارج والمعتزلة تنكر ذلك، وترى أن من استحق الثواب لا يستحق العقاب، ومن استحق العقاب لا يستحق الثواب. اهـ

وخالف في هذا طائفتان[(١)]:

الأولى: الخوارج، قالوا: فاعل الكبيرة كافر خالد في النار.

الثانية: المعتزلة، قالوا: فاعل الكبيرة خارج عن الإيمان ليس بمؤمن ولا كافر، في منزلة بين منزلتين، وهو خالد في النار.[(٢)]

ونرد على الطائفتين بما يأتي:

١- مخالفتهم لنصوص الكتاب، والسنة.[(٣)]

---

(١) قال شيخ الإسلام في "الأصفهانية" (٢٨٨): أول خلاف حدث في مسائل الأصول حيث كفرت الخوارج بالذنب، وجعلوا صاحب الكبيرة كافرًا مخلدًا في النار، ووافقتهم المعتزلة على زوال جميع إيمانه وإسلامه وعلى خلوده في النار، لكن نازعوهم في الاسم، فلم يسموه كافرًا، بل قالوا: هو فاسق، لا مؤمن ولا مسلم ولا كافر، ننزله منزلة بين المنزلتين.

فهم وإن كانوا في الاسم إلى السنة أقرب فهم في الحكم في الآخرة مع الخوارج. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في "منهاج السنة" (٥/ ٢٠٥): أهل السنة والحديث وأئمة الإسلام المتبعون للصحابة متوسطون بين هؤلاء وهؤلاء، لا يقولون بتخليد أحد من أهل القبلة في النار - كما تقول الخوارج والمعتزلة - لما ثبت عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وإخراجه من النار من يخرج بشفاعة نبينا ﷺ فيمن يشفع له من أهل الكبائر من أمته. اهـ

(٣) قال ابن حزم في "الفِصَل" (١/ ٣٧٧): ويقال لمن قال: إن صاحب الكبيرة كافر: قال الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [البقرة:١٧٨].

فابتدأ الله عز وجل بخطاب أهل الإيمان من كان فيهم مِن قاتل أو مقتول، ونص تعالى على أن القاتل عمدًا وولي المقتول أخوان، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ ﴾ [الحجرات:١٠].

فصح أن القاتل عمدًا مؤمن بنص القرآن، وحكم له بأخوة الإيمان، ولا يكون للكافر مع المؤمن بتلك الأخوة، وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ=

٢- مخالفتهم لإجماع السلف.



= وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات:٩-١٠] فهذه الآية رافعة للشك جملةً في قوله تعالى إن الطائفة الباغية على الطائفة الأخرى من المؤمنين - المأمور سائر المؤمنين بقتالها حتى تفيء إلى أمر الله تعالى - إخوة للمؤمنين المقاتلين، وهذا أمر لا يضل عنه إلا ضال. وهذه الآيتان حجة قاطعة أيضًا على المعتزلة أيضًا المسقطة اسم الإيمان عن القاتل، وعن كل من أسقط عن صاحب الكبائر اسم الإيمان. اهـ

ومن السنة: السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمراء المؤمنين - برهم وفاجرهم - ما لم يأمروا بمعصية الله؛ فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله. ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بسيفه حتى صار الخليفة، وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين.

الشرح:

الخلافة:

الخلافة منصب كبير[١]، ومسئولية عظيمة، وهي تولي تدبير أمور المسلمين بحيث يكون هو المسئول الأول في ذلك[٢]، وهي فرض كفاية[٣]، لأن أمور الناس

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٤٣): والمراد بالخليفة أنه خَلَف من كان قبله من الخلق... كما كان أبوبكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ؛ لأنه خلفه على أمته بعد موته، وكما كان النبي ﷺ إذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة، فيستخلف تارة ابن أم مكتوم، وتارة غيره، واستخلف علي ابن أبي طالب في غزوة تبوك، وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الإمام مخاليف، مثل: مخاليف اليمن، ومخاليف أرض الحجاز. اهـ

(٢) قال النووي في "روضة الطالبين" (٧/ ٢٦٢): شروط الإمامة: وهي كونه مكلَّفًا، مسلمًا، عدلًا، حُرًّا، ذكرًا، عالمًا، مجتهدًا، شجاعًا، ذا رأي وكفاية، سميعًا، بصيرًا، ناطقًا، قرشيًّا، في اشتراط سلامة سائر الأعضاء كاليد والرجل والأذن خلاف... فإن لم يوجد قرشي مستجمع الشروط، فكناني، فإن لم يوجد، فرجل من ولد إسماعيل ﷺ، فإن لم يكن فيهم مستجمع الشرائط، ففي "التهذيب" أنه يولى رجل من العجم، وفي "التتمة" أنه يولى جرهمي، وجرهم أصل العرب، فإن لم يوجد جرهمي، فرجل من ولد إسحق ﷺ، ولا يشترط كونه هاشميًّا، ولا كونه معصومًا، وفي جواز تولية المفضول خلاف مذكور في "أدب القضاء"، فإن لم تتفق الكلمة إلا عليه، جازت توليته بلا خلاف، لتندفع الفتنة. ولو نشأ من هو أفضل من المفضول، لم يعدل إلى الناشئ بلا خلاف. اهـ

(٣) قال النووي في "روضة الطالبين" (٧/ ٢٦٣): قلت: تولي الإمامة فرض كفاية، فإن لم يكن من يصلح إلا واحدًا، تعين عليه ولزمه طلبها إن لم يبتدئوه. والله أعلم. اهـ =

لا تقوم إلا بها.

وتحصل الخلافة بواحد من أمور ثلاثة[1] :

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٢٥): تحقيق الأمر: أن يقال: انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة، أو اجتهاد سائغ، أو مع القدرة على ذلك علمًا وعملًا. فإن كان مع العجز علمًا أو عملًا كان ذو الملك معذورًا في ذلك. وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز، كحال النجاشي لما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه، بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه، لكن الملك كان جائزًا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف. وإن كان مع القدرة علمًا وعملًا وقدر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة، وأن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا، فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضًا. اهـ

(١) قال النووي في "روضة الطالبين وعمدة المفتين" (٧/ ٢٦٣): تنعقد الإمامة بثلاثة طرق، أحدها: البيعة، كما بايعت الصحابة أبا بكر رضي الله عنه ، وفي العدد الذي تنعقد الإمامة ببيعتهم ستة أوجه... السادس - وهو الأصح -: أن المعتبر بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس الذين يتيسر حضورهم، ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والأصقاع، بل إذا وصلهم خبر أهل البلاد البعيدة، لزمهم الموافقة والمتابعة، وعلى هذا لا يتعين للاعتبار عدد، بل لا يعتبر العدد، حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع، كفت بيعته لانعقاد الإمامة.

الطريق الثاني: استخلاف الإمام من قبل، وعهده إليه، كما عهد أبوبكر إلى عمر رضي الله عنه ، وانعقد الإجماع على جوازه، والاستخلاف أن يعقد له في حياته الخلافة بعده...

وذكر الماوردي أنه يشترط في المعهود إليه شروط الإمامة من وقت العهد إليه. حتى لو كان صغيرًا أو فاسقًا عند العقد، بالغًا عدلًا عند موت العاهد، لم يكن إمامًا، إلا أن يبايعه أهل الحل والعقد، وقد يتوقف في هذا. قلت: لا توقف فيه، فالصواب الجزم بما ذكره الماوردي، والفرق بينه وبين الوصي ظاهر. والله أعلم...

الطريق الثالث، هو القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام، فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة، وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته لينتظم شمل

الأول: النص عليه من الخليفة السابق، كما في خلافة عمر بن الخطاب، فإنها بنص من أبي بكر رضي الله عنه.

الثاني: اجتماع أهل الحل والعقد، سواء كانوا معينين من الخليفة السابق كما في خلافة عثمان رضي الله عنه، فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قِبَل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أم غير معينين كما في خلافة أبي بكر رضي الله عنه على أحد الأقوال، وكما في خلافة علي رضي الله عنه.

الثالث: القهر والغلبة كما في خلافة عبدالملك بن مروان حين قتل ابن الزبير وتمت الخلافة له.

حكم طاعة الخليفة:

طاعة الخليفة وغيره من ولاة الأمور واجبة[1] في غير معصية الله[2]، لقوله

= المسلمين، فإن لم يكن جامعًا للشرائط؛ بأن كان فاسقًا، أو جاهلًا، فوجهان، أصحهما: انعقادها؛ لما ذكرناه، وإن كان عاصيًا بفعله. اهـ

(١) قال النووي في "روضة الطالبين" (٧/ ٢٦٧): تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع، سواء كان عادلًا أو جائرًا. اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ١٢): وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديمًا وحديثًا، ومن سيرة غيرهم. اهـ

وقال محمد بن جعفر الكتاني في "نظم المتناثر" (١/ ١٦٠): ذكر أبوالطيب القنوجي في "العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة": وطاعة الأئمة واجبة إلا في معصية الله، باتفاق السلف الصالح؛ لنصوص الكتاب العزيز والأحاديث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة، وهي كثيرة جدًا. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (١/ ٨٤): تجب طاعة ولاة الأمور في حياته، فطاعته واجبة شاملة لجميع العباد شمولًا واحدًا وإن تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والفهم، فهؤلاء يبلغهم من أمره ما لم يبلغ هؤلاء، وهؤلاء يسمعون من أمره ما لم يسمعه هؤلاء، وهؤلاء =

تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[النساء:٥٩]، ولقوله ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»[1] متفق عليه.

= يفهمون من أمره ما لم يفهمه هؤلاء. وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته، طاعةً لله ورسوله لا له. وإذا كان للناس ولي أمر قادر ذو شوكة فيأمر بما يأمر ويحكم بما يحكم انتظم الأمر بذلك، ولم يجز أن يولى غيره، ولا يمكن بعده أن يكون شخص واحد مثله، إنما يوجد من هو أقرب إليه من غيره، فأحق الناس بخلافة نبوته أقربهم إلى الأمر بما يأمر به والنهي عما نهى عنه، ولا يطاع أمره طاعة ظاهرة غالبة إلا بقدرة وسلطان يوجب الطاعة، كما لم يطع أمره في حياته طاعته ظاهرة غالبة حتى صار معه من يقاتل على طاعة أمره، فالدين كله طاعة لله ورسوله، وطاعة الله ورسوله هي الدين كله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، ودين المسلمين بعد موته طاعة الله ورسوله، وطاعتهم لولي الأمر فيما أمروا بطاعته فيه هو طاعة لله ورسوله، وأمر ولي الأمر الذي أمر الله أن يأمرهم به وقَسْمُهُ وحكمه هو طاعة لله ورسوله، فأعمال الأئمة والأمة في حياته ومماته التي يحبها الله ويرضاها كلها طاعة لله ورسوله؛ ولهذا كان أصل الدين شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله. فإذا قيل: هو كان إمامًا، وأريد بذلك إمامة خارجة عن الرسالة، أو إمامة يشترط فيها ما لا يشترط في الرسالة، أو إمامة تعتبر فيها طاعته بدون طاعة الرسول، فهذا كله باطل، فإن كل ما يطاع به داخل في رسالته، وهو في كل ما يطاع فيه يطاع بأنه رسول الله، ولو قدر أنه كان إمامًا مجردًا لم يطع حتى تكون طاعته داخلة في طاعة رسول آخر، فالطاعة إنما تجب لله ورسوله ولمن أمرت الرسل بطاعتهم. اهـ

(١) قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٦٩) في بيان حديث حذافة في الطاعة بالمعروف: فإن قيل: فلو دخلوها دخلوها طاعة لله ورسوله في ظنهم، فكانوا متأولين مخطئين، فكيف يخلدون فيها؟ قيل: لما كان إلقاء نفوسهم في النار معصية يكونون بها قاتلي أنفسهم، فهموا بالمبادرة إليها من غير اجتهاد منهم هل هو طاعة وقربة أو معصية، كانوا مُقْدِمين على ما هو محرم عليهم، ولا تسوغ طاعة ولي الأمر فيه؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فكانت طاعة من أمرهم بدخول النار معصية لله ورسوله، فكانت هذه الطاعة هي سبب العقوبة؛ لأنها نفس المعصية، فلو دخلوها لكانوا عصاة لله ورسوله، وإن كانوا مطيعين لولي الأمر، فلم تدفع طاعتهم لولي الأمر معصيتهم لله ورسوله؛ لأنهم قد علموا أن من قتل نفسه فهو مستحق للوعيد، والله قد =

وسواء كان الإمام برًّا وهو القائم بأمر الله فعلًا وتركًا، أو فاجرًا وهو الفاسق[(١)]، لقوله ﷺ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» رواه مسلم.[(٢)]

والحج والجهاد مع الأئمة ماضيان نافذان[(٣)]، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة

= نهاهم عن قتل أنفسهم، فليس لهم أن يقدموا على هذا النهي طاعة لمن لا تجب طاعته إلا في المعروف. فإذا كان هذا حكم من عذب نفسه طاعة لولي الأمر، فكيف من عذب مسلمًا لا يجوز تعذيبه طاعة لولي الأمر، وأيضًا فإذا كان الصحابة المذكورون لو دخلوها لما خرجوا منها مع قصدهم طاعة الله ورسوله بذلك الدخول، فكيف بمن حمله على ما لا يجوز من الطاعة الرغبة والرهبة الدنيوية. اهـ

وقال الشوكاني في «السيل الجرار» (٤/ ٥٥٦): لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بغوا في الظلم أيّ مبلغ، ما أقاموا الصلاة، ولم يظهر منهم الكفر البواح، والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة، ولكن على المأموم أن يطيع الإمام في طاعة الله، ويعصيه في معصية الله؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٨/ ٣٧١): قد يقال: مذهب أهل السنة أن يغزى مع كل أمير دعا، برًّا كان أو فاجرًا. فهذه الآية تدل على وجوب الجهاد مع كل أمير دعا الناس إليه؛ لأنه ليس فيها ما يدل على أن الداعي إمام عدل، فيقال: هذا ينفع أهل السنة؛ فإن الرافضة لا ترى الجهاد إلا مع إمام معصوم، ولا معصوم عندهم من الصحابة إلا علي. اهـ

(٢) برقم (٥٨) (١٨٥١) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) قال ابن حزم رحمه الله في بيان جواز إمارة المفضول مع وجود الفاضل في «الفِصَل في الملل» (٢/ ٧): ما نعلم لمن قال أن الإمامة لا تجوز إلا لأفضل من يوجد حجة أصلًا، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من صحة عقل، ولا من قياس، ولا قول صاحب. وما كان هكذا فهو أحق قول بالاطراح. وقد قال أبوبكر رضي الله عنه يوم السقيفة: قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين: يعني أبا عبيدة وعمر. وأبوبكر أفضل منهما بلا شك، فما قال أحد من المسلمين أنه قال من ذلك بما لا يحل في الدين، ودعت الأنصار إلى بيعة سعد بن عبادة، وفي المسلمين عدد كثير كلهم أفضل منه بلا شك، فصح بما ذكرنا إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم على جواز إمامة المفضول. ثم عهدهم عمر رضي الله عنه إلى ستة رجال ولا بُدَّ أن لبعضهم على بعض فضلًا، وقد=

سواء كانوا أبرارًا أو فجارًا[1] ، لأن مخالفتهم في ذلك توجب شق عصا المسلمين

أجمع أهل الإسلام حينئذ على أنه إن بويع أحدهم فهو الإمام الواجبة طاعته، وفي هذا إطباق منهم على جواز إمامة المفضول. ثم مات علي رضي الله عنه فبويع الحسن، ثم سلم الأمر إلى معاوية، وفي بقايا الصحابة من هو أفضل منهما بلا خلاف، ممن أنفق قبل الفتح وقاتل، فكلهم أولهم عن آخرهم بايع معاوية ورأى إمامته، وهذا إجماع متيقن بعد إجماع على جواز إمامة مَنْ غَيْرُه أفضل بيقين لا شك فيه، إلى أن حدث من لا وزن له عند الله تعالى، فخرقوا الإجماع بآرائهم الفاسدة بلا دليل، ونعوذ بالله من الخذلان. اهـ

(١) قال ابن رجب رحمه الله في "فتح الباري" (٥/ ١٠٠): قال بقية بن الوليد: سألت الزُّبيدي: هَلْ يصلى خلف صاحب بدعة أو مكذب بالقدر؟ فقال: إن كان واليًا فليس من الأمر في شيء، وأنت في عذر، وإن لم يكن واليًا فلا تصلّ خلفه.

وكره آخرون الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور، رَوَى بقية بن الوليد: ثنا حبيب بن عُمَر الأنصاري، عن أبيه، قال: سَمِعْت واثلة بن الأسقع يَقُول: لو صليت خلف قدري لأعدت صلاتي. خرجه حرب الكرماني. وخرج - أيضًا - من طريق نوح بن جعونة: ثنا عبدالكريم، قال: قال ابن عَبَّاس: لأن أصلي خلف جيفة حمار أحب إلي من أن أصلي خلف قدري. وفي كلا الإسنادين ضعف. وروى عن أبي جَعْفَر مُحَمَّد بن عَلِيّ، أنه أمر بإعادة الصلاة خلف القدري. وكذلك سُفْيَان. وفرّقت طائفة بين البدع المغلظة وغيرها، فقال أبوعُبَيْد فيمن صلى خلف الجهمي أو الرافضي: يعيد، ومن صلى خلف قدري أو مرجئ أو خارجي: لا آمره بالإعادة. وكذلك الإمام أحمد، قال في الصلاة خلف الجهمية: إنها تعاد. والجهمي عنده من يقول: القرآن مخلوق؛ فإنه كافر، أو يقف ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق، ونص أنه تعاد الصلاة خلفه - أيضًا -، وقال: لا يصلي خلف من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وهو جهمي. وقال: لا يصلي خلف القدري إذا قال: لا يعلم الشيء حتى يكون، فهذا كافر، فإن صلى يعيد. وقال - أيضًا - في القدري: إذا كان داعيًا مخاصمًا تعاد الصلاة خلفه. وهذا محمول على من لا ينكر منهم العلم القديم. وقال في الخوارج: إذا تغلبوا على بلد: صلي خلفهم. وقال - مرة -: يصلى خلفهم الجمعة؛ صلى ابن عُمَر خلف نجدة الحروري. وقال في الرافضي الَّذِي يتناول الصَّحَابَة: لا يصلى خلفه. وقال فيمن يقدم عليًّا على أبي بكر وعمر: إن كان جاهلًا لا علم له فصلى خلفه فأرجو أن لا يكون به بأس، وإن كان يتخذه دينًا فلا تصل خلفه. وقال في المرجئ - وهو من لا يدخل الأعمال في الإيمان -: إن كان داعيًا فلا يصلى خلفه.

= وقال في الصلاة خلف أهل الأهواء: إذا كان داعيةً ويخاصم في بدعته فلا يصلى خلفه، وإلا فلا بأس.

وهذا محمول على البدع الَّتي لا يكفر صاحبها، فأما ما يكفر صاحبه فتعاد الصلاة خلفه، كما تقدم عنه.

قال حرب: قلت لأحمد: فتكره الصلاة خلف أهل البدع كلهم؟ فقال: إنهم لا يستوون.

وأما الصلاة خلف الفساق، فقال أحمد - فيمن يسكر -: لا يصلى خلفه، وفيمن ترك شيئًا من فرائض الإسلام أو تعامل بالربا: لا يصلى خلفه، ولا خلف من كل بيعه عِينة - يعني: نسأة - ولا خلف من يكثر كذبه. وسئل عن الصلاة خلف من يغتاب النَّاس؟ فقال: لو كان كل من عصى الله لا يصلى خلفه، متى كان يقوم النَّاس على هذا؟ وفرق مرةً بين المستتر والمعلن. قال أحمد بن القاسم: سئل أحمد عن الصلاة خلف من لا يرضى؟ قال: قد اختلف فيه؛ فإن كان لا يظهر أمره في منكر أو فاحشة بينة أو ما أشبه ذلك فليصل. وفرق مرةً بين الصلاة خلف الأمراء وغيرهم. قال الميموني: سمعت أحمد قال: إذا كان الإمام من أئمة الأحياء يسكر فلا أحب أن أصلي خلفه البتة؛ لأن لي اختيار الأئمة، وليس هو والي المسلمين؛ لأن ابن عمر سئل عن الصلاة خلف الأمراء؟ فقال: إنما هي حسنة، لا أبالي من شركني فيها. ولهذا المعنى لم يختلف في حضور الجمعة والعيدين خلف كل بر وفاجر. والمشهور عنه: إعادتها خلف الفاجر، فإن كان يكفر ببدعته ففي حضورها معه روايتان، ومع حضورها يعيدها ظهرًا. وحكي عنه: لا يعيد.

واختلف أصحابنا في حكاية المذهب في الإعادة خلف الفاسق: فمنهم من قال: في الإعادة روايتان مطلقًا. ومنهم من قال: إن لم يعلم فسقه فلا إعادة، وإن علم ففي الإعادة روايتان. ومنهم من قال: إن كان مستترًا لم يعد، وإن كان متظاهرًا ففي الإعادة روايتان.

فأما من يكفر ببدعته فحكمه حكم الكفار. ولذلك فرق إسحاق بن راهويه بين القدري والمرجئ، فقال في القدري: لا يصلى خلفه. وقال في المرجئ: إن كان داعية لم يصل خلفه. وقال حرب: ثنا ابن أبي حزم القطعي، ثنا معاذ بن معاذ، ثنا أشعث، عن الحسن، في السكران يؤم القوم؟ قال: إذا أتم الركوع والسجود فقد أجزأ عنهم. وقال محمَّد بن سيرين: يعيدون جميعًا، والإمام. وحكى ابن المنذر، عن مالك، أنَّه قال: لا يصلى خلف أهل البدع من القدرية وغيرهم، ويصلى خلف أئمة الجور. وعن الشَّافعيّ: أنَّه يجيز الصلاة خلف من أقام الصلاة، وإن كان غير محمود في دينه. اختار ابن المنذر هذا القول، ما لم تخرجه بدعته إلى الكفر. =

والتمرد عليهم.[1]

والحديث الذي ذكره المؤلف: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ» الخ. ضعيف، كما رمز له السيوطي في «الجامع الصغير»، وفيه راو قال المزي: إنه مجهول، وقال المنذري في «مختصر أبي داود»: شبه مجهول.[2]

والثلاث الخصال المذكورة فيه هي: «الكف عمن قال: لا إله إلا الله»، والثانية: «الجهاد ماض» الخ، والثالثة: «الإيمان بالأقدار»[3]

والخروج على الإمام محرم[4]، لقول عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «بَايَعَنَا

= وفي «تهذيب المدونة»: تجزئ الجمعة وغيرها خلف من ليس بمبتدع من الولاة، وإذا كان الإمام من أهل الأهواء فلا يصلى خلفه ولا الجمعة، إلا أن يتقيه، فليصلها معه، وليعد ظهرًا، ووقف مالك في إعادة من صلى خلف مبتدع، وقال ابن القاسم: يعيد في الوقت. اهـ

(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٣): مضت السنة بأن يغزى مع كل أمير، برًّا كان أو فاجرًا. اهـ

(٢) فيه جعفر بن برقان، صدوق يهم، كما في «التهذيب»، وفيه: يزيد بن أبي نشبة الراوي عن أنس مجهول، كما في «التهذيب» للحافظ.

(٣) أخرجه أبوداود برقم (٥٢٣٢)، ضعفه العلامة الألباني في «ضعيف أبي داود»، وفي «ضعيف الجامع»، وفي «المشكاة».

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٢٧): ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكر منه، ولهذا حرم الخروج على ولاة الأمر بالسيف؛ لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرمات وترك واجب أعظم مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة، لم ينهوا عنه. اهـ

وقال المرداوي في «الإنصاف» (١٠/ ٣١١): وجوز ابن عقيل وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل، وذكرا خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم. =

رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ

= قال في "الفروع": ونصوص الإمام أحمد رحمه الله أن ذلك لا يحل، وأنه بدعة مخالف للسنة، وآمره بالصبر، وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة وانقطعت السبل، فتسفك الدماء وتستباح الأموال وتنتهك المحارم. اهـ

قال ابن حيان في "تفسيره" (١/ ٥٥١): والإمام مفترض الطاعة فيما يؤدي إليه اجتهاده، وليس لأحد الخروج عليه بالسيف، وكذلك لا يجوز الخروج على السلطان الغالب خلافًا لمن رأى ذلك من المعتزلة والخوارج والرافضة وغيرهم.

قال النووي في "شرح مسلم" على حديث رقم (١٨٤٧): باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة.

وقال ابن حبان في "صحيحه" (١٠/ ٤٤٨): ذكر الزجر عن الخروج على الأئمة بالسلاح وإن جاروا.

وقال: ذكر الزجر عن الخروج على أمراء السوء وإن جاروا بعد أن يكره بالخَلَد ما يأتون.

قال محمد الرملي الأنصاري في "غاية البيان شرح زبد ابن رسلان" (١/ ١٥): ولم يجز في غير محض الكفر خروجنا على ولي الأمر، أي: يحرم الخروج على ولي الأمر وقتاله بإجماع المسلمين؛ لما يترتب على ذلك من فتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه، ولأننا تحت طاعته في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع، وإن كان جائرًا. قال النووي في "شرح مسلم" إن الخروج عليهم وقتالهم حرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقه ظالمين. اهـ هو محمول على الخروج عليهم بلا عذر ولا تأويل. وخرج بقول المصنف: (ولي الأمر) ما لو طرأ عليه كفر، فإنه يخرج عن حكم الولاية، وتسقط طاعته، ويجب على المسلمين القيام عليه وقتاله ونصب غيره إن أمكنهم ذلك. اهـ

وقال الشوكاني في "السيل الجرار" (٤/ ٥١١): قد تواترت الأحاديث في النهي عن الخروج على الأئمة ما لم يظهر منهم الكفر البواح أو يتركوا الصلاة، فإذا لم يظهر من الإمام الأول أحد الأمرين لم يجز الخروج عليه، وإن بلغ في الظلم أي مبلغ، لكنه يجب أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بحسب الاستطاعة، وتجب طاعته إلا في معصية الله سبحانه، وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ الأمر بقتل الإمام الآخر الذي جاء ينازع الإمام الأول، وكفى بهذا زاجرًا وواعظًا. اهـ

فيهِ بُرْهَانٌ»[(١)] متفق عليه.[(٢)]

وقال ﷺ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لَا، مَا صَلَّوْا، لَا، مَا صَلَّوْا». أي: من كره بقلبه وأنكر بقلبه.[(٣)] رواه مسلم.[(٤)]

ومن فوائد الحديثين: أن ترك الصلاة كفر بواح[(٥)]؛ لأن النبي ﷺ، لم يجز

---

(١) قال النووي في "شرح مسلم" عند الحديث المذكور: معنى الحديث لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيثما كنتم. وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين. اهـ

(٢) رواه البخاري برقم (٧٠٥٥)، ومسلم برقم (٤٢) (١٧٠٩).

(٣) قال النووي رحمه الله في "شرح مسلم" برقم (١٨٥٤): فمعناها - والله أعلم - فمن عرف المنكر ولم يشتبه عليه فقد صارت له طريق إلى البراءة من إثمه وعقوبته، بأن يغيره بيده أو بلسانه، فإن عجز فليكرهه بقلبه. وقوله: (ولكن من رضي وتابع) معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع. وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضا به، أو بأن لا يكرهه بقلبه، أو بالمتابعة عليه. وأما قوله: (ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا) ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق، ما لم يغيروا شيئًا من قواعد الإسلام. اهـ

(٤) رواه عن أم سلمة رضي الله عنها برقم (١٨٥٤).

(٥) قال ابن قدامة رحمه الله في "المغني" (٤/ ٣٤٧): جملة ذلك: أن تارك الصلاة لا يخلو: إما أن يكون جاحدًا لوجوبها، أو غير جاحد، فإن كان جاحدًا لوجوبها نظر فيه، فإن كان جاهلًا به، وهو ممن يجهل ذلك، كالحديث الإسلام، والناشئ ببادية، عرف وجوبها، وعلم ذلك، ولم يحكم بكفره؛ لأنه معذور.

وإن لم يكن ممن يجهل ذلك، كالناشئ من المسلمين في الأمصار والقرى، لم يعذر، ولم يقبل منه ادعاء الجهل، وحكم بكفره؛ لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة، والمسلمون يفعلونها على الدوام، فلا يخفى وجوبها على من هذا حاله، فلا يجحدها إلا تكذيبا لله تعالى=

الخروج على الأئمة إلا بكفر بواح، وجعل المانع من قتالهم فعل الصلاة، فدل على أن تركها مبيح لقتالهم، وقتالهم لا يباح إلا بكفر بواح كما في حديث عبادة.



= ولرسوله وإجماع الأمة، وهذا يصير مرتدًا عن الإسلام، وحكمه حكم سائر المرتدين، في الاستتابة والقتل، ولا أعلم في هذا خلافًا.

وإن تركها تهاونًا أو كسلًا، دعي إلى فعلها، وقيل له: إن صليت، وإلا قتلناك؛ فإن صلى وإلا وجب قتله، ولا يقتل حتى يحبس ثلاثًا، ويضيق عليه فيها، ويدعى في وقت كل صلاة إلى فعلها، ويخوف بالقتل، فإن صلى وإلا قتل بالسيف. وبهذا قال مالك، وحماد بن زيد، ووكيع، والشافعي. اهـ

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار" (١/ ٣٦٩) تعليقًا على حديث جابر المتقدم إيراده: الحديث يدل على أن ترك الصلاة من موجبات الكفر، ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكرًا لوجوبها، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة. وإن كان تَرْكه لها تكاسلًا مع اعتقاده لوجوبها - كما هو حال كثير من الناس- فقد اختلف الناس في ذلك. اهـ

قال النووي في "روضة الطالبين" (١/ ٦٦٦): تارك الصلاة، وهو ضربان: أحدهما: تركها جحدًا لوجوبها، فهو مرتد تجري عليه أحكام المرتدين، إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام، يجوز أن يخفى عليه وجوبها، ويجري هذا الحكم في جحود كل حكم مجمع عليه.

الضرب الثاني: من تركها غير جاحد، وهو قسمان: أحدهما: تَرْك لعذر، كالنوم، والنسيان، فعليه القضاء فقط، ووقته موسع. والثاني: تَرْك بلا عذر تكاسلًا، فلا يكفر على الصحيح. وعلى الشاذ: يكون مرتدًا كالأول، فعلى الصحيح: يقتل حدًا. وقال المزني: يحبس ويؤدب ولا يقتل. ومتى يقتل؟ فيه أوجه: الصحيح: بترك صلاة واحدة إذا ضاق وقتها، والثاني: إذا ضاق وقت الثانية. والثالث: إذا ضاق وقت الرابعة. والرابع: إذا ترك أربع صلوات. والخامس: إذا ترك من الصلوات قدرًا يظهر لنا به اعتياده الترك وتهاونه بالصلاة. والمذهب: الأول. والاعتبار بإخراج الصلاة عن وقت الضرورة، فإذا ترك الظهر، لم يقتل حتى تغرب الشمس، وإذا ترك المغرب، لم يقتل حتى يطلع الفجر، حكاه الصيدلاني وتابعه الأئمة عليه. وعلى الأوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب. وهل يكفي الاستتابة في الحال، أم يمهل ثلاثة أيام؟ قولان. قال في "العدة": المذهب أنه لا يمهل. والقولان في الاستحباب على المذهب. وقيل: في الايجاب. اهـ

ومن السنة هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة في الدين بدعة.

الشرح:

هجران أهل البدع:

الهِجران مصدر هجر، وهو لغة: الترك.[(١)]

والمراد بهجران أهل البدع: الابتعاد عنهم، وترك محبتهم، وموالاتهم، والسلام عليهم، وزيارتهم، وعيادتهم،[(٢)] ونحو ذلك.[(٣)]

---

(١) قال ابن فارس في "معجمه" (٦/ ٢٦): الهاء والجيم والراء أصلانِ، يدلُّ أحدهما على قطيعةٍ وقَطْع، والآخر على شَدِّ شيءٍ ورَبْطِه. فالأوَّل الهَجْر: ضِدُّ الوصل. وكذلك الهِجْران. اهـ

(٢) قال البغوي في "شرح السنة" (١/ ٢٢٧): وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا، مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم.

قال ابن عمر في أهل القدر: أخبرهم أني بريء منهم، وأنهم مني برآء، وقال أبوقلابة: لا تجالسوا أصحاب الأهواء، أو قال: أصحاب الخصومات، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، ويلبسوا عليكم بعض ما تعرفون.

وقال رجل من أهل البدع لأيوب السختياني: يا أبا بكر، أسألك عن كلمة، فولى وهو يقول بيده: ولا نصف كلمة.

وقال سفيان الثوري: من سمع بدعة، فلا يحكها لجلسائه، لا يلقيها في قلوبهم. اهـ

(٣) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٥/ ٣٢٤): السنة في مقارنة الظالمين والزناة وأهل البدع والفجور وسائر المعاصي: لا ينبغي لأحد أن يقارنهم ولا يخالطهم إلا على وجه يسلم به من عذاب الله عز وجل، وأقل ذلك أن يكون منكِرًا لظلمهم، ماقتًا لهم، شانئًا ما هم فيه بحسب الإمكان. اهـ

وهِجران أهل البدع واجب[(١)]، لقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[المجادلة:٢٢]، ولأن النبي ﷺ هجر كعب بن مالك وصاحبيه حين تخلفوا عن غزوة تبوك[(٢)]. لكن إن كان في مجالستهم مصلحة[(٣)] لتبيين الحق لهم وتحذيرهم من البدعة فلا بأس بذلك، وربما

---

(١) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ١٢٧): أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، إلا أن يكون يخاف من مكالمته وصلته ما يفسد عليه دينه، أو يولّد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك فقد رخص له في مجانبته وبُعده. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (١٥/ ٢٨٦): لم يكن للمعلن بالبدع والفجور غِيبة، كما روي ذلك عن الحسن البصري وغيره؛ لأنه لما أعلن ذلك استحق عقوبة المسلمين له، وأدنى ذلك أن يذم عليه لينزجر ويكف الناس عنه وعن مخالطته، ولو لم يذم ويذكر بما فيه من الفجور والمعصية أو البدعة لاغتر به الناس، وربما حمل بعضهم على أن يرتكب ما هو عليه، ويزداد أيضًا هو جرأة وفجورًا ومعاصي، فإذا ذكر بما فيه انكف، وانكف غيره عن ذلك وعن صحبته ومخالطته... ولهذا كان مستحقًّا للهجر إذا أعلن بدعة أو معصية أو فجورًا أو تهتكًا أو مخالطة لمن هذا حاله، بحيث لا يبالي بطعن الناس عليه، فإن هجره نوع تعزير له، فإذا أعلن السيئات أعلن هجره، وإذا أسر أسر هجره. اهـ

(٢) قال ابن عبدالبر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (٦/ ١١٨): وفي حديث كعب هذا دليل على أنه جائز أن يهجر المرء أخاه إذا بدت له منه بدعة أو فاحشة يرجو أن يكون هِجرانه تأديبًا له وزجرًا عنها، والله أعلم. اهـ

قال الخطابي في "معالم السنن" (٥/ ٩) عند حديث رقم (٤٦٠٠): فيه - أي حديث كعب بن مالك - من العلم أن تحريم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاثة إنما هو فيما يكون بينهما من قبل عتب... فإنّ هجرة أهل الأهواء والبدعة دائمة على مر الأوقات والأزمان، ما لم يظهر منهم التوبة والرجوع إلى الحق. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٤٩٧): وقال الطبري: قصة كعب بن مالك أصل في هجران أهل المعاصي. اهـ

(٣) تنبيه: هذا الاستثناء من الشيخ رحمه الله، وهو قول غيره، لم يكن له حقيقة على جهة الواقع، بل وجدنا أن أهل الأهواء يطمعون في السنى أن يرجع معهم أكثر من طمعه هو فيهم أن=

يكون ذلك مطلوبًا؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[النحل:١٢٥].

وهذا قد يكون بالمجالسة، والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة، والمكاتبة.

ومِن هَجْر أهل البدع: ترك النظر في كتبهم[(١)]؛ خوفًا من الفتنة بها، أو ترويجها بين الناس[(٢)]، فالابتعاد عن مواطن الضلال واجب[(٣)]؛ لقوله ﷺ في

= يرجعوا إلى السنة، لكن يقال: إن أهل الأهواء تُبيَّن لهم الحجة الرسالية فيما هم فيه، فإن رجعوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا، وأما إن استمر في بدعته فلا يُتعب معه؛ فإن الله حجب التوبة عن صاحب البدعة حتى يتوب من بدعته.

(١) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٧/ ١١٩): تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة. وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رءوسهم. وهذه طريقة الملاحدة أيضًا، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار؛ فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع. اهـ

(٢) قال أبوالقاسم الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (١/ ٢٥٢): ثم من السنة ترك الرأي والقياس في الدين، وترك الجدال والخصومات، وترك مفاتحة القدرية وأصحاب الكلام، وترك النظر في كتب الكلام وكتب النجوم، فهذه السنة التي اجتمعت عليها الأئمة. اهـ

وذكر اللالكائي في "أصول الاعتقاد" (١/ ١٥٣): قال أبومحمد: وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلظان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب بِرَأْيٍ في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبدًا. اهـ

(٣) قال ابن القيم في "الطرق الحُكْمية في السياسة الشرعية" (٢/ ١٠٤): وكذلك لا ضمان في تحريق =

الدجال: « مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَوَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ؛ مِمَّا يَبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ» رواه أبوداود، قال الألباني: وإسناده صحيح.(١)

= الكتب المضلة وإتلافها؛ قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتابًا فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم، فأخرِقْهُ. وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتابًا اكتتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن، فتمعر وجه النبي ﷺ، حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه. فكيف لو رأى النبي ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة، والله المستعان. وقد أمر النبي ﷺ مَن كَتَبَ عنه شيئًا غير القرآن أن يمحوَه، ثم أذن في كتابة سنته، ولم يأذن في غير ذلك.

وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون، فيها بل مأذون في محقها وإتلافها، وما على الأمة أضر منها. وقد حرق الصحابة جميعًا المصاحف المخالفة لمصحف عثمان؛ لما خافوا على الأمة من الاختلاف، فكيف لو رأوا هذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة.

وقال المروذي في موضع آخر: قال أبوعبدالله: يضعون البدع في كتبهم، إنما أُحذِّر عنها أشد التحذير.

وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون، أن أبا الحارث حدثهم، قال: قال أبوعبدالله: أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول الله ﷺ وأقبلوا على الكلام...

قلت -أي ابن القيم-: ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل، ليس هذا موضعه، وإنما كره أحمد ذلك ومنع منه لما فيه من الاشتغال به والإعراض عن القرآن والسنة، فإذا كانت الكتب متضمنة لنصر القرآن والسنة والذب عنهما، وإبطال للآراء والمذاهب المخالفة لهما فلا بأس بها، وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال، والله أعلم.

والمقصود: أنَّ هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب إتلافها وإعدامها، وهي أولى بذلك من إتلاف آلات اللَّهو والمعازف، وإتلاف آنية الخمر، فإنَّ ضررها أعظم من ضرر هذه، ولا ضمان فيها، كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشقِّ زقاقها. اهـ

(١) حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، أخرجه أبوداود برقم (٤٣١٩)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٤٣١)، والحميدي برقم (٨٣٢)، والحاكم (٨٧٦٤)، والطبراني في "الكبير" (٥٥٠)، والروياني في "المسند" (١٣٤)، وصححه العلامة الألباني رحمه الله، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" برقم (١٠١٩).

لكن إن كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها، فلا بأس بذلك لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادرًا على الرد عليهم، بل ربما كان واجبًا؛ لأن رد البدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.[1]

الجدال والخصام في الدين:

الجدال: مصدر جادل، والجدل منازعة الخصم للتغلب عليه، وفي "القاموس"[2]: الجدل: اللدد في الخصومة، والخصام: المجادلة، فهما بمعنى واحد.

وينقسم الخصام والجدال في الدين إلى قسمين[3]:

---

(١) نقل شيخ الإسلام رحمه الله عن أبي حامد الغزالي في "العقيدة الأصفهانية" (٢٢٧): قال: ثم إني ابتدأت بعلم الكلام فحصلته وعقلته، وطالعت كتب المحققين منهم، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف، فصادفته علمًا وافيًا بمقصوده، غير وافٍ بمقصودي، وإنما المقصود منه حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش المبتدعة، فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله ﷺ عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمقدماته القرآن والأخبار، ثم ألقى الشيطان في وساوس المبتدعة أمورًا مخالفة للسنة فلهجوا بها، وكادوا يشوشون عقيدة أهل الحق على أهلها. اهـ

(٢) قال ابن فارس رحمه الله: الجيم والدال واللام أصل واحد، وهو من باب استحكام الشيء في استرسال يكون فيه، وامتداد الخصومة، ومراجعة الكلام. اهـ من "معجم مقاييس اللغة" (١/ ٤٣٣).

ومعناه اصطلاحًا: قال الإمام الجويني في "الكافية في الجدل" ص(٢١): هو إظهار المتنازعين مقتضى نظرتها على التدافع والتنافي بالعبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة. اهـ

(٣) قال ابن الحنبلي رحمه الله في "استخراج الجدال من القرآن الكريم" (١/ ٢): فأما الجدل فهو مذمومٌ في كل موضع ذكر، إلا في ثلاثة مواضع: أحدها: في النحل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، الموضعُ الثاني: في العنكبوتِ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]. الموضعُ الثالث: في=

الأول: أن يكون الغرض من ذلك إثبات الحق وإبطال الباطل، وهذا مأمور به؛ إما وجوبًا[(١)]، أو استحبابًا بحسب الحال[(٢)]؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ

= المجادلةِ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[المجادلة:١]، وهذه المرأةُ هي خولةُ بنتُ ثعلبةَ الأنصارية، كانت تحتَ زوجِها أوسِ بنِ الصامتِ، والقصةُ مشهورةٌ.

فأما قوله سبحانه: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[النحل:١٢٥] فيحتمل أن يكون المرادُ بالأحسن: الأظهر من الأدلة، ويحتمل التعجيز عن الإتيان بمثل القرآن؛ لأنه أحسن الأدلة نظامًا وبيانًا، وأكملها حسنًا وإحسانًا، وأرجحها من الثواب ميزانًا، وأوضحها على اختلاف مدلولاتها كشفًا وبرهانًا. ويحتمل الإصغاءُ إلى شُبههم والرفق بهم في حلها ودحضها. ويحتمل بترك الغلظة عليهم في حال جدالهم؛ لتكون عليهم الحجة أظهر، والجحد منهم أنكد. وهي سنة الأنبياءِ عليهم السلام مع الأمم عند الدعوة، والمجادلة من ذلك لما قالوا لمحمدٍ: مجنونٌ، قال: ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾[الأعراف:١٨٨]، أي: جنونٌ، من غير أن يقابلهم على ذلك بقولِ خشنٍ، مع النخوة العربية، والعزة الهاشمية. وقالوا لنوح عليه السلام: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾[المؤمنون:٢٥]، ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ﴾[المؤمنون:٢٦]، وقالوا له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٦٠ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأعراف:٦٠-٦١]. وقالوا لصالح: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ۝٣٨ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ﴾[المؤمنون:٣٨-٣٩]، وقالوا لهودٍ: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٦٦ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأعراف:٦٦-٦٧]. فلو قابلهم الأنبياءُ بغلظةٍ لنفرت طباعهم وانصرفت عقولهم عن التسديد لما قالوا والتدبر لما جاءوا به من البينات، فلم تتضح لهم المحجة، ولم تقم عليهم الحجة، وشاهدُ هذه الحالة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾[البقرة:٢٠٦].

(١) قال ابن حزم رحمه الله في "الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ٢٥): وهذا حديث في غاية الصحة، وفيه الأمر بالمناظرة وإيجابها كإيجاب الجهاد والنفقة في سبيل الله. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٥١): والمجادلة بالتي هي أحسن ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهذا واجب على الكفاية منهم. وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم ومعرفتهم. اهـ =

رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[النحل:١٢٥].(١)

الثاني: أن يكون الغرض منه التعنت، أو الانتصار للنفس، أو للباطل، فهذا قبيح منهي عنه؛ لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[غافر:٤]، وقوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾[غافر:٥].(٢)



= وقال أيضًا في "العقل والنقل" (٧/ ١٥٦): فأما المجادلة الشرعية كالتي ذكرها الله تعالى عن الأنبياء عليهم السلام، وأمر بها في مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا ﴾[هود:٣٢]، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[الأنعام:٨٣]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾[البقرة:٢٥٨]، وقوله: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[النحل:١٢٥]، وأمثال ذلك، فقد يكون واجبًا أو مستحبًا، وما كان كذلك لم يكن مذمومًا في الشرع...

والمذموم شرعًا ما ذمه الله ورسوله، كالجدل بالباطل، والجدل بغير علم، والجدل في الحق بعدما تبين. اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٣/ ٦٣٩): جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة... اهـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "فتح الباري" (٨/ ٩٥): وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب، وقد تجب إذا تعينت مصلحته. اهـ

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في "الرد على المنطقيين" (٣/ ٢٨): الإنسان له ثلاثة أحوال: إما أن يعرف الحق ويعمل به، وإما أن يعرفه ولا يعمل به، وإما أن يجحده. فأفضلها: أن يعرف الحق ويعمل به، والثاني: أن يعرفه لكن نفسه تخافه فلا توافقه على العمل به، والثالث: من لا يعرفه بل يعارضه. فصاحب الحال الأول هو الذي يدعى بالحكمة، فإن الحكمة هي اللم بالحق والعمل به، فالنوع الأكمل من الناس من يعرف الحق ويعمل به، فيدعون بالحكمة. والثاني: من يعرف الحق لكن تخالفه نفسه، فهذا يوعظ الموعظة الحسنة، فهاتان هما الطريقان: الحكمة والموعظة، وعامة الناس يحتاجون إلى هذا وهذا؛ فإن النفس لها أهواء تدعوها إلى خلاف الحق وإن عرفته، فالناس يحتاجون إلى الموعظة الحسنة وإلى الحكمة، فلا بدَّ من الدعوة بهذا وهذا. اهـ

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله في "الرد على المنطقين" (٣/ ٢٩): وأما الجدل فلا يدعى به، بل هو من=

وكل متسم بغير الإسلام والسنة مبتدع، كالرافضة، والجهمية، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، والمعتزلة، والكرامية، والكلابية، ونظائرهم، فهذه فرق الضلال، وطوائف البدع، أعاذنا الله منها.

الشرح:

علامة أهل البدع وذكر بعض طوائفهم:

لأهل البدع علامات[1]، منها:

= باب دفع الصائل، فإذا عارض الحق معارِض جودل بالتي هي أحسن؛ ولهذا قال: ﴿وَجَٰدِلْهُم﴾ [النحل:١٢٥]، فجعله فعلًا مأمورًا به، مع قوله: ﴿ادْعُ﴾، فأمره بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأمره أن يجادل بالتي هي أحسن، وقال في الجدال: (بالتي هي أحسن)، ولم يقل: (بالحسنة) كما قال في الموعظة؛ لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة، فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن، حتى يصلح ما فيه من الممانعة والمدافعة، والموعظة لا تدافع كما يدافع المجادل، فما دام الرجل قابلًا للحكمة أو الموعظة الحسنة أو لهما جميعًا لم يحتج إلى مجادلة، فإذا مانع جودل بالتي هي أحسن. اهـ

(١) قال الخطابي رحمه الله في "الغنية عن الكلام وأهله" (١/ ٦٤): وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة؛ اعتقادًا منهم في أخبار الرسول ﷺ أنها بمعزل عن العلم وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية من الخير، وحججهم العاطلة، بل شبههم الداحضة الباطلة، ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [محمد:٢٣]، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩﴾ [الحج:١٨]. ثم ذكر عن أبي حاتم الرازي أنه قال: علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية؛ يريدون بذلك إبطال الأثر، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة.

=

١- أنهم يتصفون بغير الإسلام والسنة[١]، بما يحدثونه من البدع القولية، والفعلية، والعقدية.[٢]

٢- أنهم يتعصبون لآرائهم، فلا يرجعون إلى الحق وإن تبين لهم.[٣]

قلت: وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد: وهو أصحاب الحديث.

قلت: أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنة سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول الله ﷺ، فإنهم اقتسموا القول فيه، فسماه بعضُهم ساحرًا، وبعضُهم كاهنًا، وبعضُهم شاعرًا، وبعضُهم مجنونًا، وبعضُهم مفتونًا، وبعضُهم مفتريًا مختلقًا كذابًا. وكان النبي ﷺ من تلك المعائب بعيدًا بريئًا، ولم يكن إلا رسولًا مصطفًى نبيًّا، قال الله عز وجل: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾[الإسراء:٤٨]، وكذلك المبتدعة - خذلهم الله - اقتسموا القول في حملة أخباره، ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين به المهتدين بسنته، فسماهم بعضُهم حشويةً، وبعضُهم مشبهةً، وبعضُهم نابتةً، وبعضُهم ناصبةً، وبعضُهم جبريةً. وأصحاب الحديث عِصامة من هذه المعائب، بريئة زكية نقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم الله جل جلاله لا تباع كتابه ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وشرح صدورهم لمحبته ومحبة أئمة شريعته وعلماء أمته، ومن أحب قومًا فهو معهم يوم القيامة، بحكم رسول الله ﷺ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». اهـ

(١) قال أبوالمظفر السمعاني رحمه الله: وأما إذا نظرتَ إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين شِيَعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقةٍ واحدةٍ في الاعتقاد، يبدّع بعضهم بعضًا، بل يرتقون إلى التكفير، يكفّر الابنُ أباه، والرجلُ أخاه، والجارُ جارَه، تراهم أبدًا في تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولم تتفق كلماتهم، ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾[الحشر:١٤]. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله كما في "الفتاوى" (٤/ ١٥٥): شعار أهل البدع: هو ترك انتحال اتباع السلف. اهـ

(٣) قال الشاطبي رحمه الله في "الاعتصام" (١/ ٢٧): وما بينته الشريعة وبينته الآية أن اتباع الهوى على ضربين: أحدهما: أن يكون تابعًا للأمر والنهي، فليس بمذموم، ولا صاحبه بضال، كيف وقد =

٣- أنهم يكرهون أئمة الإسلام والدين.[١]

ومن طوائفهم:

١- الرافضة: وهم الذين يغلون في آل البيت، ويكفرون مَن عداهم من الصحابة، أو يفسقونهم[٢]، وهم فرق شتى، فمنهم الغلاة الذين ادعوا أن عليًا

= قدم الهدى فاستنار به في طريق هواه، وهو شأن المؤمن التقي.

والآخر: أن يكون هواه هو المقدم بالقصد الأول، كان الأمر والنهي تابعين بالسنة إليه، أو غير تابعين، وهو المذموم والمبتدع، قدم هوى نفسه على هدى الله، فكان أضل الناس، وهو يظن أنه على هدى. اهـ المراد

(١) نقل النووي رحمه الله في "التذكرة" قال: قال الإمام أحمد بن سنان القطان رحمه الله: لَيْسَ في الدنيا مُبْتَدِع إلا وهو يُبْغِضُ أهلَ الحَديث، فإذا ابْتَدَعَ الرجُلُ نُزِعَتْ حَلاوَةُ الحَديثِ من قَلْبِه. اهـ

وقال البربهاري في "شرح السنة" صـ(١١٥): وإذا رأيت الرجل يطعن على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فأعلم أنه صاحب قول سوء وهوى.

وقال رحمه الله في صـ(١١٥- ١١٦): وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار؛ فاتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى، مبتدع.

وقال قتيبة بن سعيد رحمه الله: إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث فإنه على السنة، ومن خالف هذا فاعلم أنه مبتدع. كما في "مقدمة شعار أصحاب الحديث" صـ(٧).

(٢) قال الأشعري رحمه الله في "مقالات الإسلاميين" (١/ ٥): الرافضة وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة، وأنه جائز للإمام في حال التقية أن يقول أنه ليس بإمام، وأبطلوا جميعًا الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس، وزعموا أن عليًا رضوان الله عليه كان مصيبًا في جميع أحواله، وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين، إلا الكاملية أصحاب أبي كامل فإنهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به، وأكفروا عليًا بترك الطلب، وأنكروا الخروج على أئمة الجور، وقالوا: ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته، وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة، وهم يدعون الإمامية؛ لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب. اهـ

إله، ومنهم دون ذلك.[١]

وأول ما ظهرت بدعتهم[٢]، في خلافة علي بن أبي طالب، حين قال له عبدالله بن سبأ: أنت الإله! فأمر علي رضي الله عنه بإحراقهم، وهرب زعيمهم عبدالله بن سبأ إلى المدائن.[٣]

---

(١) ذكر الأشعري في "مقالات الإسلاميين" (١/ ٦) فرق الرافضة وعددها مع بيان معتقداتها، فليراجع من المصدر المذكور، وما ذكره البغدادي في "الفرق بين الفرق"، وأبوالمظفر السمعاني في "التبصير بالدين"، وغيرهم ممن اهتم بذكر الملل والفرق.

(٢) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٥٥): فالمقصود هنا: أن المشهورين من الطوائف - بين أهل السنة والجماعة - العامة بالبدعة ليسوا منتحلين للسلف، بل أشهر الطوائف بالبدعة: الرافضة، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض. والسني في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيًا؛ وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية، ولمعاني القرآن، وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة. اهـ

(٣) قال ابن حزم في "الفصل في الملل" (١/ ١٢٨): قد راموا - أي اليهود - ذلك فينا وفي ديننا، فبعد عليهم بلوغ إربهم من ذلك، وذلك بإسلام عبدالله بن سبأ المعروف بابن السوداء اليهودي الحميري - لعنه الله - ليضل من أمكنه من المسلمين، فنهج لطائفة رذلة كانوا يتشيعون في علي رضي الله عنه أن يقولوا بإلهية علي، ونهج بولس لأتباع المسيح عليه السلام من أن يقولوا بإلهيته، وهم الباطنية والغالية إلى اليوم، وأخفهم كفرًا الإمامية، على جميعهم لعائن الله تترى. اهـ

وقال في "الفصل في الملل" (١/ ١٩٩): وقد سلك هذا المسلك أيضًا عبدالله بن سبأ الحميري اليهودي، فإنه - لعنه الله - أظهر الإسلام لكيد أهله، فهو كان أصل إثارة الناس على عثمان رضي الله عنه، وأحرق علي بن أبي طالب رضي الله عنه منهم طوائف أعلنوا بالإلهية. اهـ

قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٥١٨): وأول من ابتدع القول بالعصمة لعلي وبالنص عليه في الخلافة: هو رأس هؤلاء المنافقين (عبدالله بن سبأ) الذي كان يهوديًا فأظهر الإسلام، وأراد فساد دين الإسلام، كما أفسد بولص دين النصارى، وقد أراد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتل هذا لما بلغه أنه يسب أبا بكر وعمر حتى هرب منه. اهـ

ومذهبهم في الصفات مختلف: فمنهم المشبه، ومنهم المعطل، ومنهم المعتدل.[١]

وسموا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سألوه عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فترحم عليهما، فرفضوه وأبعدوا عنه.[٢] وسموا أنفسهم شيعة؛ لأنهم يزعمون أنهم يتشيعون لآل البيت، وينتصرون لهم، ويطالبون بحقهم في الإمامة.

٢- الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الذي قتله سالم أو سلم بن أحوز سنة ١٢١هـ.[٣]

---

(١) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٠٢): ذكر العلماء: أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا، وهو عبدالله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة أو في فهمها أو في اتباعها. فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها، وتارة في اتباعهم لها. وتحيل ذلك على أهل البيت، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٤٨٣): ذكر أهل العلم أن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق: عبدالله بن سبأ؛ فإنه أظهر الإسلام وأبطن اليهودية، وطلب أن يفسد الإسلام كما فعل بولص النصراني الذي كان يهوديًا في إفساد دين النصارى. وأيضًا فغالب أئمتهم زنادقة، إنما يظهرون الرفض؛ لأنه طريق إلى هدم الإسلام كما فعلته أئمة الملاحدة الذين خرجوا بأرض أذربيجان في زمن المعتصم مع بابك الخُرَّميّ وكانوا يسمون (الخُرَّميَّة) و(المحمرة) و(القرامطة الباطنية) الذين خرجوا بأرض العراق وغيرها بعد ذلك، وأخذوا الحجر الأسود، وبقي معهم مدة. كأبي سعيد الجنابي وأتباعه. والذين خرجوا بأرض المغرب، ثم جاوزوا إلى مصر، وبنوا القاهرة، وادعوا أنهم فاطميون مع اتفاق أهل العلم بالأنساب أنهم بريئون من نسب رسول الله ﷺ، وأن نسبهم متصل بالمجوس واليهود، واتفاق أهل العلم بدين رسول الله ﷺ أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارى، بل الغالية الذين يعتقدون إلهية علي والأئمة. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٤٩٠): ظهر في زمن علي التكلم بالرفض، لكن لم يجتمعوا ويصير لهم قوة إلا بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، بل لم يظهر اسم الرفض إلا حين خروج زيد بن علي بن الحسين بعد المائة الأولى؛ لما أظهر الترحم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما رفضته الرافضة؛ فسموا (رافضة)، واعتقدوا أن أبا جعفر هو الإمام المعصوم. اهـ

(٣) قال ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٢/ ٤٨٥): فيمن قتل بسيف الشرع على الزندقة... فقد=

مذهبهم في الصفات التعطيل والنفي[(١)]، وفي القدر القول بالجبر، وفي الإيمان القول بالإرجاء وهو أن الإيمان مجرد الإقرار بالقلب[(٢)]، وليس القول والعمل من الإيمان، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، فهم معطلة، جبرية، مرجئة، وهم فرق كثيرة.[(٣)]

= قتل الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وغيلان القدري، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبشار ابن برد الأعمى، والسهروردي، وأمثال هؤلاء كثير. اهـ

(١) قال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ٢٠): ثم أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام - أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة وأن معنى استوى بمعنى استولى ونحو ذلك - هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه. وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ. اهـ

وقال كما في "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٣): وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية، لما ظهر الجعد ابن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات. اهـ

(٢) قال ابن حزم في "الفصل في الملل" (١/ ٣٥٣): فذهب قوم إلى أن الإيمان إنما هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط، وإن أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته، فإذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة. وهذا قول أبي محرز الجهم بن صفوان، وأبي الحسن الأشعري البصري وأصحابهما. اهـ

وقال شيخ الإسلام كما في "مجموع الفتاوى" (٧/ ٥٠٨): هذا القول حكوه عن الجهم بن صفوان، ذكروا أنه قال: الإيمان مجرد معرفة القلب، وإن لم يقر بلسانه، واشتد نكيرهم لذلك حتى أطلق وكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وغيرهما كفر من قال ذلك؛ فإنه من أقوال الجهمية. وقالوا: إن فرعون وإبليس وأبا طالب واليهود وأمثالهم عرفوا بقلوبهم وجحدوا بألسنتهم؛ فقد كانوا مؤمنين. اهـ

(٣) قال عبدالقاهر البغدادي في "الفرق بين الفرق" (١/ ١٩٩): الجهمية أتباع جهم بن صفوان، الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار=

٣- الخوارج: وهم الذين خرجوا لقتال علي بن أبي طالب بسبب التحكيم.[١] مذهبهم التبرؤ من عثمان، وعلي، والخروج على الإمام إذا خالف السنة، وتكفير فاعل الكبيرة[٢]، .....

= تبيدان وتفنيان، وزعم أيضًا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. وزعم أيضًا أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بما يجوز إطلاقه على غيره: كشيء موجود، وحى، وعالم، ومريد ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر وموجود وفاعل وخالق ومحي ومميت؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية، ولم يسم الله تعالى متكلمًا به. وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره، وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح، ويقاتل السلطان، وخرج مع شريح بن الحارث على نصر بن يسار، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بنى مروان وأتباعه اليوم بنهوند. اهـ

(١) قال الخطابي: قد أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج على ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وقبول شهادتهم، وسئل عنهم علي بن أبي طالب فقيل: أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا، قيل: أفنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلًا، وهؤلاء يذكرون الله بكرة وأصيلًا، فقيل: ما هم؟ قال: قوم أصابتهم فتنة فعموا وصموا. قال الخطابي: فمعنى قوله ﷺ: (يمرقون من الدين) أراد بالدين الطاعة: أي أنهم يخرجون من طاعة الإمام المفترض الطاعة وينسلخون منها. والله أعلم. "النهاية في غريب الأثر" (٢/ ٣٧٠).

(٢) ومما تمسك به الخوارج قوله ﷺ: «وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، وقد أجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله عن شبهتهم هذه في "فتح الباري" (١/ ٧٧) فقال: إن قيل: ظاهره يقوي مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي؟ فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك للخوارج فيه؛ لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب - لأنه مفض إلى إزهاق الروح - عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمدًا على ما تقرر من القواعد=

وتخليده في النار[(١)]، وهم فرق عديدة.[(٢)]

أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨]، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية، أو أطلق عليه الكفر لشبهه به؛ لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية؛ لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قاتله كان كأنه غطى على هذا الحق. والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث. وقيل: أراد بقوله: (كفر) أي: قد يئول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر. وهذا بعيد، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك؛ لأنه لا يطابق الترجمة، ولو كان مرادًا لم يحصل التفريق بين السباب والقتال، فإن مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضًا. ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل. وقد بوب عليه المصنف في كتاب المحاربين كما سيأتي إن شاء الله تعالى. ومثل هذا الحديث قوله ﷺ «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» ففيه هذه الأجوبة، وسيأتي في كتاب الفتن، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[البقرة:٨٥] بعد قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾[البقرة:٨٥] الآية. فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر تغليظًا. اهـ

(١) قال الكِرماني: المقصود أن المكلف ينبغي له أن يكون بين الخوف والرجاء، حتى لا يكون مُفْرِطًا في الرجاء بحيث يصير من المرجئة القائلين: لا يضر مع الإيمان شيء، ولا في الخوف بحيث لا يكون من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد صاحب الكبيرة إذا مات عن غير توبة في النار، بل يكون وسطًا بينهما، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾[الإسراء:٥٧] ومن تتبع دين الإسلام وجد قواعده أصولًا وفروعًا كلها في جانب الوسط، والله أعلم. "فتح الباري" (١٨/ ٢٩١)

(٢) قال البغدادي في "الفرق بين الفرق" (١/ ٥٤): الخوارج عشرون فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى الأزارقة، والنجدات، والصُّفْرية، ثم العَجاردة المفترقة فرقًا، منها: الخازمية، والشعيبية، والمعلومية، والمجهولية، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها، والصلتية، والأخنسية، والشيبية، والشيبانية، والمعبدية، والرشيدية، والمكرمية، والخمرية، والشمراخية، والإبراهيمية، والوافقة، والإباضية منهم افترقت فرقًا، معظمها فريقان: حفصية، وحادثية، فأما اليزيدية من الإباضية والميمونية من العجاردة فإنها فرقتنا من غلاة الكفرة الخارجين عن فرق الأمة. اهـ =

= فائدة: قال الحافظ في "الفتح" (١٢/ ٣٠٠): تكفير الخوارج هو مقتضى صنيع البخاري حيث قرنهم بالملحدين، وأفرد عنهم المتأولين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبوبكر بن العربي في "شرح الترمذي" فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله ﷺ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ»، ولقوله: «لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ» وفي لفظ: «ثَمُودَ» وكل منهما إنما هلك بالكفر، وبقوله: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ» ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله: «إِنَّهُمْ أَبْغَضُ الْخَلْقِ إِلَى اللهِ تَعَالَى»، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار؛ فكانوا هم أحق بالاسم منهم.

وممن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي، فقال في "فتاويه": احتج من كفّر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة؛ لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة، قال: وهو عندي احتجاج صحيح، قال: واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علمًا قطعيًا، وفيه نظر؛ لأنا نعلم تزكية من كفروه علمًا قطعيًا إلى حين موته، وذلك كاف في اعتقادنا تكفير من كفرهم، ويؤيده حديث: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» وفي لفظ مسلم: «مَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوُّ اللهِ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» قال: وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر ممن حصل عندنا القطع بإيمانهم، فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصريح بالجحود فيه، بعد أن فسروا الكفر بالجحود، فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك، قلنا: وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تزكية من كفروه علمًا قطعيًا ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالًا والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم، كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك.

قلت: وممن جنح إلى بعض هذا البحث الطبري في "تهذيبه"، فقال بعد أن سرد أحاديث الباب: فيه الرد على قول من قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالمًا؛ فإنه مبطل لقوله في الحديث: «يَقُولُونَ الْحَقَّ، وَيَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَتَعَلَّقُونَ مِنْهُ بِشَيْءٍ» ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطإ منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه، ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس، وذُكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن، فقال: يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه. ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ» وفيه: «التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

قال القرطبي رحمه الله في "المفهم": يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد - =

يعني الآتي في الباب الذي يليه - فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشيء، كما خرج السهم من الرمية؛ لسرعته وقوة راميه، بحيث لم يتعلق من الرمية بشيء، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «سَبَقَ الْفَرْثَ وَالدَّمَ».

وقال صاحب «الشفاء» فيه: وكذا نقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة، أو تكفير الصحابة. وحكاه صاحب «الروضة» في كتاب الردة عنه وأقره.

وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين، ومواظبتهم على أركان الإسلام؛ وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك.

وقال الخطابي رحمه الله: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام.

وقال عياض رحمه الله: كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها، حتى سأل الفقيهُ عبدُالحق الإمامَ أبا المعالي عنها، فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين، قال: وقد توقف قبله القاضي أبوبكر الباقلاني، وقال: لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر.

وقال الغزالي رحمه الله في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزندقة»: والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطإ في سفك دم لمسلم واحد. ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم: (فينظر الرامي إلى سهمه)، إلى أن قال: (فيتمارى في الفُوقة هل علق بها شيء).

قال ابن بطال رحمه الله: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين؛ لقوله (يتمارى في الفُوق)؛ لأن التمادي من الشك، وإذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام؛ لأن من ثبت له عقد الإسلام بيقين لم يخرج منه إلا بيقين. قال: وقد سئل علي عن أهل النهر: هل كفروا؟ فقال: من الكفر فروا.

قلت: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم، وفي احتجاجه بقوله: (يتمارى في الفُوق) نظر؛ فإن في بعض طرق الحديث =

٤- القدرية: وهم الذين يقولون بنفي القدر عن أفعال العبد[١]، وأن للعبد إرادة وقدرة مستقلتين عن إرادة الله وقدرته[٢]، وأول من أظهر القول به معبد

= المذكور - كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي -: لم يعلق منه بشيء، وفي بعضها: (سبق الفرث والدم). وطريق الجمع بينهما: أنه تردد، هل في الفُوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم، ويكون في قوله: (يتمارى) إشارة إلى أن بعضهم قد يبقى معه من الإسلام شيء.

قال القرطبي رحمه الله في "المفهم" (٣/ ١١٠): والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال: فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسبى أموالهم، وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب، فأما من استسر منهم ببدعة، فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته، اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم، قال: وباب التكفير باب خطر، ولا نعدل بالسلامة شيئًا.

(١) قال ابن تيمية رحمه الله في "بيان تلبيس الجهمية" (٢/ ٨٢): أما فتنة القدر فأول من تكلم بها معبد الجهني، رجل من البصرة، وكان عنده حظ من العلم، يقال له: معبد بن خالد، ويقال: معبد ابن عبدالله ابن عويمر، مات بعد الهزيمة، وكان يومئذ مع الأشعث، وأصابته جراحة، وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبدالله بن عمر بن الخطاب، فتكلم عليه عمرو بن عبيد، وجادل به غيلان، وغيلان هو ابن أبي غيلان أبومروان من موالي عثمان بن عفان، وكان عنده حظ من العلم، تكلم به أمام عبدالملك بن مروان، واستتابه عمر بن عبدالعزيز، ثم ظهر منه تكذيب التوبة، وصلب على باب الشام بأخزى حالة لقيها بشر، قصته قد تقصيتها في كتاب "تكفير الجهمية". اهـ

(٢) أقول: الفرقة المجبرة الذين يثبتون كل الأمر بقدر الله، وينسبون القبائح إلى الله، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، وأما تسميتهم بذلك أنفسهم أهل العدل، والتوحيد، والتنزيه فمن تعكيسهم؛ لأن الشيء إنما ينسب إليه المثبت لا النافي، ومن زعم أنهم يثبتون القدر لأنفسهم فكانوا به أولى، فهو جاهل بكلام العرب، وكأنهم لما سمعوا ما روي أنه ﷺ قال: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ» هربوا من الاسم، وإن كانوا قد ارتكبوا مسماه.

الجهني، في أواخر عصر الصحابة، تلقاه عن رجل مجوسي في البصرة.[١]

وهم فرقتان: غلاة، وغير غلاة. فالغلاة ينكرون علم الله، وإرادته، وقدرته، وخلقه لأفعال العبد، وهؤلاء انقرضوا أو كادوا.[٢]

وغير الغلاة يؤمنون بأن الله عالم بأفعال العباد، لكن ينكرون وقوعها بإرادة الله، وقدرته، وخلقه، وهو الذي استقر عليه مذهبهم.

٥- المرجئة: وهم الذين يقولون بإرجاء العمل عن الإيمان، أي: تأخيره عنه، فليس العمل عندهم من الإيمان، والإيمان مجرد الإقرار بالقلب، فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل من المعاصي، أو ترك ما ترك من الطاعات، وإذا حكمنا بكفر من ترك بعض شرائع الدين فذلك لعدم الإقرار بقلبه، لا لترك هذا العمل، وهذا مذهب الجهمية، وهو مع مذهب الخوارج على طرفي نقيض.[٣]

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٧/ ٣٨٤): وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: سيسويه من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهني، ويقال: أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة. اهـ

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٥٠): وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، بل الأمر أُنُف، أي: مستأنف. وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني. اهـ

(٣) أقول: المرجئة: وهم الذين لا يقطعون على أهل الكبائر بشيء من عفو أو عقوبة، بل يرجئون الحكم في ذلك، أي: يؤخرونه إلى يوم القيامة. يقال: أرجأت الأمر وأرجيته - بالهمز أو الياء - إذا أخرته، والنسبة إلى المهموز مرجئ، وإلى غيره مرجيّ بياء مشددة عَقِيب الجيم فقط، وقد تفرد مقاتل من هؤلاء: بأن الله تعالى لا يدخل أحدًا النار بارتكاب الكبائر، وأنه تعالى يغفر=

٦- المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وقرر أن الفاسق في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وهو مخلد في النار. وتابعه في ذلك عمرو بن عبيد. (١)

ومذهبهم في الصفات التعطيل كالجهمية، وفي القدر قدرية ينكرون تعلق قضاء الله وقدره بأفعال العبد، وفي فاعل الكبيرة أنه مخلد في النار وخارج من الإيمان في منزلة بين منزلتين: الإيمان والكفر، وهم عكس الجهمية في هذين الأصلين. (٢)

= ما دون الكفر لا محالة، وأن المؤمن العاصي ربه يُعذَّب يوم القيامة على الصراط، على متن جهنم، يصيبه لفح النار ولهيبها، فيتألم بذلك على مقدار المعصية، ثم يدخل الجنة.

قال ابن منظور رحمه الله في "لسان العرب" (١/ ٨٣): والمرجئة صنف من المسلمين، يقولون: الإيمان قول بلا عمل، كأنهم قدموا القول وأرجئوا العمل، أي: أخروه؛ لأنهم يرون أنهم لو لم يُصلُّوا ولم يصوموا لنجاهم إيمانهم. قال ابن بري: قول الجوهري: هم المرجيّة - بالتشديد - إن أراد به أنهم منسوبون إلى المرجية بتخفيف الياء فهو صحيح، وإن أراد به الطائفة نفسها فلا يجوز فيه تشديد الياء، إنما يكون ذلك في المنسوب إلى هذه الطائفة، قال: وكذلك ينبغي أن يقال: رجل مرجئي ومرجي في النسب إلى المرجئة والمرجية.

قال ابن الأثير رحمه الله ورد في الحديث ذكر المرجئة، وهم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة. سموا مرجئة؛ لأن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي، أي: أخره عنهم.

قلت: ولو قال ابن الأثير هنا: سموا مرجئة؛ لأنهم يعتقدون أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي كان أجود.

(١) قال البغدادي رحمه الله في "الفرق بين الفرق" (١/ ٩٦): واصل بن عطاء الغَزَّال رأس المعتزلة، وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني وغيلان الدمشقي، وكان واصل من منتابي مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق، فرقة تزعم أن كل مرتكب لذنب صغير أو كبير مشرك بالله. اهـ

(٢) قال البغدادي رحمه الله في "الفرق بين الفرق" (١/ ٩٣): إن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين =

٧- **الكرامية**: أتباع محمد بن كرام، المتوفى سنة (٢٥٥هـ)، يميلون إلى التشبيه، والقول بالإرجاء، وهم طوائف متعددة.[١]

٨- **السالمية**: أتباع رجل يقال له: ابن سالم، يقولون بالتشبيه.[٢]

= فرقة، كل فرقة منها تكفر سائرها، وهنّ: الواصلية، والعمرية، والهذيلية، والنظامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبشرية، والمرادارية، والهشامية، والتمامية، والجاحظية، والحايطية، والحمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قبة، والمويسية، والشحامية، والكعبية، والجبابية، والبهشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي. فهذه ثنتان وعشرون فرقة، فرقتان منها من جملة (١٤٠) فرق الغلاة في الكفر. اهـ

(١) قال البغدادي رحمه الله في "الفرق بين الفرق" (١/ ٢٠٢): الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف: حقاقية، وطرايقية، وإسحاقية. وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضًا، وإن أكفرها سائر الفرق؛ فلهذا عددناها فرقه واحدة، وزعيمها المعروف محمد بن كرام، كان مطرودًا من سخستان إلى غرجستان، وكان أتباعه في وقته أوغاد شورين وأفشين، ووردوا مع نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبدالله بن طاهر، وتبعه على بدعته من أهل سواد نيسابور شرذمة من حوكة القرى والدتهم. وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعًا، لا نعدها أرباعًا ولا أسباعًا، لكنا نزيد على الآلاف آلافًا، ونذكر منها المشهور، الذى هو بالقبح مذكور، فمنها: أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته، والجهة التي منها يلاقي عرشه، وهذا شبيه بقول الثنوية: إن معبودهم الذى سموه نورًا يتناهى من الجهة التي يلاقي الكلام، وإن لم يتناة من خمس جهات. وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر، كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر؛ وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب "عذاب القبر": إن الله تعالى إحدى الذات، إحدى الجواهر. وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة؛ خوفًا من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر... اهـ

(٢) قال عبدالقاهر البغدادي رحمه الله في "الفرق بين الفرق" (١/ ٢١٤): اعلموا أسعدكم الله أن المشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى، والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة، =

وهذه هي الطوائف التي ذكرها المؤلف ثم قال: ونظائرهم مثل الأشعرية أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، كان في أول أمره يميل إلى الاعتزال حتى بلغ الأربعين من عمره، ثم أعلن توبته من ذلك، وبيّن بطلان مذهب المعتزلة، وتمسك بمذهب أهل السنة رحمه الله. أما من ينتسبون إليه فبقوا على مذهب خاص يعرف بمذهب الأشعرية، لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا، زعموا أن العقل دل عيها، ويؤولون ما عداها، وهي المذكورة في هذا البيت:

حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

ولهم بدع أخرى في معنى الكلام، والقدر وغير ذلك.(١)



= فمنهم السبئية، الذين سموا عليًّا إلهًا، وشبهوه بذات الإله، ولما أحرق قومًا منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله. ومنهم البيانية، أتباع بيان بن سمعان، الذى زعم أن معبوده إنسان من ثور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه. ومنهم المغيرية، أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، الذى زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء. ومنهم المنصورية، أتباع أبى منصور العجلي، الذى شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضًا أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يا نبي بلغ عني. ومنهم الخطابية، الذين قالوا بإلاهية الأئمة وبإلاهية أبي الخطاب الأسدي. ومنهم الذين قالوا بإلاهية عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر. ومنهم الحلولية، الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة، وعبدوا الأئمة لأجل ذلك. ومنهم الحلولية الحكمانية، المنسوبة إلى أبي حكمان الدمشقى، الذي زعم أن الإله يحل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة. ومنهم المقنعية المبيضة، بما وراء نهر جيحون، في دعواهم أن المقنع كان إلهًا، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة. ومنهم العذاقرة الذين قالوا بإلاهية ابن أبي العذاقر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام، وإن انتسبوا في الظاهر إليه. اهـ

(١) قد بيّنا ما صار إليه أبوالحسن الأشعري في كتابنا "التعاليق العلى" فليراجع. وكذا بيّنا موقف أهل السنة من هذه الصفات السبع التي عند الأشاعرة في كتابنا "النبراس في التعليق على شرح الهراس" فليراجع.

وأما بالنسبة إلى إمام في فروع الدين، كالطوائف الأربع فليس بمذموم؛ فإن الاختلاف في الفروع رحمة، والمختلفون فيه محمودون في اختلافهم، مثابون في اجتهادهم، واختلافهم رحمة واسعة، واتفاقهم حجة قاطعة.

نسأل الله أن يعصمنا من البدع والفتنة، ويحيينا على الإسلام والسنة، ويجعلنا ممن يتبع رسول الله ﷺ في الحياة، ويحشرنا في زمرته بعد الممات، برحمته وفضله، آمين.

وهذا آخر المعتقد، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.

الشرح:

الخلاف في الفروع:

الفروع جمع فرع، وهو لغة: ما بني على غيره.
واصطلاحًا: ما لا يتعلق بالعقائد كمسائل الطهارة، والصلاة ونحوها.[1]

---

(١) تقسيم الدين إلى أصول وفروع، تقسيم محدث، قال ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٤/٥٦): كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه (أصول الدين)، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين. وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيّن فروع الدين دون أصوله، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع. اهـ =

والاختلاف فيها ليس بمذموم؛ حيث كان صادرًا عن نية خالصة واجتهاد، لا عن هوى وتعصب[(١)]؛ لأنه وقع في عهد النبي ﷺ، ولم ينكره، حيث قال في غزوة بني قريظة: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فحضرت الصلاة قبل وصولهم، فأخر بعضهم الصلاة حتى وصلوا بني قريظة، وصلى بعضهم حين خافوا خروج الوقت، ولم ينكر النبي ﷺ على واحد منهم. رواه البخاري.[(٢)]

ولأن الاختلاف فيها موجود في الصحابة، وهم خير القرون، ولأنه لا يورث عداوة، ولا بغضاء، ولا تفرق كلمة، بخلاف الاختلاف في الأصول.[(٣)]

= وقال رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٦): إن المسائل الخبرية قد يكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سميت تلك (مسائل أصول) وهذه (مسائل فروع)، فإن هذه تسمية محدثة قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لاسيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة. اهـ

(١) قال الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١/ ٢٢٩): وهذا الهجران، والتبري، والمعاداة، في أهل البدع والمخالفين في الأصول، أما الاختلاف في الفروع بين العلماء، فاختلاف رحمة، أراد الله أن لا يكون على المؤمنين حرج في الدين، فذلك لا يوجب الهجران والقطيعة؛ لأن هذا الاختلاف كان بين أصحاب رسول الله ﷺ مع كونهم إخوانًا مؤتلفين، رحماء بينهم، وتمسك بقول كل فريق منهم طائفة من أهل العلم بعدهم، وكلٌّ في طلب الحق وسلوك سبيل الرشد مشتركون.

قال عون بن عبدالله: ما أحب أن أصحاب النبي ﷺ لم يختلفوا؛ فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل ترك السنة، ولو اختلفوا وأخذ رجل بقول واحد أخذ بالسنة. اهـ

(٢) رواه برقم (٩٤٦) و(٤١١٩)، ومسلم (٦٩) (١٧٧٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) قال الآجري في «الشريعة» (١/ ٦): اعلموا - رحمنا الله تعالى وإياكم - أن الله عز وجل قد أعلمنا في كتابه أنه لا بدَّ من أن يكون الاختلاف بين خلقه، ليضل من يشاء ويهدي من يشاء، جعل الله عز وجل ذلك موعظة يتذكر بها المؤمنون، فيحذرون الفرقة، ويلزمون الجماعة، ويدَعون المراء والخصومات في الدين، ويتّبعون ولا يبتدعون. اهـ

وقول المؤلف: (المختلفون فيه محمودون في اختلافهم) ليس ثناء على الاختلاف؛ فإن الاتفاق خير منه، وإنما المراد به نفي الذم عنه، وأن كل واحد محمود على ما قال؛ لأنه مجتهد فيه، مريد للحق، فهو محمود على اجتهاده واتباع ما ظهر له من الحق، وإن كان قد لا يصيب الحق. وقوله: (إن الاختلاف في الفروع رحمة وإن اختلافهم رحمة واسعة) أي: داخل في رحمة الله وعفوه؛ حيث لم يكلفهم أكثر مما يستطيعون، ولم يلزمهم بأكثر مما ظهر لهم، فليس عليهم حرج في هذا الاختلاف، بل هم فيه داخلون تحت رحمة الله وعفوه، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد.[1]

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤٤): فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق، وقد سلك طريقه. وأما متبع الهوى المحض فهو من يعلم الحق ويعاند عنه. ثمّ قسم آخر - وهو غالب الناس - وهو أن يكون له هوى فيه شبهة، فتجتمع الشهوة والشبهة... فالمجتهد المحض مغفور له ومأجور. وصاحب الهوى المحض مستوجب للعذاب. وأما المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوى: فهو مسيء. وهم في ذلك على درجات حسب ما يغلب، وبحسب الحسنات الماحية. اهـ

قال النووي رحمه الله في «المنهاج شرح مسلم» (٦/ ١٤٨) عند قوله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» قال: قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب فله أجران: أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده.

وفي الحديث محذوف تقديره: (إذا أراد الحاكم فاجتهد) قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاصٍ في جميع أحكامه، سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك. اهـ

الإجماع وحكمه:

الإجماع لغة: العزم والاتفاق.

واصطلاحًا: اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد ﷺ، على حكم شرعي بعد النبي ﷺ.

وهو حجة[1]، لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩][2]، وقول النبي ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» رواه الترمذي.[3]

---

(١) بينا هذه المسألة في شرحنا على الورقات المسمى «قطفات على الورقات» بما يكفي، فليراجع هناك.

(٢) قال ابن القيم في «الرسالة التبوكية» (١/ ٤٢) شارحًا هذه الآية: وهذا دليل قاطع على أنه يجب رد موارد النزاع في كل ما تنازع فيه الناس من الدين كله إلى الله ورسوله، لا إلى أحد غير الله ورسوله، فمن أحال الرد على غيرهما فقد ضادَّ أمر الله، ومن دعا عند النزاع إلى حكم غير الله ورسوله فقد دعا بدعوى الجاهلية، فلا يدخل العبد في الإيمان حتى يردّ كل ما تنازع فيه المتنازعون إلى الله ورسوله؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء:٥٩] وهذا مما ذكرنا آنفًا أنه شرط ينتفي المشروط بانتفائه، فدل على أن من حَكَّمَ غير الله ورسوله في موارد مقتضى النزاع كان خارجًا من مقتضى الإيمان بالله واليوم الآخر، وحسبك بهذه الآية - العاصمة القاصمة - بيانًا وشفاء؛ فإنها قاصمة لظهور المخالفين لها، عاصمة للمتمسكين بها، الممتثلين ما أمرت به، قال الله تعالى: ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٤٢]؛ وقد اتفق السلف والخلف على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته، والرد إلى سنته بعد وفاته. اهـ

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «لَا يَجْمَعُ اللهُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» رواه الحاكم (١/ ١١٦)، وهو في «الصحيح المسند» (١/ ٤٧٢)، ورواه الترمذي (٢١٦٧) من طريق سليمان بن سفيان، وهو ضعيف.

التقليد:

التقليد لغة: وضع القلادة في العنق.

واصطلاحًا: اتباع قول الغير بلا حجة.

وهو جائز لمن لا يصل إلى العلم بنفسه؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٤٣].[(١)]

والمذاهب المشهورة أربعة[(٢)]:

* **المذهب الحنفي:** وإمامه أبوحنيفة النعمان بن ثابت، إمام أهل العراق، ولد سنة (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٠هـ).

* **المالكي:** وإمامه أبوعبدالله مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، ولد سنة (٩٣هـ)، وتوفي سنة (١٧٩هـ).

* **الشافعي:** وإمامه أبوعبدالله محمد بن إدريس الشافعي، ولد سنة (١٥٠هـ)، وتوفي سنة (٢٠٤هـ).

* **الحنبلي:** وإمامه أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، ولد سنة (١٦٤هـ)، وتوفي سنة (٢٤١هـ).

وهناك مذاهب أخرى[(٣)]:

---

(١) أوضحتُ مسائل مهمة في الفرق بين التقليد والاتباع في كتابنا "شرح اللامية"، وتقدم في مقدمة هذا الشرح أيضًا، وبيّنا ذلك أيضًا في شرحنا على "الورقات".

(٢) الكلام على هذه المذاهب ذكرناه في شرحنا على "اللامية" لابن تيمية، فليراجع.

(٣) قال الشوكاني في "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد" ص(١٧-١٨): إن الصحابة لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهبٌ لرجلٍ معيّنٍ، وإنما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنّة، وكذلك تابعوهم يرجعون إلى الكتاب والسنّة، فإن لم يجدوا نظروا إلى ما أجمع عليه الصحابةُ، =

كمذهب الظاهرية، والزيدية، والسفيانية، وغيرهم، وكلٌّ يؤخذ من قوله ما كان صوابًا، ويترك من قوله ما كان خطأً، ولا عصمة إلا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.[1]

نسأل الله أن يجعلنا من المتمسكين بكتابه، وسنة رسوله ﷺ، ظاهرًا وباطنًا، وأن يتوفانا على ذلك، وأن يتولانا في الدنيا والآخرة، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب.[2]

والحمد لله كثيرًا، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه، عز جلاله،

= فإن لم يجدوا اجتهدوا، واختار بعضُهُم قولَ صحابيٍّ... ثم كانَ القرنُ الثاني والثالث وكانَ فيهما أبوحنيفة ومالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ بنُ حنبل، وكانوا على منهج من مضى، ولم يكن في عصرهم مذهبٌ يتدارسونه.

ثم قال: إن هذه المذاهب إنّما أحدثها عوامُّ المقلّدةِ لأنفسهم من دون أن يأذن بها إمامٌ من الأئمةِ المجتهدين الأربعة... وما سمعنا عن مجتهد أنه يُسوّغُ صنيعَ هؤلاءِ المقلّدةِ الذين خالفوا بين المسلمين، بل أكابرُ العلماءِ بين منكرٍ لها وساكتٍ عنها سكوت تقيّةٍ، ولا سيّما من علماءِ السوء... ولهذا طبّقت هذه البدعةُ في جميع البلاد الإسلامية، وصارت شاملةً لكل فردٍ من أفراد المسلمين. اهـ

(١) قال ابنُ القيمرحمه الله في "إعلام الموقّعين" (٣/ ٢٩٤-٢٩٥): معرفةُ فضل أئمةِ الإسلام ومقاديرِهم وحقوقِهم ومراتبِهم، وأن فضلهُم وعلمَهُم ونُصحَهُم لله ورسوله لا يوجَبُ قبول كلّ ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم - والحقُّ في خلافها - لا يوجبُ اطّراحَ أقوالهم جملةً، وتنقُّصَهم والوقيعةَ فيهم... اهـ

(٢) قال محمد بن الحسين في "الشريعة" (١/ ١٨): علامة من أراد الله عز وجل به خيرًا: سلوك هذه الطريق: كتاب الله عز وجل، وسنن رسول اللهﷺ، وسنن أصحابهرضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان رحمة الله تعالى عليهم، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد، إلى آخر ما كان من العلماء، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلّام، ومن كان على مثل طريقهم، ومجانبة كل مذهب لا يذهب إليه هؤلاء العلماء. اهـ

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.[1]

تم في عصر الجمعة الموافق ١٠/ ١/ ١٣٩٢هـ

بقلم مؤلفه: الفقـــير إلى الله

محـــمد الصـــالح

العثيمين.

**

*

(١) انتهيت من التعليق النهائي على هذا الكتاب ليلة الإثنين من قرب نصف ليلة (٢٩/ ربيع الآخر/ لعام ١٤٣٢هـ) في مركز الحديث والسنة، في قرية دماج، حرسها الله من شر الماكرين والحاسدين.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله على نبيه وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الفوائد

فهرس الفوائد

فوائد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية:

أبوبكر أفضل الأولياء ٣٠١
اتفاق الأمة على أن النبي عليه الصلاة والسلام هو الشافع المشفع ٢٩٤
اتفاق العلماء على عدم صحة الصلاة بتفسير القرآن ٤٧
اتفاق طوائف السنة والشيعة على أن أفضل الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء .. ٣٠٦
أحوال الناس في قبول الموعظة والحكمة ٣٦٧
أسباب انتقال الخلافة إلى ملك ٣٥١
استعمال العبارة الواضحة وترك الإجمالات في باب المعتقد..... ٢٨
استوى بمعنى استقر ٤٨
اسم الرفض كان حين خرج زيد بن علي فأظهر الترحم على الشيخين ٣٧٢
اعتقاد النسا في المحشر ٢٤٣
أفضل الخلق محمد وبعده إبراهيم عليهما السلام ٢٩١
أفضلية المهاجرين على الأنصار ٣٠٠
أفضلية محمد ﷺ على سائر الأنبياء ٢٩٠
أفضلية نبينا ﷺ على سائر الأنبياء ٢٨٩
أقوال الطوائف في صفة الكلام ١٥٤
الاتفاق على أن معاوية أفضل ملوك الأمة ٣٤٥
الاتفاق على خروج الموحدين من لانار ٣٤٧
الإجماع على أفضلية موسى على سائر أنبياء بني إسرائيل ٢٨٩
الإجماع على الشفاعة لأهل الكبائر ٢٧٦
الإجماع على صفة الاستواء ١٢٩
الإجماع على صفة المحبة ١٠٧
الإجماع على صفة النزول ١١٩
الإجماع على محبة أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها ٣٣٤
الإجماع على وجوب تحكيم رسول الله ﷺ في حياته أو سنته بعد موته ٢٩٣
الإذن في الشفاعة ٢٧٦

الاستثناء في الإيمان ٢٠٤
الإقرار بالباطل المخالف للشريعة المصحوب بالخارق نوع من فتنة الدجال .. ٢١٦
الأمر بلزوم سنة الخلفاء ٧١
التحذير من كتب أهل البدع ٣٦٣
التحقيق في خلافة أبي بكر ٣٠٧
التوفيق بين أدلة المفاضلة بين عائشة وخديجة رضي الله عنهما ٣٤٢
الجهل النسبي في معاني الصفات..... ١٧
الخلافاء أفضل الخلق بعد النبيين ٣١١
الخوارج والمعتزلة في صاحب الكبيرة ٣٤٨
الرافضة أبعد عن دين الإسلام من اليهود والنصارى ٣٧٢
الرافضة أشهر الفرق بالبدعة ٣٧١
الرد على الأشاعرة في صفة الضحك ١٢٦
الرد على منكري الاستواء ١٣١
الرفض أساس الزندقة ٣٧٢
السنة الغزو مع الإمام تاجرًا كان أو برًا ٣٥٧
الشافع أعظم أجرًا من المشفوع له ٢٧٦
الشهادة بالجنة ٣١٦
العذاب على النفس والبدن ٢٣٧
ألف دليل على صفة العلو ١٣٦
الفرق بين الموعظة الحسنة وبين الجدل بالتي هي أحسن ٣٦٧
القرآن كلام الله في المصاحف وما يتلوه الناس وما في صدور الحفاظ ١٧٠
القرآن كلام الله لفظًا ومعنى ١٦٤
اللقاء يتضمن المعاينة ١٧٨
الله سبحانه غني عن العرش بل العرش مفتقر إليه ١٣٢
الله عز وجل لا يرى في الدنيا ١٧٥
المأثور عن السلف السكوت عن الكيف ١٩
المجادلة قد تكون واجبة وقد تكون مستحبة ٣٦٧
المعروف عن الصحابة أن أفضلهم أبوبكر ثم عمر ٣٠٨
المفاضلة بين علي ومعاوية ٣٠٨
المقام المحمود هو الشفاعة في أهل الموقف ٢٩٦

النداء هو الصوت ١٤٩
النفي المحض ممتنع في حق الله تعالى ٤٠
النفي متضمن لمعنى ثبوتي ٣٩
النهي عن مطالعة الكتب السابقة المحرفة ١٤١
امتناع أن يكون النص لا معنى له ٥٦
انتقال الأمر من الخلافة إلى الملك جائز ٣١٢
إنكار ابن تيمية على من رمى معاوية بالنفاق ٣٤٥
إنكاره على من جعل المتشابه لا يعلمه إلا الله ٥٤
أول من ابتدع القول بالقدر ٣٧٩
أول من أسلم من الصبيان الأحرار علي بن أبي طالب ٣٠٥
أول من أنكر صفة المحبة ١٠٨
أول من تكلم بالقدر ٣٧٨
أول من غير دين إبراهيم ٣٢٥
أول من قال بالتعطيل الجهم بن صفوان ٣٧٣
بدعة تقسيم الدين إلى أصول وفروع ٣٨٣
بيان أن طاعة ولاة الأمور من طاعة الله ورسوله ٣٥٢
بيان خطأ من عرف الإيمان بالتصديق ٢٠١
بيان مذهب المعطلة في صفة الوجه ٩١
تحسين حديث رحلة جابر في اسم الديّان لله تعالى ١٥٣
تخفيف العذاب على الكافر إذا حصلت منه النصرة لأهل الإسلام ٢٧٧
ترتيب الأفضلية في الخلق ٢٨٦
ترجيحه في أولي العزم من الرسل ٢٩٠
تعقب ابن تيمية على ابن حزم في تفضيل نساء النبي على العشرة المبشرين بالجنة ... ٣٣١
تفسير السلف لمعنى الحد ٦٥
تفسير لكلام الإمام أحمد (ولا كيف ولا معنى) ٦٥
تفضيل الجملة لا يلزم منه تفضيل الفرد على غيره ٣٠١
تقسيم المجتهد إلى مأجور ومأزور ٣٨٥
توجيه الألفاظ الواردة في صفة اليد ٩٧
توجيه كلام الشافعي ٦٧
جملة نساءه عليه الصلاة والسلام أفضل من جملة بناته ٣٣١

حجب الفهم عمن ساء قصده ٥٥
حرمت الخروج على ولاة الأمور ٣٥٧
حرمة النساء البغايا على الصالحين والأنبياء من الأولى ٣٣٢
حسن إسلام معاوية بن أبي سفيان ٣٤٤
حشر البهائم ٢٤٤
حكم إضافة الشر إلى الله ١٨٧
حكم الاحتجاج بالقدر على المعاصي ١٩٢
حكم لعن الصحابة ٣٢٩
حكم من أنكر العلو ١٤١
حكم من أنكر رؤية الله ١٨٢
حكم من جحد حرفًا من القرآن ١٧٢
خطأ المجتهد في الإحسان إلى الصحابة خير من خطئه في الإساءة باللعن والذم . ٣٣٠
خلافة علي وأنه أخر الخلفاء الأربعة ٣٠٨
خلق الله الإرادة والقدرة والفعل من العبد ١٩٨
دلالة العلو بالقرآن والسنة والفطرة ١٤٠
ذكره مناظرة الأدرمي ٨٤
ذم التمثيل من جميع الوجه ٦٠
رؤية الكفار ربهم يوم القيامة ١٧٩
رؤية الله في المنام ١٧٧
رده على المعتزلة في إنكار الشفاعة من النبي لأهل الكبائر ٢٧٥
رده على الملاحدة في المماثلة ٥٩
رده على شبهات الأشاعرة وغيره في صفة النزول ١٢٠
رده على من جعل صفةالكلام لله كلامًا نفسيًا ١٥٧
رواية أخرى عن أحمد في الصفات ٦٢
سبب تفضيل الخلافاء الأربعة ٣٠١
سياسة الخلفاء الأربعة ٣٠٩
شعار أهل البدع ترك انتحال مذهب السلف ٣٦٩
ضابط البدعة ٧٤
ضابط الكمال في الصفات ٤٨
ضياع علم الكلام وخطره على الدين ٣٦٥

طريقة أهل السنة اتباع السلف ٧٩
عدد النفخات ٢٣٩
عدم الرخصة في مخافة ولاة الأمر ٣٥٢
عدم الفهم وحصول الإشكال إنما هو للناظر، وليس في النص إشكال..... ١٧
عدم عصمة الصحابة رضي الله عنهم ٣٢٨
عدم فهم المتأخر لكلام المتقدم..... ٢٦
علة تأخر الأنبياء عن الشفاعة ٢٧١
غلاة القدريةينكرون علم الله ٣٧٩
فضل السابقين من الصحابة ٣٢٦
فضل علم الصحابة على من بعدهم ٨٢
فطرة نفاة العلو تخالف معتقدهم ١٤١
فعل العبد هو كسبه وخلق لله تعالى ١٩٧
قصة ابن سبأ اليهودي لعنه الله ٣٧١
قصة أبي جعفر الهمداني مع الجويني في مسألة العلو ١٤٠
قول آخر في معنى (إليه يعود) ١٦٥
قول السلف في القرآن ١٦٣
قول السلف قاطبة أن القرىن كلام اله غير مخلوق ١٦٣
قول المبتدعة في صفة المحبة والرد عليهم ١٠٨
قول أهل البدع في صفة الغضب والرد عليهم ١١٢
قول مالك قاعدة مضطردة في الصفات ١٤٣
كفر من سب أمهات المؤمنين ٣٤٣
كلام الله بمشيئة ١٥٣
كلام شيخ الإسلام على مسألة الحد ٦٣
كلامه في الغلو ٨١
لا يتكلم الإنسان في باب الصفات بلا علم..... ١٨
لا يشهد لمعين بمجرد الظن واندراجه في العموم ٣١٧
لغة أهل الجنة ٤٧
ليس لمعلن البدعة والفجور غيبة ٣٦٢
مجانبة أهل المعاصي والبدع وعدم مخالطتهم ٣٦١
محاسبة الكفار ٢٤٨

معتقد الجهم بن صفوان في الإيمان ٣٧٣
معنى الاستطاعة عند أهل السنة ١٩٥
معنى التشابه في الاسم الكلي ٥٢
معنى الحمد ٤٦
معنى الخليفة ٣٥٠
معنى السابقين الآخرين ٢٩٥
معنى النقص المنفي في حق الله تعالى ٣٩
معنى صفة العجب لله ١٢٤
معنى قول السلف (منه بدأ) ١٦٤
معنى كلام السلف: أن كلام الله قديم ٢٧
معنى كلام السلف (كلام الله قديم) ١٥٨
من أوجه الفروق بين التمثيل والتشبيه ٦٠
من علم خصائص النبي كان به أعلم ٢٩٣
من قتل على الزندقة ٣٧٢
نبوة ذي القرنين ٢٢٦
نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، فلا نشهد لأحدهم بجنة ولا نار ٣١٦
نقلٌ عن السلف في الإمرار ٦٦
وجه لمعنى التشابه في القرآن ٥٥
وجوب الجهاد مع ولاة الأمر ولو كانوا فجارًا ٣٥٤
وجوب المناظرة على الكفاية ٣٦٦
وجوب تصديق الرسول وإن لم يقم دليل عقلي على ذلك ٢٠٦

فوائد من كلام العلامة ابن القيم:

ارتباط فعل العبد في كونه من كسبه وأنه خلق الله ١٩٧
أزواج النبي في الدنيا والآخرة ٣٣١
استوى بمعنى استقر ٤٨
الأدلة تزخر بصفة الاستواء ١٣٠
الجنة في السماء ٢٨٢
الجنة والنار مخلوقتان ٢٧٩
الفرق بين الخير والشر في القدر وبين حلوه ومره ١٨٦
المقام المحمود هوالشفاعة في أهل الموقف ٢٩٦
النار في الأرض ٢٨٣
أنواع الغلو ٨١
أول من أسلم ٣٠٢
أولاد النبي عليه الصلاة والسلام من خديجة عدا إبراهيم ٣٣٣
ترجيح التوفيق بين الأدلة في مفاضلة عائشة وخديجة ٣٤٢
تعدد الأحواض ٢٦٢
تعقبه على ابن عبدالبر في منعه الكافر من الفتنة ٢٣٤
تقسيم الإرادة والأمر إلى كوني وشرعي ١٩٩
ثناؤه على ابن قدامة ١٥
حسن الظن بالعلماء المجتهدين ٢٨
حكم إضافة الشر إلى الله ١٨٨
حكم الرضا بالقدر ١٨٧
دخول الأزواج في الآل ٣٣١
در التنازع إلى الله ورسوله ٣٨٦
سبب إنكار الصفات لله ١١٥
شبهة منكري صفات الرب ١١٢
صدق التحكيم للسنة هو الرضا والتسليم عند مخالفتها للهوى ٢٩٤
طاعة ولاة الأمر بالمعروف ٣٥٣
فضل علماء الأمة ٣٨٨
فناء النار ٢٨٠

في لاذين استثنوا من الصعق ٢٤٠
كل من مات ناله ونصيبه من العذاب ٢٣٦
كلام الله بمشيئة ١٤٨
لا ضمان في تحريق الكتب المضلة ٣٦٣
لا يقال لأحد غير رسول الله عليه الصلاة والسلام سيد الناس أو سيد الكل . ٢٩٣
ليس المحبة والرضا بمعنى الإرادة والمشيئة ١١٧
مسألة السؤال لهذه الأمة أولها ولغيرها ٢٣٣
معاني الحمد ٤٦
معنى التشابه في الصفات ٥٣
معنى الكسب عند الأشاعرة ١٩٣
معنى قوله (سبقك بها عكاشة) ٢٤٨
معنى كلام الإمام أحمد (ولا نصف الله...) ٦١
معنىالكسب في القرآن ومعناه عند الفِرق ١٩٦
نقاشه مع من أنكر خلق الجنة والنار الآن ٢٧٩
نقله الإجماع على المرتبة الأولى في القدر ١٩٠
نقله الإجماع على المرتبة الثالثة في القدر ١٩٠
نقله الإجماع على المرتبة الثانية في القدر ١٩٠
نقله الإجماع على المرتبة الرابعة في القدر ١٩١
هداية التوفيق لله وحده ١٩١
وجوب المجادلة لمن كان قادرًا وفي ذلك مصلحة يرجى منها ٣٦٧
يقرر حجة مذهب ابن قدامة في الصفات..... ٢٥

فوائد من كلام الإمام النووي:

إثبات الصوت لله تعالى ١٤٩
أجر الحاكم المجتهد إذا كان أهلاً ٣٨٥
أقسام الشهداء والاتفاق على أن عمر وعثمان وعلي شهداء ٢٨٨
الاتفاق على خلافة عثمان وقصة مقتله ٣٠٨
الاتفاق على صحة خلافة أبي بكر ٣٠٢
الإجماع على الصراط ٢٦٦
الإجماع على فضل عمر الفاروق، وأول من سمي بأمير المؤمنين ٣٠٣
الإيمان بالحوض وأنه موجود ٢٥٩
الجنة والنار مخلوقتان ٢٧٩
الخلاف في المفاضلة بين الصحابة ٢٩٩
الخلاف في أول من أسلم ٣٠١
الصحابة متأولون في حروبهم فيما بينهم ٣٢٨
أول ما يقضى بين الناس في الدماء ٢٥٣
ترجمة أبي عبيدة عامر بن الجراح ٣٢٢
ترجمة الحسن بن علي بن أبي طالب ٣٢٣
ترجمة الزبير بن العوام ٣١٩
ترجمة أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان رضي الله عنها ٣٣٩
ترجمة أم سلمة هند بنت أبي أمية رضي الله عنها ٣٣٧
ترجمة أميمة بنت النعمان ٣٤١
ترجمة ثابت بن قيس بن شماس ٣٢٤
ترجمة جويرية بنت الحارث رضي الله عنها ٣٣٨
ترجمة حفصة بنتعمر رضي الله عنها ٣٣٥
ترجمة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ٣٣٤
ترجمة زينب بنت جحش الأسدية رضي الله عنها ٣٣٧
ترجمة سعد بن أبي وقاص ٣٢١
ترجمة سعيد بن زيد بن نفيل العدوي ٣٢٢
ترجمة سودة بنت زمعة رضي الله عنها ٣٣٥
ترجمة صفية بنت حيي رضي الله عنها ٣٣٩

ترجمة طلحة بن عبيدالله ٣١٨
ترجمة عبدالرحمن بن عوف ٣٢٠
ترجمة عثمان ذي النورين ٣٠٤
ترجمة عمر الفاروق ٣٠٣
ترجمة ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها ٣٤٠
تفسير لمعنى (نوقش) ٢٤٦
تولي الخلافة فرض كفاية ٣٥٠
حرمة الخروج على ولاة الأمور ٣٥٨
حكم تارك الصلاة ٣٥٩
حكم من جحد حرفًا من القرآن ١٧٢
حكمة قراءة فواتح الكهف على الدجال ٢١٩
حل إشكال ضرب موسى عين الملك ٢١٢
حياة أبي بكر ٣٠٢
خروج الدخان من علامات الساعة ٢٢٨
خلافة علي بن أبي طالب ٣٠٥
ذكر وفاة طلحة بن عبيدالله ٣٢٠
رؤيةالله ممكنة غير مستحيلة عقلًا ١٧٦
روايات الصديق عن النبي عليه الصلاة والسلام ٣٠٧
سبب تسمية الشهيد ٢٨٨
سبب لقب ذي النورين ٣٠٤
سمات أهل البدع بغض أهل السنة ٣٧٠
شروط الخلافة ٣٥٠
طرق انعقاد الخلافة ٣٥١
عقيدة أهل السنة في عذاب القبر ٢٣٥
قصة مقتل علي بن أبي طالب ٣٠٥
قول الأشاعرة في صفة الضحك ١٢٦
قول الأشاعرة في صفة الغضب ١١٢
قول الأشاعرة في صفة النزول ١٢٠
قول الحق لولاة الأمر وعدم الخروج عليهم ما لم يغيروا شيئًا من قواعد الإسلام ٣٥٩
معتقد أهل السنة في صحة وجود الدجال ٢١٧

معنى الشفاعة الدنيوية ٢٦٩
معنى الصراط ووظيفته ٢٦٤
معنى القدر ووجوب الإيمان به ١٨٤
مقتل الزبير بن العوام ٣١٩
من أسلم على يد أبي بكر ٣٠٢
نسب أبي برك الصديق ٣٠١
نسب أم علي بن أبي طالب ٣٠٥
نسب عثمان رضي الله عنه ٣٠٤
وجوب الإيمان بالحوض ٢٦٠
وجوب طاعة ولي الأمر ما لم يخالف الشرع ٣٥٢

فوائد من كلام الحافظ ابن حجر:

أشراط الساعة ٢١٥
الإجماع على الميزان ٢٥٤
الاختلاف في الإسراء والمعراج متى كان ٢٠٨
الإسراء والمعراج في ليلة واحدة ٢٠٧
الإسراء والمعراج كان يقظة ٢٠٨
البراق وركوب الأنبياء عليه ٢٠٩
الجواب عن شبهات الخوارج ٣٧٤
الصلاة بالأنبياء قبل العروج ٢١١
العروج بالمعراج ٢١٠
اللوح المحفوظ فوق العرش ١١١
الميزان واحجد على الراجح ٢٥٦
إنكار الملاحدة انشقاق القمر ٢١٥
أول من أسلم ٣٠٢
بيان موافقة المعتزلة لبعض صور الشفاعة ٢٧٣
ترجمة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ٣٣٣
تعدد الأحواض ٢٦٢
تعريف الصحابي ٢٩٩
جواب الحافظ ابن حجر على استدلال المعتزلة بقوله (لن تراني) ١٨١
جواز هجران أهل المعاصي ٣٦٢
حكاية الخلاف في المفاضلة بين خديجة وعائشة رضي الله عنهما ٣٤١
حل إشكال ضرب موسى عين الملك ٢١٣
دخول الدجال جميع البلاد ٢١٨
صلاة النبي بالأنبياء بأرواحهم ٢١١
عدد النفخات في الصور ٢٣٩
عدم رؤية المنافقين لله يوم القيامة ١٨٠
قد يتعين وجوب المجادلة ٣٦٧
قول الأشاعرة في صفة العجب (ابن حجر) ١٢٤
قول الأشاعرة في صفة الغضب ١١١

كلمة تخصيص الصلاة بليلة الإسراء ٢١٠
مسألة تكفير الخوارج ٣٧٦
معنى الصراط ووظيفته ٢٦٤

فوائد من كلام العلامة ابن حزم:

إزالة النص عن ظاهره بالدعوى باطل ٣٢
أفضلية بني إسرائيل على عالمي زمانهم ٢٩٧
أقل الجمع ٩٨
الاتفاق على صورة ترتيب الأفضلية ٢٨٨
الإجماع على أخذ الكتاب ٢٥٨
الجنة والنار مخلوقتان ٢٧٩
الرد على المعتزلة في إنكارهم الميزان ٢٥٤
الرد على منكري عذاب القبر ٢٣٦
المهاجرون ثم الأنصار هكذا الأفضلية ٣٠٠
ترجمة عبد الله بن سبأ اليهودي لعنه الله ٣٧١
ترجمة عمرو بن لحي ٣٢٥
ترجمة معاوية بن أبي سفيان ٣٤٥
تسليم الخلافة لمعاوية ٣١٢
تشنيعه وإنكاره على الباقلاني والسمناني في قولهم بعدم أفضلية محمد ﷺ ... ٢٩١
تقدم أمهات المؤمنين في الأفضلية على أبي بكر ٣٠٠
تقسيم مدح الإنسان نفسه إلى ممدوح ومذموم ٢٩٥
توجيه (وسنة الخلفاء والراشدين) ٧٢
جواز إمارة المفضول مع وجود الفاضل بالإجماع ٣٥٤
حالة وجوب المناظرة ٣٦٦
حكاية أقوال أهل البدع في المفاضلة بين الصحابة ٣٠٦
حكم مالك بن أنس بردة من سب أمهات المؤمنين ٣٤٣
رده على الخوارج في تكفيرهم صاحب الذنب ٣٤٨
عدم القطع لأحد بالجنة أوالنار إلا ما جاء النص فيه ٣١٥
عدم فناء النار ٢٨١
قول المبتدعة في عذاب القبر ٢٣٦
لا خلاف في أفضلية محمد على الناس ٢٩٧
لعن الله الأخطل ومن استدل بقول الأخطل ١٥٨
مدة خلافة أبي بكر ٣١٠

مدة خلافة عثمان ٣١١
مدة خلافة علي ٣١١
مدة خلافة عمر ٣١٠
معتقد الجهم بن صفوان في الإيمان ٣٧٣
نسخت ملة الإسلام سائر الملل ٢٩٣

فوائد الأئمة الأعلام:

(فثم وجه الله) من آيات الصفات (العثيمين) ٩١
ابن جرموز قاتل الزبير (الذهبي وابن كثير) ٣٢٠
ابن قدامة يثبت صفة الاستواء على العرش..... ٢٣
ابن قدامة يثبت صفة الرؤية لله تعالى..... ٢٢
ابن قدامة يثبت صفة العلو لله تعالى ٢٣
ابن قدامة يثبت صفة الكلام لله تعالى..... ٢٢
ابن قدامة يثبت صفة المعية لله تعالى..... ٢٠
أبو عبيد ينقل عن السلف عدم الخوض في الكيفية..... ٢٤
اتباع الهوى على ضربين مذموم وممدوح (الشاطبي) ٣٦٩
اتفاق السلف على طاعة ولاة الأمور (الكتاني) ٣٥٢
اتفاق السلف على معاداة أهل الأهواء والبدع (البغوي) ٣٦١
آثار السلف في زيادة الإيمان ونقصانه ٢٠٤
إثبات صفةالنفس عند السلف (الإمام أحمد) ١٠١
إجماع السلف على صفة العلو (الزنجاني) ١٣٧
إجماع العلماء على عدم جواز الهجر فوق ثلاث بغير عذر (ابن عبدالبر) ٣٦٢
أحاديث الحوض بلغت حد التواتر (ابن كثير) ٢٦٠
أحاديث الحوض متواترة (القرطبي) ٢٦٢
اختيار الصحابة واتفاقهم على خلافة أبي بكر وعمر (الخطابي) ٣٠٧
أدلة القدر تتجاوز سبعين دليلاً (ابن الوزير) ١٨٥
أسباب حصول البدع (الألباني) ٧٤
اشتقاق في معاني الجنة (السفاريني) ٢٧٨
اشتقاق يأجوج ومأجوج (الأزهري، والزجاج) ٢٢٥
أصل الكفر التكذيب (ابن الوزير) ٥٧
أصناف المشبهة (البغدادي) ٣٨١
أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف (الصابوني) ١٣٥
إعلال حديث القنوت (ابن خزيمة، وابن حبان) ١٨٨
أفضل الخلق بعد الأنبياء أبوبكر (ابن كثير) ٣٠٦
أفضل الصحب على الإطلاق (ابن كثير) ٣٠٧

الاتفاق على إثبات صفة النزول (ابن عبدالهادي) ١١٩
الاتفاق على خالفة عثمان (الخطابي) ٣٠٨
الإجماع على اعتقاد حصول الحساب يوم القيامة (السفاريني) ٢٤٦
الإجماع على أفضلية نبينا ﷺ على سائر الخلق (ابن بطة، وابن كثير، والسفاريني) . ٢٩٠
الإجماع على الإيمان بصحف الأعمال (السفاريني) ٢٥٨
الإجماع على الحشر ليوم القيامة (السفاريني) ٢٤٣
الإجماع على الصراط (ابن جرير) ٢٦٤
الإجماع على الصراط (السفاريني) ٢٦٦
الإجماع على الميزان (السفاريني) ٢٥٤
الإجماع على أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء (ابن رجب) ٢١٠
الإجماع على صفة الاستواء (ابن بطة) ١٢٩
الإجماع على صفة الرضا (الأشعري) ١٠٦
الإجماع على صفة الرضا (الصابوني) ١٠٥
الإجماع على صفة الضحك (الآجري) ١٢٦
الإجماع على صفة الغضب (ابن أبي العز) ١١٠
الإجماع على صفة المجيء والإتيان (الصابوني) ١٠٢
الإجماع على صفة الوجه (الصابوني) ٩٠
الإجماع على صفةالكلام لله تعالى (الصابوني) ١٤٧
الإجماع على نزول عيسى وحكمه بشريعة محمد ﷺ (السفارنين) ٢٢٢
الإجماع على رؤية الله في يوم القيامة (الطبري،والصابوني) ١٧٩
الاختلاف أمرٌ مقدر كونًا (الآجري) ٣٨٤
الأسف شدة الغضب (الشنقيطي) ١١٣
الإيمان بخروج يأجوج ومأجوج (عياض، والسفاريني) ٢٢٧
التعريف بالنار وطبقاتها (السفاريني) ٢٧٨
التكفير بالتأويل (ابن الوزير) ٥٩
التوقف في المفاضلة بين الرسل فيما لم يرد دليل على الأفضلية ٢٩٢
الجنة في السماء (ابن رجب، والسفاريني) ٢٨٢
الجنة للمتنقين (السفاريني) ٢٨٣
الخلاف في أولي العزم (ابن الجوزي، والسفاريني) ٢٨٩
الخلاف في عود الضمير في قوله (قبل موته) (الشنقيطي) ٢٢١

الخليفة الخامس (ابن كثير، الذهبي) ٧٩
الذي يستثنى من السؤال (الحجوري) ٢٣٤
الرأي المذموم عند السلف (ابن عبدالبر) ٨٢
الرجل الذي سأل عن كيفية الاستواء (ابن المقرئ) ١٤٣
الرد على من زعم وفاة عيسى عليه السلام (الشنقيطي) ٢٢٢
الشر وسيلة للخير في القدر (ابن الوزير) ١٨٩
الشفاعة ركن في اعتقاد أهل السنة (ابن عبدالبر) ٢٩٦
الشفاعة في أهل اكبائر خاصة بالنبي عليه السلام (البيهقي) ٢٧٤
الصحابة أفضل من جميع المعدلين والمزكين (الخطيب البغدادي) ٣٢٧
الصحيح في تفسير (ليؤمنن به قبل موته) (الطبري، وابن كثير، والبغوي) .. ٢٢٠
الصلاة بالأنبياء بعد العروج (ابن كثير) ٢١١
الصلاة خلف أهل الأهواء (ابن رجب) ٣٥٥
الطعن في أهل الأثر سمات أهل البدع (البربهاري) ٣٧٠
العذاب على الروح والبدن ٢٣٧
الفرق بين الاتباع والتقليد (السيوطي، وابن عبدالبر) ٨٢
القرآن من كلام الله (ابن أبي العز) ١٦٣
القرآن من كلام الله (الجامي) ١٦٣
القول بفناء نار الموحدين قول لبعض العلماء (ابن القيم، والألباني، والجامي، والراجحي) ٢٨١
الكافر لا يسأل عن ربه ودينه ورسوله (ابن عبدالبر) ٢٣٣
المرجئة وأصنافها (ابن منظور، وابن الأثير) ٣٨٠
المفاضلة بين الأنبياء (السفاريني) ٢٩٢
المفاضلة بين نوح وعيسى عليهما السلام (العثيمين) ٢٩٢
المنارة التي ينزل عليها عيسى عليه السلام منارة المسجد الأموي (ابن كثير) ٢٢٣
الموت صفة وجودية (الشيحي) ٢٨٤
الميزان له كفتان (الألباني) ٢٥٤
النفخ في الصور (القرطبي، وابن عاشور) ٢٣٨
امتناع أن يكون النص لا معنى له (الفتوحي) ٥٦
إنكار المعتزلة والخوارج الشفاعة لأهل الكبائر (ابن كثير) ٢٧٦
إنكار أهلالبدع لرؤية الله (ابن جرير) ١٨٠
إنكار حديث ذكر الأهل في يوم القيامة (العباد) ٢٥٧

أنواع الشفاعات (عياض) ٢٧٢
أوجه ذم البدع (الشاطبي) ٧٨
أيها أفضل النبوة أم الرسالة (العز بن عبدالسلام، والسفاريني، والقرطبي) .. ٢٨٦
بنو إسرائيل أفضل أهل زمانهم (ابن كثير) ٢٩٨
بيان غلط العلماء تنزيهًا للشريعة (ابن الجوزي) ١٤
بيان لمعتقد السلف في الصفات (الذهبي) ١٤٣
تحريف اليهود والنصارى للكتب المنزلة (ابن كثير) ١٤٢
تحريم الخروج على ولاة الأمور ولو بغوا (الشوكاني) ٣٥٤
ترادف الإسلام والإيمان (ابن عبدالبر) ٢٠٣
ترتيب الأفضلية بين الصحابة (عياض) ٢٩٩
ترتيب الأفضليةبين الصحابة (الذهبي) ٣٠٠
ترجمة أسماء بنت النعمان (الذهبي) ٣٤١
ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب (ابن كثير) ٣٢٣
ترجمة زينب بنت خزيمة رضي الله عنها (ابن كثير) ٣٣٦
ترجمة طلحة بن عبيدالله (ابن كثير) ٣١٩
تعقب على من جمع الصوت على أصوات (العثيمين) ١٤٨
توزن أعمال الكفار (ابن كثير) ٢٥٦
ثبوت اسم الديّان لله تعالى (أبوالحسن القطان) ١٥٠
ثبوت اسم الملكين (منكر ونكير) ٢٣٢
ثبوت السند شرط في ثبوت الاسم والصفة (ابن خزيمة وابن منده) ٦١
ثناء ابن رجب على ابن قدامة ١٥
جعل العرض جسمًا كالموت جعل كبشًا (ابن رجب) ٢٨٤
جميع الأمة مجمعة على تعديل الصحابة (الخطيب البغدادي) ٣٢٨
جواب ابن بطال على استدلال المعتزلة بقوله (لن تراني) ١٨١
جواب الإشكال في أن الميت يبعث بثيابه (البيهقي، وابن حبان) ٢٤٥
جواب البيهقي على استدلال المعتزلة بقوله (لا تدركه الأبصار) ١٨١
جواز هجر أهل البدع حتى يتوبوا من بدعتهم (ابن عبدالبر، والخطابي) ... ٣٦٢
حد الصوت (ابن أبي الخير) ١٤٩
حرمة الخروج على ولاة الأمر ومفاسدها (المرداوي، ابن حبان، ومحمد الرملي، والشوكاني) . ٣٥٧
حشر البهائم (القرطبي) ٢٤٤

حكاية المناظرة بطولها (الذهبي وابن الجوزي) ٨٥
حكاية مذهب السلف في الصفات (الذهبي) ٦٨
حكم تارك الصلاة (ابن قدامة، والشوكاني) ٣٥٩
حكم عيسى بشريعة محمد صلوات الله عليهم (القرطبي) ٢٢٣
حكم من استخف بالقرآن (عياض) ١٧٢
حكم من أنكر العلو (ابن خزيمة) ١٣٩
حكم من أنكر حرفًا من القرآن (الطحاوي) ١٦٩
حكم من جحد حرفًا من القرآن (ابن قدامة، والبربهاري، والقاضي عياض) ١٧٢
حكم من شبه وجه الله بخلقه (الأصبهاني) ٩٠
حكم منأنكر أن الله يتكلم (الإمام أحمد) ١٤٩
حل إشكال خطاب الملك لجميع الموتى (القرطبي) ٢٣١
حل إشكال ضرب موسى عين الملك (ابن كثير) ٢١٢
خلاف التنوع لا يوجب هجران (البغوي) ٣٨٤
خلاف العلماء في (الواو) من (والراسخون) (البغوي) ٥٤
خلاف العلماء في معنى المحاسبة (السفاريني) ٢٤٧
خلاف العلماء في مكان خروج الدابة (القرطبي) ٢٢٩
خلاف العلماء في نوعية الدابة (القرطبي، والسعدي) ٢٢٩
ذكر فرق الخوارج (البغدادي) ٣٧٥
ذم المذهبية (الشوكاني) ٣٨٧
رؤية الله خاصة بالمؤمنين يوم القيامة (ابن خزيمة) ١٨٠
رؤية الله ممكنة غير مستحيلة عقلًا (الشنقيطي) ١٧٦
رؤيةالله في المنام (القرطبي) ١٧٦
رد الدارمي على بشر في صفة اليد ٩٥
رد الشنقيطي على الزمخشري في إفادة (لن) التأبيد ١٨١
رد المعلمي على الكوثري في صفة الكلام ١٥٥
زلة العالم لا تجعل دينًا (الشاطبي) ٢٩
زندقة جهم بن صفوان (ابن بطة) ١٣٠
شبهة المعطلة في صفة الاستواء ١٣٠
شرعنا أصول وقواعد (ابن الجوزي) ١٤
شفاعة الله الكريم (حُقِّي، الطحاوي، العباد) ٢٧٥

صحف الأعمال (السفاريني) ٢٥٧
صراطان في الآخرة (القرطبي) ٢٦٧
صفة السكوت لله تعالى (ابن خزيمة) ١٥٣
صفة النزول ثابتة بالقرآن أيضًا (الدارمي) ١١٨
ضابط البدعة (الشاطبي) ٧٤
ضغطة القبر (الحكيم الترمذي) ٢٣٨
عجبتُ وعجبتَ (ابن زنجلة) ١٢٣
عدد القتلى يوم الجمل (ابن كثير) ٣١٩
عدد النفخات في الصور (القرطبي) ٢٤٠
عدد آيات المصحف وحروفه وكلماته (الزركشي) ١٧٣
عدد زوجات النبي كلهن (الذهبي) ٣٣٢
علامات أهل البدع (الخطابي) ٣٦٨
علامة التوفيق للعبد سلوك سبيل السلف (الآجري) ٣٨٨
عمرو بن عبيد مبتدع باتفاق أهل السنة (البغوي) ٢٩٦
فائدة عزيزة في تاريخ الخلافة من زمن أبي بكر إلى زمن عمر بن عبدالعزيز (ابن حبان) .. ٣١٢
فرق الكرامية (البغدادي) ٣٨١
فرق المعتزلة (البغدادي) ٣٨٠
فرقة المعتزلة (البغدادي) ٣٨٠
فضائل أم المؤمنين الصديقة رضي الله عنها (الذهبي، وابن كثير) ٣٣٤
فضل السلف على الخلف (ابن رجب) ٨٠
فعل السلف في معاملة كتب أهل البدع (الأصبهاني، واللالكائي) ٣٦٣
قصة ابن مهدي مع المُشبة (الذهبي) ١٢٧
قصة البحث عن مكان يأجوج ومأجوج (ابن كثير) ٢٢٨
قواعد السلف في التوقيف ٥٢
قول الأشاعرة في صفة الضحك (ابن حجر، والعيني، والقرطبي) ١٢٦
قول المبتدعة في صفة المجيء والرد عليهم (الدارمي) ١٠٣
قول أهل البدع في صفة الرضا والرد عليهم (الجامي) ١٠٦
قول أهل البدع في صفة النفس والرد عليهم (ابن خزيمة) ١٠١
كسوة إبراهيم يوم القيامة (القرطبي) ٢٤٥
كفر من سب أمهات المؤمنين (ابن كثير) ٣٤٣

كفر من طعن في الصحابة (الذهبي) ٣٢٩
كلام أبي عبيد في عدم الخوض في الكيف ١٢٧
كلام السلف في حلو القدر ومره (الذهبي، وابن بطة، والحميدي، و...) .. ١٨٦
كلام السلف في معنى الحد ٦٣
كلمة الأحرف المقطعة (الزركشي) ١٧٣
كلمة الإسراء قبل المعراج (ابن أبي جمرة) ٢٠٩
كيفية الوزن للأعمال (البيهقي) ٢٥٥
لا يسلم من الخطإ أحد (الذهبي) ٢٩
لا يشهد لأحد بجنة ولا نار إلا على جهة العموم (ابن باز) ٣١٧
لا يشهد لأحد بجنة ولا نار قاعدة من قواعد أهل السنة (ابن باز) ٣١٦
لا يفسر الاستواء على العرش بالاستقرار (الكرمي) (الذهبي) (الألباني) ٤٩
ليس الوزن لجميع الخلق (ابن كثير) ٢٥٥
محاسبة الكفار (النسفي) ٢٤٨
محبة أصحاب النبي ﷺ عنوان محبته (الذهبي) ٣٢٧
مدة بقاء عيسى عليه السلام (ابن كثير) (السفاريني) ٢٢٤
مذهب الأشاعرة في صفة الكلام (الشهرستاني) ١٥٦
مذهب السلف في صفة الوجه (ابن خزيمة) ٩٠
مراعاة فهم السلف (الشاطبي) ٨٠
مسألة أخذ الفاسق للكتاب (السفاريني) ٢٥٨
مسألة السؤال لهذه الأمة أو لها ولغيرها (السفاريني) ٢٣٣
مسألة الورود على النار ٢٦٥
مسألة تعدد الموازين (البغوي، وابن كثير، والشنقيطي) ٢٥٦
معاني اليد في لغة العرب (الأصمعي) ٩٥
معتقد الشافعي في الصفات ٦٧
معتقد أهل الحق في طلوع الشمس من مغربها (ابن جرير، وعياض) ٢٣٠
معتقد أهل السنة أن يدخل الله الجنة من هذه الأمة بغير حساب (الألوسي، والسفاريني) ٢٤٨
معتقدات الجهمية (البغدادي) ٣٧٣
معنى إعراب القرآن (الحليمي) ١٦٨
معنى الاستثناء في الإيمان (ابن بطة) ٢٠٤
معنى الإيمان عند أهل السنة وأدلة ذلك (الآجري) ٢٠١

معنى البدعة في اللغة (الشاطبي) ٧٣
معنى التشابه (ابن عطية) ٥١
معنى الجدل لغة واصطلاحًا (ابن فارس، والجويني) ٣٦٥
معنى الدجل عند أهل اللغة ٢١٦
معنى الساعة (ابن الأثير) ٢١٤
معنى السلف لغة واصطلاحًا ٦٩
معنى الصِّدِّيق (ابن الأثير، وابن فارس) ٢٨٨
معنى العرش عند أهل اللغة (الخليل) ١٣٢
معنى اللحن في القرآن (الأصبهاني، والألباني) ١٧١
معنى اللمعة في اللغة ٤٥
معنى المسيح لغة (ابن فارس، وابن الأثير) ٢١٧
معنى المشكل في اللغة والاصطلاح (السرخسي) ٥٠
معنى المعراج (الأصبهاني) ٢٠٦
معنى صريف الأقلام (ابن رجب) ٢١٠
مفهوم الإيمان عند المعتزلة والخوارج (ابن عبدالبر) ٢٠٣
مقصد السلف في عدم ذكر نص الحديث في الشفاعة لأهل الموقف (ابن كثير، وابن أبي العز) .. ٢٧٣
مواضع ذكر الجدل في القرآن (ابن الحنبلي) ٣٦٥
موقف الرافضة من الصحابة (ابن كثير) ٣٣٠
ميزة أهل البدع الافتراق والاختلاف (السمعاني) ٣٦٩
نسب الأدرمي الإمام ٨٤
نقد المفتي على ابن قدامة (محمد بن إبراهيم آل الشيخ) ١٦
نقل الخطابي الاتفاق على ضلال الخوارج ٣٧٤
هل عرج بالبراق أم بالمعراج (الأصباني) ٢٠٩
وجوب الإيمان بالجنة والنار (السفاريني) ٢٨٣
وجوب الإيمان بالحوض (ابن عبدالبر) ٢٦٠
وجوب الإيمان بالقدر (الآجري) ١٨٤
وسطية أهل السنة في أهل المعاصي (الكرماني) ٣٧٥
وقعة الجمل أثارها السفهاء (الذهبي) ٣١٩
يأجوج ومأجوج من بني آدم ٢٢٥

المحتويات

المحتويات

مقدمة الشيخ الفاضل يحي بن علي الحجوري ٣
مقدمة الشيخ الفاضل سليم بن عيد الهلالي ٤
المقدمة ٦
العمل في الكتاب: ٦
صورة مخطوطة لمعة الاعتقاد للإمام ابن قدامة رحمه الله ٨
فصل في ترجمة ابن قدامة مع بيان عقيدته ١١
مولده: ١١
صفاته الخَلْقِية: ١١
صفاته الخُلُقِية: ١١
مشايخه: ١٢
تلاميذه: ١٢
ثناء العلماء عليه: ١٣
مصنفاته: ١٣
عقيدة ابن قدامة: ١٣
الانتقاد الأول: ١٥
ابن قدامة وإثباته للصفات ومعانيها: ١٩
صفة المعيّة: ٢٠
صفة الرؤية: ٢٢
صفة الكلام لله تعالى: ٢٢
صفة العلو: ٢٣
صفة الاستواء على العرش: ٢٣
الانتقاد الثاني: ٢٦
وفاته: ٢٩
مصادر ترجمته: ٢٩
مقدمة العلامة محمد بن صالح العثيمين ٣١
قواعد مهمة في الأسماء والصفات ٣٢
القاعدة الأولى: الواجب نحو نصوص الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته: ٣٢

القاعدة الثانية: في أسماء الله: ٣٣
الفرع الأول: أسماء الله كلها حسنى: ٣٣
الفرع الثاني: أسماء الله غير محصورة بعدد معين: ٣٤
الفرع الثالث: أسماء الله لا تثبت بالعقل، وإنما تثبت بالشرع: ٣٥
الفرع الرابع: كل اسم من أسماء الله فإنه يدل على ذات الله...: ٣٦
القاعدة الثالثة: في صفات الله: ٣٧
الفرع الأول: صفات الله كلها عليا، صفات كمال ومدح...: ٣٧
الفرع الثاني: صفات الله تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية: ٣٨
الفرع الثالث: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية ٤٠
الفرع الرابع: كل صفة من صفات الله فإنه يتوجه عليها ثلاثة أسئلة: ٤١
القاعدة الرابعة: فيما نرد به على المعطلة: ٤٣
مقدمة ابن قدامة رحمه الله ٤٤
ما تضمنته خطبة الكتاب: ٤٥
التسليم والقبول لآيات وأحاديث الصفات ٥٠
تقسيم نصوص الصفات وطريقة الناس فيها: ٥٢
تحرير القول في النصوص من حيث الوضوح والإشكال: ٥٥
معنى الرد، والتأويل، والتشبيه، والتمثيل، وحكم كل منها: ٥٧
كلام أئمة السلف في الصفات ٦١
ما تضمنه كلام الإمام أحمد في أحاديث النزول وشبهها: ٦٣
ما تضمنه كلام الإمام الشافعي: ٦٧
طريق السلف الذي درجوا عليه في الصفات: ٦٩
الترغيب في السنة والتحذير من البدعة ٧١
السنة والبدعة وحكم كل منها: ٧٢
الآثار الواردة في الترغيب في السنة والتحذير من البدعة: ٧٨
ذكر بعض آيات الصفات ٨٩
الصفة الأولى: الوجه: ٨٩
الصفة الثانية: اليدان: ٩٢
الأوجه التي وردت عليها صفة اليدين، وكيف نوفق بينها: ٩٧
الصفة الثالثة: النفس: ٩٩
الصفة الرابعة: المجيء: ١٠٢

الصفة الخامسة: الرضا: ١٠٤
الصفة السادسة: المحبة: ١٠٧
الصفة السابعة: الغضب: ١٠٩
الصفة الثامنة: السخط: ١١٤
الصفة التاسعة: الكراهة: ١١٦
ذكر بعض أحاديث الصفات ١١٨
الصفة العاشرة: النزول: ١١٨
الصفة الحادية عشرة: العجب: ١٢٢
والعجب نوعان: ١٢٤
الصفة الثانية عشرة: الضحك: ١٢٥
الصفة الثالثة عشرة: الاستواء على العرش: ١٢٨
الصفة الرابعة عشرة: العلو: ١٣٦
معنى كون الله في السماء: ١٤١
فصل: كلام الله تعالى ١٤٥
الصفة الخامسة عشرة: الكلام: ١٤٦
المخالفون لأهل السنة في كلام الله تعالى: ١٥٤
تعليق على كلام المؤلف في فصل الكلام: ١٥٨
فصل: القرآن كلام الله ١٦٢
القول في القرآن: ١٦٣
القرآن حروف وكلمات: ١٧٠
أوصاف القرآن: ١٧٤
فصل: رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة ١٧٥
رؤية الله في الآخرة: ١٧٥
فصل: القضاء والقدر ١٨٣
القدر: ١٨٤
القدر ليس حجة للعاصي على فعل المعصية: ١٩٢
التوفيق بين كون فعل العبد مخلوقًا لله وكونه كسبًا للفاعل: ١٩٦
المخالفون للحق في القضاء والقدر والرد عليهم: ١٩٨
أقسام الإرادة والفرق بينها: ١٩٩
فصل: الإيمان قول وعمل ٢٠٠

الإيمان: ٢٠٠
فصل: الإيمان بكل ما أخبر به الرسول ٢٠٥
السمعيات: ٢٠٥
الأمر الأول: الإسراء والمعراج: ٢٠٦
الأمر الثاني: مجيء ملك الموت إلى موسى ﷺ ٢١١
الأمر الثالث: أشراط الساعة: ٢١٤
فتنة القبر: ٢٣١
عذاب القبر أو نعيمه: ٢٣٥
هل عذاب القبر أو نعيمه على الروح أو على البدن؟ ٢٣٧
النفخ في الصور: ٢٣٨
البعث والحشر: ٢٤٢
الحساب: ٢٤٦
الموازين: ٢٥٣
نشر الدواوين: ٢٥٦
صفة أخذ الكتاب: ٢٥٨
الحوض: ٢٥٩
صفة الحوض: ٢٦٠
الصراط: ٢٦٤
صفة الصراط: ٢٦٦
العبور على الصراط وكيفيته: ٢٦٧
الشفاعة: ٢٦٩
الجنة والنار: ٢٧٨
مكان الجنة والنار: ٢٨٢
أهل الجنة وأهل النار: ٢٨٣
ذبح الموت: ٢٨٤
فصل: في حقوق النبي ﷺ وأصحابه ٢٨٦
خصائص النبي ﷺ ٢٩٣
فضائل الصحابة: ٢٩٩
الشهادة بالجنة أو النار: ٣١٥
المعينون من أهل الجنة: ٣١٧

المعينون من أهل النار في الكتاب والسنة: ٣٢٤
حقوق الصحابة رضي الله عنهم ٣٢٦
حكم سب الصحابة: ٣٢٩
حقوق زوجات النبي ﷺ ٣٣١
قذف أمهات المؤمنين: ٣٤٣
تكفير أهل القبلة بالمعاصي: ٣٤٧
الخلافة: ٣٥٠
حكم طاعة الخليفة: ٣٥٢
هجران أهل البدع: ٣٦١
الجدال والخصام في الدين: ٣٦٥
علامة أهل البدع وذكر بعض طوائفهم: ٣٦٨
ومن طوائفهم: ٣٧٠
الخلاف في الفروع: ٣٨٣
الإجماع وحكمه: ٣٨٦
التقليد: ٣٨٧
فهرس الأحاديث ٣٩٣
فهرس الآثار ٤٠٩
فهرس الفوائد ٤١٥
المحتويات ٤٤٣